الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التنمية

# الجباية الضريبية والقطاع غير الرسمي: دراسة حالة الجزائر

**من اعداد الطالب:**
زدام أحمد أمين

**تحت اشراف:**
أ.د. دحماني محمد ادريوش

## أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ.د. بن سعيد محمد | أستاذ التعليم العالي | جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس | رئيسا |
| أ.د. دحماني محمد ادريوش | أستاذ التعليم العالي | جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس | مشرفا ومقررا |
| د. لحول علي | أستاذ محاضر "أ" | جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس | ممتحنا |
| أ.د. المبارك محمد | أستاذ التعليم العالي | المدرسة العليا للاقتصاد– وهران | ممتحنا |
| د. شنيني موسى | أستاذ محاضر "أ" | المدرسة العليا لإدارة الأعمال– تلمسان | ممتحنا |
| د. كبداني سيدأحمد | أستاذ محاضر "أ" | جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمان الرحيم

{ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ

كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ }

سورة يوسف الآية (76)

**الملخص:**

الهدف من هذه الدارسة مزدوج، أولا: تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال مقاربة MIMIC؛ ثانيا: دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي الذي تم تقديره في المرحلة الأولى على حجم الايرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2020، وذلك باستخدام نموذجي ARDL وNARDL. بالإضافة إلى تقدير حجم القطاع غير الرسمي خلال فترة الدراسة، توصلت إلى أن كل من الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية تمارس تأثير موجب على حجم القطاع غير الرسمي، فيما يمارس حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي ومعدل البطالة تأثيرا سالبا؛ أما من جانب آخر فالقطاع غير الرسمي يؤثر إيجابا على كل من نسبة السيولة إلى إجمالي المعروض النقدي، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فيما يؤثر سلبا على نسبة مشاركة القوة العاملة. لم يتمكن نموذج ARDL من تفسير العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية، في حين كشف نموذج NARDL على تأثير سالب تمارسه الصدمات الموجبة لحجم القطاع غير الرسمي على إيرادات الجباية الضريبية، وتأثير موجب تمارسه الصدمات السالبة على نفس المتغير.

**Abstract**:

The focus of this study is twofold. The first objective is to estimate the volume of the Algerian informal economy using MIMIC approach, and the second objective seeks to discover the impact of the informal economy estimated in the first stage on the tax revenues, during from 1994 to 2020 using ARDL and NARDL models. In addition to the estimation of the informal economy size, the present dissertation is concluded to a positive impact performed by indirect tax, social security contribution and social transfers on the informal sector's size. Yet, a negative impact is performed by final consumption expenditure and unemployment rate; meanwhile, the informal sector negatively affects the labour force participation rate, and it positively affects GDP per capita and M1/M2. Moreover, ARDL model could not explain the relationship between the size of the informal sector and tax revenues, while the NARDL model shows a negative reaction of tax revenues toward the positive shocks of the informal sector, and a positive reaction by the negative ones on the same variable.

**Résumé**:

Cette étude a un double objectif, le premier est d'estimer la taille de l'économie informelle en Algérie en utilisant l'approche MIMIC, le second, est de découvrir l'impact de l'économie informelle estimé sur les recettes fiscales, au cours de la période 1994-2020 en utilisant des modèles ARDL et NARDL. Après l'estimation de la taille de l'économie informelle, cette étude a montré un impact positif effectué par les impôts indirects, les cotisations de sécurité sociale et les transferts sociaux sur la taille du secteur informel, cependant un impact négatif est effectué par les dépenses de consommation finale et le chômage. D'autre part, le secteur informel affecte négativement le taux d'activité et positivement le PIB par habitant et M1/M2. Le modèle ARDL n'a pas pu expliquer la relation entre la taille du secteur informel et les recettes fiscales, tandis que le modèle NARDL a montré un effet négatif des recettes fiscales aux chocs positifs du secteur informel et une réaction positive aux chocs négatifs.

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

لله الحمد من قبل ومن بعد، فله الحمد الذي يسر لي أن أنجز هذا العمل المتواضع

شكر غير محدود للأستاذ الدكتور دحماني محمد اردیوش، الذي كان له بعد الله الفضل في إتمام هذا العمل، والذي كان أكثر من مشرف، فقد كان ناصحا، موجها، وقدوة في علمه وأخلاقه، فله كل الشكر، وجزاه الله عني وعن هذا العمل خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، تصويبها وتصحيحها.

كما أشكر كل من ساعد بأي شكل وصورة على إتمام هذا العمل وبالأخص أخي وصديقي عبداللطيف، شكرا لكل من شجع، دعم وحفز، شكرا للعائلة، الزملاء، الأصدقاء ولكل من له فضل علي.

أحمد أمين

# إهـــداء

إلى من كان لهما الفضل بعد الله في وجودي، إلى من ربياني وأنشآني، إلى من لم يبخلا علي، إلى من ضحيا، شقيا وسهرا لأصير إلى ما صرت عليه، إلى والدي أطال الله في عمريهما ورزقهما الله الصحة والعافية والسلامة ورزقنا الله برهما.

إلى من دعمت، شجعت، ساندت، وحفزت كي أواصل وأتم ولا أستلم، إلى من ضحت كي أتقدم ولا أتراجع، إلى زوجتي العزيزة

إلى قرة عيني آلاء ومحمد

إلى أخواي عبد القادر وعبد الواحد، وأختاي أم طه وآمنة

إلى كل العائلة، الأصدقاء، الأحباب، المعارف، زملاء الدراسة والعمل

إلى كل من سبق أهدي هذا العمل

أحمد أمين

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الملخص**<br>**الشكر**<br>**الاهداء**<br>**فهرس المحتويات**<br>**قائمة الجداول**<br>**قائمة الأشكال**<br>**قامة الملاحق** | |
| **المقدمة العامة** | 1 |
| **الفصل الأول: مدخل إلى القطاع غير الرسمي** | 12 |
| **تمهيد** | 13 |
| **المبحث الأول: إحاطة تاريخية للقطاع غير الرسمي** | 14 |
| **المطلب الأول: تاريخ دراسة القطاع غير الرسمي** | 14 |
| **المطلب الثاني: النظريات المفسرة للقطاع غير الرسمي** | 15 |
| الفرع الأول: النظرية الثنائية في تفسير القطاع غير الرسمي | 16 |
| أولا: نموذج لوباز 1970 | 17 |
| ثانيا: نموذج فيلدز 1975 | 17 |
| ثالثا: نموذج لوباز 1976 | 17 |
| رابعا: نموذج فيلدز 1990 | 18 |
| الفرع الثاني: النظرية البنيوية في تفسير القطاع غير الرسمي | 18 |
| **المطلب الثالث: تعريف القطاع غير الرسمي** | 19 |
| الفرع الأول: التعاريف المعتمدة من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية | 19 |
| التعريف 1: تعريف "المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصائيي العمل" 2003 | 19 |
| التعريف 2: تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي | 20 |
| التعريف 3: تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد غير الرسمي | 21 |
| التعريف 4: تعريف "المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيي العمل" 1993 | 21 |
| الفرع الثاني: تعاريف بعض الباحثين في ميدان الاقتصاد غير الرسمي | 22 |
| **المطلب الرابع: خصائص القطاع غير الرسمي** | 24 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: معايير تصنيف الأنشطة، أسباب وآثار انتشار القطاع غير الرسمي** | **27** |
| **المطلب الأول: معايير التصنيف، وأي الأنشطة تعتبر غير رسمية؟** | **27** |
| الفرع الأول: المعيار القانوني (تنظيم أو تسجيل النشاط) | 27 |
| الفرع الثاني: معيار الحجم | 28 |
| الفرع الثالث: معيار سوق العمل | 29 |
| الفرع الرابع: معيار وجهة الإنتاج | 29 |
| الفرع الخامس: معيار الدخل | 29 |
| **المطلب الثاني: مكونات القطاع غير الرسمي:** | **29** |
| الفرع الأول: العمالة غير الرسمية داخل القطاع غير الرسمي | 29 |
| الفرع الثاني: العمالة غير الرسمية خارج القطاع غير الرسمي | 30 |
| **المطلب الثالث: أسباب توسع وانتشار القطاع غير الرسمي** | **30** |
| الفرع الأول: الضريبة وتكاليف الضمان الاجتماعي | 30 |
| الفرع الثاني: كثافة التنظيم | 34 |
| الفرع الثالث: سياسات الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) | 38 |
| الفرع الرابع: خدمات القطاع العام | 40 |
| الفرع الخامس: معدلات البطالة والتشغيل | 40 |
| الفرع السادس: أسباب أخرى | 41 |
| **المطلب الرابع: نتائج انتشار وتوسع حجم القطاع غير الرسمي** | **44** |
| الفرع الأول: النتائج الاقتصادية | 44 |
| الفرع الثاني: سياسيا | 50 |
| الفرع الثالث: اجتماعيا | 51 |
| **المبحث الثالث: قياس حجم القطاع غير الرسمي** | **52** |
| **المطلب الأول: أساليب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي** | **52** |
| الفرع الأول: الاقتصاد عير الرسمي ك نسبة من القوة العاملة | 52 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد غير الرسمي كجزء من الناتج الداخلي الخام | 53 |
| الفرع الثالث: الاقتصاد غير الرسمي ك نسبة من الوحدات الإنتاجية | 53 |
| **المطلب الثاني: المقاربة المباشرة في قياس الاقتصاد غير الرسمي** | **53** |
| الفرع الأول: المقاربة المباشرة عن طريق الاستجواب | 54 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: المقاربة المباشرة عن طريق التدقيق الضريبي | 55 |
| **المطلب الثالث: المقاربة غير المباشرة في قياس الاقتصاد غير الرسمي** | **56** |
| الفرع الأول: مقاربة التباين بين الإنفاق والدخل الوطنيين | 56 |
| الفرع الثاني: مقاربة التباين بين القوى العاملة الرسمية والفعلية | 59 |
| الفرع الثالث: مقاربة المعاملات | 59 |
| الفرع الرابع: مقاربة الطلب على العملة | 61 |
| الفرع الخامس: مقاربة المدخلات الفيزيائية (استهلاك الكهرباء) | 62 |
| الفرع السادس: المقاربات المعدلة | 63 |
| الفرع السابع: نموذج المتغير الكامن MIMIC | 68 |
| **المطلب الرابع: تقديرات القطاع غير الرسمي** | **71** |
| الفرع الأول: القطاع غير الرسمي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 72 |
| الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي في بلدان التحول الاقتصادي | 72 |
| الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي في المنطقة العربية | 73 |
| **خلاصة الفصل** | **74** |
| **الفصل الثاني: الجباية والقطاع غير الرسمي في الجزائر** | **76** |
| **تمهيد** | **77** |
| **المبحث الأول: القطاع غير الرسمي في الجزائر** | **79** |
| **المطلب الاول: إحاطة تاريخية بالاقتصاد الجزائري** | **79** |
| الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي | 79 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجة | 80 |
| الفرع الثالث: الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الجزائري | 81 |
| الفرع الرابع: الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات. | 84 |
| **المطلب الثاني: أسباب ظهور ونمو القطاع غير الرسمي في الجزائر** | **85** |
| الفرع الأول: الأزمة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية | 85 |
| الفرع الثاني: البطالة | 87 |
| الفرع الثالث: الفقر | 88 |
| الفرع الرابع: التحولات الديموغرافية | 89 |
| الفرع الخامس: الهجرة، والهجرة غير الشرعية | 89 |

| | |
|---|---|
| الفرع السادس: البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية | 90 |
| **المطلب الثالث: مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر** | **91** |
| الفرع الأول: القطاع غير الرسمي أثناء فترة الاحتلال الفرنسي | 92 |
| الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي في فترة الاقتصاد الموجه | 94 |
| الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي في فترة الإصلاحات الهيكلية | 96 |
| **المطلب الرابع: مميزات القطاع غير الرسمي في الجزائر** | **100** |
| الفرع الأول: الفئات العمرية المشتغلة في القطاع غير الرسمي | 100 |
| الفرع الثاني: المستوى التعليمي | 101 |
| الفرع الثالث: طبيعة النشاطات غير الرسمية | 101 |
| الفرع الرابع: ارتباط أنشطة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي وبعض الأنشطة غير الشرعية | 102 |
| الفرع الخامس: ملكية المؤسسات الناشطة في القطاع غير الرسمي | 103 |
| الفرع السادس: المحيط الحضري للقطاع غير الرسمي في الجزائر | 103 |
| **المطلب الخامس: نتائج توسع القطاع غير الرسمي في الجزائر** | **103** |
| الفرع الأول: النتائج الاقتصادية | 104 |
| الفرع الثاني: النتائج الاجتماعية | 107 |
| **المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية والضريبة** | **108** |
| **المطلب الأول: إحاطة تاريخية حول الضرائب** | **108** |
| الفرع الأول: الضريبة في الحضارات القديمة | 109 |
| الفرع الثاني: الضريبة عند المسلمين | 109 |
| الفرع الثالث: الضريبة حديثا | 109 |
| **المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الجباية والضريبة** | **110** |
| الفرع الأول: تعريف الجباية والضريبة | 110 |
| الفرع الثاني: خصائص الضريبة | 113 |
| الفرع الثالث: مبادئ الضريبة | 114 |
| **المطلب الثالث: الضريبة، تصنيفاتها وآثارها** | **117** |
| الفرع الأول: تصنيفات الضريبة | 117 |
| أولا: تصنيف الضريبة حسب الوحدة والتعدد | 117 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: تصنيف الضريبة إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال | 118 |
| ثالثا: تصنيف الضريبية إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة | 118 |
| الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للضريبة | 118 |
| **المبحث الثالث: الجباية الضريبية في الجزائر** | **120** |
| **المطلب الأول: التطور التاريخي للجباية الضريبية في الجزائر** | **121** |
| الفرع الأول: الجباية الضريبية في الجزائر في المرحلة التي سبقت الاستقلال | 121 |
| الفرع الثاني: الجباية الضريبية في الجزائر في مرحلة الاستقلال | 122 |
| أولا: ضرائب مباشرة، وتشمل ما يلي | 122 |
| ثانيا: ضرائب غير مباشرة | 122 |
| ثالثا: رسم التسجيل والطابع | 123 |
| **المطلب الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر** | **123** |
| الفرع الأول: أسباب تبني الإصلاح الجبائي | 124 |
| أولا: تعقيد وعدم استقرار النظام الضريبي | 124 |
| ثانيا: اختلال التوازن الميزانياتي والمالي | 125 |
| ثالثا: انخفاض نصيب الضرائب من الناتج الداخلي الخام | 125 |
| خامسا: عدم التوازن في الحصيلة الضريبية بين الجباية العادية والجباية البترولية | 127 |
| الفرع الثاني: أهم عناصر النظام الضريبي بعد الإصلاحات | 129 |
| ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات (IBS) | 130 |
| ثالثا: الرسم على القيمة المضافة (TVA) | 131 |
| الفرع الثالث: محاور الإصلاح الجبائي | 131 |
| أولا: توسيع الوعاء الضريبي | 131 |
| ثانيا: ترشيد معدلات الضريبة | 132 |
| ثالثا: الرفع من فعالية الإدارة الضريبية | 132 |
| الفرع الرابع: أهداف الإصلاح الضريبي | 132 |
| **خلاصة الفصل** | **135** |
| **الفصل الثالث: متغيرات ونماذج الدراسة القياسية** | **136** |
| **تمهيد** | **137** |
| **المبحث الأول: الدراسات السابقة حول موضوع القطاع غير الرسمي** | **138** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول: دراسات اهتمت بتقدير حجم القطاع غير الرسمي** | **138** |
| الفرع الأول: تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالطريقة المباشر | 138 |
| الفرع الثاني: تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالطريقة غير المباشرة | 139 |
| الفرع الثالث: تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر | 141 |
| **المطلب الثاني: دراسات حللت علاقة القطاع غير الرسمي بالمحيط الاقتصادي** | **142** |
| الفرع الأول: دراسات حللت علاقة القطاع غير الرسمي ببعض المتغيرات الاقتصادية | 142 |
| الفرع الثاني: دراسات حللت علاقة القطاع غير الرسمي بالجباية الضريبية. | 144 |
| **المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة والتحليل الإحصائي لها** | **145** |
| **المطلب الأول: تقديم المتغيرات** | **145** |
| الفرع الأول: الأسباب | 145 |
| نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام | 145 |
| نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام | 146 |
| نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام | 146 |
| نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج الداخلي الخام | 147 |
| معدل البطالة | 147 |
| الفرع الثاني: المؤشرات | 147 |
| نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود (M1/M2) | 147 |
| نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام | 148 |
| معدل المشاركة في القوة العاملة | 148 |
| **المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة** | **150** |
| نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام | 152 |
| نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام | 153 |
| نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام | 153 |
| نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج الداخلي الخام | 154 |
| معدل البطالة | 155 |
| نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود (M1/M2) | 156 |
| نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام | 157 |
| معدل المشاركة في القوة العاملة | 158 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: تقديم نموذج المتغير الكامن** | **159** |
| **المطلب الأول: نبذة عن نموذج المتغير الكامن** | **159** |
| **المطلب الثاني: بناء النموذج** | **160** |
| **المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج** | **164** |
| معامل التحديد | 164 |
| كاي مربع | 164 |
| مؤشر حسن المطابقة | 165 |
| مؤشر المطابقة المعياري | 165 |
| مؤشر المطابقة المقارن | 166 |
| مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب | 166 |
| **المبحث الرابع: تقديم النماذج المختارة لتحليل العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي والجباية الضريبية** | **167** |
| **المطلب الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)** | **167** |
| الفرع الأول: متطلبات تطبيق منهجية (ARDL) | 168 |
| الفرع الثاني: مراحل تطبيق منهجية (ARDL) | 168 |
| أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية | 168 |
| ثانيا: اختيار درجة الإبطاء المثلى | 169 |
| ثالثا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (ARDL) | 169 |
| رابعا: تقدير النموذج في الأجل الطويل | 169 |
| خامسا: تقدير صيغة تصحيح الخطأ ECM | 170 |
| **المطلب الثاني: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية (NARDL)** | **170** |
| الفرع الأول: متطلبات تطبيق منهجية (NARDL) | 171 |
| الفرع الثاني: مبدأ عمل منهجية (NARDL) | 171 |
| الفرع الثالث: خطوات منهجية (NARDL) | 172 |
| **المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية** | **173** |
| الفرع الأول: الاختبارات المشتركة بين نموذجي ARDL وNARDL | 173 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: اختبار عدم التماثل الخاص بنموذج NARDL | 175 |
| **المبحث الخامس: اختبارات السببية الخطية وغير الخطية:** | 176 |
| **خلاصة الفصل** | 177 |
| **الفصل الرابع: تقدير حجم القطاع غير الرسمي ودراسة علاقته بحجم الإيرادات الجباية الضريبية** | 178 |
| **تمهيد** | 179 |
| **المبحث الأول: تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر** | 181 |
| **المطلب الأول: تقدير نموذج المتغير الكامن (MIMIC)** | 181 |
| **المطلب الثاني: التشخيص الاقتصادي والاحصائي للنماذج** | 190 |
| الفرع الأول: التشخيص الاقتصادي | 190 |
| الفرع الثاني: التشخيص الإحصائي | 192 |
| **المطلب الثالث: تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام** | 194 |
| **المبحث الثاني: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الجبائية باستخدام ARDL** | 197 |
| **المطلب الأول: دراسة الاستقرارية والكشف عن التعدد الخطي لمتغيرات الدراسة** | 197 |
| **المطلب الثاني: الصياغة الرياضية والشكل القياسي لنموذج ARDL** | 199 |
| **المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL** | 200 |
| الفرع الأول: اختبار الحدود Test Bounds وتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل | 200 |
| الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ وتقدير النموذج في الأجل القصير | 201 |
| **المطلب الرابع: تحليل النتائج** | 201 |
| **المبحث الثاني: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الجبائية باستخدام NARDL** | 202 |
| **المطلب الأول: الصياغة الرياضية والشكل القياسي لنموذج NARDL** | 202 |
| **المطلب الثاني: اختبار الحدود Bounds Test والاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL** | 203 |
| الفرع الأول: اختبار الحدود | 203 |
| الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية | 204 |
| أولا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي | 204 |
| ثانيا: اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) | 205 |

| | |
|---|---|
| ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | 205 |
| رابعا: اختبار الشكل الدالي للنموذج | 206 |
| خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج | 206 |
| الفرع الثالث: اختبار عدم التماثل في الأجلين الطويل والقصير | 207 |
| أولا: اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل | 207 |
| ثانيا: اختبار عدم التماثل في الأجل القصير | 208 |
| **المطلب الثالث: تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير** | **208** |
| الفرع الأول: تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل | 209 |
| الفرع الثاني: تقدير العلاقة التوازنية في الأجل القصير | 209 |
| **المطلب الرابع: اختبارات السببية** | **211** |
| الفرع الأول: اختبار السببية الخطي | 211 |
| الفرع الثاني: اختبار السببية غير الخطي | 212 |
| **خلاصة الفصل** | 213 |
| **الخاتمة العامة** | **215** |
| **قائمة المراجع** | |
| **قائمة الملاحق** | |

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول


| عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|
| الجدول (1.1): بعض من البضائع المدعة والمهربة بين 2001 و2010 | 40 |
| الجدول (1.2): حجم الدين الخارجي بين 1985 و1990 | 82 |
| الجدول (2.2): عدد وطبيعة المؤسسات المحلة خلال فترة الإصلاحات 1994–1998 | 84 |
| الجدول (3.2): معدلات البطالة بين 1970 و2009 | 88 |
| الجدول (4.2): مدة، عدد الإجراءات، والتكلفة اللازمة لبدأ مشروع | 91 |
| الجدول (5.2): حالة السكان في الجزائر وفق نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 1954 | 93 |
| الجدول (6.2): الاستثمار العمومي في الفترة 1967–1979 –الوحدة: مليار دينار جزائري– | 94 |
| الجدول (7.2): يمثل سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي للفترة 1970–1989 (1 فرنك فرنسي ومقابله من الدينار الجزائري) | 95 |
| الجدول (8.2): حجم القطاع غير الرسمي في الفترة 1970–1989 | 96 |
| الجدول (9.2): معدل البطالة في الفترة 1982–1998 | 97 |
| الجدول (10.2): معدل التضخم في الفترة 1970–1989 | 97 |
| الجدول (11.2): معدل الزيادة في الأجور في الفترة 1993–1996 | 98 |
| الجدول (12.2): حجم القطاع غير الرسمي خلال الفترة 1991–1998 | 99 |
| الجدول (13.2): مؤشرات عامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998–2011 | 100 |
| الجدول (14.2): الفاقد الضريبي جراء القطاع غير الرسمي في الفترة 1994–2004 | 105 |
| الجدول (15.2): مساهمة الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الضريبة على رأس المال في الحصيلة الضريبية | 126 |
| الجدول (16.2): مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية. | 128 |
| الجدول (1.3): تقديم متغيرات الدراسة | 149 |
| الجدول (2.3): نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة. | 151 |
| الجدول (3.3): يوضح القيم المثلى والقيم المقبولة لاختبارات جودة المطابقة. | 167 |
| الجدول (1.4): نتائج اختبارات مطابقة الجودة | 193 |
| الجدول (2.4): نتيجة تقدير حجم القطاع غير الرسمي | 195 |
| الجدول (3.4): نتائج دراسة الاستقرارية باستعمال اختباري ADF و PP | 198 |
| الجدول (4.4): نتائج دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار Zivot and Andrew | 198 |

## قائمة الجداول


| | |
|---|---|
| الجدول (5.4): نتائج اختبار الحدود Bounds Test | 200 |
| الجدول (6.4): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل | 200 |
| الجدول (7.4): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM: | 201 |
| الجدول (8.4): نتائج اختبار الحدود Bounds Test | 204 |
| الجدول (9.4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM test | 204 |
| الجدول (10.4): نتائج اختبار ثبات التباين ARCH test | 205 |
| الجدول (11.4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test | 205 |
| الجدول (12.4): نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET Test) | 206 |
| الجدول (13.4): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل | 207 |
| الجدول (14.4): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل القصير | 208 |
| الجدول (15.4): نتائج تقدير معاملات المدى الطويل باستعمال منهجية NARD | 209 |
| الجدول (16.4): نتائج تقدير معاملات المدى القصير باستعمال منهجية NARDL | 210 |
| الجدول (17.4): نتائج اختبار السببية الخطي Granger Causality | 211 |
| الجدول (18.4): نتائج اختبار السببية غير الخطي Diks and Panchenko | 212 |

# قائمة الأشكال

| عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|
| الشكل (1.1): تمثيل بياني لعمل نموذج المتغير الكامن MIMIC | 70 |
| الشكل (1.3): التمثيل البياني لتطور نسبة الانفاق الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994–2020 | 152 |
| الشكل (2.3): التمثيل البياني لتطور نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994–2020 | 153 |
| الشكل (3.3): التمثيل البياني لتطور نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994–2020 | 154 |
| الشكل (4.3): التمثيل البياني لتطور نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994–2020 | 155 |
| الشكل (5.3): التمثيل البياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 1994–2020 | 156 |
| الشكل (6.3): التمثيل البياني لتطور نسبة السيولة إلى اجمالي المعروض النقدي خلال الفترة 1994–2020 | 157 |
| الشكل (7.3): التمثيل البياني لتطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994–2020 | 158 |
| الشكل (8.3): التمثيل البياني لتطور معدل المشاركة في القوة العاملة خلال الفترة 1994–2020 | 158 |
| الشكل (8.3): التمثيل البياني لنموذج المتغير الكامن MIMIC | 161 |
| الشكل (8.3): التمثيل البياني للمعادلة الهيكلية وفق نموذج المتغير الكامن MIMIC | 162 |
| الشكل (8.3): التمثيل البياني لمعادلات القياس وفق نموذج المتغير الكامن MIMIC | 163 |
| الشكل (1.4): تمثيل بياني لنموذج MIMIC بالاعتماد على جميع المتغيرات مقسمة إلى مجموعات جزئية. | 183 |
| الشكل (2.4): التمثيل البياني للنموذج الأول | 185 |
| الشكل (3.4): التمثيل البياني للنموذج الثاني. | 186 |
| الشكل (4.4): التمثيل البياني للنموذج الثالث. | 188 |
| الشكل (5.4): التمثيل البياني للنموذج الرابع. | 190 |
| الشكل (6.4): تطور حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994–2020 | 196 |

| | |
|---|---|
| الشكل (7.4): التمثيل البياني نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test | 205 |
| الشكل (8.4): التمثيل البياني لنتيجة اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM | 206 |

# مقدمة عامة

تهدف الدول والحكومات ومعها المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها لتوفير العيش الكريم للأفراد والشعوب من خلال تسطير سياسات ومخططات تنموية. غير أن هذه السياسات والمخططات قد لا تؤثر على واقع التنمية أو أن هذا التأثير قد لا يكون بالقدر المتوقع والمخطط له، خاصة إن لم تراعي هذه السياسات بعض الخصوصيات والمتغيرات المحلية. ويعتبر الاقتصاد غير الرسمي من بين المتغيرات والخصوصيات الواجب مراعاتها في بناء أي سياسة، وبشكل خاص السياسات الاقتصادية والتنموية، فهذه السياسات تتأثر إما إيجابا أو سلبا بحجم ونوع الاقتصاد غير الرسمي في البلد محل تطبيق هذه السياسات.

كان تقرير "العمالة والدخل" الصادر عن المكتب الدولي للعمل سنة 1972، والذي أعدته بعثة المكتب الدولي للعمل إلى كينيا سنة 1971 أول دراسة أكاديمية توثق وجود معاملات وأنشطة اقتصادية شرعية وغير شرعية لا أثر لها في السجلات الرسمية، غير مقيدة إداريا ولا تخضع لرقابة السلطات المخولة برقابة النشاط الاقتصادي. فهي لا تظهر في حسابات المحاسبة الوطنية وغير مقيدة لدى مصالح تنظيم الأنشطة التجارية والاقتصادية ولا تخضع لرقابة مصالح الضرائب وهيئات الضمان والحماية الاجتماعية. أطلق هذا التقرير مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" على هذه الأنشطة.[1] ولقد مهدت دراسات سبقت صدور هذا التقرير لظهور مصطلح الاقتصاد غير الرسمي وتناولت موضوعه دون إدراج مصطلح الاقتصاد غير الرسمي مثل (Cagan, 1958)، والذي قام بتقدير حجم الدخول غير المصرح بها (والتي تعتبر إحدى تجليات وجود اقتصاد غير رسمي) بحوالي 23% من إجمالي الإيرادات المصرح بها لدى دائرة الإيرادات الداخلية (مصالح الضرائب) سنة 1945.[2] هذه الدراسة التي مهدت لإحدى مقاربات تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. وكذلك الشأن بالنسبة لـ "كيث هارت" من خلال دراسته الموسومة بـ: " " Informal income opportunities and urban employment in Ghana" سنة 1971 والتي تطرقت بإسهاب للمعاملات والأنشطة التي تدرج في إطار الاقتصاد غير الرسمي رغم عدم استخدامه لهذا المصطلح. وكذلك

[1] رغم أن الباحث "Ray Bromley" أورد في مقالته "Introduction – The Urban Informal Sector: Why is it Worth Discussing? " أن أول من استعمل مصطلح الاقتصاد غير الرسمي هو الباحث الاجتماعي "كيث هارت" في مداخلة له خلال مؤتمر " البطالة الحضرية في إفريقيا " الذي نظمه معهد الدراسات الإنمائية، التابع لجامعة ساسكس (Institut of Development Studies – Sussex University). في ورقته البحثية المعنونة بـ: " فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا " " Informal Income Opportunities and Urban Employment In Ghana "، والتي لم تنشر إلا سنة 1973، لذا يبقى تقرير المكتب الدولي للعمل أول دراسة يرد فيها هذا المصطلح بشكل موثق.

[2] Cagan, Phillip. "The Demand for Currency Relative to The Total Money Supply". Journal of Political Economy, Vol 66, No. 4, 1958, Pp. 303-328.

الشأن بالنسبة للباحث "جون ويكس JOHN WEEKS" الذي قدم ورقة بحثية تضمنت أدبيات البطالة في المناطق الحضرية مستعملا مصطلح " القطاع غير المعدود أو القطاع غير المرقم " Unenumerated Sector".[3] هذا المصطلح القريب جدا من "الاقتصاد غير الرسمي"، والذي قد يكون أصل التسمية "الاقتصاد غير الرسمي" الذي بدأ تداوله لاحقا. ويمكن اعتبار هاتين الورقتين البحثيتين نقطة الانطلاق لمفهوم القطاع غير الرسمي، الذي بدأ تداوله في الأوساط الأكاديمية بعد صدور تقرير المكتب الدولي للعمل حول العمالة والدخل حول كينيا. ويمكن القول أن دراسة موضوع الاقتصاد غير الرسمي وبعض آثاره سبقت ظهوره كمصطلح.

بعد صدور تقرير المكتب الدولي للعمل بدأ اهتمام الباحثين يتوجه إلى هذا الموضوع المستجد، ومع هذا الاهتمام تعددت الدراسات وتعددت معها الأسماء والمصطلحات المطلقة على هذه الظاهرة. الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير القانوني، اقتصاد الظل، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود، البني... إلخ. فقد أحصى الاقتصادي (Bruno, 2004) ستة وعشرون اسم مختلف لهذه الظاهرة. [4] اختلفت الأسماء والمصطلحات، لكنها تبقى تشير إلى نفس الظاهرة (القطاع غير الرسمي) مع بعض الاختلافات حسب الحيز الزماني والمكاني للدراسة.

لقد كان تقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا بمثابة إعلان عن ميلاد ميدان جديد للبحث، والذي ساهم في تغذية شغف البحث لدى الأكاديميين من أجل استكشاف هذا الجزء الخفي من الاقتصاد، وهو ما ساهم في تكريس اهتمام بعض منهم بهذا الموضوع. ومن غير الممكن أن يتم دراسة موضوع القطاع غير الرسمي دون أن يتضمن ذلك ولو إشارة إلى أعمال كل من "Phillip Cagan"، "L.Feige Edgar"، و"Vito Tanzi" والذين كان لهم الفضل في ابتكار طرق تعتمد على تقنيات القياس الاقتصادي في تقدير حجم القطاع غير الرسمي وفق المنظور الكلي، أي تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث طور كل من "Phillip Cagan" و "Vito Tanzi" المقاربة النقدية في تقدير حجم القطاع غير الرسمي والتي تعتمد على جزئية سرعة تداول النقود كحجر زاوية، فيما طور "Edgar

[3] Bromley, Ray. "Introduction – The Urban Informal Sector: Why is it Worth Discussing?". World Development, Vol 6, No. 9-10, 1978, P. 1036.

[4] Bruno Lautier, L'économie Informelle Dans Le Tiers Monde (Paris : La Decouverte, 2004), P. 12.

L.Feige" مقاربة المعاملات المالية، هذه المقاربات التي لاتزال مستعملة في هذا الميدان حتى بعد مرور قرابة النصف قرن من ابتكارها.

يعتبر الاقتصادي النمساوي "Friedrich Schneider" من بين أكثر الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل القطاع غير الرسمي، والذي نشر أزيد من 300 بحث بين مقالات، مداخلات، وكتب حول القطاع غير الرسمي. ويهتم هذا الباحث خاصة بدراسة وتحليل القطاع غير الرسمي من منظور كلي، وقد نشر بحوثا هامة في هذا الإطار، حيث أنه قدم تقديرات لحجم القطاع غير الرسمي في أغلب مناطق وبلدان العالم مثل: تقديره لحجم القطاع غير الرسمي في مصر (كعينة من المنطقة العربية)، وذلك في دراسته (Schneider & Mai, Modelling the Egyptian Shadow Economy: A Currency Demand and A MIMIC Model Approach, 2016)، والتي قدرت حجم القطاع غير الرسمي في مصر في الفترة الممتدة بين 1976 و 2013 باستعمال المقاربة النقدية وطريقة المتغير الكامن MIMIC؛ وتقديره لحجم القطاع غير الرسمي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال دراسته (Lars & Friedrich, 2011)، أو حتى دراساته التي اهتمت بتقدير حجم القطاع غير الرسمي في عينات كبيرة من بلدان العالم مثل: (Schneider F. , SIZE AND MEASUREMENT OF THE INFORMAL ECONOMY IN 110 COUNTRIES AROUND THE WORLD, 2002)، (Schneider F.، 2010)، و(Mai & Friedrich, 2016).

إلى جانب النمساوي "Friedrich Schneider" يظهر الانجليزي "Colin C. Williams" كأحد أكثر الباحثين اهتماما بدراسة القطاع غير الرسمي، والذي يحوز على عدد معتبر من المنشورات العلمية التي درست هذا الموضوع. وكان أكثر نتاجه العلمي في شكل كتب تدرس القطاع غير الرسمي، والتي سيتم الاعتماد عليها في كمراجع لهذه الدراسة.

بالإضافة إلى الباحثين السابق ذكرهما، يفرض الباحث "Roberto Dell'Anno" كأحد الأسماء المهتمة بشكل كبير بالبحث في موضوع القطاع غير الرسمي، حيث انه نشر بحوثا مهمة في هذا المجال والتي ستكون مساعدة في هذه الدراسة وفيما يلي بعض أهمها: (Dell'anno & Offiong, 2016) ، (Dell'Anno, The Shadow Economy in Portugal: An Analysis with the MIMIC Approach, 2007)، (Dell'Anno, Gómez-Antonio, & Alañon-Pardo,

(Dell'Anno & Davidescu, Estimating shadow economy and tax evasion ،2007 in Romania. A comparison by different estimation approaches, 2019)

زيادة على ما سبق من الأكاديميين والذين اهتموا بدراسة القطاع غير الرسمي من زاوية الاقتصاد الكلي، نجد أن باحثين آخرين اهتموا بدراسة هذا الموضوع من منظور جزئي مثل كل من: "Jacques Charmes"، "Philippe Adair"، و"Norman V. Loayza"، وتجدر الإشارة إلى أن هاتين المقاربتين (الكلية والجزئية) متكاملتان ومجموعهما يكون نظرة أكثر وضوح، دقة وشمول عن الظاهرة.

استمد موضوع الاقتصاد غير الرسمي أهميته من الحجم الذي يشكله في اقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي. ففي الدراسة (Schneider & Medina, Shadow Economies Around The World: What Did We Learn Over The Last 20 Years, 2018) التي نشرها البنك الدولي سنة 2018، قدر الباحثان متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي لـ: 158 دولة من مختلف القارات بـ: 31.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، للفترة 1991 –2015، و35.22% سنة 1993 كأعلى نسبة في نفس الفترة، و27.44% سنة 2014 كأدنى نسبة. أما أعلى نسبة فسجلت سنة 1993 في جورجيا وكانت: 71.95% من إجمالي الناتج الداخلي المحلي.[5] هذا بالنسبة لما يمثله الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام، أما عن نصيبه من القوة العاملة، فهو يشغل 70% من القوة العاملة في العالم.[6] في الفترة بين 2000 و2007 مثلت العمالة غير الرسمية من إجمالي القوة العاملة 50.1% في بلدان وسط وأمريكا الجنوبية، و70.2% في دراسة شملت 34 بلد من آسيا، وفي أفريقيا مثلت العمالة غير الرسمية في القطاعات غير الزراعة 60.5%.[7] وحسب المكتب الدولي للعمل فإنه حوالي مليارين من الأفراد الذين يتعدى عمرهم 15 سنة يشتغلون في الاقتصاد غير الرسمي، أي 61.2% من إجمالي القوة العاملة في العالم. وتختلف نسب اندماج القوة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي من منطقة إلى أخرى، (يشغل ما نسبته 85.8% إفريقيا، 68.2% في آسيا والمحيط الهادي، و68.6% في منطقة البلدان العربية، 40%

[5] Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?". International Monetary Fund Working Papers, Vol 18, No. 17, 2018, P. 23.

[6] Loayza, Norman V. "Informality in The Process of Development and Growth". The World Economy, Vol 39, No. 12, 2016, P. 1859.

[7] Schneider, Friedrich. "The Shadow Economy and Work in the Shadow: What Do We (Not) Know?". SSRN Electronic Journal, 2012, P. 49.

في الأمريكيتين و25% في أوروبا وآسيا الوسطى من إجمالي القوة العاملة وهذا دون استبعاد العمالة في القطاع الزراعي).[8]

يستمد الاقتصاد غير الرسمي هذا الاهتمام بسبب انتشاره الواسع، حيث أنه يمس كل الدول دون استثناء وأيضا بسبب آثاره على الاقتصاديات، فمؤشرات مثل معدل البطالة، سرعة دوران النقود، التحصيل الضريبي ... إلخ تتأثر بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. وقد تتعدى أثاره إلى ميادين أخرى كالميدان الاجتماعي والسياسي (فالبطالة مثلا ظاهرة اقتصادية – اجتماعية، غالبا ما تكون لها آثار على الاستقرار السياسي).

إن العديد الدول والحكومات تسعى للرفع من إيراداتها بما يسمح لها بتطبيق سياساتها وبتمويل مخططاتها وبرامجها التنموية بالشكل الكافي. وباعتبار الجباية المصدر الأول للإيرادات العامة وأهم أداة من أدوات السياسة المالية، فإن إتباع نظام ضريبي ناجع (عادل وشامل) يؤدي حتما إلى زيادة الإيرادات العامة. غير أن وجود قطاع غير رسمي يطرح علامات استفهام حول إمكانية نجاعة هذه السياسات الضريبية في الوصول إلى مستوى مقبول من الاخضاع والتحصيل الضريبين.

والجزائر ليست استثناء، فهي كباقي دول العالم تمسها ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. ففي الدراسة السابق ذكرها، قدر الباحثان أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل 30.86% من الناتج الداخلي الخام كمعدل للفترة 1993-2015، 38.88% كأعلى نسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 1993، و23.98% كأدنى نسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 2015.[9] إن الاقتصاد الجزائري مر بمرحلتين أساسيتين، وتعرض لعدة أزمات ساهم بعضها في توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي. وقد أدت سياسة التصحيح الهيكلي بعد التحول من النموذج الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وإلى تسريح الآلاف من العمال، والذين توجه معظمهم إلى النشاط في القطاع غير الرسمي.[10] وتشير تقديرات الديوان الوطني للإحصاء أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل ما يقارب الثلث من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن الطبيعي أن يؤثر هذا الحجم الهائل للاقتصاد غير

[8] Lee, Sangheon Et Al. Women and Men in The Informal Economy: A Statistical Picture. 3rd Ed., International Labour Office, 2018, Pp. 13-14.

[9] Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shadow Economies Around the World: What did we Learn Over the Last 20 Years?". International Monetary Fund Working Papers, Vol 18, No. 17, 2018, Pp. 61-69.

[10] Bounoua, Chaib. "Une Analyse Empirique du Marche du Travail : Le Cas de L'emploi Informel en Algerie". *Revue du Lareiid*, Vol 1, No. 1, 2014, P. 11.

الرسمي على السياسات الاقتصادية للدولة، وهذا للتأثير السلبي الذي يمارسه القطاع غير الرسمي على التحصيل الضريبي والإيرادات العامة للدولة، وبالتالي وضع نجاعة السياسات العمومية على المحك.

**إشكالية الدراسة**

في إطار سعي الدول والحكومات إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في أي بلد، فلا بد بالاهتمام بدراسة القطاع غير الرسمي بالشكل الكافي وعدم الاكتفاء بدراسة الجانب الرسمي من الاقتصاد. إن فهم هذه الظاهرة أصبحت ضرورة ملحة، فتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعرفة أسبابه والعوامل المتدخلة فيه والمؤثرة عليه وآثاره على الاقتصاد الوطني، وأيضا علاقتها بالإيرادات العامة للدولة وخاصة بالنسبة للجباية المحلية. ومن أجل معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية بنوع من الدقة والتفصيل ستكون الإشكالية العامة لهذه الرسالة على النحو التالي:

**ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وما مدى تأثيره على الجباية؟**

ومن خلال الإشكالية يمكن أن يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية الاقتصاد غير الرسمي؛
- ما هي أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وهل هي متماثلة من حيث تأثيرها على حجم القطاع غير الرسمي؟
- ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
- هل يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بطريقة متماثلة أم غير متماثلة على حجم الجباية المحلية؟ وإلى أي مدى يصل هذا التأثير؟

**فرضيات البحث**

كخطوة أولى في سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها تم صياغة ما يلي من الفرضيات:

- تتعدد أسباب ظهور وانتشار القطاع غير الرسمي وتختلف من حيث درجة تأثير هذه الأسباب على الظاهرة؛

- حجم القطاع غير الرسمي يتغير ويساير المستجدات والمحيط الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى السياسي؛
- من الطبيعي أن يتأثر حجم الإيرادات الضريبية بانتشار وتوسع حجم القطاع غير الرسمي، ومن الطبيعي أن يكون هذا التأثير سلبيا؛
- إن تعدد العوامل والأسباب المؤثرة على توسع رقعة القطاع غير الرسمي قد تجعله يؤثر بطريقة غير متماثلة على حجم الجباية المحلية.

**أهمية البحث**

تظهر أهمية هذا البحث في معالجته لموضوع يمكن وصفه بموضوع الساعة، فالسلطات العمومية وبعد انخفاض أسعار البترول لا تخفي انزعاجها من الوضع الراهن، والذي يتميز بالاعتماد المبالغ فيه على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة. إن هذا الاعتماد المبالغ فيه على الجباية البترولية ناتج حتما على عدم قدرة ايرادات الجباية العادية منفردة على تمويل الميزانية العامة للدولة، وعليه ومن أجل تعزيز إيرادات الجباية العادية، فإن التحكم في حجم القطاع غير الرسمي أمر لا بد من المرور عليه في طريق التخلص من اعتماد الميزانية على الجباية البترولية كمورد مهم لإيراداتها.

في حالات كثيرة قد يكون انتشار القطاع غير الرسمي سببا في فشل السياسات التنموية، خاصة إن لم تأخذ هذه السياسات هذا المتغير بالحسبان واكتفت فقط بدراسة الجزء الرسمي من الاقتصاد وأغفلت أو تغافلت عن ذلك الجزء الخفي الذي يؤثر ويتأثر بما يحدث فيما يحيط به، سواء كان هذا المحيط اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي.

**أهداف البحث**

تهدف هذه الدراسة إلى تنفيذ مهمتين رئيسيتين، هما:

- تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر؛
- دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر على حجم إيرادات الجباية الضريبية. قد يظهر أن هذا التأثير طبيعي، إلا أنه وبسبب اطلاعنا على نتائج دراسات سابقة حاولت تحليل هذه العلاقة

والتي اصطدمت بنتائج غير منطقية وغير قابلة للتفسير، سيتم محاولة إعادة تحليل هذه العلاقة بنوع من التفصيل.

بالإضافة إلى الهدفين الرئيسيين السابقين، يمكن أيضا تسطير أهداف فرعية، تجتمع كلها على محاولة فهم هذا الجزء الغامض من الاقتصاد، وفيما يلي أهم هذه الأهداف الجزئية:

- محاولة فهم ظاهرة القطاع غير الرسمي، من خلال عرض مفاهيم هذا الموضوع والسياق التاريخي له؛
- دراسة حركية القطاع غير الرسمي وفهم آليات تأثره وتأثيره في محيطه، سواء كان هذا المحيط اقتصادي أو غير ذلك؛

**منهج البحث**

بغية الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، وفي سبيل اختبار صحة الفرضيات ستعتمد هذه الدراسة على: المنهج التاريخي والوصفي؛ والمنهج التجريبي.

- سيساهم المنهج التاريخي والوصفي في تقديم نظرة شاملة حول: نشأة وتطور القطاع غير الرسمي؛ مختلف التعريفات المقدمة له، تشريح أسباب ظهوره وانتشاره، والآثار المترتبة عليه سواء كانت آثار اقتصادية، اجتماعية أو سياسية...
- أما المنهج التجريبي فسيوظف من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر بطرق مختلفة، ودراسة آثاره على الجباية الضريبية بالاعتماد على الوسائل التي يتيحها القياس الاقتصادي من خلال بناء نماذج قياسية سيتم تناولها بأكثر تفصيل فيما هو لاحق من هذه الدراسة.

**حدود البحث**

يتحدد الإطار المكاني لهذا البحث بدراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر، أما الإطار الزماني فستعتمد هذه الدراسة على سلسلة زمنية تبدأ سنة 1994، وتنتهي سنة 2020. فبالنسبة للإطار المكاني فتحديده كان من أجل المساهمة بدراسة يمكن الاستفادة منها في مسعى السلطات العمومية للتقليل من

الاعتماد على الجباية البترولية. أما بالنسبة للإطار الزماني، فتحديده كان بناء على مدى وفرة المعطيات، كما أن الفترة 1994-2020 تميزت باستقرار نسبي.

**صعوبات البحث**

يتميز موضوع القطاع غير الرسمي بخاصية شح وندرة المعطيات، ويمكن إدراك الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسة موضوع القطاع غير الرسمي أيضا إلى تعدد الأسماء التي سمي بها (اقتصاد خفي، اقتصاد غامض، اقتصاد الظل ...)، فطبيعته تجعل منه موضوع علمي صعب الفهم والتحليل.

**آفاق البحث**

لعل تقدير حجم القطاع غير الرسمي تكون أولى الخطوات في طريق ادماج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي والاستفادة منه كمصدر للدخل، التشغيل، خلق الثروة والقيمة المضافة، وأيضا إنعاش خزينة الدولة بإيرادات جبائية. وبما أن دراسة القطاع غير الرسمي تتم على مستويين متكاملين (كلي وجزئي)، وباعتبار أن هذه الدراسة تتم على المستوى الكلي، فإن آفاق هذه الدراسة على هذا المستوى يمكن تلخيصها في التالي:

- دراسة السيناريوهات الممكنة من أجل رفع إيرادات الجباية الضريبية من خلال التحكم في حجم القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال تشخيص ومعالجة الأسباب الكامنة وراءه؛
- تحديد النقطة التوازنية بين المتغيرات التالية: معدل الضريبة؛ حجم القطاع غير الرسمي؛ وحجم الإيرادات الجبائية. إن القيام بهذه الخطوة سيسمح بتحديد معدل الضريبة والذي سيساهم في ادخال أكبر قدر من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وبالتالي الاستفادة من موارد جبائية كانت معطلة فيما سبق.

**تقسيمات الدراسة**

بغية الإجابة على إشكالية هذه الدراسة والاسئلة المتفرعة عنها، ومن أجل اختبار الفرضيات المطروحة كإجابات مفترضة عنها، والتزاما بالمنهج المصرح باتباعه في هذه الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول، والمعنون "الإطار النظري للقطاع غير الرسمي"، وخصص هذا الفصل من أجل تقديم دراسة نظرية لموضوع القطاع غير الرسمي ابتداء بنشأة هذا الموضوع، مرورا بتعريف ماهيته، النظريات المفسرة له، خصائصه ومميزاته، أسباب ظهوره، النتائج المترتبة عنه، طرق وأساليب قياسه وفق مختلف المناهج، وأخيرا تقديرات حجم القطاع غير الرسمي.

تحت عنوان "الجباية، الجباية والقطاع غير الرسمي في الجزائر"، تم تكريس الفصل الثاني لتقديم دراسة نظرية للضريبة عموما (من تعريفات، نظريات، أنواع ...)، دراسة نظرية للاقتصاد الجزائري عموما وللنظام الجبائي الجزائري ومختلف المراحل التي مرا عليها، وأخيرا دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر من خلال عرض خصائصه، أسبابه وآثاره بمختلف أنواعها.

الفصل الثالث والذي اختير له "متغيرات ونماذج الدراسة القياسية" كعنوان، قدم عرضا لكيفية تقدير حجم القطاع غير الرسمي وفق المقاربة الكلية باستعمال نموذج المتغير الكامن MIMIC، وقد سبق ذلك تقديم لبعض الدراسات السابقة، تقديم وتعريف للمتغيرات التي ستعتمد عليها هذه الدراسة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، ودراسة تحليلية واحصائية للمعطيات، وأخيرا عرض لنموذجي ARDL وNARDL.

فيما كان عنوان الفصل الرابع "تقدير حجم القطاع غير الرسمي ودراسة تأثيره على حجم الجباية الضريبية"، والذي تضمن الدراسة القياسية، والتي مرت بمرحلتين. تمثلت المرحلة الأولى في تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام باستعمال منهجية المتغير الكامن MIMIC، فيما كرست المرحلة الثانية في دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي على حجم إيرادات الجباية الضريبية باستعمال نموذجي ARDL وNARDL، ويختم الفصل الرابع بتحليل للنتائج المتوصل إليها. وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة يتم فيها عرض، تلخيص وتفسير النتائج المتوصل إليها في الدراستين النظرية والتطبيقية.

# الفصل الأول:

# مدخل نظري إلى القطاع غير الرسمي

**تمهيد**

تعتمد الدول والحكومات وحتى الباحثين في تقييم النشاط الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالناتج الداخل الخام، معدل البطالة، معدل التضخم ...، والتي تعتبر مؤشرات موضوعية تسمح بالحكم على السياسات الاقتصادية وأيضا تساهم في بناء التوجهات المستقبلية، لكن تبقى هذه المؤشرات تقيس فقط جزء من إجمالي النشاط الاقتصادي داخل اقتصاد ما وهو ما يعرف "بالقطاع الرسمي"، وتستبعد جزء لا يستهان به قد يتعدى أحيانا إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في بعض الاقتصاديات، وهذا ما سيصطلح عليه في هذه الدراسة بـ "القطاع غير الرسمي".

تمس ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي جميع الاقتصاديات دون استثناء مع تفاوت في مدى انتشار وتوسع الظاهرة، وهذا ما يجعل من دراسة الظاهرة أمرا لابد منه، من أجل فهم أدق لها وفي سبيل معالجتها بهدف تحقيق أكبر قدر من النجاعة للسياسات الاقتصادية.

على ضوء ما سبق من دراسات درست وحللت القطاع غير الرسمي، يهدف هذا الفصل إلى إعطاء صورة أكثر وضوحا للظاهرة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: إحاطة تاريخية للقطاع غير الرسمي.
- المبحث الثاني: معايير تصنيف الأنشطة، أسباب وآثار انتشار القطاع غير الرسمي.
- المبحث الثالث: قياس حجم القطاع غير الرسمي.

## المبحث الأول: إحاطة تاريخية للقطاع غير الرسمي

وضع الظواهر والأحداث في سياقها التاريخي يساهم في فهم أدق وإعطاء صورة أوضح لها، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الأول من هذا المبحث، والذي أيضا سيعطي نظرة عن كرونولوجيا دراسة القطاع غير الرسمي منذ ظهوره كموضوع مستقل للدراسة. أما المطلب الثاني فسيتناول النظريات وبعض النماذج المفسرة للظاهرة. المطلب الثالث يحتوي أهم التعريفات التي قدمها الباحثون للظاهرة والتي اعتمدتها المنظمات والهيئات الدولية.

### المطلب الأول: تاريخ دراسة القطاع غير الرسمي

لقد كان تقرير العمالة والدخل الذي أصدره المكتب الدولي للعمل سنة 1972 بمثابة الإعلان الرسمي على مجال بحثي جديد، يستقطب الدارسين من الاقتصاديين والاجتماعيين. ورغم أن بعض الباحثين تطرق إلى هذا الموضوع قبل صدور تقرير المكتب الدولي للعمل، إلا أن هذا التقرير يبقى نقطة الانطلاق الرسمية. وتعدد الدراسات والبحوث التي تنظر لهذا المجال البحثي، فمنها ما بحثت في أسبابه ومنها ما اهتم بالإطار المفاهيمي والتعريفي وأخرى اهتمت بقياسه ... إلخ

سبق صدور تقرير الكتب الدولي سنة 1972 بعض الدراسات، التي درس بعضها إلى موضوع القطاع غير الرسمي لكن دون أن يطلق عليه هذا المصطلح، واهتم البعض الآخر بدراسة شيء من الآثار المترتبة على القطاع غير الرسمي، كالفارق بين الإيرادات الضريبية في حالة خضوع جميع الوحدات الاقتصادية للضريبة (أي في حالة اخضاع القطاع غير الرسمي للضريبة). وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الباحث الاجتماعي "كيث هارت" هو أول من استعمل مصطلح الاقتصاد غير الرسمي.[1] وهذا في "مؤتمر البطالة الحضرية في إفريقيا" سنة 1971، المنظم من طرف "معهد الدراسات الإنمائية" التابع لجامعة "ساسكس"، وقد كان عنوان المداخلة " فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا"، إلا أن هذه المداخلة لم تنشر بشكل رسمي إلا سنة 1973، بعد صدور تقرير المكتب الدولي للعمل. وقد سبق لكيث هارت أن نشر دراسة سنة 1970 بعنوان "صغار المقاولين في غانا والتخطيط للتنمية" والتي قدمت توصيفا لخصائص الاقتصاد غير الرسمي كالواردة في تقرير المكتب الدولي للعمل، وفي نفس المؤتمر قدم "جون ويك" "John Weeks" مداخلة تضمنت مصطلح "الاقتصاد غير المعدود " Unenumerated Sector".[2] بالإضافة إلى ذلك فقد ورد مصطلح "سوق الائتمان غير الرسمي" سنة 1967، في مقال

[1] Breman, Jan. "A Dualistic Labour System? A Critique of the 'Informal Sector' Concept: I: the Informal Sector". *Economic and Political Weekly*, Vol 11, No. 49, 1976, P. 1870.

[2] Bromley, Ray. "Introduction – the Urban Informal Sector: Why Is it Worth Discussing?". World Development, Vol 6, No. 9-10, 1978, P. 1036.

منشور في مجلة "التنمية الاقتصادية والتبادل الثقافي" تحت عنوان "أسعار الفائدة والمنافسة غير الكاملة في سوق الائتمان غير الرسمي للريف الشيلي"، لصاحبه (Nisbet, 1967)، والذي قدم من خلاله دراسة لسوق الائتمان غير الرسمي، ومن الواضح أنه قدم دراسة لموضوع جزئي من المواضيع التي يهتم بها الاقتصاد غير الرسمي، والذي لم يكن موضوعا متداولا حينها. هذا بالنسبة للدراسات التي قامت بدراسة الاقتصاد غير الرسمي قبل ظهور المصطلح سنة 1972.

أما بالنسبة للدراسات التي تطرقت إلى بعض آثار الاقتصاد غير الرسمي قبل ظهور الاقتصاد غير الرسمي كموضوع للدراسة فهي عديدة، وكانت جد مهمة في لفت انتباه المصالح الحكومية، الساسة وصناع القرار إلى أهم آثار الاقتصاد غير الرسمي وهو الأثر على المداخيل الجبائية، مثل دراسة الباحث "فيليب كاغان" (Cagan, 1958) المعنونة بـ: "الطلب على النقود نسبة إلى إجمالي المعروض النقدي"، والذي ربط الطلب المتزايد على النقد بالرغبة في التهرب من الضريبة؛ وقدر حجم الدخل غير الصرح به بـ: 23% من إجمالي الدخل سنة 1945 في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب (Bhattacharyya, 1999) فإن "كالدور" هو أول من حاول تقدير حجم الدخل غير المصرح وذلك سنة 1956 في الهند.[3] كما أن الدراسة التي نشرها الباحثان (Allingham & Sandmo, 1972) سنة 1792 حول التهرب الضريبي من بين أهم الدراسات في هذا المجال.

**المطلب الثاني: النظريات المفسرة للقطاع غير الرسمي**

منذ ظهور موضوع القطاع غير الرسمي، واهتمام الباحثين به بالدراسة والتحليل والتنظير، اختلفت نظرة الباحثين إليه بين من يعتبره فرصة لمن لم يسعفه الحظ في الدخول إلى الاقتصاد الرسمي من أجل ضمان دخل، وبين من اعتبره كسبيل تحايلي على الضرائب والتكاليف الاجتماعية واللوائح والقوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي. وحتى بين دراسات تنظر إلى الاقتصاد غير الرسمي نظرة غير سلبية وأنه كان بديلا فقط وأنه سيختفي لو تمكن الاقتصاد الرسمي من استيعاب كل القوة العاملة، وأخرى تضعه موضع المتهم؛ وقد برز تيارين رئيسين في ذلك، لكل منهما تحليله لنشأة الاقتصاد غير الرسمي ولعلاقته بباقي الاقتصاد.

[3] Bhattacharyya, Dilip K. "On the Economic Rationale of Estimating the Hidden Economy". the *Economic Journal*, Vol 109, No. 456, 1999, P. 349.

**الفرع الأول: النظرية الثنائية في تفسير القطاع غير الرسمي**

إن ظهور التيار الثنائي كان سابقا لدراسة الاقتصاد غير الرسمي على يد الاقتصادي "ويليام آرثر لويس" "William Arthur Lewis"، الذي بدأ في صياغة النموذج الثنائي سنة 1954،[4] مع نشره لبحثه (LEWIS, 1954) والذي كان يقسم الاقتصاد إلى قسمين مستقلين؛ اقتصاد حديث صناعي واقتصاد تقليدي فلاحي. يتميز الاقتصاد الحديث باعتماده على عنصر رأس المال وبطبيعته القانونية والمنظمة، فهو مسجل لدى السلطات ويستفيد المشتغلون فيه من الحماية الاجتماعية والحقوق المرتبطة بها من عطل ومعاشات تقاعد... إلخ، كما أنه اقتصاد حضري منتشر في المدن والمناطق الحضرية ويتميز بمعدل إنتاجية مرتفع. أما الاقتصاد التقليدي فهو منتشر في المناطق الريفية ويعتمد على عنصر العمل، غير منظم وغير قانوني (لأنه لا يستجيب للإجراءات الواجب اتباعها من اجل مزاولة النشاط) وبمعدل إنتاجية ضعيف.

لقد ميز تقرير المكتب الدولي للعمل سنة 1972 الاقتصاد غير الرسمي بجملة من الخصائص أهمها: سهولة الدخول والخروج منه؛ أنشطة تعتمد على كثافة عنصر العمل؛ الاعتماد على الموارد المحلية؛ وأسواق ومنافسة غير منظمة. هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى وردت في دراسات لاحقة.[5] من الملاحظ التقارب الكبير إلى حد التطابق أحيانا بين خصائص القطاع التقليدي لدى التيار الثنائي وخصائص الاقتصاد غير الرسمي، لذا مال الكثير من الاقتصاديين إلى اعتبارها وجهين لعملة واحدة. وقد ساهمت أعمال المكتب الدولي للعمل سنوات السبعينات بشكل لافت في إثراء أدبيات هذا التيار، بالإضافة إلى أعمال الاجتماعي "كيث هارت" وبعض الباحثين الآخرين.

إن افتراض لويس لوجود بطالة في المناطق الريفية مقابل نقص العمالة في المناطق الحضرية، وأن تراكم رأس المال يتناسب طرديا مع الطلب على العمالة؛ ساهم في نقد نموذجه وتحسينه في دراسات لاحقة. هذه الدراسات تبنت النظرية الثنائية مع شيء من النقد والتحسين. فظهرت نماذج جديدة أهمها: (Torado,1969)، (Torado,1970)، (Harbreg,1971)، (Mincer,1976)، حيث حاولت هذه النماذج سد بعض الفجوات التي كانت في نموذج لويس مثل:

- انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، ليس بسبب البطالة في المناطق الريفية مقابل الطلب الكبير على العمالة في المناطق الحضرية، بل بسبب الأجور العالية التي يوفرها العمل في القطاع الحديث.
- البطالة ليست منتشرة فقط في المناطق الريفية، حتى المناطق الحضرية تعاني من بطالة.

[4] بدأت ملامح النموذج الثنائي تتضح في البحث الذي نشره آرثر لويس سنة 1954 والمعنون بـ "التنمية الاقتصادية في ظل إمدادات غير محدودة من العمالة" "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour"

[5] مثل: Hart 1973; ILO 1972; Sethuraman 1976; Tokman 1978

- ثنائية القطاع الحديث–القطاع التقليدي التي جاء بها لويس يمكن أن توسع لتكون ثنائية: قطاع محمي–قطاع غير محمي. هذه الفكرة التي كانت الأساس في بروز نماذج جديدة تفسر الاقتصاد غير الرسمي من منطلق النظرية الثنائية. وكانت نماذج (Lopez, 1970)، (Fields,1975)، (Lopez,1976)، (Fields,1990) أولى النماذج في التيار الثنائي التي ساهمت في تحليل الاقتصاد غير الرسمي.

**أولا: نموذج لوباز 1970**

صحيح أن نموذج لوباز 1970 سبق ظهور ودراسة الاقتصاد غير الرسمي كموضوع أو تخصص ضمن تخصصات اقتصاد التنمية، لأن هذا النموذج كان ضمن التحليل الثنائي للاقتصاد. فالأفراد –حسبه– يلجؤون إلى العمل في القطاع التقليدي إذا لم يجدوا عملا في القطاع الرسمي. وما يؤاخذ على هذا النموذج أنه افترض عدم وجود بطالة في القطاع الحضري، وهو ما يتناقض والواقع.

**ثانيا: نموذج فيلدز 1975**

يعتبر نموذج فيلدز نموذج ريادي في تلك الأثناء، وكان يقوم على مايلي من خصائص:

- سهولة الدخول إلى القطاع غير الرسمي، كأجير أو كصاحب مشروع؛
- المشتغلون بالقطاع غير الرسمي لهم حظوظ أكبر في إيجاد عمل في القطاع الرسمي، بسبب خبرتهم والتكوين الذي تلقونه في القطاع غير الرسمي؛
- انخفاض الأجور في القطاع غير الرسمي عنها في القطاع الرسمي؛

تعرض نموذج فيلدز هذا للنقد وهو ما ساهم في تحسينه وإعادة بعثه سنة 1990 في نموذج جديد.

**ثالثا: نموذج لوباز 1976**

يعتبر نموذج لوباز 1976، خطوة متقدمة في دراسة الاقتصاد غير الرسمي، فهو يعتبر أن أما الأفراد (بما فيهم النازحين من الريف) ثلاث خيارات

- إيجاد عمل في القطاع الرسمي الحديث؛
- الاستسلام للبطالة في المدينة؛
- العمل في القطاع غير الرسمي في المدينة.

إن أهم ما ميز نموذج لوباز مقارنة مع ما كان منتشرا في ذلك الجين من أفكار ومفاهيم، أنه أقر بوجود بطالة في المناطق الحضرية. لكن ما جعل هذا النموذج يتعرض للنقد، أنه كان يرى بتكافؤ الفرص في إيجاد عمل في القطاع الحديث بين البطال والعامل في الاقتصاد غير الرسمي. وهو ما يتعارض مع

حقيقة أن البطال الباحث عن العمل له فرص أكبر من المرتبط بعمل في القطاع غير الرسمي، والذي رغم اكتسابه لبعض الخبرة والكفاءة لا يملك الوقت الكافي للبحث عن عمل.

**رابعا: نموذج فيلدز 1990**

ساهمت الانتقادات التي تعرض لها نموذجه السابق في تطوير نموذج جديد، تفادى فيه وصلح ما كان في سابقه من نقائص. وفيما يلي أهم ما جاء به نموذجه الجديد:

- النشاط في القطاع غير الرسمي ليس اضطرار فقط، بل هو اختياري وإرادي في كثير من الأحيان؛
- القطاع غير الرسمي، قطاع متنوع من حيث الأنشطة؛
- الالتحاق بالقطاع غير الرسمي ليس بالسهولة التي يعتقدها الكثير، فالاقتصاد غير الرسمي يضم مجموعتين من الأنشطة، مجموعة سهلة الدخول، ومجموعة أخرى صعبة الدخول. وهنا أيضا يقع التفريق في الدخل، فالقطاع غير الرسمي سهل الدخول غالبا ما تكون الأجور فيه أدنى منها في القطاع الرسمي، عكس القطاع غير الرسمي صعب الدخول، والذي ترتفع فيه الأجور.

رغم ما يوجه لها من انتقادات، فقد ساهمت النظرية الثنائية بشكل كبير في تقديم تفسير وتحليل للاقتصاد غير الرسمي، وساهمت النماذج التي تم بناؤها في ضوء النظرة الثنائية في فهم أكبر لهذه الظاهرة. إن أوجه القصور التي انتقدها الاقتصاديون في هذه النظرية وتحليلها لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي جعل البعض منهم يتبنى نظرة أخرى وتحليل آخر له في ضوء النظرية البنيوية.

**الفرع الثاني: النظرية البنيوية في تفسير القطاع غير الرسمي**

النظرية البنيوية وعلى عكس ما تراه النظرية الثنائية، ترى بأن الاقتصاد غير الرسمي اقتصاد تابع للاقتصاد الرسمي، فهو يوفر بعض مدخلات المؤسسات الرسمية مما يرفع في تنافسية هذه المؤسسات. فهو يوفر بعض السلع الاولية والوسيطية، وأيضا يساهم في توفير يد عاملة مؤهلة للاقتصاد الرسمي، باعتباره يوفر فرص التشغيل للأفراد الذين لا تتوفر فيهم شروط التوظيف في الاقتصاد الرسمي، وهو ما يسمح لهم باكتساب التأهيل الوظيفي، مهارات وخبرة تسمح لهم بالدخول إلى الاقتصاد الرسمي. إن المدرسة البنيوية قامت أصلا على نقيض ما تراه المدرسة الثنائية من انفصال واستقلالية للاقتصادين (الرسمي وغير الرسمي)، فهي تعتبرهما مترابطين إلى درجة التكامل. فالاقتصاد غير الرسمي يعتمد ولو جزئيا على الاقتصاد الرسمي في توفير مدخلاته، وأيضا لتصريف مخرجاته من سلع وخدمات؛ وكذلك الشأن بالنسبة للاقتصاد الرسمي. " يُنظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه مندمج للغاية مع بقية الاقتصاد الذي يصدر ثلاثة أرباع

إنتاجه ويستورد نسبة مماثلة من استهلاكه "[6] . هذا التكامل يصل تأثيره إلى التأثير على نمو القطاعين، فالقطاع غير الرسمي قد يرفع من وتيرة نمو القطاع الرسمي.

**المطلب الثالث: تعريف القطاع غير الرسمي**

ليس هنالك إجماع على تعريف موحد للاقتصاد غير الرسمي، فالتعريفات المقدمة للاقتصاد غير الرسمي تختلف من باحث إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى. وتختلف هذه التعريفات حسب زاوية تناول موضوع الاقتصاد غير الرسمي (النشاط، العمالة، الوحدات الإنتاجية ...). ورغم هذا الاختلاف في التعريفات إلا أن هنالك شبه توافق حول الأنشطة التي تندرج فيه والتي تستبعد منه، وكذلك الشأن بالنسبة لمميزاته. وبسبب عدم الاتفاق على تعريف موحد، وأيضا بسبب استعمال مصطلحات مختلفة (قطاع غير رسمي، اقتصاد غير رسمي، اقتصاد غير منظم، اقتصاد خفي...) للإشارة لظاهرة القطاع غير الرسمي من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية سيتم التطرق لأكثر التعريفات تداولا وانتشارا.

**الفرع الأول: التعاريف المعتمدة من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية**

**التعريف 1: تعريف "المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصائيي العمل" سنة 2003**

عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصائيي العمل الأعمال في القطاع غير الرسمي على أنها تلك الأعمال التي تفتقد إلى الحماية القانونية والاجتماعية الأساسية، التي تسمح بالتمتع بمزايا التوظيف. وعليه فهي علاقات العمل التي لا يغطيها التشريع الوطني للعمل، ضريبة الدخل، الحماية الاجتماعية أو استحقاق بعض مزيا التوظيف، مثل تعويض نهاية الخدمة، الإشعار بالفصل، العطل السنوية والعطل المرضية.[7]

يعتمد هذا التعريف في تعريف القطاع الاقتصادي غير الرسمي على المعيار القانوني، فحسب هذا التعريف فإن الأنشطة التي لا تتوفر على غطاء قانوني، والتي لا تستجيب للمتطلبات القانونية المتعلقة بالتوظيف والتغطية الاجتماعية تندرج ضمن القطاع غير الرسمي.

[6] Tokman, Victor E. "An Exploration into the Nature of Informal—Formal Sector Relationships". *World Development*, Vol 6, No. 9-10, 1978, P. 1067.

[7] *Report of the Seventeenth International Conference of Labour Statisticians*. International Labour Office, Geneva, 2003, P. 23.

**التعريف 2: تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**

تميل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد غير الملحوظ (أو غير الملاحظ)" في أدبياتها، والذي يتكون حسبها من أربعة أقسام هي: الإنتاج التحتي (أو الإنتاج التحت أرضي)، الإنتاج غير المشروع، إنتاج القطاع غير الرسمي، وإنتاج القطاع العائلي الموجه للاستهلاك النهائي (الخاص بها). وقد عرف كل مكون من مكونات الاقتصاد غير الملحوظ كما يلي:

- الإنتاج غير المشروع: ويعرف الإنتاج غير المشروع على أنه تلك الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات ممنوعة بموجب القانون أو غير قانونية لأنها منتجة من طرف منتجين غير مصرح لهم بإنتاجها.
- إنتاج القطاع غير الرسمي: ويعرف بأنه الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، غير مسجلة و/أو حجمها من حيث العمالة أقل مما هو معتاد عليه، وتنتج منتجات قابلة للتسويق.
- إنتاج القطاع العائلي الموجه للاستهلاك النهائي الخاص: والذي عرف على أنه الأنشطة الإنتاجية التي ينتج عنها سلع أو خدمات تستهلكها الأسر التي أنتجتها.[8]
- الإنتاج التحتي: تعرف على أنها تلك الأنشطة الإنتاجية المشروعة (القانونية)، والتي يتم إخفاؤها عن أنظار السلطات العامة للأسباب التالية:

- تجنب دفع الضرائب
- تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي
- تجنب الامتثال لبعض المعايير القانونية والتنظيمية، مثل الحد الأدنى للأجور والجد الأعلى لساعات العمل، ومعايير الأمن والسلامة ...إلخ
- تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية مثل وجوب المشاركة في الاستبيانات الإحصائية والنماذج الإدارية الأخرى.[9]

من الواضح أن هذا التعريف يضع كل الأنشطة غير تلك التي تندرج ضمن الاقتصاد الرسمي في سلة واحدة، لكن ما لم يتطرق إليه هذا التعريف هو كيفية تصنيف بعض المعاملات غير الرسمية والتي تتم داخل الاقتصاد الرسمي. ومن هنا يلاحظ اختلاف بين تعريف الاقتصاد غير الملحوظ المعتمد من طرف المنظمة؛ وتعريف القطاع غير الرسمي المعتمد في هذه الدراسة، والذي يضم فقط إنتاج الاقتصاد

[8] Giovannini, Enrico et Al. *Measuring the Non-Observed Economy*. Organisation for Economic Co-Operation and Development, 2002, P. 13.

[9] Idem, P 133

التحتي وإنتاج القطاع غير الرسمي. ويجب الإشارة هنا إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد اعتمدت التعاريف التي وردت في المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي العمل سنة 1993، مع بعض التعديلات توسيعا أو تضييقا.

**التعريف 3: تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد غير الرسمي**

"يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المبلغ عنها، والمتحصل عليها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء التي تتم عن طريق المعاملات النقدية أو التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الخاضعة للضريبة إذا ما تم الإبلاغ عنها للسلطات الضريبية"

لا يفرق هذا التعريف بين الاقتصاد غير الرسمي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الخفي والاقتصاد الموازي، حيث أنه قدم تعريف واحدا لها، ورغم أن هذا التعريف يميز بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، إلا أنه يعتبرها أقساما للاقتصاد غير الرسمي.

**التعريف 4: تعريف "المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيي العمل" سنة 1993**

اعتمد المشاركون في هذا المؤتمر التعريف التالي:

"يمكن وصف القطاع غير الرسمي بشكل واسع على أنه الوحدات التي تعمل على إنتاج سلع وخدمات بهدف خلق فرص عمل ودخول للأشخاص المعنين به (أو المشتغلين فيه). عادة ما تشتغل هذه الوحدات عند مستوى منخفض من التنظيم، فصل ضعيف أو منعدم بين عنصري العمل ورأس المال كعوامل للإنتاج، ونطاق صغير من علاقات العمل –في حالة وجودها–. تعتمد عادة على العمالة المؤقتة، القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية أكثر منها على الترتيبات التعاقدية مع ضمانات رسمية."[10]

لقد قسم هذا المؤتمر التعاريف المقدمة للقطاع غير الرسمي إلى قسمين: تعريف مفاهيمية، وتعاريف عملية. قدم هذا المؤتمر تعريفا للاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على توصيف "الوحدات الإنتاجية" غير الرسمية وعرض مميزاتها وتحديد أهدافها، أكثر منه على تعريف وتوصيف الأفراد الذين يشتغلون فيه. فالوحدات الإنتاجية غير الرسمية تتميز بمستوى منخفض من التنظيم وعدم الفصل بين عنصري العمل ورأس المال وعدم اعتمادها على علاقات العمل الرسمية والحديثة، كعقود العمل الرسمية وما يترتب عليها

[10] *Report of the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians.* International Labour Office, Geneva, 1993, P. 2.

من التزامات وحقوق لطرفي العقد، فهي تعتمد على العمالة من المحيط العائلي والاجتماعي. وقد اعتمد النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة 1993 التعاريف والمفاهيم الصادرة عن هذا المؤتمر.

**الفرع الثاني: تعاريف بعض الباحثين في ميدان الاقتصاد غير الرسمي**

**التعريف 5:**

يشمل الاقتصاد غير الرسمي جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة والتي كانت ستساهم في حساب الناتج الداخلي الخام لو تم رصدها.[11]

ضمنيا، يفهم من هذا التعريف أن القطاع غير الرسمي يضم فقط الأنشطة المشروعة غير المسجلة. فالأنشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات، التهريب حتى وإن تم رصدها فلن تدخل في حساب الناتج الداخلي الخام، ومنه هذا التعريف يعتمد على معياري المشروعية والتسجيل في تصنيف الأنشطة.

**التعريف 6:**

"يعتمد التمييز بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي على الخصائص التنظيمية للعلاقات المتبادلة وموقع النشاط الاقتصادي من الدولة، ويشمل القطاع الرسمي، نشاط الحكومة نفسها، وتلك المؤسسات في القطاع الخاص المنظمة رسميا والتي تتعهدها الحكومة بالرعاية والتنظيم، وتتميز العمليات في القطاع غير الرسمي بعدم وجود مثل هذه المزايا".[12]

قام الباحث هنا بتعريف القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي من خلال تعريف القطاع الرسمي، فكل نشاط أو مؤسسة لا تتوفر فيها الخصائص التي ذكرها في مؤسسات وأنشطة القطاع الرسمي ولا تتمتع بمزاياها تندرج في إطار أعمال وأنشطة القطاع غير الرسمية.

**التعريف 7:**

"القطاع غير الرسمي هو مجموع الأنشطة المدرة للدخل خارج العلاقات التعاقدية الحديثة للإنتاج".[13]

---

[11] استعمل هذا التعريف من قبل: فييج (1989)، شنايدر (1994)، فراي وبومران (1984)

[12] John, Weeks. "Policies for Expanding Employment in the Informal Sector of Developing Economies.". *International Labor Review*, Vol 111, No. 1, 1975, P. 4.

[13] Portes, Alejandro et Al. "The Urban Informal Sector in Uruguay: it s Internal Structure, Characteristics, and Effects". *World Development*, Vol 14, No. 6, 1986, P. 728.

"مجموع الأنشطة المدرة للدخل، باستثناء تلك الأنشطة التي تنطوي على عمالة تعاقدية ومنظمة قانونا".[14]

"يعرف القطاع غير الرسمي على أنه الدخول المتأتية من النشاطات التي تتهرب من التنظيم الرسمي وقيود التشريعات الخاصة بالعمل".[15]

تضع هذه التعريفات كل الأنشطة المنتجة للدخول باستثناء تلك المنظمة قانونا ضمن أنشطة القطاع غير الرسمي، ولم تفرق في ذلك بين الأنشطة الشرعية والتي لم تلتزم بالأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم النشاط الاقتصادي، وتلك الأنشطة غير الشرعية من حيث طبيعتها والتي تندرج ضمن الأنشطة الإجرامية.

**التعريف 8**

"يمكن تعريف القطاع غير الرسمي على أنه المؤسسات التي تشترك في صفة واحدة مهيمنة: غياب صفة الرسمية. وبعبارة أخرى، هو المؤسسات والأفراد التي تنشط في الاقتصاد غير الرسمي خارج الحوافز ونظام الضمان الاجتماعي الذي تقدمه المؤسسة ومؤسساتها".[16]

وضع هذا التعريف معيارا واحد في تصنيف المؤسسات والأنشطة، فكل مؤسسة أو نشاط لا تتوفر فيه معيار الرسمية فهي مؤسسة غير رسمية، والمقصود بالرسمية في هذا التعريف هو التقيد بالتشريع والتنظيم والإجراءات التي تنظم ممارسة النشاط الاقتصادي، كوجوب التسجيل والحصول على التصاريح اللازمة وما يصاحب ذلك من مزايا وواجبات.

**التعريف 9:**

"الاقتصاد غير الرسمي يتكون من تلك النشاطات الاقتصادية التي تتحايل على التكاليف وتستثنى من المزايا والحقوق المدرجة في القوانين والقواعد الإدارية التي تغطي علاقات الملكية، التصاريح التجارية،

[14] Portes, Alejandro, and Saskia Sassen-Koob. "Making it Underground: Comparative Material on the Informal Sector in Western Market Economies". *American Journal of Sociology*, Vol 93, No. 1, 1987, P. 31.

[15] Ferry, Harper's, and Jane Gray. "Conference on the Comparative Study of the Informal Sector". *International Journal of Urban and Regional Research*, Vol 11, No. 3, 1987, P. 422.

[16] Amin, A. T. M. Nurul. "The Role of the Informal Sector in Economic Development: Some Evidence for Dhakka, Bangladesh" *International Labor Review*, Vol 5, No. 126, 1978, P. 614.

عقود العمل، الأضرار، أنظمة الائتمان المالي والضمان الاجتماعي. وبإيجاز، الاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الناتج عن العوامل الاقتصادية التي تشتغل بصورة غير رسمية".[17]

يعتمد هذا التعريف على تصنيف الأنشطة ضمن القطاع غير الرسمي على قابلية هذه الأنشطة على التضحية بالمزايا التي يضمنها النشاط في الاقتصاد الرسمي في سبيل عدم تحمل التكاليف المترتبة عن العمل فيه. هذا التعريف للاقتصاد غير الرسمي استمده الباحث من تعريف "دو سوتو" لـ "اللارسمية" أو "غير الرسمية"

"مفهوم اللارسمية المستعمل في هذا الكتاب يعتمد على الملاحظات التجريبية للظاهرة. فالأفراد ليسوا غير رسمين، بل أفعالهم. ولا يشكل أولئك الذين ينشطون بشكل غير رسمي قطاعا دقيقا أو ثابتا من المجتمع، فهم يعيشون في منطقة رمادية ذات حدود طويلة مع العالم القانوني الذي يفر منه الأفراد لما تكون تكلفة الامتثال له أكبر من مزاياه. ونادرا ما تعني اللارسمية خرق جميع القوانين ... ".[18]

من خلال ما سبق من التعريفات، فالقطاع غير الرسمي حسب هذه الدراسة هو "القطاع الذي يضم كل نشاط اقتصادي، يوفر فرص عمل مدرة لدخل ومنتج لسلع أو خدمات كانت ستدخل في حساب الناتج الداخلي الخام لو تم تسجيل النشاط". أي أن القطاع غير الرسمي وفق هذه الدراسة يقصد به جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة أو التي لم تستوف جميع إجراءات التسجيل، والتي كانت ستدخل في حساب الناتج الداخلي الخام لو استوفت الإجراءات، وبالتالي سيتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة.

**المطلب الرابع: خصائص القطاع غير الرسمي**

أورد المكتب الدولي للعمل في تقريره حول كينيا سنة 1972، وهارت في كتاباته الأولى خصائص القطاع غير الرسمي، والتي كانت تتمحور حول الظواهر التي تمت ملاحظتها في كل من كينيا وغانا، والتي كانت تتعلق أساسا بنمط الحياة في المناطق الحضرية والأنشطة التي كانت سائدة هنالك في فترة الدراسة. هذه الخصائص والمميزات تم مراجعتها مع مرور الوقت وتوالي الدراسات، فمنها ما تم إثباته وتثبيته على أنها خصائص للاقتصاد غير الرسمي، ومنها ما تم نقده. ويعود الاختلاف في إثبات ونفي بعض خصائص الاقتصاد غير الرسمي إلى الاختلاف المكاني والزماني لهذه الدراسات، فمن المنطقي أن تختلف خصائص الاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث عنها في البلدان المتقدمة، كما أن التطور اليومي الذي يشهده العالم يجعل القطاع غير الرسمي في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين مختلفا عما كان عليه سنوات

[17] Feige, Edgar L. "Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institutional Economics Approach". *World Development*, Vol 18, No. 7, 1990, P. 992.

[18] Soto, Hernando De. The *Other Path*. Harper and Row, 1989, P. 12.

السبعينات والثمانينات. "هناك أيضًا اقتصاد ظل كبير جدًا في العديد من البلدان الأقل تطورًا. هنا نستخدم مصطلح الاقتصاد غير الرسمي لوصف هذا النشاط لأن خصائصه تختلف عن اقتصاد الظل في الغرب".[19] فتقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا سنة 1972 ميز الاقتصاد غير الرسمي بالخصائص التالية:

- سهولة الدخول: إن قلة القيود أو انعدامها أصلا، وعدم وجوب توفر مستوى تعليمي محدد من أجل الانخراط في القطاع غير الرسمي، وعدم الخضوع للتنظيم والتشريع اللذان ينظمان الحياة الاقتصادية، يجعل من الدخول إلى القطاع غير الرسمي سهلا ومتاحا لكل الراغبين في ذلك. لكن لا يمكن اعتبار الدخول إلى الاقتصاد غير الرسمي بهذه السهولة المطلقة، فقد قسم نموذج "فيلدز 1990" الأنشطة غير الرسمية إلى مجموعتين. مجموعة سهلة الدخول وأخرى صعبة الدخول.
- الاعتماد على الموارد المحلية: ارتبطت خاصية الاعتماد على الموارد المحلية بالدراسات الأولى لموضوع الاقتصاد غير الرسمي سنوات السبعينات وبالنظرية الثنائية في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويصح ذلك في بعض الأنشطة وبعض الحالات. لكن بالنظر إلى التفسير الهيكلي للاقتصاد غير الرسمي وأن الاقتصاد غير الرسمي يعتمد في مدخلاته أيضا على الاقتصاد الرسمي، وأن الاقتصاد غير الرسمي الحضري يعتمد على العمالة من النازحين من الريف بالإضافة إلى العمالة الحضرية، يجعل من خاصية الاعتماد على الموارد المحلية غير صحيحة في حالات كثيرة.
- الملكية الأسرية للمؤسسات: باعتبار النشاط الاقتصادي غير مسجل وغير مصرح به لدى السلطات، وأنه لا يخضع للإجراءات المتعارف عليها في التأسيس، وبما أن الملكية الجماعية للمؤسسات تحتاج إلى عقود تأسيس وعقود شراكة موثقة لدى الجهات المختصة فمن الطبيعي أنه لا يمكن أن تخرج ملكية هذه الأنشطة عن النطاق الأسري والاجتماعي القريب. كما أن صغر حجم المؤسسات غير الرسمية يجعلها غير محفزة للاستثمار فيها من طرف الغير.
- ضعف مستوى التشغيل: فالمؤسسات غير الرسمية مؤسسات صغيرة الحجم ولا تشغل عدد كبير من العمال، ويعود ذلك إلى محدودية نشاطها، كما أنها تكون أكبر عرضة للاكتشاف في حالة كانت كبيرة الحجم.
- أنشطة كثيفة العمل: فالمؤسسات غير الرسمي تعتمد على العمل كعنصر إنتاج أكثر من اعتمادها على عنصر رأس المال. ويعود ذلك أساسا إلى أن الأنشطة غير الرسمية كانت ردة فعل لانتشار البطالة فهي تمتص البطالة، ومن جانب آخر إلى عدم قدرة المؤسسات غير الرسمية للدخول إلى سوق الائتمان وتمويل استثمارات جديدة فهي غير مسجلة وغير مصرح بها.
- الاعتماد على المهارات المكتسبة خارج النظام المدرسي والتكوين الرسمي: تعتبر المتطلبات الدراسية والتكوين الذي يفرضه الاقتصاد الرسمي على طالبي العمل أحد أسباب لجوء بعض الباحثين على

[19] Schneider, F. and Williams, C.C. "*The Shadow Economy*", Institute of Economic Affairs, London.2013, P.21.

فرص شغل إلى القطاع غير الرسمي. كما يعتبر القطاع غير الرسمي حسب تفسير المدرسة البنيوية للاقتصاد غير الرسمي بمثابة، مرحلة تكوين لمن لا يملك مؤهلا للعمل في الاقتصاد الرسمي، بهدف الحصول على المهارة والتأهيل اللازمين لدخول الاقتصاد الرسمي.

- الأسواق والمنافسة غير المنظمة: بما أن الدخول إلى الاقتصاد غير الرسمي والخروج منه لا يخضع إلى أي ضوابط أو قيود، فيمكن اعتباره سوق منافسة حرة. كما أن النشاط غير الرسمي والذي يتميز بعدم خضوعه للتشريعات وعدم التصريح به للسلطات المختصة، فهو بالتأكيد غير منظم.

بالإضافة إلى الخصائص السابق ذكرها، والواردة في تقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا سنة 1972، يتميز الاقتصاد غير الرسمي بالخصائص التالية:

- الاستقلالية والمرونة:[20] ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه يوفر للمندمجين فيه نوع من الاستقلالية والحرية، عكس الاقتصاد الرسمي المضبوط بالضوابط والقيود الحكومية.
- وتتجلى المرونة التي يتميز بها الاقتصاد غير الرسمي في حساسيته وسرعة استجابته للتغيرات الحاصلة في أسواق السلع والخدمات واليد العاملة.
- اقتصاد معيشي:[21] وتتعلق هذه الخاصية بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، فالهدف الأول للمشتغلين فيه هو توفير الحاجيات الأساسية للمعيشة.
- الاعتماد على علاقات العمل غير التعاقدية: فالاقتصاد غير الرسمي يعتمد في تشغيله لليد العاملة على المحيط الأسري والاجتماعي القريب، دون الحاجة إلى توثيق علاقات العمل هذه في عقود ملزمة للطرفين.

كما أن تعريف المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي العمل سنة 1993، ميز الوحدات (المؤسسات) غير الرسمية، زيادة على بعض الخصائص الواردة أعلاه بالخصائص التالية:

- ضعف مستوى التنظيم؛
- فصل ضعيف أو منعدم بين العمل ورأس المال كعنصري إنتاج؛
- العمالة المؤقتة؛
- علاقات عمل غير تعاقدية، تعتمد على القرابة والعلاقات الاجتماعية؛

[20] Gërxhani, Klarita. "The Informal Sector in Developed and Less Developed Countries: A Literature Survey". *Public Choice*, Vol 120, No. 3/4, 2004, P. 274.

[21] Idem.

## المبحث الثاني: معايير تصنيف الأنشطة، أسباب وآثار انتشار القطاع غير الرسمي

سعيا لدراسة أعمق وأشمل للقطاع غير الرسمي لا يمكن الاكتفاء بلمحة تاريخية عنه أو حتى تحليل النظريات والنماذج المفسرة له، بل من الضروري دراسة هذا القطاع من حيث الخصائص التي تميزه، وقد تم تخصيص المطلب الأول لذلك. المطلب الثاني كرس لدراسة المعايير التي يتم من خلالها تصنيف الأنشطة ضمن القطاع غير الرسمي. المطلب الثالث من هذا المبحث سيدرس أهم الأسباب المحفزة لنمو وتوسع القطاع غير الرسمي. أما المطلب الرابع فخصص لدراسة آثار الاقتصاد غير الرسمي.

### المطلب الأول: معايير التصنيف، وأي الأنشطة تعتبر غير رسمية؟

بالإضافة إلى عدم الإجماع والاختلاف حول تعريف الاقتصاد غير الرسمي، فإن معايير تصنيف الأنشطة إلى أنشطة رسمية أو غير رسمية، أو الأنشطة التي تُضم إلى الاقتصاد غير الرسمي أو تستبعد منه تبقى محل نقاش واختلاف أحيانا. وفيما يلي أهم المعايير المعتمدة في التصنيف.

#### الفرع الأول: المعيار القانوني (تنظيم أو تسجيل النشاط)

باعتماد هذا المعيار يمكن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى الأقسام التالية:

- **أنشطة مستوفية لإجراءات التسجيل وتنشط بدون مخالفات للتنظيم:** تستبعد هذه الأنشطة من القطاع غير الرسمي، فهي مسجلة ومصرح بها وتنشط دون مخالفات للتشريعات التي تحكم النشاط الاقتصادي.
- **أنشطة مستوفية لإجراءات التسجيل والتصريح ونشاطها يتضمن مخالفات للتنظيم:** بعض الأنشطة تستوفي إجراءات التسجيل والتصريح لدى المصالح المختصة، إلا أنها قد يتضمن نشاطها مخالفات للتشريع والتنظيم الذي ينظم الحياة الاقتصادية، كعدم التصريح بالموظفين أو جزء منهم، أو عدم التصريح الحقيقي بالمداخيل من أجل تحقيق دخل أكبر.
- **أنشطة غير مستوفية لإجراءات التسجيل والتصريح:** وهي الأنشطة التي يفضل المشتغلين فيها عدم اتباع الإجراءات القانونية في ممارسة أنشطتهم من تسجيل وتصريح واداء ما يترتب عليهم من ضرائب وأقساط للضمان الاجتماعي. قد يرجع ذلك لعدة أساب مثل التهرب من دفع الضريبة وغيرها من أسباب التي تدفع إلى النشاط غير الرسمي.
- **أنشطة عير مشروعة:** ونتقسم إلى:

1- **الأنشطة غير المشروعة بطبيعتها:** هي الأنشطة الممنوعة والمحرمة والمجرمة قانونا، كالداعرة وبيع المسروقات والتهريب والقمار ... إلخ، والمنع والتجريم هنا متعلق بجوهر السلعة أو الخدمة المقدمة.

إن اعتبار الأنشطة على أنها غير مشروعة ليس دائم فقد تتحول الأنشطة من مشروعة إلى غير مشروعة والعكس، ففي الولايات المتحدة مثلا، كان القمار نشاطا غير مشروع يعاقب القانون من يثبت انه يمارسه ليتحول بعد تقنينه إلى نشاط مشروع يعترف به القانون ويوفر له الحماية.

2- **الأنشطة غير المشروعة لعدم استيفائها الإجراءات:** لا يتعلق عدم مشروعية نشاط ما في هذه الحالة بطبيعة وجوهر السلعة أو الخدمة المقدمة، فالسلعة أو الخدمة غير محضورتين قانونا، بل يتعلق بمنتج أو بائع السلعة أو مقدم الخدمة. فلممارسة بعض الأنشطة يستوجب تحصيل على مستوى تعليمي وتكوني محدد بالإضافة إلى الحصول على تصريح أو اعتماد يسمح بممارستها، ومن امثلة هذه الأنشطة، ممارسة الطب أو إنتاج وبيع الادوية.

تعتمد العديد من الدراسات المعيار القانوني في تصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة رسمية وغير رسمية، فمنها من تعتبر كل نشاط اقتصادي غير مسجل وغير مصرح به على أنه ضمن القطاع غير الرسمي، أي أنها تستبعد من خانة القطاع غير الرسمي فقط الأنشطة المستوفية لإجراءات التسجيل والتي تنشط بدون مخالفات للتنظيم. هنالك العديد من الدراسات التي تبنت هذا الطرح في التصنيف، مثل: (Feige, How Big Is the Irregular Economy?, 1979)، (Kaufmann & Kaliberda, 1996) (Anderson, 1998)، (Feige, The Underground Economies. Tax Evasion and Information Distortion, 1989)

دراسات أخرى تستبعد بالإضافة إلى الأنشطة المستوفية لإجراءات التسجيل والتي تنشط بدون مخالفات للتنظيم، الأنشطة غير المشروعة من الاقتصاد غير الرسمي. حيث أنها تعتبر الأنشطة غير الشرعية جزء من اقتصاد الجريمة، مثل: تقرير المكتب الدولي للعمل سنة 1972، (Swaminathan, 1991)، (Beneria, 1989) (Schneider, The Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: An Empirical Investigation for OECD Countries, 2010)

**الفرع الثاني: معيار الحجم** [22]

غالبا ما يتم قياس حجم المؤسسة أو المنشأة من خلال عدد العمل الذين يشتغلون بها. ويمكن اعتماد حجم المنشأة أو المؤسسة كمعيار للتصنيف، بتحديد حد أدنى لعدد المشتغلين، فإن قل العدد عنه فتعتبر المؤسسة غير رسمية، فمثلا يعتبر (Sethuraman, 1976) المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عاملين جزء من الاقتصاد غير الرسمي. شاع هذ المعيار كمعيار تصنيف في بداية دراسة الاقتصاد غير الرسمي، خاصة في دراسات المكتب الدولي للعمل.

[22] Coletto, Diego. *The Informal Economy and Employment in Brazil*. Palgrave Macmillan, 2010, P. 23.

**الفرع الثالث: معيار سوق العمل**

بعض الدراسات تعتمد سوق العمل كمعيار للتصنيف، وينظر لسوق العمل كمعيار للتصنيف بناء على بعض العناصر، كاحترام الاجر الأدنى المضمون، عدد ساعات العمل، الحق في التمثيل النقابي، توفير التغطية الاجتماعية، احترام إجراءات الوقاية والسلامة، التصريح بالعمال لدى السلطات المختصة ... إلخ. ويتم تصنيف الأنشطة حسب درجة احترامها لما سبق ذكره.

**الفرع الرابع: معيار وجهة الإنتاج [23]**

تنقسم الأنشطة وفق هذا المعيار إلى:

- أنشطة نقدية: تنتج منتجات سوقية موجهة للبيع والتبادل في الأسواق، بغض النظر عن طبيعة هذه المنتوجات شرعية أو لا.
- أنشطة غير نقدية: تنتج منتجات غير سوقية موجهة للاستهلاك النهائي، أو يتم إنتاجها واستهلاكها في إطار التعاونيات، مثل خدمات رعاية الأطفال التداولية (أن تتفق مجموعة من الأسر على رعاية أطفال بشكل دوري بينها)

**الفرع الخامس: معيار الدخل**

يعتمد هذا المعيار في تصنيفه للأنشطة إلى رسمية وغير رسمية إلى مقدار الدخل المتحصل عليه، ومدى خضوع هذا الدخل للضريبة. فالدخول التي لا تستجيب للقوانين التي تنظم العمل كالحد الأدنى للأجور تعتبر مداخيل لأنشطة القطاع غير الرسمي، وكذلك الشأن بالنسبة للمداخيل التي يتهرب أصحابها من التصريح سعيا لعدم الخضوع للضريبة.

**المطلب الثاني: مكونات القطاع غير الرسمي:[24]**

وفق التعريف المعتمد في هذه الدراسة، يتكون القطاع غير الرسمي من المكونات الرئيسية التالية:

**الفرع الأول: العمالة غير الرسمية داخل القطاع غير الرسمي**

يمكن أن تكون العمالة في داخل القطاع غير الرسمي في أحد الأشكال التالية:

---

[23] Idem.

[24] Vanek, J, M Chen, F Carre, J Heintz and R Hussmanns, "*Statistics on the Informal Economy: Definitions, Regional Estimates and Challenges*", Wiego Working Paper (Statistics)No 2, Cambridge, 2014, P. 2.

1- أرباب العمل (المُستَخدِمين)؛
2- العاملين في المؤسسات غير الرسمية؛
3- العاملين لحسابهم الخاص؛
4- المؤسسات غير الرسمية العائلية؛
5- التعاونيات؛

**الفرع الثاني: العمالة غير الرسمية خارج القطاع غير الرسمي**

1- العمالة غير الرسمية في القطاع الرسمي؛
2- العمالة في القطاع المنزلي؛
3- مساهمة أفراد الأسرة في المؤسسات العائلية للقطاع الرسمي؛

**المطلب الثالث: أسباب توسع وانتشار القطاع غير الرسمي**

من الصعب حصر جميع الأسباب المحفزة لتوسع القطاع غير الرسمي، إلا أنه توجد بعض الأسباب التي لاقت شبه إجماع لدى الأوساط العلمية المهتمة بدراسة القطاع غير الرسمي وفيما يلي أهمها:

**الفرع الأول: الضريبة وتكاليف الضمان الاجتماعي**

**1- الضريبة**

لعل الضريبة من بين أول الأسباب التي يعزوا إليها الباحثون ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، فتقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا سنة 1972 وحتى الدراسات التي سبقته[25]، والتي مهدت لدراسة الاقتصاد غير الرسمي، فضلا عن الدراسات الحديثة؛ تطرقت إلى العلاقة السببية بين الضريبة والاقتصاد غير الرسمي. وكذلك الشأن بالنسبة لبعض المدارس الاقتصادية كـ "النيو كلاسيك" و"النيو-ليبيرال" كانت تعتبر الضريبة إحدى أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى النشاط في الاقتصاد غير الرسمي. وقد بينت العديد من الدراسات الأثر المباشر للضريبة على قرار الأفراد بالنشاط في الاقتصاد غير الرسمي. لكن لماذا يقوم الأفراد والمؤسسات بدفع الضرائب؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال دون التطرق إلى العناصر التالية: معنوية الضريبة، الامتثال الضريبي والذي يقابله في الطرف الآخر التهرب الضريبي.

[25] مثل: Hart, K., 1970. 8. Small Scale Entrepreneurs in Ghana and Development Planning. the Journal of Development Studies, 6(4), P.109.

- **معنوية الضريبة**

تعرف معنوية الضريبة على أنها "الدوافع غير المالية للامتثال الضريبي بالإضافة إلى العوامل التي تقع خارج إطار المنفعة القياسية المتوقعة".[26] والدوافع غير المالية قد تكون دوافع متعلقة بالرضى النفسي والشخصي في حالة أداء الواجبات الضريبية أو الشعور بالذنب في حالة عدم دفعها (كمقابل لتوفير الحكومات لهم المناخ المناسب للعمل وتحقيق مداخيل)، وقد تكون دوافع متعلقة بالرغبة في الحصول على المزايا التي تقدما الحكومات للممتثلين ضريبيا. هذا رغم أن دفع الضريبة سيؤثر سلبا على الدخل الحقيقي لهم بما أن الدخل سينخفض عند دفع الضريبة. وهنالك دوافع أخرى تؤثر سلبا أو إيجابا على معنوية الضريبة. "العوامل الاجتماعية–الاقتصادية مثل العمر والدين والجنس وحالة التوظيف والتحصيل التعليمي لها تأثير كبير على مستويات معنويات الناس الضريبية. فيما يتعلق بمحددات جودة المؤسسات، تجد أن الرضا عن الديمقراطية، والثقة في الحكومة، والرضا عن جودة الخدمات العامة يلعبان دورًا مهمًا في زيادة المعنويات الضريبية".[27] وقد بينت بعض الدراسات أن معنوية الضريبة مسؤولة عن 22% إلى 25% من حجم الاقتصاد غير الرسمي.[28] وهنا تظهر الأهمية الكبيرة لمعنوية الضريبة، بالإضافة إلى أنها من تتحكم في سلوك الأفراد إما امتثالا أو تهربا ضريبيا.

تظهر أهمية معنوية الضريبة في أنها ذلك العقد الأخلاقي الذي يربط دافع الضريبة بالسلطات الضريبية، والذي تترتب عنه التزامات أخلاقية من المكلف ضريبيا تجاه بلده. لكن يجب الانتباه إلى ضرورة تعزيز هذا العقد من خلال جعل دافع الضرائب شريك وليس مجرد مكلف بدفع الضريبة تنتهي مسؤولياته وصلاحياته بدفع ما يترتب عليه من ضريبة. "إذا تم التعامل مع دافعي الضرائب كشركاء في عقد ضريبي بدلاً من مرؤوسين في علاقة هرمية، فإن دافعي الضرائب سوف يلتزمون بالتزامات عقد الضرائب النفسية بسهولة أكبر."[29]

- **الامتثال الضريبي**

يعرف الامتثال الضريبي على أنه "درجة امتثال دافعي الضرائب لقانون الضرائب"[30]. ويتجلى هذا الامتثال في: التصريح الضريبي الحقيقي والصحيح بالمداخيل، التصريح ودفع الضريبة في الأوقات المحددة،

---

[26] Luttmer, Erzo F. P., and Monica Singhal. "Tax Morale". *Journal of Economic Perspectives*, Vol 28, No. 4, 2014, P. 150.

[27] Organisation for Economic Co-Operation and Development, *What Drives Tax Morale?*. Paris, 2002, P, 6.

[28] Schneider, Friedrich. "The Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: an Empirical Investigation for OECD Countries". *Review of Law & Economics*, Vol 6, No. 3, 2010, P, 449.

[29] Schneider, F. and Williams, C.C. "The Shadow Economy", P.22.

[30] James, Simon and Alley, Clinton, Tax Compliance, Self-Assessment and Tax Administration, *Journal of Finance and Management in Public Services*, Vol. 2, No. 2, 2002, P.29.

تقديم كل الوثائق التي تساعد المصالح الضريبية في عملها. وقد قسم "ماك بارنات" "McBarnett " الامتثال الضريبي إلى الأقسام التالية:[31]

- الامتثال الإلتزامي: والمقصود به رغبة دافعي الضرائب بدفع ما يترتب عليهم من ضريبة دون تذمر.
- الامتثال الاستسلامي: وهو تردد دافعي الضرائب في الالتزام بالتزاماتهم الضريبية.
- الامتثال الإبداعي: وهو قيام المكلف ضريبيا بإيجاد طرق قانونية لتخفيض ما يترتب عليه من ضريبة، مثل إعادة تعريف الدخل الخاضع.

انطلاقا من الأقسام الثلاثة للامتثال الضريبي، يتضح أن الامتثال لا يقصد به فقط القيام الطوعي بالواجبات الضريبية بل يتعداها إلى الاخضاع، كأن يسدد الفرد الضريبة خوفا أو تجنبا من عقوبات قد يتعرض لها. إن درجة الامتثال الضريبي للأفراد تتناسب عكسيا مع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فكلما كان الأفراد أكثر امتثالا ضريبيا قل جحم الاقتصاد غير الرسمي، والعكس صحيح. لذا من الجيد للحكومات أن تتبع سياسات ضريبية تعزز الامتثال الضريبي لدى مواطنيها من أجل تحجيم الاقتصاد غير الرسمي قدر الممكن.

- **التهرب الضريبي**

التهرب الضريبي هو أحد الأوجه التي تظهر من خلاله آثار الاقتصاد غير الرسمي، فتأثيره جد خطير على إيرادات الدولة، خاصة إن كان بالقدر الكبير. ويعرف التهرب الضريبي على أنه "التخفيض غير القانوني للضريبة".[32] ويمكن أن يكون هذا التخفيض بعدة أشكال، كالتصريح الضريبي الكاذب والذي يتم كن خلاله إخفاء جزء من الدخل بهدف سداد أقل قدر من الضرائب، أو عدم التصريح أصلا لأن النشاط غير مسجل وهو ما يعتبر أحد أوجه النشاط في الاقتصاد غير الرسمي.

وتتأثر العناصر الثلاثة السابق ذكرها بعدة عوامل أهمها: معدل الضريبة، معدل الفحص، (المقصود بمعدل الفحص هو إمكانية إعادة فحص التصريحات الجبائية المقدمة والتدقيق فيها من طرف مصالح الضريبية)، إمكانية كشف التهرب، العقوبات المتوقعة، المعدل الحدي للضريبة

[31] McBarnet, Doreen. "When Compliance Is Not the Solution but the Problem: from Changes in Law to Changes in Attitude". *Taxing Democracy*, Valerie Braithwaite, 1st Ed., Ashgate Publishing Ltd, Aldershot, 2003, pp. 229-234.

[32] Christoph, Kogler, and Kirchler Erich. "Taxpayers' Subjective Concepts of Taxes, Tax Evasion, and Tax Avoidance". *Ethics and Taxation*, Robert F. Van Brederode, 1st Ed., Springer, 2020, P. 198.

" البلدان التي لديها حصة أعلى من عائدات الضرائب كنصيب من الناتج الداخلي الخام لديها في الواقع حصة أقل من الاقتصاد غير الرسمي كنصيب من الناتج الداخلي الخام".[33] وهذا يبين العلاقة والترابط بين الاقتصاد غير الرسمي والضرائب، فكلما زاد العبء الضريبي زاد معه حجم الاقتصاد غير الرسمي. "من ناحية أخرى، تؤدي زيادة معدل الضريبة إلى زيادة الحافز للعمل في القطاع غير الرسمي لتفادي دفع الضرائب".[34] دراسات كثيرة ناقشت العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والضرائب، ويمكن القول أن هنالك إجماع على الترابط الإيجابي بين معدلات الضريبة وحجم الاقتصاد غير الرسمي. فالتأثير المباشر لمعدل الضريبة على حجم الاقتصاد غير الرسمي أصبح من المسلمات، فأصبحت الدراسات التي تهتم بالاقتصاد غير الرسمي والضرائب تحاول تقدير وقياس مدى تأثير الضريبة على الاقتصاد غير الرسمي. فمثلا فدراسة (Friedrich, Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions, 2016) خلصت إلى أن الضرائب غير المباشرة مسؤولة على ما يعادل 24.3% من حجم الاقتصاد غير الرسمي في فرنسا، و24.1% في ألمانيا، و27.2% في أستراليا، كمعدل في الفترة 1998-2010.

### 2- تكاليف الضمان الاجتماعي

من أجل التغطية الاجتماعية للعمال يجب على المُستخِدم (رب العمل) التصريح بمستَخدَميه لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وتسديد أقساط الضمان الاجتماعي المترتبة على ذلك، وهو ما يعتبره بعض أرباب العمل كعبء إضافي يدفعهم للنشاط خارج الاقتصاد غير الرسمي.

منذ بداية دراسة الاقتصاد غير الرسمي، أشار الباحثون إلى أن الضرائب والتكاليف الاجتماعية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء ظهور وتطور وانتشار القطاع غير الرسمي، فالأفراد والمؤسسات وفي سبيل تعظيم الدخل الذي يحصلون عليه يتجهون إلى عدم تسجيل أنشطتهم لدى السلطات وبالتالي النشاط ضمن القطاع غير الرسمي، أو قد يقومون بعدم التصريح الحقيقي بمداخيلهم وذلك بإخفاء جزء منها في سبيل دفع ضريبة أقل وهو ما يعتبر ممارسة ضمن الاقتصاد غير الرسمي رغم أن النشاط أو المؤسسة مسجلة وتنشط بشكل رسمي.

[33] Johnson, Simon, Daniel Kaufmann, and Pablo Zoido-Lobatón. *Corruption, Public Finances and the Unofficial Economy*. Vol. 2169. World Bank Publications, 1999, P, 18.

[34] Dell'anno, Roberto, and Offiong Helen Solomon. "Impacts of Tax and Firing Costs on Size of the Informal Sector and Unemployment". the *Journal of Developing Areas*, Vol 50, No. 4, 2016, P. 435.

**الفرع الثاني: كثافة التنظيم**

بعد انحسار النظرية الاشتراكية والتي كانت تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأسلوب التخطيط، حيث كانت الدولة هي الاقتصادي الأول أو الوحيد. والتي استبدلت بمبدأ "اتركه يعمل اتركه يمر" للاقتصادي آدم سميث والتي ترى بعدم التدخل النهائي للدولة في الميدان الاقتصادي وأن أي اختلال في الاقتصاد سيعالج تلقائيا من خلال قوى السوق؛ هذه النظرية التي وصلت إلى نهايتها مع الكساد الكبير سنة 1929. لتظهر النظرية الكينزية التي ترى أن وظيفة الدولة في الميدان الاقتصادي هي وظيفة تنظيمية، من خلال الآليات التي توفرها السياستين النقدية والمالية، وأيضا من خلال إمكانية تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد لتنظيمه.

تعتبر القوانين واللوائح إحدى أهم أوجه تدخل الدولة في الاقتصاد. لقد كان تحديد حد أدنى للأجور، حد أقصى لساعات العمل وتنظيم بعض النشاطات الاقتصادية والتي لا يمكن ممارستها إلا بعد الحصول على تراخيص خاصة من أهم أشكال هذا التنظيم التي تساهم في حفظ حقوق جميع المتدخلين في الحياة الاقتصادية. لكن مع مرور الوقت ظهرت بعض المشاكل التي سببها تدخل الدولة، فتحديد حد أدنى للأجور أو حد أقصى لساعات العمل دفع بالبعض إلى التوظيف دون الالتزام بالإجراءات القانونية مثل عدم التصريح بالعاملين، وإخفاء النشاط، كما أن وجوب الحصول على التراخيص قبل ممارسة بعض الأنشطة أيضا دفع بالبعض إلى العمل بعيدا عن أعين السلطات لعدم مقدرتهم على الحصول على هذه التراخيص، أو لأن الالتزام بهذه اللوائح والقوانين يكلف الأفراد والمؤسسات تكاليف إضافية، يختار البعض العمل والنشاط دون الالتزام بها وبعبارة أخرى سببت اللوائح والقوانين التي فرضتها الدولة على النشاط الاقتصادي ظهور وانتشار القطاع غير الرسمي. فحسب الاقتصادي "فيتو تانزي" "كلما زاد التنظيم في الاقتصاد، كلما زادت الضغوط داخله من أجل الالتفاف حول اللوائح، في هذه العملية، ستنشأ أنشطة مختلفة لا يمكن السيطرة عليها؛ وهذه ستبطل، إلى حد ما، أهداف اللوائح وستترافق مع ظاهرة الاقتصاد الجوفي. قد تتعلق اللوائح بأسواق العمل، وأسواق السلع، والأسواق المالية المحلية، وأسواق الصرف الأجنبي".[35] بينت العديد من الدراسات مدى مساهمة كثافة التنظيم كمسبب للاقتصاد غير الرسمي، فحسب دراسة نشرت سنة 1998 فإن حجم الاقتصاد غير الرسمي يزداد بمقدار 8.1% عند التقدم بدرجة واحدة في سلم "مؤسسة ايريتاج" " Heritage

[35] Vito, Tanzi. the Underground Economy: Causes and Consequences of this Global Phenomenon. *Finance & Development*, Vol, 20, No, 4, 1983, P.11.

Foundation" لكثافة اللوائح (السلم الذي يتكون من 5 درجات، حيث الدرجة 5 تمثل درجة كثافة قوانين عالية جدا).[36]

### 1- الضوابط والقيود على سوق العمل

بهدف ضبط وتحكم الحكومات في سوق العمل تلجأ السلطات إلى فرض قيود تنظم هذه الأسواق. غالبا ما تتعلق هذه القيود بتحديد حد أدنى للأجود أو حد أقصى لعدد ساعات العمل، إجراءات الضمان الاجتماعي، التقاعد ... إلخ. لكن هذه القيود رغم أهميتها في التنظيم وحفظ حقوق العامل، إلا أن كثافتها يؤدي إلى ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي رغبة من الأفراد في الالتفاف عليها.

عديد الدراسات التي بحثت في تأثير التدخل الحكومي في سوق العمل توصلت إلى أن كلما قل التدخل الحكومي في سوق العمل (من خلال اللوائح والقيود) كلما كان حجم الاقتصاد غير الرسمي منخفضا، "و في الخلاصة، نجد أدلة قوية على أن التنظيم الأقل (أي نظام تنظيمي أكثر ملاءمة للأعمال التجارية ويفترض أنه يمثل حقوق سيطرة سياسية أقل) يرتبط بنصيب أقل من الاقتصاد غير الرسمي ".[37] كما أن معدل 22 دراسة، تبينت أن التدخل الحكومي في سوق العمل مسؤول على ما بين 7% و9% من حجم الاقتصاد غير الرسمي.[38] وتوصلت دراسة اخرى إلى أن التخفيض في القيود المفروضة على سوق العمل بـ 10 نقاط (من سلم مكون من 100 نقطة) يمكن أن يرفع معدل مشاركة القوى العاملة بـ: 1.6% في ألمانيا، وهو ما يمثل خمسمئة وخمسون ألف وظيفة جديدة.[39]

### 2- الضوابط والقيود على أسواق السلع والخدمات

غالبا ما تتعلق الضوابط والقيود المفروضة على سوق السلع والخدمات متعلقة بتقنين أسعار بعض السلع والخدمات أو تسقيفها، تحديد حصص للاستيراد، منع منتجات من التصدير، إلزام منتجي بعض السلع بالبيع فقط للحكومة أو الهيئات التابعة لها. هذه الإجراءات قد تسن حماية للاقتصاد الوطني أو من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطن لكنها بالمقابل تساهم في تكوين أسواق بديلة للسلع والخدمات التي طالتها هذه الضوابط.

---

[36] Johnson, Simon & Kaufmann, Daniel & Zoido-Lobaton, Pablo. "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy," *American Economic Review*, American Economic Association, Vol. 88, No, 2, 1998, P, 388,

[37] Johnson, S., Kaufmann, D., & Zoido-Lobaton, P. Corruption, Public Finances, and the Unofficial Economy. P, 19.

[38] Schneider, Friedrich. "The Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: an Empirical Investigation for OECD Countries", P, 449.

[39] Enste, Dominik H. "Regulation and Shadow Economy: Empirical Evidence for 25 OECD-Countries". *Constitutional Political Economy*, Vol 21, No. 3, 2009, P. 244.

إن تقنين وتسقيف أسعار بعض السلع والذي غالبا ما يكون الهدف منه دعم القدرة الشرائية للمواطن يتناقض مع مبدأ تحديد السعر بالتفاعل بين قوى العرض والطلب في السوق، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى تسويق سلعهم في السوق غير الرسمي لما تكون الأسعار المحددة أقل مما هي عليه في الأسواق غير الرسمية. وتحديد حصص الاستيراد قد يخلق ندرة أو نقص في التموين بالنسبة للسلع المعنية بهذا الإجراء، فترتفع أسعارها مما ينشط عمليات تهريبها. وكذلك الشأن بالنسبة لمنع بعض المنتجات من التصدير فهو ينعش عمليات التهريب خاصة إن كانت هذه المنتجات نادرة أو مرتفعة السعر في الأسواق الأجنبية.

أما بالنسبة إلى إلزام منتجي بعض السلع ببيعها للحكومة أو للهيئات التابعة لها، يعتبر نوعا من الاحتكار ويتناقض ومبدأ الحرية الاقتصادية، ويساهم في خلق أسواق أخرى في الاقتصاد غير الرسمي خاصة إن كانت الأسعار لا تحدد بالتوازن بين العرض والطلب.

إن المبالغة في ضبط أسواق السلع والخدمات وتقييد الحرية التجارية للمتعاملين يؤثر بشكل مباشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، فكلما زادت كثافة التنظيم والقيود أرتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي. "تنظيم أسواق المنتجات يزيد من عدد من السلع والخدمات تباع وتشترى في اقتصاد الظل إلى حد كبير"[40]

### 3- الضوابط والقيود على الأسواق المالية

ولأن هذه القيود والضوابط تحد من حرية وصول الأفراد والمؤسسات إلى حاجتها من السيولة، التمويل، والعملة الأجنبية فإنها تلجأ إلى الطرق غير الرسمية لتلبية هذه الحاجة، وهو ما يؤدي إلى نشوء أسواق مالية غير رسمية، خاصة إن كانت سوق المال الرسمية لا تراعي التفاعل بين العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة أو سعر الصرف. ويمكن أن تقسم الضوابط الحكومية في ميدان الأسواق المالية إلى قسمين هما:

- **الضوابط المتعلقة بأسواق الائتمان**

تتعدد أشكال الضوابط الحكومية على أسواق الائتمان، مثل تحديد أسعار الفائدة وقيود الائتمان. إن فرض قيود على الدخول إلى سوق الائتمان يؤدي بالأفراد التي لا تتوفر فيهم شروط دخول هذه الأسواق إلى البحث عن أسواق بديلة سواء للحصول على حاجتهم من السيولة (اقتراض)، أو عرضهم لها (إقراض). فمن لا يمكنه الحصول على قروض من سوق الائتمان الرسمي سيبحث عن حاجته من السيولة ويعرض سعر صرف أعلى مما هو متداول في السوق الرسمي، وهو ما يساهم في تكوين سوق ائتمان غير رسمي. أما من يتجنب توظيف أصوله المالية في سوق الائتمان الرسمي (من أجل تجنب المساءلة حول مصدر

[40] Enste, Dominik H. "Shadow Economy – the Impact of Regulation in OECD-Countries". *International Economic Journal*, Vol 24, No. 4, 2010, P. 565.

أصوله أو تجنب الضرائب) فهو يوفر فرصة الحصول على القروض لمن لا يحصل عليها من سوق الائتمان الرسمي. وينقسم سوق الائتمان غير الرسمي إلى قسمين:[41]

- مقرضون تجاريون، يقومون بإقراض المال لطالبي القروض بسعر فائدة أعلى مما هو متداول في السوق الرسمي.
- مقرضون غير تجاريون، والذين غالبا ما يكونوا أقرباء أو من المحيط الاجتماعي، يقومون بإقراض المال بسعر فائدة سالبة. فهم يقومون بإقراض المال بمعدل فائدة اسمي يساوي الصفر، وباحتساب معدل التضخم يكون معدل الفائدة الحقيقي سالب.

- **الضوابط على سوق الصرف الأجنبي**

غالبا ما تتعلق الضوابط الحكومية على سوق الصرف الأجنبي بسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. فتقوم الحكومات بتحديد سعر صرف رسمي، فإن كان سعر الصرف الرسمي تحدده قوى العرض والطلب، فهذا قد لا يطرح إشكالا. لكن إن كان تحديد سعر الصرف يتم خارج هذا الإطار فإنه يسبب ظهور سوق غير رسمي للصرف. وغالبا ما يكون سعر الصرف الرسمي أقل منه في السوق غير الرسمي، وهو ما يسبب نزيفا في الاقتصاد بسبب الإجراءات التحايلية التي يتبعها بعض الأفراد والشركات من أجل الاستفادة من الفارق في سعر الصرف.

### 4- الضوابط والقيود المتعلقة بالأنشطة المرخصة

تفرض الحكومات الحصول على رخص مسبقة من أجل ممارسة نشاطات ومهن معينة مثل النشاطات المتعلقة بالطب والصيدلة وإنتاج الأدوية مثلا، ورغم اهمية هذه الرخص في تنظيم النشط الاقتصادي بصفة عامة، لكن المبالغة في تقييد النشاط الاقتصادي بالحصول على الرخص المسبقة لممارستها، يساهم في انتشار الاقتصاد غير الرسمي؛ خاصة إن كانت الإجراءات الواجب إتباعها تكلف الكثير من الوقت والمال. " التنظيم الأكبر للدخول –إلى الأسواق والنشاط الاقتصادي بشكل عام– مرتبط بشكل عام بفساد أكبر واقتصاد غير رسمي أكبر"[42]

وبالإضافة إلى الحد من الحرية الاقتصادية للأفراد، فإن فرض رخص من أجل ممارسة أنشطة بسيطة، وتعقيد الإجراءات الإدارية لاستصدار هذه الرخص قد يؤدي إلى توسع ظاهرة الفساد في الأوساط الإدارية، كمنح وطلب المزايا غير المستحقة والرشاوى. وذهب بعض الباحثين بعيدا في هذا الطرح، فمنهم

[41] Nisbet, Charles. "Interest Rates and Imperfect Competition in the Informal Credit Market of Rural Chile". *Economic Development and Cultural Change*, Vol 16, No. 1, 1967, pp. 73-90.

[42] Djankov, Simeon et Al. "The Regulation of Entry". the *Quarterly Journal of Economics*, Vol 117, No. 1, 2002, P. 35.

من يرى أن الغاية من فرض هذه التصاريح هو تحصيل الرشاوى من طرف المسؤولين عليها. "ربما يكون أحد الأسباب المهمة لوجود العديد من هذه التصاريح واللوائح هو إعطاء المسؤولين السلطة لرفضها وتحصيل الرشاوى مقابل توفير التصاريح".[43] وفي الجزائر مثلا، توجد بعض الأنشطة مثل: سيارات الأجرة، المقاهي، المطاعم ... تستوجب الحصول على رخصة استغلال بالإضافة إلى السجل التجاري، ويتم استخراج رخصة الاستغلال بتكوين ملف يتضمن وثيقة رخصة مجاهد والتي تعتبر جد نادرة بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال.[44] ويؤيد العديد من الباحثين أنه القطاع غير الرسمي لن يزول بزوال الضرائب فقط، بل هو باق ببقاء القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي "إذا لم تكن هناك ضرائب، فسيظل هناك اقتصاد تحت الأرض بسبب القيود الحكومية المختلفة على أنشطة الوكلاء الاقتصاديين "[45]

**الفرع الثالث: سياسات الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية)**

في سبيل توفير مستوى لائق من الدخل أو المتطلبات الدنيا للأفراد والأسر، تقر الحكومات سياسات تسمح لها بالرفع من الدخل المباشر أو غير المباشر للفئات المستهدفة بهذا الدعم. فتقوم هذه الحكومات بتقديم دعم مباشر في شكل منح مثل: منح بطالة، بدل إيجار ...؛ أو غير مباشر، بأن تدعم السلع واسعة الاستهلاك كالمواد الطاقوية مثلا. إن هذا الدعم ورغم أهمية الأهداف المرجوة من خلاله، إلا أنه يساهم في انتشار الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن التمييز بين نوعين من الدعم هما:

**1- سياسة الدعم المباشر والقطاع غير الرسمي**

يقدم الدعم المباشر في شكل منح وإعانات مالية أو عينية لمستحقيها، يهدف هذا الدعم إلى ضمان مستوى معيشة مقبول لهم. فتقدم الحكومات منح بطالة للعاملين الذين فقدوا وظائفهم في انتظار حصولهم على وظائف جديدة، أو للباحثين عن العمل. أو تقوم بدفع بدل إيجار للأفراد الذين يقل دخلهم عن قيمة تحددها الحكومة، وتختلف قيمة الدعم حسب الدخل المصرح به من طرف المستفيد من بدل الإيجار، وفي الجزائر مثلا وفي إطار السياسة الاجتماعية للدولة تقدم الدولة سكنات لبعض فئات المجتمع. لكن يقوم بعض الأفراد بإتباع طرق احتيالية من أجل الاستفادة من هذا الدعم وهو ما يزيد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي.

---

[43] Shleifer, Andrei, and Robert W Vishny. "Corruption". the *Quarterly Journal of Economics*, Vol 108, No. 3, 1993, P. 601.

[44] القرار الوزاري المشترك رقم: 382، الصادر بتاريخ 1982/04/22.

[45] Williams, Colin C, and Friedrich Schneider. *Measuring the Global Shadow Economy*. Edward Elgar Publishing, 2016, P. 17.

المستفيدون من منح البطالة مثلا، قد يلجؤون إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي في سبيل المحافظة على تلك المنحة وتوفير دخل إضافي لهم. والمستفيدون من منحة بدل الإيجار قد يقومون بإخفاء جزء من دخلهم من أجل مواصلة الاستفادة من هذا الدعم، وهو ما قد يدفع بالبعض من لا يستفيدون من هذا الدعم إلى إتباع نفس الأساليب التحايلية للحصول على هذا الدعم، وهو ما يساهم في زيادة انتشار الاقتصاد غير الرسمي. "إن معرفة أن الكثيرين يتلقون إعانات البطالة أثناء الانخراط سراً في نشاط اقتصاد الظل له تأثير كبير في الحد من أخلاق دافعي الضرائب بشكل عام، مما يساهم بشكل أكبر في نشاط اقتصاد الظل"[46]

"نقطتان أخريان حول مزايا البطالة. إن تلقي مدفوعات منتظمة من وكالة حكومية (الرفاهية العامة) يجعل النفقات والمدفوعات الاقتصادية أكثر قابلية للتنبؤ بها. أثناء العمل، يتقلب الدخل بسبب العمالة الناقصة أو البطالة الدورية. أشار العديد من أصحاب العقارات إلى أنهم سعداء بوضع البطالة الجديد للمستأجرين لأن ذلك يعني مدفوعات الإيجار المنتظمة مباشرة من الوكالة الحكومية. "[47]

### 2- سياسة الدعم غير المباشر والاقتصاد غير الرسمي

تقوم الحكومات بدعم بعض السلع والخدمات، وسيطية مثل المواد الطاقوية كالكهرباء والبنزين والأعلاف مثلا، أو نهائية واسعة الاستهلاك، مثل الحليب، ومشتقات القمح. تهدف الحكومات إلى ضمان وصول هذه السلع والخدمات إلى المواطن بأسعار معقولة؛ ولكن هذا الدعم أيضا يساهم في ظهور وانتشار معاملات غير رسمية. ولأن هذه السلع المدعمة تكون أسعارها داخل البلاد أقل مما هي عليه في الخارج، وهذا ما يساهم في انتشار نشاط تهريب السلع المدعمة إلى الخارج. ويوضح الجدول (1.1) بعض كميات المواد المدعمة المحجوزة والتي كانت موجهة للتهريب.

[46] Bajada, Christopher, and Friedrich Schneider. "The Shadow Economies of the Asia-Pacific". *Pacific Economic Review*, Vol 10, No. 3, 2005, P. 398.

[47] Ferman, Patricia R, and Louis A Ferman. "The Structural Underpinnings of the Irregular Economy". *Asia Pacific Journal of Human Resources*, Vol 8, No. 1, 1973, P. 15.

**الجدول (1.1):** بعض من البضائع المدعة والمهربة بين 2001 و2010

| السنوات | المواشي (رأس) | الوقود (لتر) |
|---|---|---|
| 2001 | 328 | 14213 |
| 2003 | 428 | 23286 |
| 2004 | 509 | 114078 |
| 2005 | 601 | 104972 |
| 2007 | 1575 | 1447875 |
| 2008 | 1634 | 2947147 |
| 2009 | 2534 | 2281366 |
| 2010 | 2056 | 1162757 |
| المجموع | 9674 | 8095794 |
| القيمة الاجمالية للمحجوزات (مليون دج) | 62 | 148 |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz

**الفرع الرابع: خدمات القطاع العام**

تتأثر المداخيل الجبائية للدول بصورة مباشرة بحجم وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، فكلما ارتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي، انخفضت المداخيل الجبائية. هذه المداخيل الجبائية التي تعتبر المصدر الأول لتمويل ميزانيات الدول، وانخفاضها يؤثر على قدرة الحكومات على القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها خاصة في ميدان الخدمات العامة. " تؤدي زيادة الأنشطة السرية إلى تآكل قواعد الضرائب والضمان الاجتماعي. والنتيجة هي زيادة أخرى في عجز الموازنة أو معدلات الضرائب"[48]

**الفرع الخامس: معدلات البطالة والتشغيل**

عديد النماذج المفسر لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، كنموذج فيلدز 1990 مثلا، تنطلق من أن عدم حصول الأفراد على منصب عمل في القطاع الرسمي يدفعهم للاندماج في القطاع غير الرسمي. وهذا ما يعني أن حالة البطالة التي يعاني منها الأفراد سبب لدخولهم وممارستهم للأنشطة غير الرسمية. كما أن تقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا سنة 1972، ربط نشاط الأفراد ضمن القطاع غير الرسمي بحالة البطالة التي يعيشونها، أي أن عدم حصولهم على فرص الشغل في الاقتصاد الرسمي يدفعهم إلى الاشتغال في الاقتصاد غير الرسمي. إن تأثير معدلات البطالة على حجم الاقتصاد غير الرسمي تتخلله بعض نقاط

[48] Schneider, Friedrich, and Dominik Enste. the *Shadow Economy*. Cambridge University Press, 2003, P. 98.

الظل، تكاد تجع الدراسات التي درست علاقة معدلات البطالة بحجم الاقتصاد غير الرسمي، على أن الارتفاع في معدلات البطالة يصاحبه توسع وانتشار في حجم الاقتصاد غير الرسمي، لكن هذا التأثير غير مطلق. حسب الدراسة التي نشرها (Mai & Friedrich, 2016) فإن تأثير معدلات البطالة على الاقتصاد غير الرسمي في مصر لم يكن متوقعا، فزيادة معدلات البطالة لم يؤدي إلى توسع في حجم الاقتصاد غير الرسمي. " تم تأكيد جميع فرضياتنا باستعمال طريقة MIMIC ومقاربة الطلب على النقود، باستثناء تأثير البطالة على اقتصاد الظل في مصر. يمكن استنتاج أن ارتفاع مستوى البطالة في مصر لا يؤدي بالضرورة إلى حجم أكبر من اقتصاد الظل".[49] يرجع الباحثون ذلك إلى أنه في حالة الركود الاقتصادي حتى وإن ارتفعت معدلات البطالة فإن ذلك لا يؤدي إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، فالاقتصادين الرسمي وغير الرسمي لا يستطيعان توفير فرص عمل في حالة الانكماش الاقتصادي. دراسات أخرى حاولت قياس مدى تأثير البطالة كأحد أسباب الاقتصاد غير الرسمي على الظاهرة، وحسب (Friedrich & Andreas, Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions, 2013)، فإن البطالة مسؤولة على 23.1% من حجم الاقتصاد غير الرسمي في فرنسا، و24.4% في ألمانيا، و12.1% في أستراليا، كمعدل في الفترة 1998-2010.[50]

**الفرع السادس: أسباب أخرى**

يبقى حصر الأسباب المؤدية إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي أمرا صعبا بعض الشيء، فبالإضافة إلى الأسباب التي تم تناولها بالتفصيل أعلاه، بينت بعض الدراسات أن **الثقة في الحكومة** أيضا مؤثرة جدا في انتشار الاقتصاد غير الرسمي. فالمواطنون بصفة عامة والمكلفون بأداء الضريبة يربطهم عقد أخلاقي مع الدولة والحكومة، وانخفاض ثقة هؤلاء في الحكومة والسلطات العامة يساهم بطريقة غير مباشرة في انتشار الاقتصاد غير الرسمي. إن تراجع ثقة المواطنين في السلطات العامة يجعلهم أكثر تساهل فيما يخص التهرب الضريبي وبالتالي الوقوع في ممارسات تصنف ضمن الاقتصاد غير الرسمي. "إلا أن العلاقة الإيجابية القوية التي نجدها بين عدم الثقة السياسية والسماح القانوني، توضح أن هؤلاء 'المواطنين الناقدين' متسامحون تمامًا فيما يتعلق بالاحتيال الجبائي أو مطالبات الضمان الاجتماعي الكاذبة."[51] والمقصود بالمواطنين الناقدين هو المواطنون الذين لا يثقون في الحكومة. وقد بين (John T. & Mark, 1998)

[49] Mai, Hassan, and Friedrich. Schneider. "Modelling the Egyptian Shadow Economy: A MIMIC Model and A Currency Demand Approach". *Journal of Economics and Political Economy*, Vol 3, No. 2, 2016, P. 328.

[50] Schneider, Friedrich G., and Andreas Buehn. "Shadow Economies in Highly Developed OECD Countries: What Are the Driving forces?". SSRN *Electronic Journal*, 2012, P. 13.

[51] Marien, Sofie, and Marc Hooghe. "Does Political Trust Matter? An Empirical Investigation into the Relation Between Political Trust and Support for Law Compliance". *European Journal of Political Research*, Vol 50, No. 2, 2011, P. 283.

العلاقة الموجبة بين درجة الثقة في الحكومة والامتثال الضريبي، علما أن الامتثال الضريبي يرتبط سلبا بانتشار الاقتصاد غير الرسمي. "تظهر النتيجة التجريبية أن الثقة في الحكومة والثقة في المواطنين الآخرين تؤثر بشكل كبير على الامتثال الضريبي"[52]. كما أن دراسات اخرى بينت تأثير **الفساد** الإيجابي على حجم الاقتصاد غير الرسمي "تظهر هذه النتائج بوضوح أن الفساد مرتبط بزيادة النشاط غير الرسمي"،[53] وبالتالي تأثيره الإيجابي على انتشار الاقتصاد غير الرسمي. كما أن **جودة المؤسسات والحكم الراشد** يؤثران على الاقتصاد غير الرسمي، فقد أثبتت دراسات كل من: (Ulrich, 2010) ، (James & Abel, 2006)، (Bayar & Ozturk, 2016) و (Yilmaz, 2016) أن جودة المؤسسات مؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي، وأن الارتباط بينهما سالب، فكلما تحسنت جودة المؤسسات كان ذلك سببا في انحسار نطاق الاقتصاد غير الرسمي والعكس صحيح. إن **الردع والعقوبات المحتملة** على الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي أو الراغبين في ذلك من أفراد ومؤسسات يتناسب عكسيا مع انتشار الاقتصاد غير الرسمي، كما تؤكد ذلك نظرية "بيكر 1968" "Becker's Theory 1968" فكلما كان احتمال التعرض إلى عقوبة جراء المعاملات غير الرسمية منخفضا، كلما زاد حجم الاقتصاد غير الرسم، فحسب الدراسة التي أجراها (Putnins, Sauka, & Davidescu, 2019) حول الاقتصاد غير الرسمي في مولدافا ورومانيا فإن الردع والمتمثل في العقوبات المحتمل التعرض لها، يجعل من الشركات تتجنب الأنشطة غير الرسمية. " تشير احتمالية الكشف والعقوبات المتصورة لكشف التهرب من الضرائب إلى أن تطبيق القواعد الضريبية ومعاقبة الشركات التي يتم القبض عليها تتهرب من الضرائب تعمل بمثابة رادع للاشتراك في نشاط الظل".[54] وخلصت دراسة (Goel & Nelson, 2016) إلى أن **تكاليف التسجيل للشركات الناشئة وتعقيد إجراءات التسجيل، وارتفاع معدلات التضخم** لها دور في تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي "تظهر النتائج أنه في حين أن بعض العوامل مثل زيادة التضخم وزيادة مدفوعات الضرائب تنمي أنشطة الظل في كلتا الحالتين –يقصد البلدان النامية والبلدان المتقدمة–، فإن الحواجز التنظيمية الأخرى (مثل إجراءات بدء الأعمال التجارية) تحث على أنشطة الظل في الدول النامية".[55] وفي دراسة لـ (Berdiev, James W., & Schneider, 2018)، شملت 100 دولة بينت أن الارتفاع في 1% في مؤشر **الحرية الاقتصادية** يقابله انخفاض بـ 0.7% في حجم الاقتصاد غير الرسمي. وأن الحرية الاقتصادية أكثر تأثيرا من الحرية السياسية

[52] Scholz, John T., and Mark Lubell. "Trust and Taxpaying: Testing the Heuristic Approach to Collective Action". *American Journal of Political Science*, Vol 42, No. 2, 1998, P. 412.

[53] Baklouti, Nedra, and Younes Boujelbene. "Shadow Economy, Corruption, and Economic Growth: An Empirical Analysis". the *Review of Black Political Economy*, Vol 47, No. 3, 2019, P. 288

[54] Putnins, Talis J. et Al. "Shadow Economy Index for Moldova and Romania". *Contributions to Management Science*, 2019, P, 121.

[55] Goel, Rajeev K., and Michael A. Nelson. "Shining A Light on the Shadows: Identifying Robust Determinants of the Shadow Economy". *Economic Modelling*, Vol 58, 2016, P. 361.

على حجم الاقتصاد غير الرسمي.[56] دراسات أخرى ربطت بين **المستوى التعليمي** والاقتصاد غير الرسمي مثل (Loayza, The causes and consequences of informality in Peru, 2007)، والتي أجرت دراسة حول اللارسمية في البيرو، وتوصلت إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتأثر سلبا بالمستوى التعليمي.[57] كما أن **الحضر** الممارس على بعض الأنشطة أو السلع والخدمات يعتبره بعض الباحثين عاملا مؤثرا في انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وباعتبار أن الطلب يخلق العرض وأن هذه السلع والخدمات لها طالبوها فبالضرورة سيتشكل سوق بعيد عن الأطر الرسمية لإنتاج وتبادل هذه السلع والخدمات. وحسب (Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, 2002)، فإن تقنين هذه الأنشطة سيساهم في تقليص التهرب الضريبي وبالتالي حجم الاقتصاد غير الرسمي، مستدلا بتقنين البغاء في ألمانيا وتجارة المخدرات في هولندا.[58] باحثون آخرون يعتبرون أن **علاقات القرابة والصداقة والمحيط الاجتماعي بصفة عامة** مؤثرة على انتشار القطاع غير الرسمي، فالأفراد الذين ينشؤون في محيط اجتماعي يتميز بانتشار الأنشطة غير الرسمي غالبا ما يكون من السهل بالنسبة لهم الاندماج ضمن القطاع غير الرسمي، فمن أجل قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في أستراليا، اعتبر (Bajada, Estimates of the Underground Economy in Australia, 1999) علاقات القرابة والصداقة ضمن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي [59]

رغم ما تم ذكره من أسباب لظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه لا يمكن حصر جميع الأسباب، فهي تختلف حسب طبيعة الاقتصاد، فيتفاوت تأثير هذه الأسباب من اقتصاد مبني على الخدمات إلى اقتصاد مبني على الصناعة أو الفلاحة مثلا؛ والمجتمع المعني بالدراسة، حضري أو ريفي مثلا. لكن تبقى الأسباب الواردة أعلاه أهمها وأكثرها انتشارا. ففي دراسة بينت أن: الضرائب ومستحقات الضمان الاجتماعي، كثافة التنظيم، خدمات القطاع العام، معنوية الضريبة، التحويلات الاجتماعية مسؤولة على انتشار الاقتصاد غير الرسمي بنسبة تتراوح بين 78% و96%.[60]

---

[56] Berdiev, Aziz N. et Al. "Give me liberty, or I will produce underground: Effects of Economic Freedom on the Shadow Economy". *Southern Economic Journal*, Vol 85, No. 2, 2018, P. 555.

[57] Norman Loayza. The Causes and Consequences of Informality in Peru. Central Reserve Bank of Peru, Lima, 2007, P. 12.

[58] Tanzi, Vito." the *Shadow Economy, its Causes and its Consequences*". International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil, Brazilian Institute of Ethics in Competition, Rio de Janeiro: 2002, P, 8.

[59] Bajada, Christopher. "Estimates of the Underground Economy in Australia". *Economic Record*, Vol 75, No. 4, 1999, P. 371.

[60] Schneider, Friedrich. "The Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: An Empirical Investigation for OECD Countries", P, 449.

إن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي مترابطة فيما بينها، وأن الاقتصاد غير الرسمي يشبه في سيرورته كرة الثلج، فالأسباب تؤثر على انتشار الاقتصاد غير الرسمي والذي ينتج آثار، تؤثر هي الأخرى على الأسباب فيزداد انتشار الاقتصاد غير الرسمي. فعدم الثقة في الحكومة تسبب انتشارا في الاقتصاد غير الرسمي، من بين آثار الاقتصاد غير الرسمي انتشار الفساد، وانتشار الفساد يزيد من عدم ثقة الأفراد في الحكومة ومنه يزداد انتشار الاقتصاد غير الرسمي، فيما يشبه الحلقة المفرغة.

## المطلب الرابع: نتائج انتشار وتوسع حجم القطاع غير الرسمي

كأي ظاهرة، الاقتصاد غير الرسمي يتأثر ويؤثر في محيطه، ورغم أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية، إلا أن نتائجها لا تقتصر على المجال الاقتصادي، بل تتعدى لتمس ميادين اخرى، كالميدان السياسي أو الاجتماعي. هذه الآثار والنتائج قد تكون مباشرة، وقد تكون غير مباشرة (التأثير المتعدي للاقتصاد غير الرسمي)، وفيما يلي أهم النتائج المترتبة على انتشار وتوسع الاقتصاد غير الرسمي.

### الفرع الأول: النتائج الاقتصادية

إن طبيعة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وارتباطه بالكثير من المتغيرات الاقتصادية، يجعل منه ظاهرة مؤثرة جدا في محيطها الاقتصادي.

#### 1- القطاع غير الرسمي وميزانية الدولة

تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما: الإيرادات والنفقات، ولا يقتصر تأثير القطاع غير الرسمي على أحد الجانبين دون الآخر، فهو يؤثر في الجانبين معا، فضلا على تأثيره على توازن الميزانية.

- **أثره على جانب الإيرادات (تخفيض مداخيل الدولة):** يمكن القول ان هنالك إجماع على أن الأثر المباشر والواضح لانتشار الاقتصاد غير الرسمي يمس بالدرجة الأولى مداخيل الدولة عامة، والمداخيل الجبائية بالخصوص، فأنشطة الاقتصاد غير الرسمي غير خاضعة للضرائب وبالتالي فإن الحصيلة الجبائية لا تعكس النشاط الاقتصادي الفعلي، بل تعكس فقط الجباية على الأنشطة المصرح بها (القطاع الرسمي)، وهو ما يعتبر خسارة بالنسبة لمداخيل الدولة. فحسب (Enste & Schneider, 2009) فإن "العمل غير المشروع له نتائج سلبية على العائد الضريبي بشكل واضح".[61] حيث أن الباحثين يستعملان مصطلح "العمل غير المشروع" في كتابهما هذا للتعبير عن القطاع غير الرسمي. لقد أشار مؤسس علم الاجتماع "ابن خلدون" في المقدمة، إلى أن الارتفاع في الضرائب المفروضة يجعلها غير ذات جدوى، وهو ما يعبر عليه بـ: "الضريبة تقتل الضريبة"، كما أن "منحنى لافر" "Laffer Curve" يوضح

[61] Schneider, Friedrich, and Dominik Enste. the *Shadow Economy*. Op.Cit, P. 179.

أن ارتفاع معدلات الضريبة يصاحبه ارتفاع في المداخيل الضريبة إلى غاية الوصول إلى نقطة (نقطة حرجة أو ذروة) أين يصبح أي رفع في معدل الضريبة يسبب انخفاض في المداخيل الضريبة. السبب في هذا الانخفاض هو انحسار القاعدة الضريبية، والانحسار في القاعدة الضريبية لا يعني توقف المؤسسات والأفراد على ممارسة نشاطاتهم بل يعني نقلهم لنشاطاتهم خارج القطاع الرسمي أين لا يمكن فرض ضرائب على أنشطتهم.

- **أثره على جانب النفقات (تحميل الدولة أعباء إضافية):** زيادة على الإنفاق الحكومي الاعتيادي والموجه لتلبية احتياجات الدولة والهيئات التابعة لها، قد تضطر الدولة إلى استحداث أجهزة وهيئات مهمتها الرقابة على النشاط الاقتصادي ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يسبب تكاليف إضافية تتحملها ميزانية الدولة. "بالإضافة إلى تخفيض مداخيل الدولة يتسبب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في تحميل الدولة أعباء إضافية، تتعلق هذه الأعباء بالاعتمادات المالية المخصصة للهيئات المكلفة بالتدقيق ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المحيطة به. "يقترن نشاط الظل الاقتصادي دائمًا بإهدار هائل للموارد ...، ومن ناحية أخرى، على الدولة زيادة النفقات المرتبطة بالسيطرة والتحقق والملاحقة القضائية".[62] كما انه في حالات الحكومات التي تقر سياسات الدعم سواء كان الدعم مباشرا او غير مباشر فإن تحايل الناشطين في القطاع غير الرسمي وحصولهم على الدعم المباشر، او تهريب السلع المدعمة يسبب تكاليف إضافية على عاتق الميزانية.
- **أثره على الاستقرار الميزانياتي:** إن التأثير الذي يخلفه الانتشار الواسع للاقتصاد غير الرسمي على جانب الإيرادات في الميزانية، والمتمثل في تخفيض الإيرادات الجبائية للدولة؛ وأيضا تأثيره على جانب النفقات من خلال تسببه في تحميل ميزانية الدولة أعباء إضافية. إن عدم التحكم في تحصيل الإيرادات الجبائية للدولة المصاحب لتوسع الاقتصاد غير الرسمي، والذي يقابله تضخم في جانب الأعباء يسبب عدم استقرار في ميزانياتي قد يتحول إلى عجز ميزانياتي.

2- **القطاع غير الرسمي وموثوقية حسابات المحاسبة الوطنية والمؤشرات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية.**

يسبب القطاع غير الرسمي تشوها في المعطيات المتعلقة بحسابات المحاسبة الوطنية، وكذا مؤشرات الاقتصاد الكلي. فمعدلات البطالة والتشغيل مثلا، تتأثر بوجود الاقتصاد غير الرسمي. إن انتشار وتوسع الاقتصاد غير الرسمي يجعل من المؤشرات السابق ذكرها غير موثوقة ومطعون في صحتها، وتبقى مؤشرات رسمية فقط، لا تعكس في الغالب واقع النشاط الاقتصادي الفعلي. "أحد الأسباب الرئيسية لاعتبار اقتصاد الظل مصدر إزعاج هو أنه يشوه إحصاءات الحسابات القومية الناتجة عن الآثار غير المرغوب فيها للسياسات الاقتصادية".[63] لا يتوقف تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تشويه وإعطاء معطيات غير

[62] Ibid, P. 158.

[63] Mughal, Khurrum and Schneider, Friedrich and Hayat, Zafar, "*Shadow Economy in Pakistan: its Size and Interaction with Official Economy*" MPRA Paper 87812, 2018. University Library of Munich, Germany, P.22.

دقيقة أو مغلوطة على النشاط الاقتصادي، بل يتعدى ذلك إلى التسبب في فشل السياسات الاقتصادية. إن الاعتماد في بناء السياسات العامة على معطيات مشوهة، منقوصة أو مغلوطة قد يكون أول عامل يؤدي إلى فشل هذه السياسات. علق "Edgar Feige" على علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالأزمة الاقتصادية سنوات السبعينات قائلا "إن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينات مع الارتفاع في مستوى الأسعار ليس إلا نوعا من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد غير الرسمي، وأنه حتى لو كانت الحالة الاقتصادية قوية فالتحول من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي سيترتب عليه انخفاض في الدخل الحقيقي المسجل، وارتفاع في مستوى البطالة وانخفاض الانتاجية وارتفاع مستويات الأسعار"،[64] ذلك لا يعني إنكار وجود أزمة اقتصادية، لكن التشوه الذي ألحقه توسع الاقتصاد غير الرسمي بالمؤشرات الاقتصادية أو "الوهم الإحصائي" كما يصفه الباحث، والتي أصبحت لا تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية. وهو نفس الطرح الذي رجحه (Tanzi, The underground economy, 1983) "إن سبب دراسة الاقتصاد السري هو أمر بديهي بسبب التأثير المحتمل على السياسات الاقتصادية لتشويه التقديرات الرسمية لمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل الحسابات القومية، ومعدل العمالة، ومعدل التضخم إذا كان الاقتصاد السري"[65]

ويظهر أيضا تأثير القطاع غير الرسمي على السياسات في اعتماده بشكل كبير في مبادلاته على السيولة، وزيادة دوافع الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل، يطرح الكثير من التساؤلات حول نجاعة السياسات الاقتصادية التي قد تنتهجها الدولة من أجل تحقيق أهدافها، خاصة فيما يخص السياسة النقدية. فزيادة ميل الأفراد والمؤسسات غير الرسمية للاحتفاظ بالسيولة قد لا يسمح لأدوات السياسة النقدية بتحقيق النتائج المرجوة منها. فالرفع مثلا من معدلات الفائدة بهدف امتصاص السيولة قد يصطدم بميل الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع غير الرسمي للاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل، وهو ما يؤثر حتما على نجاعة هذه السياسة. كما أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في تشويه معدلات التضخم، فمثلا في حالة ندرة بعض السلع التي تحدد أسعارها من طرف الدولة وليس بتفاعل قوى السوق، فإن أسعارها ستترفع حتما في الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما لا يمكن رصده عند حساب معدل التضخم.

### 3- القطاع غير الرسمي والمنافسة وتوازن السوق

من الواضح أن تكاليف الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي تختلف عنها في الاقتصاد الرسمي. فالأنشطة غير الرسمية لا تخضع للضرائب وغير معنية بقوانين وتشريعات العمل وغيرها من القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية، والتي أيضا يترتب على الامتثال لها تكاليف يتحملها المتعاملون الاقتصاديون

[64] نبيه نسرين عبد الحميد: الاقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص.85.

[65] Tanzi, Vito. "The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930-80 ". *Staff Papers – International Monetary Fund*, Vol 30, No. 2, 1983, P. 283.

الرسميون. فالأفراد والمؤسسات التي تنشط ضمن الاقتصاد الرسمي تتحمل تكاليف أكثر مما تتحملها الأنشطة غير الرسمية. حسب (Farrell, 2004) فإن "الشركات غير الرسمية تكتسب ميزة جوهرية فيما يخص التكلفة من خلال تجنب الضرائب واللوائح تعوض بها إنتاجيتها المنخفضة وصغر حجمها، وبالتالي فإن المنافسة مشوهة، لأن اللاعبون غير الرسميون وغير الأكفاء يبقون في السوق ويمنع ذلك الشركات الرسمية الأكثر إنتاجية من الحصول على حصة في السوق".[66] إن انخفاض أسعار السلع المعروضة في السوق غير الرسمية يجعلها أكثر طلبا وهو ما يؤثر على الطلب على السلع في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بانتقال جزء من الطلب من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي. ففي دراسة مسحية تمت عن طريق الأنترنت وشملت حوالي 1000 مستجوب، واهتمت بدراسة جانب من الاقتصاد غير الرسمي في بولندا، ويتعلق الأمر بقرصنة البرمجيات والمنتجات السمعية البصرية (كالأفلام والموسيقى) والاستعمال غير القانوني لهذه المنتجات. خلصت هذه الدراسة إلى أن حوالي 73% من المستجوبين يستخدمون المنتجات المقرصنة لأسباب مالية، والمتمثلة أساسا في ارتفاع أسعار المنتجات الأصلية مقارنة بالمنتجات المقرصنة. " في آراء مستخدمي الانترنت، يستخدم المستهلكون البولنديون المحتوى والمنتجات والخدمات المقرصنة في المقام الأول لأسباب مالية – أشار ما يقرب من ثلاثة أرباع المجيبين إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأصلية".[67] رغم ما يحمله الاقتصاد غير الرسمي من تهديدات للاقتصاد الرسمي خاصة بالنسبة للمنافسة غير المتكافئة، إلا أن النظرية البنيوية ترى أن الاقتصاد غير الرسمي يحمل بعض الفرص للقطاع الرسمي. إن النظرية البنيوية تعتبر أن الاقتصاد غير الرسمي يوفر جزء لا بأس به من مدخلات الاقتصاد الرسمي وبأسعار تنافسية، وهو ما يساهم في الرفع من تنافسية منتجات الاقتصاد الرسمي، خاصة في الأسواق الخارجية. إن تميز الاقتصاد غير الرسمي بالمرونة، السرعة في التكيف والاستجابة للمتغيرات يجعله أكثر تكيفا مع ظروف كالركود الاقتصادي أو التضخم مثلا.

**4- القطاع غير الرسمي ومبدئي المساواة أمام الضريبة والشمول**

المساواة أمام الضريبة وشمولها من أهم المبادئ التي يبنى عليها أي نظام ضريبي، كما أن هاذين المبدأين يؤثران بشكل كبير في معنوية الضريبة، فالمكلفون بالضريبة يمتثلون بشكل أفضل في نظام الضريبي متميز بالعدالة والمساواة أمام الضريبة. انتشار الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه يتسبب في عدم العدالة والمساواة في العبء الضريبي، الأفراد والمؤسسات الذين ينشطون في الاقتصاد الرسمي يدفعون ما عليهم من ضريبة، في حين يوجد أفراد ومؤسسات آخرين غير معنيين بدفع الضريبة لأنهم ينشطون خارج

[66] Diana, Farrell. the *Hidden Dangers of the Informal Economy*. Mckinsey Global Institute, San Francisco, 2004, P. 28.

[67] Mróz, Bogdan. "Online Piracy: An Emergent Segment of the Shadow Economy. Empirical Insight from Poland". *Journal of Financial Crime*, Vol 23, No. 3, 2016, P. 645.

الأطر الرسمية للاقتصاد، وهذا ما يؤثر أيضا على مبدأ شمول الضريبة، فالضريبة في هذه الحالة لا تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية.

**5- القطاع غير الرسمي والعدالة في توزيع الدخل**

يظهر بشكل واضح التأثير السلبي لانتشار الاقتصاد غير الرسمي على العدالة في توزيع الدخل في نقطتين أساسيتين؛ تتجلى النقطة الأولى في متعاملين اقتصاديين رسميين يتعرض دخلهم للانخفاض بسبب التكاليف الاجتماعية التي يتحملونها والضرائب التي يخضعون لها، في حين أن المتعاملين غير الرسميين لا يتحملون هذه التكاليف ولا يدفعون الضرائب المترتبة على نشاطهم؛ أما النقطة الثانية فتظهر في حصول الأفراد الذين ينشطون ضمن الاقتصاد غير الرسمي على بعض المزايا والمتمثلة أساسا في المساعدات الاجتماعية الموجهة لبعض الفئات، كمنح البطالة الموجهة للعاطلين عن العمل، أو بدل الإيجار، هذه المزايا والمساعدات الاجتماعية التي يستفيد منها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي رغم حصولهم على مداخيل غير مصرح بها وعدم أدائهم ما يترتب على أنشطتهم من تكاليف، يحرم منها المتعاملون الرسميون، مما يؤثر بشكل سلبي على العدالة في توزيع الدخل.

**6- القطاع غير الرسمي والنمو الاقتصادي**

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة من بين أهم الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، وذلك لأنه يعتبر من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تظهر مدى نجاعة السياسات والقرارات الحكومية في مجال الاقتصاد. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي يتأثر بجميع المتغيرات المحيطة بالاقتصاد سواء كانت هذه المتغيرات اقتصادية أو غير ذلك. إن علاقة النمو الاقتصادي بالاقتصاد غير الرسمي علاقة غامضة، ورغم تعدد الدراسات التي اهتمت بدراسة هذه العلاقة إلا انها لم تحسم في شكل ومدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، فمنها ما توصلت إلى أن تأثيره سلبي ومنها ما خلصت إلى عكس ذلك.

تنتشر بشدة في الأوساط الأكاديمية الأطروحة "حجم اقتصاد غير رسمي أوسع، معدلات نمو اقتصادي أضعف"، عديد الباحثين نشروا أوراقا بحثية تؤيد هذا الطرح مثل: (Loayza, The economics of the informal sector: a simple model and some empirical evidence from Latin America, 1996)، (Schneider & Dominik H., Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences, 2000)، (Davis, 2007)، (LaPorta & Shleifer, 2008)، (Paolo & Claudio, 2010) ، و(Lisi, 2016) ، هذه الدراسات وأخرى تعتبر أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بطريقة سلبية على معدلات النمو الاقتصادي. حسب (Loayza, The economics of the informal sector: a simple model and some empirical evidence from Latin America, 1996) في دراسته التي شملت أربعة عشر (14) بلدا من أمريكا اللاتينية، فإن زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي بمقدار 1% يقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي

بمقدار يتراوح بين 1.2% و1.3%.[68] أما الدراسة التي أجراها (Lisi, 2016) فقد خلصت إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي على المدى البعيد.[69]

وعلى النقيض مما سبق، دراسات أخرى بينت أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي. "ومن المثير للاهتمام، أنه تبين أيضًا، في ظل ظروف معينة، أن توسيع القطاع غير الرسمي يمكن أن يصاحبه نمو أعلى"[70] هكذا علق (Mahmoud & Imed, 2009) حين توصل إلى تأثير موجب للاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي. كما أن (Salim, 2015) في دراسته للعلاقة الديناميكية بين الاقتصاد غير الرسمي، التضخم، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة الممتدة من الثلاثي الأول لسنة 1960 إلى الثلاثي الرابع لسنة 2010، توصل إلى أن تأثير الاقتصاد غير الرسمي على معدلات النمو الاقتصادي كان موجبا.[71]

دراسات أخرى عززت النظرة الغامضة لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، مثل: (Schneider & Dominik H., Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences, 2000) ، (Bhattacharya, 2011)، (Nikopour & Habibullah, 2011)، (Imamoglu, 2016)، و (Afonso, Pedro, & Tiago, 2020). ولقد كانت النتائج التي توصل إليها (Nikopour & Habibullah, 2011) مهمة جدا في رفع بعض اللبس حول العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة غير خطية، وتمر بثلاث مراحل، الأولى: ارتباط موجب، الثانية: ارتباط سالب، الثالثة: يعود الارتباط ليكون موجب.[72] وحسب (Afonso, Pedro, & Tiago, 2020) فإن تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي يختلف حسب المنهجية المتبعة في الدراسة وحسب درجة تطور البلد الذي شملته الدراسة، كما أن الدراسات التي تعتمد على عينات كبيرة في دراسة هذه العلاقة خلصت إلى وجود تأثير ضعيف جدا ويكاد يكون منعدما للاقتصاد غير الرسمي

[68] Loayza, Norman V. "The Economics of the Informal Sector: A Simple Model and Some Empirical Evidence from Latin America". Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 45, 1996, P. 153.

[69] Lisi, Gaetano. "Unemployment, Underground Economy and Economic Growth in a Matching Model of Behavioural Economics". *International Review of Economics*, Vol 63, No. 2, 2015, P. 169.

[70] Mahmoud Sami Nabi and Imed Drine, "External Debt, Informal Economy and Growth", *Economics Bulletin*, 2009, Vol. 29 No.3, P.1701

[71] Salim Ergene, "Growth, Inflation, Interest Rate and Informality: Panel VAR Evidence from OECD Economies", *Economics Bulletin*, Vol 35, No 1, 2015, P. 760.

[72] Nikopour, H. and Habibullah, M. "Shadow Economy in Different Stages of Development." *Actual Problems of Economics*, 2011, Vol 8, P. 414.

على النمو الاقتصادي، في حين أن الدراسات التي اعتمدت على نموذج MIMIC أو نماذج البانل خلصت إلى تأثير أكبر للاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي.[73]

**الفرع الثاني: سياسيا**

عادة ما ينظر إلى أنشطة القطاع غير الرسمي على أنها الوجه الجلي للاعدالة في توزيع الدخول واللاعدالة في الإخضاع الضريبي والالتزام بالقوانين خاصة فيما يتعلق بالتشريعات والنظم التي تحكم العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وغالبا ما يتعدى تأثيره أبعد من ذلك إلى الميدان السياسي، فتنامي شعور الأفراد باللاعدالة ينعكس سلبا على الحياة السياسية. وتختلف أوجه تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الحياة السياسة. عديد الدراسات تناولت مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في توسع وانتشار ظاهرة **الفساد**، حسب (Jean, Michael, & Abhinay, 1999) مثلا، فإن ظاهرة الفساد مصاحبة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويبرر ذلك بانتشار ظاهرة دفع الرشاوى لمفتشي الضرائب من أجل التهرب من دفع الضريبة[74]. كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على **جودة المؤسسات**، فانخفاض إيرادات الدولة جراء توسع القطاع غير الرسمي وانتشار الفساد المصاحب له يساهم في تشويه صورة المؤسسات الرسمية لدى الأفراد. وفي هذا الصدد يعتقد (Hajdinjak, 2002) أن الاقتصاد غير الرسمي لا يشكل خطرا على جودة المؤسسات فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تهديد أسس **الديمقراطية**، ففي سبيل حفاظ الأفراد المستفيدين من توسع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي على مكتسباتهم كعدم الخضوع للضريبة مثلا يتم التضحية بالديمقراطية "لذلك يمكن اعتبار اقتصاد الظل بمثابة تحدٍ لدولة الرفاهية. نظرًا لأنه في عملية تراكمية، قد تفقد المؤسسات والقواعد الحالية قبولها في المجتمع، وينتهي الأمر بموقف يكون فيه التصويت الديمقراطي أقل جاذبية من استخدام خيار 'الخروج' من اقتصاد الظل. في نهاية المطاف، يتم التخلي عن الولاء للمؤسسات السياسية الديمقراطية"[75] بالإضافة إلى تهديد الانتشار الواسع للاقتصاد غير الرسمي للديموقراطية، يرى البعض أن هذا التهديد قد يتعدى ذلك إلى تهديد وزعزعة **الأمن القومي** للبلدان، فأنشطة مثل تهريب السلع قد تحمل داخلها تهريبا لسلع تهدد الأمن القومي كالأسلحة والمخدرات وغيرهما. في الدراسة التي أجراها (Kopylenko, Gryshova, & Diachenko, 2018) حول أكرانيا توصل الباحثون إلى تأثير سلبي

[73] Afonso, Oscar et Al. "The Non-Observed Economy and Economic Growth: A Meta-Analysis". *Economic Systems*, Vol 44, No. 1, 2020, P. 21.

[74] Hindriks, Jean et Al. "Corruption, Extortion and Evasion". *Journal of Public Economics*, Vol 74, No. 3, 1999, Pp.421-422.

[75] Dominik H., Enste. "The Shadow Economy and Institutional Change in Transition Countries". *The Informal Economy in the Eu Accession Countries*, Belev Boyan, Center for the Study of Democracy, Sofia, 2003, P. 96.

للقطاع غير الرسمي على الأمن القومي والديموقراطية "لقد كانت مستويات اقتصاد الظل في أوكرانيا ... ويؤثر سلبًا على الأمن القومي والتطور الديمقراطي للمجتمع"[76]

**الفرع الثالث: اجتماعيا**

إن الغموض المصاحب لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والصورة الضبابية التي يرسمها، يحيل إلى آثار ونتائج غامضة ومتناقضة أحيانا، خاصة في الميدان الاجتماعي الذي يتأثر بانتشار الاقتصاد غير الرسمي ولو بصورة غير مباشرة. فالتأثير المباشر للاقتصاد غير الرسمي على بعض المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والتشغيل، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام، ... يتسبب في آثار غير مباشرة له في الميدان الاجتماعي.

قطاع من الباحثين يؤيدون فكرة التأثير الإيجابي للاقتصاد غير الرسمي في الميدان الاجتماعي، برغم تجاوز الاقتصاد غير الرسمي وتعديه على النظم التي تنظم النشاط الاقتصادي إلا أنه حسبهم يساهم في تعزيز السلم الاجتماعي. فمثلا، القطاع غير الرسمي يوفر فرص عمل لمن لم يتمكنوا من الظفر بها في القطاع الرسمي وهو ما يساهم في تفادي مشكلات اجتماعية قد تنشأ من قلة فرص العمل في القطاع الرسمي من جهة وعدم وجود قطاع غير رسمي أصلا. "يشير اقتصاد الظل إلى اضطرابات كبيرة داخل النظام. ومع ذلك، يبدو أن المشاركة النشطة في العمل غير المشروع تعزز السلام الاجتماعي بدلاً من الإخلال به"[77]. من جانب آخر يمكن النظر إلى فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد غير الرسمي على انه نوع من الاستغلال، بما أن المشتغلين فيه لا يحضون بتغطية اجتماعية وأجور منتظمة ومقبولة وقدرة على التنظم والتشكل في اتحادات ونقابات. يمكن النظر إلى الطبيعة الاستغلالية للاقتصاد غير الرسمي على أنه عامل مزعزع للاستقرار الاجتماعي، فانتشاره يساهم في تشكيل تصور بوجود طبقية في المجتمع، وهو تصور يهدد التماسك الاجتماعي. في أحيان عديدة يصاحب انتشار الاقتصاد غير الرسمي انتشارا في **الجريمة المنظمة** و**الجريمة** بصفة عامة، خاصة بالنسبة للأنشطة غير الشرعية كتجارة وتهريب الممنوعات كالمخدرات والأسلحة وأنشطة أخرى كالاختطاف وطلب الفدية والابتزاز، وهذا ما قد يساعد في خلق جو من العنف واللااستقرار داخل المجتمع. كما يعتبر النشاط في الاقتصاد غير الرسمي مورد أساسي لتمويل المنظمات الإجرامية، فعائدات تجارة المخدرات والسلاح والأموال المتأتية من دفع الفدية والابتزاز ... كلها تساعد في بقاء وتوسع نشاط المنظمات الإجرامية "... لكننا رأينا أن مثل هذه الأموال (يقصد عائدات

[76] Kopylenko, Olexander et Al. "*Leading Institutional Mechanism of the State Regulation and the Shadow Economy*". Proceedings of the 2nd International Conference on Social, Economic and Academic Leadership (Icseal 2018), 2018, P. 21

[77] Schneider, Friedrich, and Dominik Enste. *The Shadow Economy an International Survey*. Op. Cit, P. 181.

النشاط في الاقتصاد غير الرسمي) تشجع الاستثمار المضارب وتخلق مناخًا من العنف في البلاد، مما يؤثر سلبًا على الأسواق الرسمية"[78]. غالبا ما تكون ظاهرة العمالة لدى الأطفال والتي تعتبر اعتداء على حقوق الاطفال المضمونة وفق لمواثيق الدولية، مصاحبة لانتشار القطاع غير الرسمي، وهي بدورها تشجع على التسرب المدرسي.

## المبحث الثالث: قياس حجم القطاع غير الرسمي

"يمكن اعتبار تقدير الاقتصاد الخفي بمثابة شغف بشري لمعرفة المجهول".[79] إن فهم أي ظاهرة اقتصادية لا يكتمل إلا بقياسها، وقياس الظواهر الاقتصادية يعتبر حجز الزاوية في الدراسات الاقتصادية، فهو يسمح بفهم أدق لها، ويساهم بشكل كبير في تحديد السياسات الواجب إتباعها في مواجهة هذه الظواهر، هذا من جانب. ومن جانب آخر يسمح بإعطاء نظرة حقيقية لغير دارسي الاقتصاد من سياسيين ومتخذي قرار. لكن من بين أعقد وأصعب المهام، قياس القطاع غير الرسمي. فرغم أن الظاهرة بدأت دراستها منذ ما يقارب نصف قرن، ورغم الدراسات والبحوث المنشورة في هذا المجال، إلا أن قياس الاقتصاد غير الرسمي لم يتعدى حدود التقدير. وتختلف أساليب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، من تقديره كنسبة من القوة العاملة، أو تقديره كنسبة من الناتج الداخلي الخام، هذا بالنسبة لأساليب تقديره. أما عن الطرق فتختلف من طرق مباشرة في التقدير تعتمد على العمل الميداني، إلى طرق غير مباشرة تعتمد على بعض المؤشرات الاقتصادية.

### المطلب الأول: أساليب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

#### الفرع الأول: الاقتصاد عير الرسمي كنسبة من القوة العاملة

لقد كان قياس الاقتصاد غير الرسمي، كنسبة من القوة العاملة أول الأساليب المعتمدة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، ويعود ذلك أساسا لكون أولى دراسات الاقتصاد غير الرسمي دراسات ميدانية، وأن هذه الدراسات اهتمت بالقطاع غير الرسمي من زاوية نظر العمالة. وقد يكون السبب في ذلك تفسير وتحليل الظاهرة انطلاقا من النظريتين الثنائية والبنيوية. فتقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا سنة 1972، والدراسات الأولى التي تلته،[80] قدمت تقديرات لحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من القوة العاملة. وتظهر

[78] Dobovšek, Bojan, and Boštjan Slak. "The Informal Economy and Organized Crime". *Corruption, Fraud, Organized Crime, and the Shadow Economy*, Dobovšek Bojan et Al., CRC Press, 2019, P. 15.

[79] Bhattacharyya, Op. Cit, P 348

[80] مثل (Hart,1973)

أهمية تقدير حجم القوة العاملة المشتغلة في القطاع غير الرسمي في إعطاء صورة أكثر وضوح لصانعي السياسات خاصة في مجال التشغيل ومحاربة البطالة وسياسات الحماية والضمان الاجتماعيين.

**الفرع الثاني: الاقتصاد غير الرسمي كجزء من الناتج الداخلي الخام**

بعد المحاولات الأولى لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير حجم القوة العاملة المندمجة فيه، ظهرت محاولات اخرى لمعرفة الحجم الذي يشغله من النشاط الاقتصادي وما يمثله من الناتج الداخلي الخام. لعل (Gutmann, 1977) و (Feige, How Big Is the Irregular Economy?, 1979) كانتا أولى الدراسات التي قدمت تقديرا لذلك. لتتوالى بعدهما الدراسات المقاربات التي تحاول تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بهذا الأسلوب. كالمقاربة النقدية وما لحقها من تعديلات وتحسينات أدخلها "تانزي" وغيره من الباحثين، أو مقاربة المدخلات المادية والتي تستعمل استهلاك الكهرباء كمؤشر يسمح بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، أو مقاربة المتغير الكامن.

إن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام يساهم في فهم أكبر للظاهرة، ولفت انتباه السياسيين ومتخذي القرار لهذه الظاهرة في سبيل انتهاج سياسات تحد من هذه الظاهرة.

**الفرع الثالث: الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الوحدات الإنتاجية**

يمكن أيضا تقدير حجم القطاع غير الرسمي من خلال إحصاء عدد الوحدات الاقتصادية غير الرسمية وما تمثله من إجمالي الوحدات الاقتصادية. تقدير حجم القطاع غير الرسمي بهذا الأسلوب يسمح بإعطاء نظرة من زاوية المقاولاتية ويدفع إلى دراسة أعمق للظاهرة من أجل تحديد الأسباب التي تدفع أصحاب المشاريع إلى النشاط خارج القطاع الرسمي.

**المطلب الثاني: المقاربة المباشرة في قياس الاقتصاد غير الرسمي**

وتسمى أيضا المقاربة الجزئية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، تعتمد هذه المقاربة على البحث على المعطيات المتعلقة بالظاهرة من المصدر باستعمال أساليب متعددة، وأيضا تعتمد على التجاوب الطوعي للأشخاص أو الهيئات المستهدفة بالدراسة. وتعتبر المقاربة المباشرة أولى الطرق المطبقة في دراسة الاقتصاد غير الرسمي، مثل تقرير المكتب الدولي للعمل ودراسات هارت سنتي 1971 و1973. وقد ساهمت هذه المقاربة في تقديم فهم أكبر للظاهرة من حيث أسبابها وخصائصها أكثر من تحديد وقياس حجمها. فقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي باستعمال المقاربة المباشرة يسمح بتقدير تخميني انطلاقا من تعميم النتائج المتحصل عليها من دراسة العينة التي خضعت للدراسة، في حين أنها تعطي إضافة أكبر في

تحليل سلوك الأفراد ودوفع دخولهم إلى الاقتصاد غير الرسمي، والخصائص التي يتميزون بها. ويمكن تمييز طريقتين رئيسيتين ضمن هذه المقاربة

**الفرع الأول: المقاربة المباشرة عن طريق الاستجواب**

يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة الاستجواب عن طريق تحديد العينة التي ستخضع للدراسة، وبناء استبيان الهدف منه تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، تحديد دوافع النشاط فيه، تبيان خصائصه، إبراز مظاهره. ومن ثمة تعميم النتائج المتحصل عليها في دراسة هذه العينة على المجتمع الإحصائي. يمكن ان يكون الاستجواب موجها للعائلات أو المؤسسات أو لكليهما.

**1- التحقيقات الموجهة للعائلات**

تسمح التحقيقات الموجهة للعائلات بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحديد نشاط الأفراد داخل هذه الأسر، وتحديد مصادر الدخل لديها وسلوكها الاستهلاكي. هذا النوع من المسوح يوفر معلومات مهمة على مدى انخراط الأسر والأفراد المكونين لها في القطاع غير الرسمي من حيث الدخل والإنفاق. فالمقصود بانخراط الأسر في الاقتصاد غير الرسمي ليس أن يكون دخلها أو جزء منه متأتيا منه فقط بل حتى إن كان إنفاقها أو جزء منه يتم داخل الاقتصاد غير الرسمي، فهذا أيضا يعد انخراطا فيه. كذلك يوفر هذا النوع من المسوحات معطيات حول المنتجات السوقية وغير السوقية المنتجة ضمن قطاع العائلات. ويشيع استخدام التحقيقات الموجهة للعائلات في دراسة وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. " معظم الدراسات تعتمد الأسرة كوحدة التحليل وتطلب المعلومات من المشاركين كمشترين وموردي عمل في اقتصاد الظل"[81]

**2- التحقيقات الموجهة للمؤسسات**

تهدف التحقيقات الموجهة إلى اكتشاف المؤسسات غير الرسمية، وحتى إلى اكتشاف المعاملات والأنشطة غير الرسمية داخل المؤسسات الرسمية. وهذا من خلال بناء استبيانات تغطي كل جوانب نشاط المؤسسة مثل: مدى التزام المؤسسة بإجراءات التوظيف والتصريح بالعاملين لدى المصالح المختصة، مدى التزام المؤسسة بالتصريح الضريبي الحقيقي، الأسواق التي تعتمد عليها المؤسسة في مدخلاتها والأسواق التي تصرف فيها المؤسسة مخرجاتها ... إلخ

[81] Williams, Colin C, and Friedrich Schneider. *Measuring the Global Shadow Economy*. Edward Elgar Publishing, 2016, P. 41.

**3- التحقيقات المختلطة (موجهة للعائلات والمؤسسات).**

تحقق التحقيقات الشاملة الأهداف المرجوة من تحقيقات الأسر وتحقيقات المؤسسات معا. فهي تسمح بتوفير معلومات حول الدخل والإنفاق لدى الأسر، وأيضا توفير معلومات حول المؤسسات. من ميزات التحقيقات المختلطة أنها تجمع بين إيجابيات التحقيقات الموجهة للعائلات والتحقيقات الموجهة إلى المؤسسات وتتجنب الكثير من سلبياتهما.

**الفرع الثاني: المقاربة المباشرة عن طريق التدقيق الضريبي**

يتم هذا النوع من التحقيقات من طرف المصالح الضريبية أو من خلال سماحها لغيرها من المصالح أو الباحثين بإجرائها. الهدف من هذا النوع من التدقيق كشف التحايل الذي قد يقوم به المكلفين ضريبيا، كعدم التصريح بالدخل الحقيقي وإخفاء جزء منه بهدف التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه. من محاسن هذا النوع من التحقيقات انه يمكن من كشف التلاعب والتحايل الذي يقوم به المكلفون بدفع الضريبة ويسمح بتحديد دقيق لمقدار الدخل الذي تم إخفاؤه عن مصالح الضرائب.

يعاب على هذا النوع أن العينات التي يتم أخذها للتحقق من مداخيلها غير ممثلة، فمصالح الضريبة تستهدف الفئات التي تلاحقها شبه التهرب، ومنه فإن العينات قد لا تكون ممثلة للمجتمع الإحصائي المراد دراسته. بالإضافة إلى أن بعض أنواع المداخيل لا يمكن كشفها عن طريق التحقيق والتدقيق الجبائي.

يؤيد الكثير من الباحثين فكرة قياس القطاع غير الرسمي باستعمال المقاربة المباشرة. وهذا لأنها لا تكتفي بتقدير حجمه فقط، بل تتعدى ذلك إلى توفير نظرة أدق حول خصائص الأنشطة والمؤسسات غير الرسمية، تحديد الدوافع الحقيقية إلى الانخراط في القطاع غير الرسمي وكشف الحوافز التي تدفع إلى ذلك، كشف العيوب أو الثغرات التي تنفذ من خلالها مؤسسات القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي. وأهم شيء تسمح بتحديد أي من السياسات ستساهم في الحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي. وتتعدد الوسائل والطرق التي يتم بها الاستجواب، فمنها ما يكون مباشر (وجه لوجه)، ومنها ما يتم عن طريق المكالمات الهاتفية (Bajada, The Shadow Economy In The Residential Construction Sector, 2011)[82]، ومنها ما يتم عن طريق الانترنت (Kazemier, 2014)[83] ومنها ما يتم عن طريق البريد (Bernard, Guy, Thomas, & Claude, 1996)[84] ... إلخ. وتعتبر المقابلة الشخصية أحسن هذه

[82] Bajada, Christopher. "The Shadow Economy in the Residential Construction Sector". *Handbook on the Shadow Economy*, Schneider Friedrich, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2011, pp. 293-323.

[83] Kazemier, Brugt. "Hidden Workers and the Hidden Worker Potential in the Netherlands". *Economic Analysis and Policy*, Vol 44, No. 1, 2014, pp. 39-50.

[84] Fortin, Bernard. L'économie Souterraine Au Québec. Les Presses de L'université Laval, 1996, pp. 22-24.

الطرق تفاديا لسوء فهم الأسئلة المطروحة في الاستبيان، وتفاديا أيضا لعدم الإجابة على بعض الأسئلة سواء كان ذلك سهوا أو تجاهلا أو تجنبا للإجابة. "يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي باستعمال طريقة المسح، ومن أجل تقليل عدد الإجابات غير الصادقة أو تجاهل الأسئلة الحساسة، يتم إجراء المقابلات مباشرة (وجها لوجه)"[85]

لكن يتوقف الوصول إلى هذه النتائج على كيفية بناء الاستبيان وعلى استجابة المستجوبين وصدقهم. وما يعاب على الطريقة المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي أنها مكلفة وتحتاج تجنيد وسائل مادية وبشرية من أجل القيام بها. وأن نتائجها تبقى مرهونة بمدى صدق وأمانة المستجوبين. "ومع ذلك، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إجراء قياسات وطنية للنشاط الاقتصادي غير الرسمي عن طريق مقابلة البائعين. على الرغم من أن مصدر دخلهم قد يكون مشروعًا"[86] . كما أن هذه المقاربة تعاني من مشكلة عدم الإجابة على بعض الأسئلة أو تجاهلها، وغالبا ما يرفض الأفراد التصريح بنشاطهم في الاقتصاد غير الرسمي، بسبب خوفهم من المتابعات التي قد تتم ضدهم.

## المطلب الثالث: المقاربة غير المباشرة في قياس الاقتصاد غير الرسمي [87]

المقاربة غير المباشرة أو المقاربة الكلية وتسمى أيضا بمقاربة المؤشرات. فهي تعتمد على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على مؤشر أو أكثر من مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتنطلق كل طريقة من هذه الطرق من فرضيات مبررة نظريا.

### الفرع الأول: مقاربة التباين بين الإنفاق والدخل الوطنيين (The Discrepancy Between National Expenditure and Income Statistics)

تعتمد هذه المقاربة على حسابات المحاسبة الوطنية. نظريا، حساب الناتج الداخلي الخام (GDP) بأي من الطريقتين (طريقة الدخل أو طريقة الإنفاق) يقود إلى النتيجة ذاتها. لكن في وجود اقتصاد غير رسمي فإن الناتج الداخلي الخام محسوب بطريقة الإنفاق يكون أكبر منه محسوبا بطريقة الدخل، والفارق المجود في الناتج الداخلي الخام محسوبا بالطريقتين يمثل حجم القطاع غير الرسمي في هذا الاقتصاد. كما أن التغيرات التي تحدث سنويا في هذه الفروقات بين الناتج الداخلي الخام محسوبا بالطريقتين، يمكن أخذها

[85] Lars, P Feld. and Friedrich, Schneider. " Survey on the Shadow Economy and Undeclared Work in OECD Countries ". *Handbook on the Shadow Economy*, Schneider Friedrich, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2011, P.82.

[86] Smith, James D. "Measuring the Informal Economy". the *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol 493, No. 1, 1987, P. 84.

[87] Williams, Colin C, and Friedrich Schneider. P. 17.

كمؤشر حول تطور الاقتصاد غير الرسمي انتشارا أو انحسارا. وحسب هذه الطريقة فإن الناشطين في القطاع غير الرسمي يمكنهم إخفاء الدخل الذي يجنونه أو جزء منه من نشاطهم في الاقتصاد غير الرسمي، لكنهم حتما سيقومون بالإنفاق.

حساب الناتج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق:

$$\boldsymbol{GDP_{Exp}} = \boldsymbol{C} + \boldsymbol{I} + \boldsymbol{G} + (\boldsymbol{X} - \boldsymbol{M}) \quad .....(1)$$

حيث:

- $\boldsymbol{GDP_{Exp}}$: **الناتج الداخلي الخام محسوب بطريقة الإنفاق؛**
- $\boldsymbol{C}$: **الإنفاق الاستهلاكي؛**
- $\boldsymbol{I}$: **الاستثمار؛**
- $\boldsymbol{G}$: **الإنفاق الحكومي؛**
- $\boldsymbol{X}$: **الصادرات؛**
- $M$: الواردات؛

يتم حساب الناتج الداخلي الخام بجمع جميع عوائد عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم). كما هو موضح في المعادلة (2).

$$\boldsymbol{GDP_{Income}} = W + R + i + P + IT + CCA \quad .....(2)$$

حيث:

- $\boldsymbol{GDP_{Income}}$: الناتج الداخلي **الخام** محسوب بطريقة الدخل؛
- $\boldsymbol{W}$: **رواتب وأجور؛**
- $\boldsymbol{R}$: **الريع؛**
- $\boldsymbol{i}$: **الفائدة؛**
- $\boldsymbol{P}$: **الأرباح؛**
- $\boldsymbol{IBT}$: **الضرائب غير المباشرة؛**
- $\boldsymbol{CCA}$: **إهتلاك رأس المال؛**

نظريا الناتج الداخلي الخام لا يتغير بتغير طريقة حسابه كما هو موضح في المعادلة (3) أدناه:

$$\boldsymbol{GDP_{Income}} = \boldsymbol{GDP_{Exp}} \quad .....(3)$$

لكن في حالة كان الناتج الداخلي الخام محسوب بطريقة الدخل أقل من الناتج الداخلي الخام محسوب بطريقة الإنفاق، فإن ذلك يعود لوجود اقتصاد غير رسمي، والذي يولد دخلا لا يدخل في حساب الناتج الداخلي الخام، ويتم إنفاقه؛ ويمثل الفرق بين الناتج بالطريقتين حجم الاقتصاد غير الرسمي، كما هو موضح في المعادلة (4)

$$IE = \boldsymbol{GDP}_{Exp} - \boldsymbol{GDP}_{Income} \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث:

- $IE$: حجم الاقتصاد غير الرسمي؛

ويمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بهذه المقاربة أيضا بالمقارنة بين الموارد والاستخدامات كما هو موضح أدناه:

$$\boldsymbol{GDP} = \sum \boldsymbol{FC} + \sum \boldsymbol{ABFF} + \Delta \boldsymbol{S} + (\boldsymbol{X} - \boldsymbol{M}) \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث:

- $GDP$ : الناتج الداخلي الخام؛
- $FC$ : الاستهلاك النهائي؛
- $ABFF$ : التراكم الخاص للأصول الثابتة؛
- $\Delta S$ : التغيير في المخزون؛
- $X$: الصادرات؛
- $\boldsymbol{M}$: الواردات؛

باعتبار الناتج الداخلي الخام والواردات كموارد؛ والاستهلاك النهائي، التراكم الخاص للأصول الثابتة، التغيير في المخزون والصادرات كاستخدامات. تتشكل المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{GDP} - \boldsymbol{M} = \sum \boldsymbol{FC} + \sum \boldsymbol{ABFF} + \Delta \boldsymbol{S} + \boldsymbol{X} \quad \ldots\ldots(2)$$

إذا لم تتحقق المعادلة: موارد = استخدامات، فهذا يعني وجود خيرات وخدمات خارج السوق الرسمي، وهذا ما يعبر عن حجم النشاط غير الرسمي.[88]

[88] Christine, Fauvelle-Aymar et Al. "Comment Evalue-t-on L'économie Criminelle". Les Cahiers de la Securité Intérieure. *Problemes Économiques*, 2003, P. 11.

تعتمد مقاربة التباين بين الدخل والإنفاق الوطنين في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير على دقة وصحة حسابات المحاسبة الوطنية. فالأساس النظري الذي انطلقت منه هذه المقاربة معقول جدا، فالتوازن بين الموارد والاستخدامات أو التوصل إلى حجم الناتج الداخلي الخام ذاته مهما اختلفت طرق حسابه أمر منطقي، وإن حصل اختلال في ذلك فقد يرجع ذلك إلى وجود نشاطات غير رسمية. لكن قد تتدخل عوامل اخرى مثل: السهو في تقييد حسابات المحاسبة الوطنية. مما يؤثر على صدقية التقدير بهذه المقاربة " إذا تم قياس جميع مكونات جانب الإنفاق بدون أخطاء، فإن هذا النهج سيعطي بالفعل تقديرًا جيدًا لحجم اقتصاد الظل. لسوء الحظ، ومع ذلك، ليس هذا هو الحال. وبدلاً من ذلك، يعكس التناقض جميع حالات السهو والأخطاء في كل مكان في إحصاءات الحسابات القومية وكذلك اقتصاد الظل. وبالتالي قد تكون هذه التقديرات غير موثوقة وموثوق بها"[89]. كما أن هذه المقاربة أغفلت إمكانية اعتماد البعض على الادخار السلبي في تمويل نفقاتهم، مما يرفع جانب الإنفاق الاستخدامات دون تحقق الأمر ذاته في جانب الدخل والموارد، وهو ما قد يوثر على النتائج المتوصل إليها في تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

**الفرع الثاني: مقاربة التباين بين القوى العاملة الرسمية والفعلية.** (The Discrepancy Between Official and Actual Labour Force)

تعتمد هذه الطريقة على سوق العمل كمعيار لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بمقارنة معدل التشغيل الرسمي بمعدل التشغيل الحقيقي، فإن كان معدل التشغيل الرسمي أقل من المعدل التشغيل الحقيقي فذلك يعد مؤشرا على وجود اقتصاد غير رسمي. كما أنه ينظر إلى الانخفاض الذي يطرأ على معدل التشغيل الرسمي إلى أنه مؤشر على تزايد الأنشطة غير الرسمية. من أوجه القصور التي تشوب هذه المقاربة أن الانخفاض الطارئ على معدل التشغيل الرسمي قد يكون لأسباب أخرى غير انتشار الاقتصاد غير الرسمي. كما أن بعض المشتغلين في الاقتصاد الرسمي قد تكون لهم نشاطات غير رسمية وهو ما يؤثر على موثوقية النتائج المحصل عليها بهذه المقاربة.

**الفرع الثالث: مقاربة المعاملات.** (The Transaction Approach)

تم تطوير هذه المقاربة من قبل (Feige, How Big Is the Irregular Economy?, 1979) سنة 1979، عند تقديره لحجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية. انطلق فيج في نموذجه من معادلة كمية النقود لفيشر

$$\boldsymbol{M.V = P.T}$$

[89] Williams, Colin C, and Friedrich Schneider. *Measuring the Global Shadow Economy*. P. 18.

حيث:

- $M$ : كمية النقود؛
- $V$ : سرعة دوران النقود؛
- $P$ : المستوى العام للأسعار؛
- $T$ : إجمالي المعاملات؛

وبافتراض:

- ثبات نسبة المعاملات النقدية $(P.T)$ إلى القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي $(M.V)$، حيث أن القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي تضم الناتج الوطني الإجمالي الرسمي مضاف إليه مجموع المعاملات غير الرسمية في الاقتصاد.
- وجود سنة مرجعية تنعدم فيها المعاملات غير الرسمية، أي حجم اقتصاد غير رسمي مساوي للصفر (قام فييج باختيار سنة 1939 كسنة أساس).

قام فييج بحساب نسبة المعاملات النقدية $(P.T)$ إلى القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي $(M.V)$ لسنة الأساس (1939)، وحسب مقاربته فإن الزيادة في هذه النسبة (في السنوات اللاحقة لسنة الأساس) يحصل بسبب ظهور معاملات غير رسمية. ومن خلال هذه النسبة يقوم بحساب الناتج الوطني الخام الاسمي، ومن ثمة يقوم بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح الناتج الوطني الإجمالي الرسمي من الناتج الوطني الإجمالي الاسمي.

| **الناتج الوطني الإجمالي الاسمي – الناتج الوطني الإجمالي الرسمي = حجم القطاع غير الرسمي** |
|---|

باستعمال هذه المقاربة تمكن (Feige, How Big Is the Irregular Economy?, 1979) من تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة. ولقد قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة سنة 1976 بـ: 369.1 مليار دولار وهو ما يمثل: 19.10% من الناتج الداخلي الخام لذات السنة، وبـ: 704.4 مليار دولار وهو ما يمثل: 26.6% من الناتج الداخلي الخام سنة 1978.

تعرضت هذه المقاربة لانتقادات خاصة بالنسبة للفرضيات التي قامت عليها، وأهم ما تم انتقاده:

- افتراض سنة أساس تنعدم فيه الممارسات غير الرسمية؛
- افتراض ثبات نسبة المعاملات إلى الناتج الوطني الإجمالي لفترة الدراسة؛
- الاعتماد على معطيات غير دقيقة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، خاصة فيما يتعلق بإجمالي حجم المعاملات؛

**الفرع الرابع: مقاربة الطلب على العملة.** (The Currency Demand Approach)

ظهرت هذه المقاربة النقدية سنة 1958، على يد الاقتصادي (Cagan, 1958) ، والذي لاحظ الترابط بين ثقل الضريبة والطلب على النقود. وانطلاقا من ذلك ومن ملاحظته للتطور الذي شهده الطلب على النقد بالنسبة للودائع (الذي ارتفع من 392 دولار أمريكي لكل 1000 دولار من الودائع سنة 1892، إلى 219 دولار سنة 1941، انتهاء بـ: 363 سنة 1945. فالانخفاض الحاصل خلال 50 سنة –من 1892 إلى 1941–، قابله ارتفاع بنفس المقدار تقريبا خلال 4 سنوات –من 1941 إلى 1945–)، طور (Gutmann, 1977) هذه المقاربة من أجل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. وأرجع الباحث الطلب المتزايد للنقود إلى النشاط المتنامي للقطاع غير الرسمي (الاقتصاد التحتي كما سماه في دراسته). وبنى دراسته على أساس الفرضيات التالية:

- اعتبار النقود وسيلة حصرية للتبادل فقط.
- اعتبار الفترة 1937 – 1941 كفترة أساس (فترة معيارية)، أي اعتبار أن هذه لفترة خالية من الاقتصاد غير الرسمي.
- ثبات معدل الكتلة النقدية إلى الودائع تحت الطلب، وأن أي تغيير يكون بسبب النمو في الاقتصاد غير الرسمي.
- تكافؤ الدخل المقابل لواحد (01) دولار في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي.
- وقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة سنة 1976 بـ: 176 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل: 9.40% من الناتج الداخلي الخام. شهدت المقاربة النقدية في تقدير الاقتصاد غير الرسمي

وشهدت هذه المقاربة تطورا لافتا بداية الثمانيات على يد (Tanzi, The underground economy, 1983). وبهدف تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، قدر دالة الطلب على السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة: 1930–1980 كما يلي:

النموذج المقدر من طرف تانزي[90]

$$ln(C/M_2)_t = \alpha_0 + \alpha_1 \, ln\, T + \alpha_2 ln\, WS/NI + \alpha_3 lnR + \alpha_4 lnY + \varepsilon$$

مع:

$$\alpha_0 > 0, \qquad \alpha_1 > 0, \qquad \alpha_3 < 0, \qquad \alpha_4 > 0$$

[90] Tanzi, Vito. "The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930–80 ". *Staff Papers – International Monetary Fund*, Vol 30, No. 2, 1983, P. 290.

حيث:

- $ln$ : تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي؛
- $C/M_2$ : نسبة المدخرات النقدية إلى حسابات الودائع والحسابات الجارية؛ كمتغير تابع.

والمتغيرات المستقلة التالية:

- $T$ : وزن متوسط معدل الضريبة (بالنسبة للتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي)؛
- $WS/NI$ : نسبة الأجور والرواتب إلى الدخل الوطني؛
- $R$ : معدل الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل؛
- $Y$ : نصيب الفرد من الدخل الوطني؛
- $\varepsilon$ : هامش الخطأ.

انطلاقا من فرضية أن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي يسبب زيادة في الطلب على النقد، وباختيار سنة أساس، حيث تكون الضريبة وكثافة التنظيم في أقل مستوياتهما. يتم حساب الطلب على النقود من أجل المعاملات غير الرسمية، ومن ثمة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

لقد لاقت هذه الطريقة انتشارا واسعا وتم استعمالها في عديد الدراسات منذ ظهورها إلى غاية السنوات المتأخرة، هذا رغم النقد الذي تعرضت له، وخاصة فيما يخص الافتراضات التي بنيت عليها المقاربة. وفيما يلي أهم الانتقادات لهذه المقاربة

- لا تتم كل المعاملات غير الرسمية باستعمال النقود السائلة، لتوفر وسائل أخرى لذلك كالمقايضة مثلا؛ كما أن الطلب على النقد والاحتفاظ به ليس حصرا من أجل المعاملات غير الرسمية؛
- اختيار سنة أساس تخلوا من المعاملات غير الرسمية غالبا ما يكون غير ممكن؛
- الضغط الضريبي وكثافة التنظيم ليسا المسببين الوحيدين للاقتصاد غير الرسمي؛
- لا يوجد أي أساس نظري لافتراض تكافؤ الدخل المقابل لوحدة من النقد في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي؛

**الفرع الخامس: مقاربة المدخلات الفيزيائية (استهلاك الكهرباء).** ( The Phisycal Input Method -Electrecity Consumption-)

إن شغف الباحثين في الوصول إلى أحسن تقدير لحجم القطاع غير الرسمي وعدم رضاهم في بعض الحالات عن النتائج المتوصل إليها بما كان متاحا من مقاربات، كالمقاربة النقدية ومقاربة المبادلات، ساهم في ابتكار مقاربة جديدة في تقدير الاقتصاد غير الرسمي دون الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي فقط. "أن معظم التقديرات الحالية للاقتصاد الجوفي في جميع أنحاء العالم تعاني من عيوب قياسية ورياضية

خطيرة، وبالتالي فهي معيبة"[91] فكانت مقاربة المدخلات الفزيائية، والتي تعتمد على مؤشر الكهرباء المستهلكة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

بناء على حاجة أغلب النشاطات الاقتصادية (رسمية وغير رسمية) إلى الطاقة الكهربائية، وانطلاقا من ملاحظة ارتباط مستوى النشاط الاقتصادي ممثلا في الناتج الداخلي الخام باستهلاك الكهرباء والذي يقترب من الواحد، وبافتراض وجود علاقة مباشرة ثابتة بين استهلاك الكهرباء والناتج الداخلي الخام، فاستهلاك الكهرباء والناتج الداخلي الخام يتطوران في نفس الاتجاه وبنفس الوتيرة. ومن ثمة فإن النمو في استهلاك الكهرباء بوتيرة أعلى من النمو في الناتج الداخلي الخام الرسمي مؤشر على وجود أنشطة غير رسمية. وحجم الطاقة الكهربائية غير المعبر عليها في الناتج الداخلي الخام الرسمي تم استهلاكها في أنشطة غير رسمية. ويتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح الناتج الداخلي الخام الرسمي من الناتج الداخلي الخام الكلي (للاقتصادين الرسمي وغير الرسمي).

وانتقدت مقاربة المدخلات المادية للأسباب التالية:

- ليس كل الأنشطة غير الرسمية بحاجة إلى الكهرباء؛
- التطور التقني والتكنلوجي يوفران بدائل للكهرباء، كالطاقة الشمسية بالإضافة إلى مصادر الطاقة التقليدية.

**الفرع السادس: المقاربات المعدلة** (Modified Approachs)

**1- المقاربة المعدلة لنسبة النقد إلى الودائع** ( The Modified-Cash-Deposit-Ratio Approach -MCDR-)

إن الانتشار الواسع لتطبيق المقاربة النقدية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي صاحبه انتقاد مماثل للنتائج المتوصل إليها، كانت الانتقادات منصبة على الفرضيات التي أسست عليها المقاربة النقدية. ساهمت هذه الانتقادات في تحفيز بعض الباحثين المهتمين بموضوع الاقتصاد غير الرسمي عموما، وبالمقاربة النقدية خصوصا. وكان (Hildegart, Facundo, & Alfredo, 2007) قد لاحظ أن مقاربة الطلب على العملة تقود إلى نتائج أكثر صدقية إذا كان $(\alpha_0 = 1)$ في نموذج فيتو تانزي.[92] وهو ما يعني أنه في حالة: $(\alpha_0 \neq 1)$ فإن النتائج قد لا تكون موثوقة، وهو ما دفعه إلى ابتكار معامل تصحيح من

[91] Pickhardt, Michael, and Jordi Sarda. "The Size of the Underground Economy in Germany: A Correction of the Record and New Evidence from the Modified-Cash-Deposit-Ratio Approach". *European Journal of Law and Economics*, Vol 32, No. 1, 2010, P. 158.

[92] نموذج فيتو تانزي: $\mathrm{Ln}(C/M_2)_T = A_0 + A_1 \mathrm{Ln}\, T + A_2 \mathrm{Ln}\, Ws/Ni + A_3 \mathrm{Ln}r + A_4 \mathrm{Ln}y + E$

اجل تجاوز هذه الثغرة.[93] وقد اعتمد (Pickhardt & Sarda, 2011)على معامل التصحيح ذلك في صياغة المعادلة التالية:[94]

$$\frac{C_T - C_0}{C_0 - D_T} = \frac{Y_{Ut}}{Y_{Lt}}$$

حيث:

- $C_{Y_{Ut}T}$ : العملة المتداولة خارج البنوك في نهاية السنة T؛
- $C_0$ : العملة المتداولة خارج البنوك في نهاية فترة الأساس؛
- $D_T$ : الودائع تحت الطلب المحتفظ بها من طرف الأفراد والمؤسسات في نهاية السنة T؛
- $Y_{Lt}$ : حجم القطاع الرسمي بالعملة المحلية (الدخل المتداول في الاقتصاد الرسمي) في السنة T؛
- $Y_{Ut}$ : حجم القطاع غير الرسمي–الجوفي– بالعملة المحلية (الدخل المتداول في القطاع غير الرسمي–الجوفي–) في السنة T؛
- $\frac{Y_{Ut}}{Y_{Lt}}$ : نسبة القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

بالإضافة إلى التعديل الذي أدخله الباحثون "(Hildegart, Facundo, & Alfredo, 2007)" والذي ينص على إدخال معامل تصحيح على معادلة الطلب على النقود التي اعتمد عليها تانزي تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي؛ أدخل الباحثان (Pickhardt & Sarda, 2011) أخرى.

تعديلات (Pickhardt & Sarda, 2011)[95]

- الأخذ بعين الاعتبار لأثر التضخم، وذلك بتعديل ($C_0$) في كل سنة بمعدل التضخم السائد؛
- الأخذ بعين الاعتبار للتغير في عدد السكان، ومنه إمكانية حدوث تغيرات في نصيب الفرد من الدخل الوطني؛ عكس المقاربة النقدية الأصلية تفترض ضمنيا ثبات نصيب الفرد من الدخل الوطني؛
- التعديل الأخير يتعلق بالحالة الأوروبية، سنة 2002 عند اعتماد العملة الأوروبية الموحدة، لتفادي حدوث تشوهات في النموذج.

[93] Ahumada, Hildegart et Al. "The Monetary Method and the Size of the Shadow Economy: A Critical Assessment". *Review of Income and Wealth*, Vol 53, No. 2, 2007, P. 368.

[94] Pickhardt, Michael, and Jordi Sarda. Op. Cit P. 150.

[95] Idem, P. 153.

بعد إجراء التعديلات السابقة، صيغت المعادلة على الشكل التالي:[96]

$$\frac{INFC_t - INPIC_{0t}}{INPIC_{0t} - D_t} = \frac{Y_{Ut}}{Y_{Lt}}$$

حيث:

- $INFC_t$ : الحجم المتوقع للعملة المتداولة خارج البنوك؛
- $INPIC_{0t}$ : حجم العملة المتداولة خارج البنوك والمعدلة بمؤشري التضخم والسكان، في نهاية سنة الأساس.

بعد التعديلات التي تم إدخالها على المقاربة النقدية (الأصلية) في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومع المقاربة الجديدة (MCDR)، التي تفادت أهم عيب تقع فيه المقاربة النقدية ألا وهو تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بقيم سالبة، والذي يؤثر بشكل كبير على صدقية وفعالية هذه المقاربة. "التعديل الرئيسي – يقصد التعديلات التي جاءت بها مقاربة MCDR– يحل المشكلة الرئيسية للنهج الأصلي لنسبة الودائع النقدية، أي النتائج السلبية ".[97] إن التطور الحاصل في وسائل الائتمان، والاعتماد المتزايد عليها خاصة في البلدان المتقدمة، ساهم في نمو الودائع تحت الطلب بوتيرة أسرع من نمو الطلب على العملة، أدى إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بقيم سالبة باستعمال المقاربة النقدية الأصلية.

كما أن هذه التعديلات ساهمت في تحسين النتائج المتوصل إليها في تقدير القطاع غير الرسمي، بما أنها اخذت ظاهرة الاكتناز (أي احتفاظ المؤسسات غير المصرفية بالسيولة) بعين الاعتبار.

**2- المقاربة المعدلة للطلب على النقود** (Amodified Currency Demand Approach –MCDA-)

ظهرت هذه المقاربة سنة 2012 في الدراسة التي نشرها (Carmelo, Massimiliano, Piacenza, & Turati, 2012) ، والتي تضمنت تقدير حجم القطاع غير الرسمي في إيطاليا للفترة 2005–2008، اعتمادا نموذج معدل لمقاربة الطلب على النقود. انطلق الباحثون من مقاربة الطلب على النقود لتانزي، مدخلين عليها جملة من التعديلات. ترتبط بعض هذه التعديلات بالفرضيات التي قامت عليها مقاربة الطلب على النقود الأصلية مثل:

[96] Idem, P. 154.

[97] Pickhardt, Michael, and Jordi Sardà. "Size and Causes of the Underground Economy in Spain: A Correction of the Record and New Evidence from the MCDR Approach". *European Journal of Law and Economics*, Vol 39, No. 2, 2013, P. 412.

- إدخال متغيرات مستقلة أخرى، غير العبء الضريبي الذي اكتفى به تانزي كمحدد للاقتصاد غير الرسمي؛
- إدخال "نسبة التدفقات النقدية المسحوبة من الحسابات الجارية المصرفية والبريدية لإجمالي المدفوعات غير النقدية" كمتغير تابع، بدلا من " نسبة المدخرات النقدية إلى حسابات الودائع والحسابات الجارية "، ومنه الاستغناء على معادلة فيشر للطلب على النقود.
- الفصل بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد غير القانوني (غير الشرعي) في التقدير، لأن كلاهما يعتمدان على السيولة في معاملاتهما، ولا يمكن اعتبار أن الطلب على النقود محصور فقط في تمويل معاملات الاقتصاد غير الرسمي.

وتم بناء المقاربة المعدلة للطلب على النقود على الفرضيات التالية:

- وجود معاملات غير رسمية في سنة الأساس؛
- عدم تكافؤ سرعة دوران النقود في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي؛
- عدم الاكتفاء بالضغط الضريبي كمحدد وحيد لانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وإدخال مجددات أخرى، مثل: معنوية الضريبة، الثقة في المؤسسات السياسية، كثافة التنظيم (خاصة التنظيم الخاص بسوق العمل)؛
- تقسيم محددات لطلب على النقود إلى ثلاثة أقسام: محددات هيكلية، محددات متعلقة بالاقتصاد غير الرسمي ومحددات متعلقة بالاقتصاد غير الشرعي.

وبناء على التغييرات التي أحدثت على المقاربة النقدية الأصلية والفرضيات التي بنيت عليها المقاربة المعدلة تم صياغة المعادلة التالية:[98]

$$CASH_{it} = \alpha_0 YPC_{it} + \alpha_1 BANK_{it} + \alpha_2 ELECTRO_{it} + \alpha_4 INT_{it} + \alpha_5 EVAS1_{it} + \alpha_6 EVAS2_{it} + \alpha_7 CRIME_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- $CASH$ : نسبة التدفقات النقدية المسحوبة من الحسابات الجارية المصرفية والبريدية لإجمالي المدفوعات غير النقدية، كمتغير تابع؛

[98] Ardizzi, Guerino et Al. "Measuring the Underground Economy with the Currency Demand Approach: A Reinterpretation of the Methodology, with an application to Italy". Review of Income and Wealth, Vol 60, No. 4, 2014, P. 756.

والمتغيرات المستقلة التالية:

المحددات الهيكلية:

- $YPC$ : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- $BANK$ : نصيب الفرد من الحسابات الجارية،
- $ELECTRO$ : نسبة المعاملات التي تم تسويتها بالمعاملات الإلكترونية إلى الناتج الداخلي الخام؛
- $INT$ : سعر الفائدة،

المحددات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي:

- $EVAS1$ : عدد المراجعات الضريبية المستهدفة في مقاطعة معينة مقسوم على متوسط العينة، كمقياس لمستوى التهرب الضريبي على مستوى المقاطعة. (مرجحة بنصيب الناتج الداخلي الإجمالي للمقاطعة إلى إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي للبلاد)
- $EVAS2$ : نسبة المخالفات المكتشفة في المراجعات والتدقيقات الضريبية إلى عدد نقاط البيع في المقاطعة (مرجحة بنصيب الناتج الداخلي الإجمالي للمقاطعة إلى إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي للبلاد)

المحددات المتعلقة بالاقتصاد غير الشرعي:

- $CRIME$ : حصة جرائم انتهاك قوانين المخدرات والدعارة (باعتبار الدعارة والمخدرات أكثر مكونات الاقتصاد غير الشرعي انتشارا واستعمالا للسيولة في التعاملات) في مجموع الجرائم المبلغ عنها (مرجحة بنصيب الناتج الداخلي الإجمالي للمقاطعة إلى إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي للبلاد)،

من خلال الفرضيات التي بني عليها نموذج المقاربة المعدلة للطلب على النقود، توصل (Guerino, Carmelo, Massimiliano, & Gilberto, 2014) إلى تقدير حجم القطاع غير الملحوظ بمكونيه: الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد غير الشرعي؛ للفترة 2005–2008. حيث قدر معدل الاقتصاد غير الرسمي بـ: 17.9% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2005–2008، و10.1% من الناتج الداخلي الخام كمعدل للاقتصاد غير الشرعي لنفس الفترة، وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد غير الملحوظ (بمكونيه غير الرسمي وغير الشرعي) يمثل 28% من الناتج الداخلي الخام.[99]

[99] Idem, P. 761.

لا تنحصر التعديلات التي أدخلت على مقاربة الطلب على النقود من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي، فقط فيما سبق من تعديلات أدخلها (Guerino, Carmelo, Massimiliano, & Gilberto, 2014) و (Carmelo, Massimiliano, Piacenza, & Turati, 2012)،بل أدخل بعض الباحثين أيضا تعديلات أخرى. فتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ماليزيا باستعمال المقاربة المعدلة للطلب على النقود في الفترة 1972−2012، مع أخذ المتغيرات: مداخيل الضرائب المباشرة $(TR)$، الناتج الداخلي الخام الحقيقي $(G)$، سعر الفائدة على الودائع $(i)$، معدل التضخم $(\pi)$ كمتغيرات مستقلة في بناء النموذج.

معادلة الطلب على النقود:[100]

$$lnM1_t = \alpha_t + \beta_1 TR_t + \beta_2 \operatorname{Ln} G_t + \beta_3 i_t + \beta_4 \pi_t$$

وهذا يعني إمكانية تعدد التعديلات الممكن إدخالها على المقاربة النقدية الأصلية.

لقد كانت مقاربة الطلب على النقود من بين أكثر المقاربات استعمالا في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وأيضا كانت من أكثرها تعرضا للانتقاد. نقد بسبب بعض الفرضيات التي بنيت عليها، ونقد أيضا بسبب بعض النتائج غير المنطقية التي توصل إليها باستعمالها (مثل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بقيم سالبة). لقد ساهم هذا النقد في تطوير وتحسين هذه المقاربة بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية، وبذلك تعددت المقاربات المعدلة والتي أدخلت عليها تعديلات كثيرة، لكنها لم تمس بجوهر المقاربة الأصلية والتي تعتمد على الطلب على النقود كمؤشر لتقدير حجم انتشار القطاع غير الرسمي.

### الفرع السابع: نموذج المتغير الكامن MIMIC

عكس المقاربات الأخرى، والتي صممت وتم ابتكارها أصلا لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، فإن مقاربة المتغير الكامن أدخلت في ميدان الاقتصاد، بعدما كانت توظف في الدراسات النفسية والاجتماعية وحتى السياسية، حيث أن هذه المقاربة كانت تستعمل في قياس الظواهر غير القابلة للقياس والمرتبطة بمتغيرات ومؤشرات قابلة للقياس. وكان (Zellner, 1970) أول من ادخلها في دراسة الظواهر

[100] Gamal, Awadh Ahmed Mohammed et Al. "A Modified Currency Demand Function and the Malaysian Shadow Economy: Evidence from ARDL Bounds Testing Approach". *Economic Analysis and Policy*, Vol 64, 2019, P. 272.

الاقتصادية، سنة 1970.[101] وتم وضع الشروط النظرية من قبل (Arthur S & Jöreskog, 1975)، لتوظيف هذه المقاربة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي سنة 1984 من قبل " (Frey & Weck-Hannemann, 1984)".[102] ليتوالى استعمال هذه المقاربة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتصبح إحدى أكثر المقاربات استعمالا في هذا المجال. " الطريقة الأكثر استخداما هي MIMIC، وهي طريقة محددة من نماذج المعادلات الهيكلية تعامل حجم اقتصاد الظل كمتغير كامن غير ملحوظ."[103] إن المقاربات الأخرى (عدا مقاربة المتغير الكامن) المستعملة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، تعتمد في ذلك على محدد أو عدة محددات مسببة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، خلاف مقاربة المتغير الكامن والتي في سبيل تقدير حجم القطاع غير الرسمي تعتمد على عدة محددات (متغيرات مسببة للظاهرة)، وأيضا على مؤشرات. هذه المؤشرات قد تكون اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، ثبت علميا أن لها ارتباط بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

تنطلق هذه المقاربة من فرضية أن القطاع غير الرسمي ظاهرة غير قابلة للقياس، وأن لها أسباب متعددة "متغيرات مسببة"، وأن تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي يكون سببا في التأثير على بعض المتغيرات يصطلح على تسميتها وفق هذه المقاربة بـ: "المؤشرات". ينتمي نموذج MIMIC إلى نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equations Model –SEM-)، والتي تدرس العلاقة بين المتغيرات الملحوظة والمتغيرات غير الملحوظة. والشكل التالي يوضح بناء مقاربة MIMIC.

[101] Dybka, Piotr et Al. "Currency Demand and MIMIC Models: Towards A Structured Hybrid Method of Measuring the Shadow Economy". *International Tax and Public Finance*, Vol 26, No. 1, 2018, P. 5.

[102] Dell'anno, Roberto. "The Shadow Economy in Portugal: An Analysis with the MIMIC Approach". *Journal of Applied Economics*, Vol 10, No. 2, 2007, P. 257.

[103] Sandra, Damijan, and Damijan Jože P. *Impact of Corruption and Shadow Economy on Macroeconomic Efficiency Losses in Central and Eastern European and former Soviet Union Economies*. Vives –Research Center for Regional Economics– Discussion Paper, Leuven, Belgium, 2017, P. 12.

**الشكل (1.1):** تمثيل بياني لعمل نموذج المتغير الكامن MIMIC

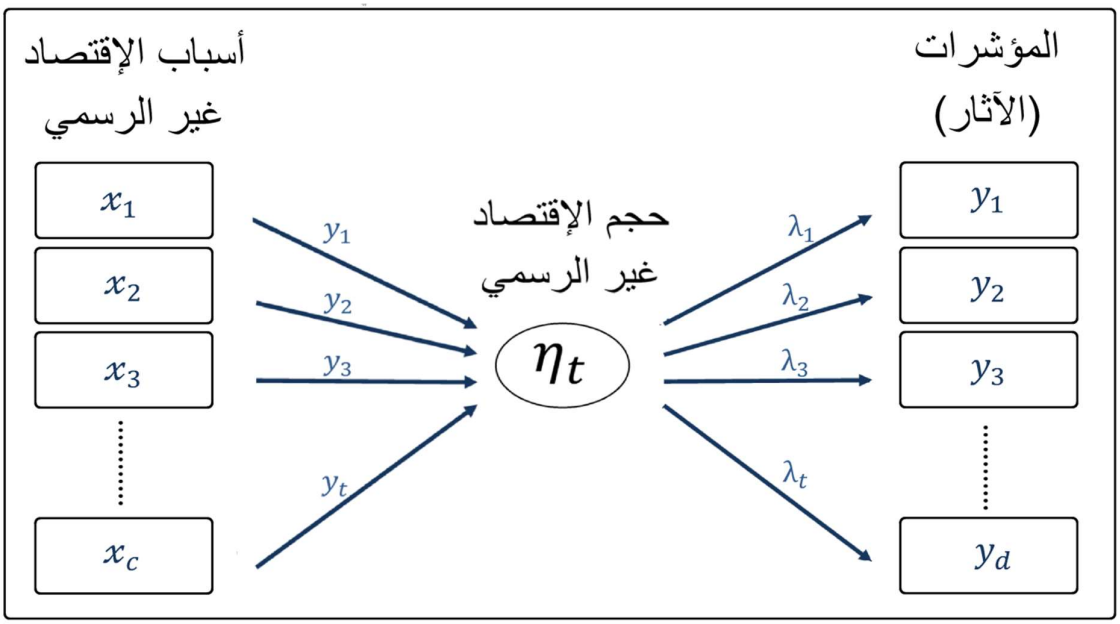


**المصدر**: من اعداد الطالب بناء على الدراسات الواردة في تهميش هذا الجزء من الدراسة (الفرع السابع: نموذج المتغير الكامن MIMIC)

لبناء نموذج MIMIC، يجب توفر:

- متغير كامن "Latent Variable" وهو المراد قياسه، (حجم الاقتصاد غير الرسمي)
- متغيرات مسببة للظاهرة "Causes " (مثل: الضغط الضريبي، كثافة التنظيم...)
- مؤشرات "Indicators" (مثل: الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية المتداولة...)

معادلة MIMIC [104]

المعادلة (1): معادلة القياس وتأخذ الشكل التالي:

$$y_t = \lambda\eta_t + \varepsilon_t \quad \ldots. (1)$$

حيث:

- $y' = (y_1, y_2, \ldots, y_d)$ : المؤشرات؛
- $\eta_t$ : المتغير الكامن (حجم الاقتصاد غير الرسمي)؛
- $\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي؛

[104] Dell'anno, Roberto, and Friedrich Schneider. "A Complex Approach to Estimate Shadow Economy: the Structural Equation Modelling". *Coping with the Complexity of Economics*, 2009, pp. 116-118.

المعادلة (2): المعادلة الهيكلية وتأخذ الشكل التالي:

$$\eta_t = \gamma x_t + \zeta_t \quad \ldots. (2)$$

حيث:

- $\eta_t$ : المتغير الكامن (حجم الاقتصاد غير الرسمي)؛
- $x_t = (x_1, x_2, \ldots, x_c)$ : المتغيرات المسببة للظاهرة؛
- $\zeta_t$ : الخطأ العشوائي؛

يعتمد الكثير من الباحثين مقاربة المتغير الكامن في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، وتنشر سنويا العشرات من الدراسات التي تستعمل هذه المقاربة، وكان انتشارها هذا لأنها تفادت الكثير من الثغرات التي وجدت في المقاربات الأخرى. فهذه المقاربة لا تعتمد على متغير مسبب وحيد بل تقبل إدخال عديد المتغيرات المسببة للظاهرة، إضافة إلى أنها تأخذ الآثار المترتبة على الظاهرة في الحسبان عند تقديرها. رغم ذلك توجه لها بعض الانتقادات، وفيما يلي أهمها:

- إمكانية إدخال عديد المتغيرات المسببة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في النموذج قد يؤدي إلى إدخال متغيرات غير مؤثرة في الظاهرة المراد دراستها؛
- الاعتماد على كم كبير من المعطيات، والتي قد يؤدي نقصها إلى نتائج غير دقيقة؛
- احتمال تأثر النموذج بالمخاطر المرتبطة بالمعطيات كالخطأ والسهو، وذلك لكثرة المتغيرات؛

**المطلب الرابع: تقديرات القطاع غير الرسمي**

عرف موضوع القطاع غير الرسمي اهتماما متزايدا من طرف واضعي السياسات والدارسين، وقد كان تقدير حجم القطاع غير الرسمي أحد أهم الأسباب التي جذبت الأنظار واهتمام الباحثين والمنظمات الدولية (كالمكتب الدولي للعمل وصندوق النقد الدولي) من أجل دراسة أعمق وأدق للظاهرة. تختلف تقديرات حجم القطاع غير الرسمي حسب تعريف القطاع غير الرسمي المعتمد والمقاربة المستعملين في الدراسة، وحسب (Mai & Friedrich, 2016) ، وبالاعتماد على مقاربة (MIMIC) في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، فإن حجم القطاع غير الرسمي يتراوح بين 32% و37% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد سجلت سويسرا أدنى قيمة بـ: 8.44% سنة 2007، فيما تم تسجيل 78.62% كأعلى نسبة في بوليفيا سنة 2005،[105] وفيما يلي بعض تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض مناطق العالم.

[105] Mai, Hassan, and Friedrich Schneider. "Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013". *Journal of Global Economics*, Vol 04, No. 03, 2016, pp. 6-8.

**الفرع الأول: القطاع غير الرسمي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

يمكن اعتبار بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل البلدان تضررا من ظاهرة القطاع غير الرسمي، من خلال ما تمثله من نسبة من الناتج الداخلي الخام. قد يكون ذلك لأنها أعلى الاقتصاديات دخلا، وأكثرها تنظيما للنشاط الاقتصادي. لكن ذلك لا يعني خلو هذه الاقتصاديات من هذه الظاهرة. فالقطاع غير الرسمي حسب (Schneider & Feld, Survey on the Shadow Economy and Undeclared Earnings in OECD Countries, 2010) يمثل بين 6% و29% من الناتج الداخلي الخام لبلدان المنظمة في الفترة 1989-2007، بمعدلات تتراوح بين 7.8% في الولايات المتحدة الأمريكية و27.3% في اليونان في نفس الفترة، وقد سجلت أدنى قيم لقطاع غير الرسمي في سويسرا والولايات المتحدة الامريكية بـ: 6.7% لكل منهما و6.9% في النمسا، وذلك خلال الفترة 1989-1990، أما أعلى بلدان المنظمة تأثرا بالقطاع غير الرسمي فقد كانت اليونان، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا بنسب 29%، 27.3%، 23.2% و23.1% على التوالي سجلت خلال الفترة 1997-1998.[106] وقد تم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بـ: 8.29% في الولايات المتحدة الأمريكية، 9.35% في سويسرا، 13.26% في المملكة المتحدة، 13.79% في الصين، 26.42% في البرتغال، و28.11% في إسبانيا سنة 2013.

صحيح أن منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية تسجل أدنى نسب لانتشار القطاع غير الرسمي في العالم، لكنها من جانب آخر تسجل أكبر القيم للاقتصاد غير الرسمي، فالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990 (السنة التي كان القطاع غير الرسمي في ادنى نسبة) مثلا يقدر بـ: 5963 مليار دولار وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية تداول ما يعادل 400 مليار دولار سنة 1990، أي أكبر من قيمة الناتج الداخلي الخام للصين (حوالي 360 مليار دولار) سنة 1990، وأكبر أيضا من الناتج الداخلي الخام للبلدان العربية مجتمعة لنفس السنة.

**الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي في بلدان التحول الاقتصادي**

شهدت نهاية الثمانيات وبداية التسعينات تحولات عميقة في هيكل الاقتصاد لبعض البلدان التي كانت تعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي أو نظام الاقتصاد الموجه، وحسب العديد من الدراسات فإن هذه الإصلاحات الهيكلية التي أقرتها بلدان التحول الاقتصادي ساهمت في نمو وانتشار القطاع غير الرسمي. لقد كانت بلدان الاتحاد السوفياتي أكثر الاقتصاديات تأثرا بظاهرة القطاع غير الرسمي والتي برزت بشكل جلي بعد تفكك الاتحاد، فقد سجلت جورجيا، أوكرانيا، مولدافا وروسيا الاتحادية أعلى معدلات لنصيب

[106] Feld, Lars P., and Friedrich Schneider. "Survey on the Shadow Economy and Undeclared Earnings in OECD Countries". *German Economic Review*, Vol 11, No. 2, 2010, P. 134.

القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام للفترة 1999-2007، بمعدلات: 65.8%، 49.7%، 44.5%، و43.8% على التوالي. وفي أوروبا الشرقية سجلت كل من بلغاريا، ألبانيا ورومانيا معدل لنصيب القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام بـ: 35.3%، 34.3%، و32.6% على التوالي لنفس الفترة. وتم تسجيل 18.1%، و18.4% كأدنى معدل في كل من جمهوريتي سلوفاكيا والتشيك.[107] ساهمت عديد الأسباب في توسع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، لكن تبقى الإصلاحات أهم سبب، فسياسات التصحيح الهيكلي وخوصصة المؤسسات التي كانت مملوكة للدولة وما صاحبها من تسريح للعمال أثر بشكل رهيب على معدلات التشغيل والبطالة، مما اضطرهم للنشاط ضمن القطاع غير الرسمي.

**الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي في المنطقة العربية**

المنطقة العربية وعلى غرار أغلب البلدان النامية تشهد انتشار للقطاع غير الرسمي، ويرجع ذلك لتوفر الظروف المناسبة لنمو الأنشطة غير الرسمية، كارتفاع معدلات البطالة، وسياسات الدعم التي تنتهجها بعض البلدان، وانتشار الفساد في بعض البلدان. وتسجل كل من تونس، مصر والمغرب أعلى المعدلات للفترة 1999-2013 مسجلة النسب التالية: 39.85%، 37.59%، و37.32% على التوالي، فيما سجلت أعلى نسبة في تونس سنة 2010 وقدرت بـ: 44.5%. فيما بلدان عربية أخرى تسجل أدنى المعدلات في المنطقة وفي العالم فقطر سجلت معدل 12.51% في نفس الفترة، مع تسجيلها لأدنى نسبة سنة 2008 قدرت بـ: 8.97%، فيما سجلت البحرين والكويت 13.09%، و14.51% على التوالي.

[107] Schneider, Friedrich et Al. "*Shadow Economies All Over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007*. Policy Research Working Paper Series 5356, the World Bank., 2010, P. 34.

**خلاصة الفصل**

رغم مرور نصف قرن على بداية الاهتمام بالدراسة والتحليل لموضوع القطاع غير الرسمي كما يصطلح عليه في هذه الدراسة والذي يحتمل اسماء كثيرة ومتعددة تختلف من دراسة إلى أخرى، فمن الباحثين من يطلق عليه اسم الاقتصاد غير النظامي، الاقتصاد تحت أرضي، الاقتصاد الخفي...، لكنها تشير وتدرس الظاهرة ذاتها ومع التطور في أساليب ومقاربات تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك الشأن بالنسبة للأساليب الإحصائية التي تدرس تفاعل القطاع غير الرسمي مع غيره من المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، إلا أنه ما يزال يكتنفه الكثير من الغموض. غموض يظهر من أول وهلة لدارسه من خلال عدم الاجتماع على تعريف موحد للظاهرة، فتتعدد التعريفات وتختلف. والقطاع غير الرسمي وفق هذه الدراسة هو كل نشاط اقتصادي يوفر فرص عمل مدرة لدخل، منتج لسلع أو خدمات كانت ستدخل في حساب الناتج الداخلي الخام لو تم تسجيل النشاط. وأهم ما يميز هذا القطاع عن باقي الاقتصاد: سهولة الدخول إليه والخروج منه؛ ضعف مستوى التنظيم في مؤسسات القطاع غير الرسمي؛ الاعتماد على الموارد المحلية؛ صغر الحجم... إلخ

أما بالنسبة لتفسير ظهور القطاع غير الرسمي فتتجاذبه نظريتان رئيستين (الثنائية والبنيوية) تندرج ضمنهما عديد النماذج. لكل من النظريتين تفسيرها الخاص، فالنظرية الثنائية ترى بانفصال القطاعين عن بعضهما وعدم وجود أي رابط بينها، أما النظرية البنيوية فترى بتكامل القطاعين وترابطهما، بل أنه احيانا يساهم القطاع غير الرسمي في الرفع من تنافسية السلع والخدمات المنتجة في القطاع الرسمي.

تجتمع أغلب الدراسات حول الأسباب الرئيسية المحفزة لنمو وانتشار القطاع غير الرسمي كالضرائب والأعباء الاجتماعية، كثافة وتعقيد التنظيمات التي تحكم النشاط الاقتصادي، سياسات الدعم، معدلات البطالة، إلا أنه لا يمكن حصر جميع الأسباب. كما أن درجة تأثير هذه الأسباب تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، وهو ما يعزز غموض هذه الظاهرة.

أما بالنسبة لآثاره فعلى الأرجح هي تزيد درجة الغموض فمثلا بالنسبة لتأثيره على الناتج الداخلي الخام لم تستقر الدراسات على رأي واحد، فمنها من خلصت إلى تأثير سلبي له على الناتج الداخلي الخام ومنها ما خلصت إلى أنه يؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام ومنها ما خلصت إلى أن القطاع غير الرسمي يؤثر بشكل إيجابي وسلبي حسب المدى الزمني للدراسة. لكنه من الثابت أن القطاع غير الرسمي يؤثر سلبا على المداخيل الجبائية من جهة، ويرفع من النفقات المترتبة على الدولة من جهة اخرى، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الميزانياتي.

يمكن تقدير حجم القطاع غير الرسمي بأكثر من أسلوب، فقد يعبر عنه بنسبة المشتغلين فيه إلى إجمالي القوة العاملة، أو بنسبة المؤسسات غير الرسمية إلى إجمالي المؤسسات، كما يمكن التعبير عليه بحجم الإنتاج داخله إلى الناتج الداخلي الخام. ويمكن تقدير حجم القطاع غير الرسمي بمقاربتين رئيسيتين، مقاربة مباشرة ومقاربة غير مباشرة. تعتمد المقاربة المباشرة على المسوح والاستجوابات والتحقيقات الجبائية، فيما تعتمد المقاربة غير المباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي لتقدير حجم القطاع غير الرسمي، وتتعدد الطرق التي يتم تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال المقاربة غير المباشرة.

# الفصل الثاني:

# الجباية والقطاع غير الرسمي في الجزائر

**تمهيد**

الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا تستثني أي اقتصاد، فحيثما توفرت الأسباب والمحفزات لظهوره وانتشاره ظهر وتنامى. والاقتصاد الجزائري كباقي الاقتصاديات في منطقة شمال إفريقيا والعالم يعاني من وجود قطاع غير رسمي، نظرا لتوفر البيئة المساعدة على نمو هذا القطاع، فنظام الاقتصاد الموجه المتبع بعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانيات، والإصلاحات الهيكلية المطبقة على الاقتصاد الجزائري وما صاحبه من غلق للمؤسسات العمومية وتسريح للعمال نهاية الثمانيات وبداية التسعينات، الطابع الاجتماعي للدولة، وكذا الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري قد تكون أسباب كافية لتكوين بيئة ملائمة لاندماج جزء مهم من القوة العاملة في أنشطة اقتصادية غير رسمية، وحسب عديد الدراسات فإن القطاع غير الرسمي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام في الجزائر، هذا الثلث يعتبر نشاط اقتصادي فعلي وحقيقي ورغم توفيره لفرص العمل والدخل لقدر معتبر من القوة العاملة إلا أنه ليس له أي انعكاس على تحسين موارد الخزينة العمومية والإيرادات الجبائية خصوصا، وبالتالي خسارة جسيمة في الإيرادات العامة، فضلا عن التشويه الذي يلحقه بالمؤشرات الاقتصادية. فالعلاقة بين الجباية الضريبية والقطاع غير الرسمي يمكن اعتبارها على أنها علاقة تأثير وتأثر متبادل، فالضريبة ومعدلاتها المرتفعة عامل محفز لتوسع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وكما أن هذا الأخير عامل مهم في انحسار الوعاء الضريبي وتخفيض الإيرادات العامة والجبائية منها على الخصوص.

تعتبر الجباية المصدر الأول والعادي للإيرادات العامة للميزانية إلا في حالات استثنائية، وبالتالي فإن لها أهمية كبيرة في بناء وتنفيذ السياسات الاقتصادية للدول، وبالإضافة إلى هذا فإنها إحدى أدوات السياسة المالية، التي تستخدمها الحكومات للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي، فالجباية لم يعد يقتصر دورها في توفير الإيرادات اللازمة من أجل أن تقوم الدول والحكومات بالوفاء بالتزاماتها والقيام بمهامها، بل تتعدى ذلك إلى كونها أداة تدخل. إن الإنفاق الحكومي والاستثمار في معظم الحالات يتم تمويلهما اعتمادا على المداخيل الجبائية، وبالتالي فإن أي انخفاض في هذه المداخيل سينعكس سلبا عليهما، وبالتالي على وتيرة النشاط الاقتصادي ككل وقد يتعدى ذلك إلى ميادين أخرى الميدان الاجتماعي والسياسي.

يعرف الاقتصاد الجزائري نموا وانتشار في للقطاع غير الرسمي، والذي بطبيعة الحال يؤثر على حجم الإيرادات الجبائية. وفي سبيل التوسع أكثر في دراسة القطاع غير الرسمي والنظام الضريبي الجزائريين سيتضمن هذا الفصل العناصر التالية:

- المبحث الأول: القطاع غير الرسمي في الجزائر.
- المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية والضريبة.
- المبحث الثالث: النظام الجبائي الجزائري.

## المبحث الأول: القطاع غير الرسمي في الجزائر

عديد الدراسات تشير إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل ما يقارب 35% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ليست بالبسيطة بالنظر إلى حجم الاقتصاد الجزائري مقارنة بنظرائه في منطقة شمال إفريقيا. ويمكن اعتبار المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد الجزائري والجزائر بصفة عامة من بين الأسباب التي عززت ونمت هذا القطاع.

### المطلب الاول: إحاطة تاريخية بالاقتصاد الجزائري

إن فهم الظرف التاريخي والمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري يساعد في دراسة أفضل للقطاع غير الرسمي الجزائري، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر حاليا نتيجة حتمية ومنطقية للسياسات الاقتصادية المتبعة في مراحل سابقة. وقد مر الاقتصاد الجزائري بالمراحل الرئيسية التالية:

#### الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي

تعتبر الفترة بين 1830 و1962 مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ الجزائر والاقتصاد الجزائري، وذلك لطول هذه الفترة والأحداث السياسية والاقتصادية التي تخللتها. تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بوجود اقتصادين شبه منفصلين؛ اقتصاد معيشي يعتمد بشكل كبير على الفلاحة، يتميز هذا الاقتصاد بالبساطة من حيث وسائل الإنتاج وأيضا من حيث كميات الإنتاج، يتم توجيه إنتاج هذا الاقتصاد لتلبية المتطلبات المعيشية للسكان محليا فقط؛ واقتصاد آخر موجه لخدمة سلطات الاحتلال ومواطنيها، يهدف هذا الاقتصاد إلى توفير المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة الفرنسية، فهو يعتمد بشكل كبير على استخراج الموارد الطبيعة وتصديرها، كما أنه أيضا يوفر بعض المحاصيل الإستراتيجية للأسواق الفرنسية والأوربية بصفة عامة، فحسب (المدني، 2009) فإن صادرات الجزائر من المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير وصلت إلى 1.166.436 قنطار، و945.302 قنطار على التوالي سنة 1913.[1] أما فيما يخص الصناعة، فسلطات الاحتلال كيفت الصناعة في الجزائر مع احتياجات الصناعة الفرنسية، فكان الاهتمام فقط بنشاط استخراج المواد الطبيعية وتصديرها كالحديد مثلا، حيث كانت صادرات الحديد الجزائري 1.363.400 طن سنة 1913، والذي كان يتم تصديره في شكله الخام، كما اهتمت بالصناعة النفطية والمتمثلة أساسا في استخراج وتصدير البترول على طبيعته الخام، والذي أصبح يمثل أكثر من نصف الصادرات الجزائرية، وحسب (Benachenhou, 1982) فإن صادرات البترول مثلت بين 54% و59%

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر،2009، ص476

من إجمالي صادرات الجزائر في الفترة 1959-1962.[2] إن ما قامت به سلطات الاحتلال فيما يخص اقتصاد الجزائر في تلك الفترة يمكن اعتباره على انه تطويع وتكييف للنشاط الاقتصادي في الجزائر بما يخدم الصناعة والاقتصاد الفرنسيين، والذي استمر حتى بعد استقلال الجزائر، فقد كانت فرنسا الوجهة الأولى للصادرات الجزائرية والمصدر الأول للواردات الجزائرية.

**الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجة**

غداة إعلان استقلال الجزائر، ولأسباب عديدة أهمها النقص الفادح الذي كان تعاني منه الإدارات العمومية اضطرت الحكومة الجزائرية للاستمرار بالتسيير اعتمادا على الأجهزة الإدارية والتشريعات الموروثة عن الاستعمار، وابتداء من سنة 1965 بدأت في إنشاء هيئات وأجهزة إدارية جديدة (مجلس الثورة، المجالس الشعبية البلدية، المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي...) وسنت قوانين جديدة (قانون الاستثمار، قانون الوظيف العمومي، قانون الإجراءات المدنية...) لتتبنى الجزائر النظام الاشتراكي، حيث سطرت خطة تنموية طويلة المدى (1965-1980) بالتعاون مع هيئة التخطيط المركزية السوفياتية (GOSPLAN) وتلا ذلك تأميم قطاع البنوك، وإنشاء البنوك الوطنية (البنك الوطني الجزائري 13 جوان 1966، البنك الخارجي الجزائري 01 أكتوبر 1967، والقرض الشعبي الجزائري 11 ماي 1967) من اجل تمويل الاستثمار وعمليات التجارة الخارجية.

تميز الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه باعتماده على المخططات التنموية (مخططات ثلاثية، رباعية، أو خماسية)، ويمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين:

- المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة من سنة 1967 إلى غاية 1979، وتضمنت المخطط الثلاثي الأول (67-69)، المخطط الرباعي الأول (70-73)، المخطط الرباعي الثاني (74-77) وسنتين انتقاليتين هما 1978 و1979. وكان الهدف من هذه المخططات: إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة؛ التحول تدريجيا من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة بدرجة اولى؛ تحقيق معدلات نمو مرتفعة (حيث كان معدل النمو المستهدف في المخطط الرباعي الأول 9% و11.5% بالنسبة للمخطط

[2] Benachenhou, Abdellatif. *L'expérience Algérienne de Planification et de Développement (1962-1982)*. Office Des Publications Universitaires, Alger, 1987, p. 3.

الرباعي الثاني)؛ توفير مناصب الشغل حيث كان المخطط الرباعي الثاني يهدف إلى خلق 100.000 منصب شغل سنويا؛

تمكنت الجزائر من إنشاء قاعدة صناعية معتبرة خلال هذه الفترة، حيث أنشأت العديد من المركبات الخاصة بالصناعات الثقيلة (مركب الحجار، مركب السيارات الصناعية...) والصناعات الإلكترونية والكهرو منزلية. ساهمت هذه المركبات في التشغيل وتخفيض نسبة البطالة، لكن ما يعاب على هذه المخططات أنها كانت مخططات مركزية بامتياز وأنها تفتقر للمرونة، وبالتالي عدم الاهتمام بالتغذية الرجعية والتي كانت ستساهم في تدارك النقائص والثغرات المكتشفة أثناء تطبيقها.

- المرحلة الثانية: تمتد المرحل الثانية من سنة 1980 إلى غاية 1989، وتضمنت مخططين خماسيين (80-84، و85-89). تميزت هذه المرحلة بأنها مرحلة اللامركزية في التسيير، كما أنها شهدت هزات اقتصادية عنيفة، عجلت باتخاذ قرارات متعلقة بمراجعة عميقة لبنية الاقتصاد الجزائري.

ما يجعل المرحلتين متمايزتين، أن الأولى كانت مرحلة تخطيط مركزي سماها بعض الدارسين بمرحلة اقتصاد الأوامر، أما الثانية فقد كانت مرحلة اقتصاد موجه لا مركزي، تخلت عن نهج اقتصاد الأوامر وأعطت دور أكبر للهيئات غير المركزية في التسيير لصالح، كما أنها أدخلت بعض الإصلاحات ولو كانت تبقى ضمن الاقتصاد الموجه.

**الفرع الثالث: الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الجزائري**

كان ارتفاع معدلات التضخم، تباطئ النمو وانخفاض معدلاته، الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ارتفاع الدين الخارجي والخدمات المترتبة عليه -أنظر الجدول (1.2) -، وتآكل احتياطات الصرف، بالإضافة إلى بعض العوامل السياسية والاجتماعية أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى مراجعة سياستها الاقتصادية بالاستعانة بصندوق النقد الدولي. وحسب خبراء صندوق النقد الدولي فإن الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي اختلالات هيكلية تستدعي إجراء إصلاحات في هيكل الاقتصاد الجزائري. وقد وقعت الجزائر أربع اتفاقات مع صندوق النقد الدولي.

**الجدول (1.2):** حجم الدين الخارجي بين 1985 و1990

| السنة | 1985 | 1986 | 1988 | 1990 |
|---|---|---|---|---|
| أصل الدين (الوحدة مليار دولار) | 18,400 | 23,000 | 16,775 | 29,794 |
| خدمة الدين (كنسبة مئوية) | 34,00% | 56,70% | 76,60% | 68,50% |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على معالجة المعطيات الواردة في تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، CNES، الدورة العامة 12، نوفمبر 1998

- الاتفاق الأول (اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989)

ونص على حصول الجزائر على حقوق سحب بمقدار: 155.7 مليون وحدة، مقابل التزام الجزائر بتقليص العجز في ميزانيتها، التخلي عن التنظيم الإداري للأسعار، مراجعة سعر الصرف.

- الاتفاق الثاني (اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1999)

بموجب هذا الاتفاق تتحصل الجزائر على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة على أربع شرائح، بمقابل التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية، تقليص الدعم الحكومي للسلع، ترشيد الإنفاق والاستهلاك، تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد؛ إلا أن إخلال الجزائر ببعض الالتزامات الواردة في الاتفاق حال دون حصولها على الشريحة الرابعة.

- الاتفاق الثالث (اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994)

كان الهدف منه تحقيق معدلات نمو مقبولة (بين 3% و6%)، تخفيض وتثبيت معدلات التضخم، تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي، مراجعة سعر صرف الدينار...، وساهم تنفيذ الجزائر لالتزاماتها الموقعة مع صندوق النقد الدولي بإعادة جدولة الديون المقدرة بـ: 14.5 مليار دولار مع نادي باريس.

- الاتفاق الرابع (اتفاق التصحيح الهيكلي مارس 1995)

يمتد هذا الاتفاق على مدى ثلاث سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998، تتلقى فيه الجزائر مساهمة مالية من صندوق النقد الدولي تقدر بـ: 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبالتالي إعادة جدولة الديون المستحقة على الجزائر خلال مدة هذا الاتفاق، مع التزام الجزائر بإجراء إصلاحات تخص السياسات الميزانية تهدف إلى تقليص العجز المسجل في الميزانية واستعادة التوازن، من خلال تقليص

النفقات الحكومية ورفع الإيرادات بتطبيق إصلاح جبائي؛ إصلاحات تخص السياسة النقدية وسعر الصرف، والتي تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم، ضبط معدلات الفائدة بما يسمح بتشجيع الادخار، توفير قدر من القروض يسمح بتمويل الاستثمار، وإتباع نظام سعر الصرف المرن وإنشاء سوق صرف ما بين البنوك، وبدأت ملامح الإصلاحات في السياسة النقدية مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)؛ وأخيرا إصلاحات هيكلية تتمثل في ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية: وذلك بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتمكين الخواص من ذلك.
- تحرير الأسعار في السوق الداخلية: وذلك بتخلي الدولة على تحديد الأسعار إداريا، بل ترك وظيفة تحديد الأسعار للسوق الحر وذلك بتفاعل عاملي العرض والطلب، وسيتم ذلك على مراحل. وهو ما سيشجع المنتجين من القطاعين العام والخاص على الإنتاج والاستثمار. إلا في بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع فيتم رفع الدعم عليها تدريجيا. وتم ذلك بإلغاء القانون رقم: 89-12، المؤرخ في: 05 جويلية 1989، والمتعلق بالأسعار؛ وفق الأمر رقم: 95-06، المؤرخ في: 25 جانفي 1995، والمتعلق بالمنافسة.
- إقرار إصلاحات في النظام البنكي والمالي: حيث أقرت الحكومة الجزائرية إعادة رسملة البنوك العمومية، تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع البنكي والمالي بإنشاء بنوك خاصة؛ العمل على إنشاء سوق مالي تتيح توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار؛ منح استقلالية أكبر للبنوك في منح القروض مع تطبيق التدابير الاحترازية؛ تحري أسعار الفائدة؛ وتهدف الإصلاحات في القطاع البنكي والمالي إلى إدماج أكبر للقطاع البنكي والمالي في تمويل الاستثمار اعتمادا على دراسات الجدوى والمردودية الاقتصادية.
- إقرار إصلاحات في المؤسسات العمومية وخوصصتها: فالمؤسسات العمومية قبل هذه الإصلاحات لم تكن تتمتع بالاستقلالية المالية ولا الاستقلالية في التسيير بل كانت مملوكة للدولة وهي مجرد أدوات لتنفيذ سياسات الدولة وهذا حسب نص الأمر: 71-74، المؤرخ في: 16 نوفمبر 1971، والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات. تم إقرار إصلاحات في المؤسسات العمومية في مرحلة أولى بتطهير الحافظة المالية لها وإعادة هيكلتها دعما لاستقلاليتها وتحضيرا لها للمرحلة الثانية من الإصلاح، والتي تتضمن تصفية المؤسسات المحلة (حوالي 679 مؤسسة عمومية تم حلها –انظر الجدول (2.2) –، فتح رأسمال بعض المؤسسات، وخوصصة البقية منها، مع احتفاظ الدولة بملكية

بعض المؤسسات في بعض القطاعات التي تعتبرها إستراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات على المؤسسات العمومية بدأت سنة 1988، مع صدور القانون: 88-01، المؤرخ في: 12 جانفي 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والذي مهد لهذه الإصلاحات وتلته العديد من الأوامر (الأمر 95-22، المؤرخ في: 26 أوت 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية)، المراسيم، والنصوص التطبيقية.

**الجدول (2.2):** عدد وطبيعة المؤسسات المحلة خلال فترة الإصلاحات 1994-1998

| القطاع | الزراعة | الصناعة | الخدمات | البناء والأشغال العمومية |
|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات المحلة | 18 | 383 | 83 | 195 |

**المصدر**: براق محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 13-14 أفريل 2008، سكيكدة، جامعة 20 أوت 1955، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، ص 14

- إصلاح نظام الحماية الاجتماعية: بما يخفف بعض الآثار غير المرغوب فيها للإصلاح الهيكلي كالبطالة التي ستترتب على حل وتصفية بعض المؤسسات العمومية أو الآثار المتعلقة بتحرير الأسعار. من بين اهم التدابير المتخذة في جانب الحماية الاجتماعية، خلق نظام للتامين على البطالة لفائدة الأفراد الذين يفقدون مناصب شغلهم بصفة غير إرادية ولأسباب اقتصادية كحل وخوصصة المؤسسات العمومية (المرسوم التشريعي 95-11، المحدث للتأمين عن البطالة لفائدة الإجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لأسباب اقتصادية)
- إقرار إصلاحات جبائية: الهدف من إصلاح الجباية يتمثل أساسا في إعادة التوازن إلى الميزانية بعد العجز المزمن الذي شهدته خلال السنوات الماضية، وذلك بضمان إيرادات جبائية منتظمة للخزينة العمومية، وذلك من خلال الإجراءات التالية: مراجعة النظام الضريبي الحالي واعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن؛ فرض الرسم على القيمة المضافة على الكثير من السلع التي كانت معفاة منه؛ تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة من 4% إلى 3% مع توسيع السلع الخاضعة له؛ إلغاء الإعفاء الجمركي على الواردات من الأدوية وعديد السلع الأخرى.

**الفرع الرابع: الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات.**

حسب الجدول الزمني الذي تبنته الجزائر فإنه ابتداء من نهاية التسعينات تكون قد تخلت نهائيا على الاقتصاد الموجه، ودخلت الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق. إن الإصلاحات الهيكلية التي أقرتها

الجزائر بمرافقة صندوق النقد الدولي تضمنت بعض الإجراءات القاسية، والتي ستنعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد، كالتخلي عن الدعم الحكومي للسلع، والرفع في بعض الضرائب والرسوم؛ إلا أن الجزائر تخلت عن بعض تلك الإجراءات بعد تعافي أسعار البترول المورد الرئيسي للميزانية الجزائرية، خاصة فيما يخص الدعم الحكومي للسلع (كبعض مشتقات المحروقات، بعض مشتقات الحبوب، الحليب ...)، والذي لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا.

**المطلب الثاني: أسباب ظهور ونمو القطاع غير الرسمي في الجزائر**

تتفق أغلب الدراسات على التأثير الكبير الذي تحدثه الضرائب؛ اقتطاعات الضمان الاجتماعي؛ القيود واللوائح الحكومية على النشاط الاقتصادي؛ سياسات الدعم الحكومي على القطاع غير الرسمي، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع الحالة الجزائرية، لكن كما هو معلوم فإن لكل اقتصاد خصوصياته التي يتميز بها. بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب، فالاقتصاد الجزائري وبسبب عوامل اقتصادية أو اجتماعية يعاني من توسع القطاع غير الرسمي، والذي يعرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي القطاع غير الرسمي كما يلي: "الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصاءات المحاسبة"[3] وفيما يلي أهم الأسباب المحفزة لنمو وتوسع هذا القطاع:

**الفرع الأول: الأزمة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية**

تترك الأزمات الاقتصادية آثار كبيرة على هيكل الاقتصاد ككل، فأحيانا يتسبب الانكماش الذي يحدث في فترات الأزمات إلى توسع داخل القطاع غير الرسمي على حساب القطاع الرسمي. ففقدان الوظائف المصاحب لهذه الأزمات يحفز فاقدي الوظائف على الدخول إلى القطاع غير الرسمي سوآء كمستخدمين أو كأصحاب مشاريع صغيرة، خاصة وأنهم يحوزون الخبرة التي تسمح لهم بذلك. ففي الدراسة التي أجراها (Kahyalar, Ouattara, & Fethi, 2020)، والتي درست تأثير الأزمات المالية على القطاع غير الرسمي في تركيا، اتضح أن الأزمات بصفة عامة، والأزمات المالية خصوصا تؤثر بصفة إيجابية على حجم القطاع غير الرسمي، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي يتوسع في فترات الأزمات، وبصفة دائمة. "تقدم أدلة على أن كل نوع من الأزمات المالية يرتبط ارتباطا إيجابيًا بالاقتصاد غير الرسمي

[3] CNES " Secteur Informel : Enjeux et Défis ", 2004, p13

وأن تأثير كل أزمة كان دائمًا".[4] وحسب (Dell'Anno & Davidescu, Estimating shadow economy and tax evasion in Romania. A comparison by different estimation approaches, 2019) فإن القطاع غير الرسمي في رومانيا سجل نسبة 48.5% من الناتج الداخلي الخام، كأعلى نسبة له خلال أزمة 2012.[5]

تعرض الاقتصاد الجزائري لعدة هزات تركت آثارها على سلوك وممارسات الأفراد في شقها الاقتصادي على الخصوص، وترتبط هذه الأزمات أساسا بانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وذلك لكون المحروقات هي المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وكذا اعتماد الإيرادات العامة على الجباية البترولية بشكل أساسي، فقد سجلت أسعار البترول تهاويا مهولا سنة 1986، وصلت إلى 13 دولار أمريكي للبرميل مقابل 27.5 دولار امريكي للبرميل سنة 1980.[6] هذه الوضعية أجبرت الجزائر على إجراء تعديلات على سياستها الاقتصادية (التخلي التدريجي على الاقتصاد الموجه)، ساهمت الكثير من هذه التعديلات في توسع القطاع غير الرسمي، وحسب (يحياوي، 2016)، فإن الإصلاحات الهيكلية والأزمات الاقتصادية كانت من بين الأسباب التي ساهمت في ازدهار القطاع غير الرسمي في الجزائر.[7] كما يرى (كواديد و بودلة، 2018)، أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 ساهمت بشكل كبير في تطور حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر. "كانت الأوضاع في هذه المرحلة نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، وما نتج عنها من اختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد، وتطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح"[8] كما أن سياسات التصحيح

[4] Kahyalar, Neslihan et Al. "The Impact of Financial Crises on the Informal Economy: The Turkish Case". *Athens Journal of Business & Economics*, Vol 6, No. 2, 2020, p. 166.

[5] Dell'anno, Roberto, and Adriana Ana Maria Davidescu. "Estimating Shadow Economy and Tax Evasion in Romania. A Comparison by Different Estimation Approaches". *Economic Analysis and Policy*, Vol 63, 2019, p. 139.

[6] بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقل النفط في الجزائر، داخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص. 1060

[7] نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم، الأسباب والنتائج)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 6، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016، ص294

8 يوسف بودلة، حمزة كواديد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المركز الجامعي تيندوف، ديسمبر 2018، ص 166

الهيكلي المتبعة سنوات التسعينات، وما صاحبها من تحرير للأسعار، حل وخوصصة المؤسسات العمومية، التي أدت لتسريح العمال، الذي لم يجد أغلبهم إلا القطاع غير الرسمي كفرصة للعمل وتوفير الدخل.

**الفرع الثاني: البطالة**

يؤثر سوق العمل عموما على القطاع غير الرسمي، فهو عامل أساسي ومحدد لسلوك الأفراد داخل الاقتصاد، وحسب (Cherfi-Feroukhi & Souam, 2020)، فإن سوق العمل وحده يساهم في 51.34% من الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "تظهر دراستنا أن: 'تأثير سوق العمل' يساهم في 51.34% و'تأثير التدخل الحكومي' يساهم في 48.65% في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"[9] . وتكاد تجمع الدراسات المنجزة حول القطاع غير الرسمي على التأثير الموجب والكبير الذي تحدثه حالة البطالة على توسع القطاع غير الرسمي، فنقص فرص الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي، تدفع طالبي العمل على البحث عن البديل والذي يوفره القطاع غير الرسمي، والذي غالبا ما يكون مقابل أجور أقل من التي يمنحها القطاع الرسمي. حسب الدراسة التي أجراها (ABRIKA, 2002) على القطاع غير الرسمي في مجال البناء في ولاية تيزي وزو، فإن المستوى المعيشي والبطالة سببين هامين يحددان قرار الأفراد في قبول أو رفض العمل في القطاع غير الرسمي الجزائري، "يمثل مستوى المعيشة والبطالة الأسباب والآثار الأساسية على قبول حالات الاستغلال المفرط للعمل السري"[10] كما أن بعض الدراسات وضحت كيف وفر القطاع غير الرسمي فرص عمل للعاطلين و ساهم في امتصاص جزء من البطالة المنتشرة "تشير الإحصائيات أنه في سنة 2003، تحصل أكثر من 130.000 شخص من دخل من هذا القطاع، حيث ساهم هذا الاقتصاد في السنة نفسها بامتصاص 17.2% من البطالة، حسب إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"[11]

مر الاقتصاد الجزائري بفترات، تصاعدت فيها نسبة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة، خاصة في النصف الثاني من الثمانيات إلى غاية نهاية التسعينات، والتي شهدت تسريح الآلاف من العمال من

[9] Kahina, Cherfi-Feroukhi, and Souam Saïd. "Informal Economy, Government Intervention and Labor Market in Algeria: An Analysis by Structural Models". *Economics Bulletin*, Vol 40, No. 2, 2020, p. 1191.

[10] Abrika, Belaid. "Caractéristiques de L'économie Informelle dans le Secteur du Bâtiment : Cas de Tizi Ouzou". *Revue D'économies et de Management*, Vol 1, No. 1, 2002, p. 153.

[11] نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 393

المؤسسات العمومية المحلة أو التي تم خوصصتها. هؤلاء العمال المسرحون وبسبب خبرتهم وتأهيلهم، التحق أغلبهم بالقطاع غير الرسمي. والجدول (3.2) يوضح معدلات البطالة التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة.

**الجدول (3.2):** معدلات البطالة بين 1970 و2009

| السنة | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 23,10 | 24,20 | 24,83 | 20,00 | 22,70 | 20,95 | 21,64 | 22,00 | 17,87 | 16,33 |
| السنة | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| معدل البطالة | 14,19 | 13,99 | 13,64 | 13,29 | 13,29 | 13,59 | 16,14 | 21,35 | 21,22 | 16,9 |
| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
| معدل البطالة | 19,80 | 20,60 | 23,00 | 23,20 | 24,40 | 27,90 | 28,00 | 28,30 | 28,00 | 29,00 |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| معدل البطالة | 29,80 | 27,30 | 25,70 | 23,70 | 17,70 | 15,26 | 12,30 | 13,80 | 11,30 | 10,20 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique207

**الفرع الثالث: الفقر**

أولى الدراسات حول القطاع غير الرسمي، كدراسات "كيث هارت" والمكتب الدولي للعمل، والتي اهتمت بالقطاع غير الرسمي في بعض البلدان الإفريقية، أرجعت نمو وانتشار القطاع غير الرسمي إلى حالة الفقر المنتشرة بين سكان هذه البلدان. حسب تقرير الدورة التسعون (90) للمنظمة العمل الدولية، فإن انتشار الفقر من بين الأسباب التي تؤدي إلى نمو حجم القطاع غير الرسمي، "زيادة الفقر هو أحد الأسباب الكامنة وراء نمو الاقتصاد غير الرسمي"[12] وحسب (قارة، 2009) فإن الفقر يعتبر سبب رئيسي لنمو القطاع غير الرسمي في كل من: السنغال، تونس، والمكسيك.[13] وفي دراسة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على عينة من 6069، من الناشطين في الأسواق غير الرسمية، فإن 40% من

[12] Organization, International Labor. *Decent Work and the Informal Economy*. International Labor Conference. 90th Session 2002. Report Vi. International Labor Organization, 2002, p. 31.

[13] قارة ملاك، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، المجلد أ، ديسمبر 2009، ص 210-191

هؤلاء يتقاضون 8000 دج، إلى ما يعادل الاجر الوطني الأدنى المضمون، هذه الوضعية غير المريحة دفعتهم إلى الانتقال إلى السوق غير الرسمي لتلبية متطلباتهم.[14]

**الفرع الرابع: التحولات الديموغرافية**

نبه "كيث هارت" في دراساته الأولى حول القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية في غانا، إلى أن الهجرة الداخلية من الريف والقرى إلى العاصمة "آكرا" ساهمت في تكوين وانتشار القطاع غير الرسمي الحضري. يساهم النزوح من الريف إلى المدينة في زيادة الطلب على الوظائف، ويضطر طالبي العمل غير المؤهلين والذين لا تتوفر فيهم متطلبات الحصول على الوظيفة في القطاع الرسمي إلى اللجوء إلى القطاع غير الرسمي، كحل مؤقت إلى حين استيفاء متطلبات الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي، أو كحل دائم. حسب (قارة، 2009) فإن النزوح الريفي في السنيغال كان من بين اهم العوامل التي ساعدت على انتشار القطاع غير الرسمي "ويمكن ذكر اهم العوامل التي ساعدت على نمو الاقتصاد غير الرسمي في السنيغال: النمو الديموغرافي، ...، ظاهرة النزوح الريفي"[15]

بالإضافة إلى الحركية العادية والدائمة للأفراد والأسر بين الريف والمدن الجزائرية، شهدت الجزائر موجات من النزوح الريفي، كان بعضها لأسباب اقتصادية، فالاهتمام الذي أولته مخططات التنمية بعد نهاية الستينات وسنوات السبعينات لقطاع الصناعة على حساب القطاع الفلاحي، ساهم في تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة؛ والبعض الآخر كان لأسباب متعلقة بالوضع الامني سنوات التسعينات.

**الفرع الخامس: الهجرة، والهجرة غير الشرعية**

يمكن اعتبار الهجرة الوافدة بمثابة عرض عمل إضافي، فالمهاجرون ينافسون المواطنين في الحصول على وظائف، وبالتالي فإن عدد طالبي العمل سيرتفع، في ظل محدودية الوظائف. إن محدودية الوظائف مقارنة بارتفاع طالبي العمل، يجبر جزء من طالبي العمل على الاتجاه للقطاع غير الرسمي من أجل ضمان دخل ولو بسيط، هذا إن كانت القوانين تسمح للمهاجرين بالعمل. أما إن كانت القوانين لا تسمح للمهاجرين بالعمل، أو تعطي الأولوية في التوظيف للمواطنين، فبالتأكيد لن يجد هؤلاء المهاجرين أي فرص

[14] درويش محمد، ظاهرة الفقر والسوق غير الرسمي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 3، المجلد 3، أوت 2011، ص 104-105

[15] قارة ملاك، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، المجلد أ، ديسمبر 2009، ص 196

للعمل إلا في القطاع غير الرسمي. وفي دراسة شملت أزيد من 150 بلد أجراها (Schneider, Goel, Ram, & Potempa, 2019) حول تأثير الحركة الدولية لرؤوس الاموال والبشر على الاقتصاد غير الرسمي، توصل الباحثون إلى تأثير موجب تحدثه الهجرة على حجم القطاع غير الرسمي "نجد أن الهجرة تؤثر بشكل إيجابي على حجم القطاع السري "[16] أما بالنسبة للوافدين عن طريق الهجرة غير الشرعية فهم محرومون من العمل في القطاع الرسمي، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي هو وجهتهم الأولى والأخيرة من أجل العمل.

لقد كانت الأوضاع الأمنية، حالة الحرب، عدم الاستقرار، والفقر التي تعيشها الكثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، عاملا محفزا للهجرة عبر الحدود نحو الجزائر، وهي هجرة غير شرعية في أغلبها. ولا سبيل للعيش لهؤلاء المهاجرين دون عمل، وبالتالي فهم يعرضون خدماتهم في القطاع غير الرسمي مقابل أجور أدنى من نظرائهم الجزائريين. "وهذا ما جعل أصحاب الورشات يفضلون تشغيل اللاجئين الأفارقة بدلا من الجزائريين الذين يطلبون أجرة مرتفعة"[17]

**الفرع السادس: البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية**

صحيح أن القيود الحكومية المفروضة على ممارسي الأنشطة الاقتصادية مهمة جدا في تنظيم وضبط النشاط الاقتصادي لكنها تعتبر من بين اهم الأسباب التي تساهم في توسع القطاع غير الرسمي، وحسب (Colin C & Schneider, 2016)، فإنه حتى في حالة اقتصاد بمعدل ضريبة معدوم فإن القطاع غير الرسمي سيستمر إذا بقيت القيود الحكومية.

رغم الجهود التي تبذلها الحكومات الجزائرية من أجل تحسين مناخ الأعمال خاصة فيما يخص تعقيد اللوائح التنظيمية المتعلقة ببدء المشاريع وإنشاء المؤسسات، إلا أنها غير كافية، فالجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة في تقارير الهيئات الدولية (كالبنك الدولي مثلا) فقد تم ترتيبها: 153، 154، 163، 156، و166 من أصل 189 دولة في السنوات: 2014، 2015، 2016، 2017، و2018 على التوالي، وذلك في تقارير (Doing Business) التي يصدرها البنك الدولي. فكثرة الإجراءات، وطول المدة التي تستغرقها،

[16] Goel, Rajeev K. et Al. "International Movements of Money and Men: Impact on the Informal Economy". *Journal of Economics and Finance*, Vol 44, No. 1, 2019, p. 194.

[17] مغنية موسوس، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 182

وكذا التكلفة المترتبة على ذلك، عوامل تدفع بالبعض إلى النشاط في القطاع غير الرسمي. والجدول (4.2) يوضح عدد الإجراءات اللازمة من أجل بدأ نشاط أو إنشاء مؤسسة، الوقت الذي تستغرقه وتكلفتها في الجزائر وبعض المناطق الاخرى من العالم.

**الجدول (4.2):** مدة، عدد الإجراءات، والتكلفة اللازمة لبدأ مشروع

| المؤشر | الجزائر | منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | 13 | 8 | 4.8 |
| المدة (بالأيام) | 22 | 18.9 | 9.2 |
| التكلفة (% of GDP) | 11% | 28.10% | 3.40% |
| الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% of GDP) | 24.10% | 45.60% | 8.80% |

**المصدر**: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015 ، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.

من الملاحظ أن عدد الإجراءات اللازمة لبدء نشاط أو إنشاء مؤسسة في الجزائر يمثل حولي 3 أضعاف الإجراءات الواجبة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأقل بقليل من ضعف الإجراءات الواجبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك الشأن بالنسبة للمدة، فالإجراءات في الجزائر تستغرق أكبر مما عليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما تكلفة الإجراءات في الجزائر فهي أقل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعلى مما عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. عديد الباحثين يعتبرون تكلفة إنشاء المؤسسات وبدأ الأنشطة (التكلفة معبر عنها بعدد الإجراءات، والمدة) عامل مهم ومؤثر في انتشار أو انحسار حجم القطاع غير الرسمي.

## المطلب الثالث: مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر

يمكن بسهولة إدراك مدى تشابه المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر بمراحل الاقتصاد الجزائري، وذلك يعود للارتباط الكبير بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وعلاقة التأثير والتأثر بينهما. فالقطاع غير الرسمي غالبا ما يكون ردة فعل لما يحصل في القطاع الرسمي، وانتشاره أو انحساره يمكن اعتبارهما كتحصيل حاصل للسياسات والتوجهات الاقتصادية الرسمية.

**الفرع الأول: القطاع غير الرسمي أثناء فترة الاحتلال الفرنسي**

تميز النشاط الاقتصادي في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي بوجود قطاعين شبه منفصلين، قطاع اقتصادي معيشي، يتميز بالبساطة من حيث وسائل الإنتاج وكمياته، موجة بصورة رئيسة لتلبية حاجيات الأسر؛ وقطاع اقتصادي حديث، يعتمد على تقنيات إنتاج متطورة، مكيف لخدمة الصناعة الفرنسية. ومن أجل تحليل جيد للقطاع غير الرسمي في فترة الاحتلال الفرنسي، من المفيد الانتباه إلى مكونات التركيبة السكانية للجزائر في تلك الفترة، والتي تتكون من: الجزائريين والذين يصطلح على تسميتهم لدى سلطات الاحتلال الفرنسي بـ: الأهالي، أو المسلمين؛ والمعمرين الأوربيين.

بالنظر إلى الفترة الزمنية، والظروف السياسية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، يمكن القول أن القطاع غير الرسمي كان منتشرا بشكل بالغ، والذي كان يمس أغلب النشاطات الاقتصادية، ابتداء بالفلاحة، مرورا بالحرف، الصناعات التقليدية، التجارة، الخدمات (كماسحي الاحذية والخادمات المنزليات مثلا)، وانتهاء بأنشطة النسيج والبناء التي ازدهرت في النصف الأول من القرن العشرين. ومن الملاحظ الانتشار الكثير للعمل للحساب الخاص (المستقلون)، المشتغلون لحسابهم الخاص يمثلون ثلثي القوة العاملة (66.65%) سنة 1954 –أنظر الجدول (5.2) –، (تجدر الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية كانت تعتمد مصطلحين للدلالة على مكوني المجتمع أنداك: المسلمين، للدلالة على الجزائريين وبعض الجاليات العربية والمسلمة كالمغاربة والتونسيين؛ غير المسلمين للدلالة على الفرنسيين والأوربيين بصفة عامة). ويعتبر للعمل للحساب الخاص من بين أسهل الطرق لإخفاء الدخل الحقيقي وبالتالي الوقوع في ممارسات ضمن القطاع غير الرسمي. وحسب الإحصاء العام للسكان سنة 1954، فإن حالات العمل غير المصرح بها قدرت بـ: 145.302 حالة، من أصل فئة نشطة تقدر بـ: 3.511.934، أي ما يعادل: 4.14%، وهي نسبة بسيطة جدا، ويعود ذلك إلى سببين رئيسين: العمل أو النشاط غير المصرح به في مفهوم هذا الإحصاء لا يتوافق مع ما هو معتمد في هذه الدراسة، فهو لا يعتبر مقدمي الخدمات كماسحي الأحذية، وأصحاب بعض الحرف كممارسي نشاط غير مصرح به؛ عدم خضوع كل مكونات التركيبة السكانية لهذا الإحصاء، فكما هو معلوم جزء كبير من السكان الجزائريين ولأسباب تاريخية يقاطعون الإدارة الفرنسية آنذاك، حتى أن الكثير منهم لم يكن مسجلا في سجلات الحالة المدنية. من بين نتائج هذا الإحصاء التي تطرح علامة استفهام، النسبة الكبيرة للمشتغلين لحسابهم الخاص الذين لم يصرحوا بنشاطهم من غير المسلمين (المكون الأوربي للسكان)،

12.44%، مقابل 5.68% للمسلمين، وهو تفاوت كبير وغير مبرر، خاصة إذا أخذ بالحسبان مقاطعة جزء معتبر من الجزائريين للتعامل مع سلطات الاحتلال الفرنسي.

**الجدول (5.2):** حالة السكان في الجزائر وفق نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 1954

| | | مختلف أشكال العمل للحساب الخاص | الإجراء لدى القطاع الخاص | الإجراء لدى القطاع شبه العام | الإجراء لدى القطاع العام الصناعي | الإجراء لدى القطاع العام الإداري | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | مسلمون | | | | | | 8 550 517 |
| | غير مسلمين | | | | | | 979 969 |
| | المجموع | | | | | | 9 530 486 |
| إجمالي الفئة النشطة | مسلمون | 2 237 309 | 872 270 | 10 774 | 6 319 | 30 752 | 3 157 424 |
| | غير مسلمين | 103 568 | 149 371 | 21 554 | 20 223 | 59 794 | 354 510 |
| | المجموع | 2 340 877 | 1 021 641 | 32 328 | 26 542 | 90 546 | 3 511 934 |
| الفئة النشطة المصرح بها | مسلمون | 2 110 121 | 870 392 | 10 760 | 6 310 | 30 660 | 3 028 243 |
| | غير مسلمين | 90 689 | 146 197 | 21 549 | 20 217 | 59 737 | 338 389 |
| | المجموع | 2 200 810 | 1 016 589 | 32 309 | 26 527 | 90 397 | 3 366 632 |
| الفئة النشطة غير المصرح بها | مسلمون | 127 188 | 1 878 | 14 | 9 | 92 | 129 181 |
| | غير مسلمين | 12 879 | 3 174 | 5 | 6 | 57 | 16 121 |
| | المجموع | 140 067 | 5 052 | 19 | 15 | 149 | 145 302 |
| حجم القطاع غير الرسمي (نسبة الفئة النشطة غير المصرح بها إلى إجمالي الفئة النشطة) | مسلمون | 5,68% | 0,22% | 0,13% | 0,14% | 0,30% | 4,09% |
| | غير مسلمين | 12,44% | 2,12% | 0,02% | 0,03% | 0,10% | 4,55% |
| | المجموع | 5,98% | 0,49% | 0,06% | 0,06% | 0,16% | 4,14% |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان لسنة 1954، مأخوذة من:

*Résultats Statistiques Du Recensement De La Population Du 31 Octobre 1954.* DÉLÉGATION GÉNÉRALE DU GOUVERNEMENT EN ALGERIE. Alger, 1960.

**الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي في فترة الاقتصاد الموجه**

تبنت الجزائر الاشتراكية كنظام اقتصادي إلى غاية 1989، وتميزت هذه الفترة بضخامة الاستثمارات العمومية خاصة في مجالي البنية التحتية والصناعات الثقيلة، خصوصا في الفترة 1967-1979، التي شهدت إنشاء عدة مركبات صناعية ساهمت في امتصاص البطالة، فقد استثمرت الجزائر خلال هذه الفترة ما يزيد على 245 مليار دينار، 63.37% منها وجهت لقطاع الصناعة -أنظر الجدول (6.2) -.

**الجدول (6.2):** الاستثمار العمومي في الفترة 1967-1979 -الوحدة: مليار دينار جزائري-

| | المخطط الثلاثي 69-67 | المخطط الرباعي الأول 73-70 | | المخطط الرباعي الثاني 77-74 | | الفترة 78-79 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المحقق | المستهدف | المحقق | المستهدف | المحقق | المحقق |
| قطاع الفلاحة | 1,605 | 4,146 | 4,356 | 12,005 | 8,914 | 32,590 |
| قطاع الصناعة | 4,750 | 12,400 | 20,803 | 48,000 | 63,100 | 66,864 |
| كل القطاعات | 9,121 | 27,750 | 36,297 | 110,210 | 93,200 | 106,759 |

**المصدر:** Deboub. Youcef, le Nouveau Mécanisme Economique De l'Algérie, Alger : OPU, 1997, P. 5

رغم انخفاض معدلات البطالة في هذه الفترة والتي وصلت إلى 14% سنة 1985 مقابل 33% سنة 1966،[18] إلا أن بعض السياسات المرتبطة أساسا بالنظام الاشتراكي، كالتحديد الإداري للأسعار، ساهم في بروز ظاهرة القطاع غير الرسمي، فكما هو معلوم فإن تحديد الأسعار في إطار خارج تفاعل قوى السوق من بين أهم العوامل المحفزة للقطاع غير الرسمي. كما أن اعتماد الجزائر لنظام سعر الصرف الثابت إلى غاية سنة 1987، والذي يكرس سعر صرف بفارق كبير عن سعر الصرف في السوق الموازي، حتى أن سعر الصرف غير الرسمي كان أكبر من سعر الصرف الرسمي بثلاث مرات طوال الثمانيات، وسجلت سنة 1986، أن كان سعر الصرف غير الرسمي يفوق سعر الصرف الرسمي بأكثر من خمس مرات، وسجل أكبر فارق سنة 1987، بأن كان 1 فرنك فرنسي يقابله 0.80 دج في سوق الصرف الرسمي و5 دج في سوق الصرف غير الرسمي، أي بفارق 4.2 دج بين السوقين، -أنظر الجدول (6.2)-، هذه الفجوة

[18] بوعافية رشيد، يدو محمد، تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1، المجلد 4، ديسمبر 2017، ص 17

الكبيرة بين سعري الصرف ارسمي وغير الرسمي أنعشت تداول العملة الصعبة في السوق غير الرسمي. إضافة إلى ذلك فإن الاحتكار الذي كانت تمارسه الدولة على التجارة الخارجية والحضر الذي تفرضه على بعض الواردات ساهم في خلق ندرة في بعض السلع في الأسواق الرسمية، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي هو البديل الذي يمكنه توفير هذه السلع.

**الجدول (7.2):** يمثل سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي للفترة 1970-1989 (1 فرنك فرنسي ومقابله من الدينار الجزائري)

| السنة | 1970 | 1974 | 1977 | 1980 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر الصرف الرسمي | 1,00 | 1,10 | 1,30 | 0,62 | 0,61 | 0,71 | 0,80 | 1,20 | 1,50 |
| سعر الصرف غير الرسمي | 1,00 | 1,40 | 1,50 | 2,00 | 3,00 | 4,00 | 5,00 | 6,00 | 6,80 |

**المصدر**: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائري مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، 2010، ص 143

إن الاحتكار الذي كانت تمارسه الدولة على التجارة الخارجية والحضر الذي تفرضه على بعض الواردات ساهم في خلق ندرة في بعض السلع في الأسواق الرسمية، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي هو البديل الذي يمكنه توفير هذه السلع. حسب الدراسة التي أجراها (بودلال، 2006) ، مستعملا المقاربة النقدية في تقدير حجم القطاع غير الرسمي فإن حجمه خلال الفترة 1970-1989 تراوح بين 21% كأدنى نسبة و30% كأقصى نسبة من الناتج الوطني الإجمالي،[19] وفيما يلي جدول يبين بعض التقديرات لحجم القطاع غير الرسمي في هذه الفترة.

[19] على بودلال، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 323

**الجدول (8.2):** حجم القطاع غير الرسمي في الفترة 1970-1989

| السنة | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | 28 | 30 | 29 | 25 | 23 | 24 | 24 | 28 | 27 | 27 |
| السنة | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| حجم القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | 27 | 26 | 24 | 24 | 21 | 21 | 27 | 23 | 28 | 27 |

**المصدر**: على بودلال، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 323

### الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي في فترة الإصلاحات الهيكلية

شهدت الفترة بين 1989 و1998 تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية في الجزائر، فبعد الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار البترول وارتفاع الدين الخارجي، اقتنع صناع القرار بوجوب إجراء تعديلات هيكلية في الاقتصاد سعيا لتطليق نظام الاقتصاد الموجه والدخول في اقتصاد السوق. كثير من الإصلاحات التي أقرتها الجزائر كانت لها انعكاسات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. فقد تقرر حل بعض المؤسسات العمومية المتعثرة وتسريح عمالها وخوصصة اخرى، مما ساهم في أزمات اجتماعية جراء إحالة آلاف العمال على البطالة الإجبارية، فبعد ان انخفض معدل البطالة إلى حدود 13% بين 1982 و1985، أصبح معدل البطالة لا يقل عن 20% ابتداء من سنة 1991، لتبلغ حاجر 28% سنة 1996 -أنظر الجدول (9.2) -. وحسب (برو، 2018)، فإن الفترة 1990-1998 شهدت فقدان حوالي 600.000 وظيفة ومنصب شغل كانعكاس للإصلاحات الهيكلية.[20] إن هؤلاء لوظائفهم لا يعني انقطاعهم عن ممارسة الأنشطة التي تدر عليهم دخول، بل في كثير من الأحيان، كان فقدان منصب العمل سببا للاندماج في القطاع غير الرسمي، خاصة وأن أغلب هؤلاء يملكون الخبرة والتأهيل الذي يسمح لهم بالاندماج بسهولة في أنشطة القطاع غير الرسمي.

[20] برو هشام، نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 3، 2018، ص 173

**الجدول (9.2):** معدل البطالة في الفترة 1982-1998

| السنة | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 13,64% | 13,29% | 13,29% | 13,59% | 16,14% | 21,35% | 21,22% | 16,90% | 19,80% |
| السنة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | |
| معدل البطالة | 20,60% | 23,00% | 23,20% | 24,40% | 27,90% | 28% | 28,30% | 28% | |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique207

بالإضافة إلى البطالة المترتبة على حل وخوصصة المؤسسات العمومية، فإن توقف هذه المؤسسات عن النشاط ساهم في بروز مشكلة أخرى، وهي الندرة في بعض السلع والخدمات. فإذا علمنا أن 679 مؤسسة عمومية تم حلها خلال فترة الإصلاحات، وأن إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية لا يعني فتح الباب أمام الخواص للاستيراد دون قيود أو ضوابط، فذلك يعني بالضرورة أن السوق سيعرف ندرة في بعض المواد. إن عدم وفرة بعض السلع في السوق الرسمي سيجعل من طالبيها يبحثون عليها في الأسواق غير الرسمية. وبما أن الطلب هو من يخلق العرض وبالنظر إلى تميز القطاع غير الرسمي بالمرونة والسرعة على التكيف مع المحيط والمستجدات، يجعله أول مستجيب لظاهرة الندرة وذلك بإنتاج وعرض السلع المفقودة في السوق خاصة السلع التي لا تتطلب رأسمال وتقنية عالية لإنتاجها.

ساهم تحرير الأسعار عن طريق تخلي الدولة عن التحديد الإداري لأسعار السلع والخدمات وترك هذه الوظيفة لعاملي العرض والطلب في الارتفاع الكبير في الأسعار، كما أن ندرة بعض السلع أو وفرتها بكميات لا تلبي الطلب عليها ساهم أيضا في ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم -أنظر الجدول (10.2) -. شهدت التسعينات وبسبب الإصلاحات على هيكل الاقتصاد الجزائري ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم، فبعدما تم تسجيل معدل 8.22 كمعدل تضخم لسنوات السبعينات، و9.03 لسنوات الثمانيات، تم تسجيل 19.22 كمعدل التضخم في الفترة 1989-1998، ومعدل تضخم قياسي وصل إلى 31.70 سنة 1992.

**الجدول (10.2):** معدل التضخم في الفترة 1970-1989

| السنة | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | 9,30 | 16,60 | 25,90 | 31,70 | 20,50 | 29,00 | 29,80 | 18,70 | 5,70 | 5,00 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات

إن حالة التضخم التي كان يشهدها الاقتصاد الجزائري، لم تصاحبها تحسن في الأجور والرواتب والتي لم تكن ترتفع بالتناسب مع معدل التضخم السائد آنذاك –أنظر الجدول (11.2) –، وذلك بسبب الوضعية المالية الصعبة التي كانت تعاني منها الجزائر آنذاك. في سنة 1993 وصل معدل التضخم إلى 20.50%، أما الرواتب فارتفعت فقط بـ: 15.90%، وكذلك الحال بالنسبة للسنوات 1994 و1995 كان معدل التضخم يفوق معدلات الزيادة في الأجور، والملاحظ أن سنة 1996 كانت قاسية جدا حيث أن الجزائر سجلت 18.70% كمعدل تضخم في حين أن الأجور زادت فقط بنسبة 2.08%. هذه الوضعية كانت دافع محفز لدى فئات كبيرة لممارسة نشاطات إضافية ضمن القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى وظائفهم في القطاع الرسمي، وخاصة بالنسبة لذوي الدخول المتدنية.

**الجدول (11.2):** معدل الزيادة في الأجور في الفترة 1993–1996

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|
| الأجور | 15,90% | 17,41% | 24,45% | 2,08% |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على المعطيات الواردة في "تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، CNES، الدورة العامة 15، ماي 2000

كل العوامل السابقة ساهمت مجتمعة في انتشار القطاع غير الرسمي، والذي أصبح في بعض الحالات الخيار الوحيد سوآء بالنسبة لطالبي العمل أو حتى بالنسبة لطالبي بعض الخدمات والسلع التي لم يستطع القطاع الرسمي توفيرها بالكمية والنوعية المطلوبين. شهد القطاع غير الرسمي في الجزائر انتشارا كبيرا في هذه الفترة، حيث أنه تعدى 46% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996.[21] من الملاحظ أن حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر بقي مرتفعا طيلة فترة الإصلاحات، فهو لم ينخفض عن 40%، وهي نسبة جد مرتفعة. وفيما يلي جدول يوضح حجم القطاع غير الرسمي كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي.

[21] Bounoua, C., Sebbah, F. and Benikhlef, Z., 2014. L'économie Informelle En Algérie : Analyse de L'évolution du Phénomène et Evaluation Macroéconomique (1990-2009). *Les Cahiers du CREAD*, 110, P.51.

**الجدول (12.2):** حجم القطاع غير الرسمي خلال الفترة 1991-1998

| السنة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | 41.68 | 43.66 | 44.96 | 41.82 | 43.50 | 46.32 | 45.75 | 42.84 |

**المصدر:** BOUNOUA, C., SEBBAH, F. and BENIKHLEF, Z., 2014. L'économie Informelle En Algérie : Analyse De L'évolution Du Phénomène Et Evaluation Macroéconomique (1990-2009). *Les Cahiers Du CREAD*, 110, P.51.

**الفرع الرابع: القطاع غير الرسمي بعد الإصلاحات الهيكلية**

تحسنت الوضعية المالية للجزائر واستعادت توازنها المالي ابتداء من سنة 1999، كما أنها بدأت تسجل معدلات نمو مرتفعة نسبيا والذي يعتبر مؤشر هام على أن الاقتصاد الجزائري استعاد بعضا من عافيته. كان ذلك بفضل تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتخلص الجزائر من الكثير من الاعباء التي كانت تتحملها جراء اتباع نظام الاقتصاد الموجه (دعم الأسعار مثلا). شهدت هذه الفترة تطبيق الجزائر لبرنامجين اقتصاديين (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2005-2009) رصدت لهما مبالغ مالية ضخمة، وبالنظر إلى البرامج المطبقة وكيفية تنفيذها يمكن القول أن الجزائر اختارت تنفيذ سياسة كينزية سعيا لدفع عجلة الاقتصاد وخلق القيمة المضافة داخله.

تميزت هذه الفترة بارتفاع قياسي في أسعار البترول في الأسواق الدولية، ساهمت في وضع الجزائر في وضعية مالية جد مريحة، تمكنت الجزائر خلالها من سداد الدين الخارجي، وتمويل استثمارات ضخمة، خاصة في مجال الأشغال العمومية والبنية التحتية، بالإضافة إلى الإنفاق العمومي على مجالات كالصحة والتعليم وغيرهما. ساهمت الاستثمارات العمومية والإنفاق الحكومي في التحكم في معدلات البطالة، وانشاء برامج لدعم تشغيل العاطلين، ومع ضخامة الاستثمارات العمومية والإنفاق الحكومي تم التحكم في معدلات التضخم من خلال التحويلات الاجتماعية وذلك بدعم السلع الاستهلاكية واسعة الانتشار (كالحليب، مشتقات الحبوب ... إلخ)، والسلع الوسيطية (كالمحروقات مثلا)، والدعم المقدم للمنتجين (كمربي المواشي مثلا). وساهم كل ما سبق في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وصلت 10% سنة 2005. والجدول (13.2) يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة ما بعد الإصلاحات الهيكلية.

**الجدول (13.2):** مؤشرات عامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2011

| | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2005 | 2008 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الوحدة (%) | 5.1 | 3.2 | 3.8 | 3.0 | 5.6 | 5.9 | 2.4 | 2.9 |
| معدل التضخم الوحدة (%) | 4.9 | 2.6 | 0.3 | 4.2 | 1.4 | 1.3 | 4.8 | 4.5 |
| معدل البطالة الوحدة (%) | 26.8 | 28.3 | 29.8 | 27.3 | 25.9 | 15.3 | 11.3 | 9.9 |
| المديونية الخارجية الوحدة: مليار دولار | 30.7 | 28.2 | 25.5 | 22.8 | 23.0 | 17.0 | 6.2 | 6.0 |

**المصدر**: البنك العالمي #Https://Databank.Worldbank.Org/Reports.Aspx?Source=2&Country=DZA

يلاحظ من الجدول (13.2) تحسن واستقرار تدريجي في أغلب المؤشرات الاقتصادية، خاصة في الفترة التي تلت تطبيق الإصلاحات، وذلك بتسجيل معدلات نمو معقولة ومقبولة تراوحت بين 3% و5.6% في الفترة 1998-2005، والتي جاءت بعد فترة تم فيها تسجيل معدلات نمو ضعيفة جدا حتى أنها كانت سالبة في بعض السنوات؛ كما أن معدل التضخم شهد انخفاض مضطرد حتى انه سجل معدل تضخم قياسي سنة 2000 قدر بـ: 0.3%؛ كذلك الشأن بالنسبة لمعدلات البطالة التي كانت في انخفاض تدريجي منذ نهاية الإصلاحات الهيكلية؛ المديونية الخارجية أيضا سجلت منحى تنازلي، وساعد في ذلك الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول، وتوجه السلطات العمومية إلى تحقيق هدف صفر مديونية خارجية.

## المطلب الرابع: مميزات القطاع غير الرسمي في الجزائر

من حيث الخصائص، لا يختلف كثيرا القطاع غير الرسمي في الجزائر عن باقي العالم، فبالإضافة إلى خصائص القطاع غير الرسمي المذكورة في الفصل الأول، ويتميز القطاع غير الرسمي في الجزائر بالخصائص التالية:

### الفرع الأول: الفئات العمرية المشتغلة في القطاع غير الرسمي

شائع في الأدبيات التي عالجت موضوع الاقتصاد غير الرسمي أن فئات عريضة من المندمجين في هذا القطاع من الفئات الشبانية وهو ما أثبتته بعض الدراسات الميدانية في الحالة الجزائرية، حسب

الدراسة الميداني التي أجرتها (جغلوف، 2016)،[22] والتي اهتمت بدراسة نشاط النقل غير الرسمي كأحد أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة قسنطينة، فإن 57.7% من المشتغلين في هذا النشاط وشملتهم الدراسة من الفئة العمرية 20–40 سنة؛ كما أن (بوزيدي، 2019)[23] أيضا في دراسته لعينة من الناشطين في القطاع غير الرسمي على مستوى ولاية سعيدة توصل إلى أن 76.66% من الذين شملتهم الدراسة تتراوح أعمارهم بين 20 و40 سنة، وأن الفئة العمرية 20–30 سنة يمثلون 40% من المشتغلين في القطاع غير الرسمي الذين شملتهم الدراسة.

**الفرع الثاني: المستوى التعليمي**

الكثير من الدراسات المكرسة لموضوع القطاع غير الرسمي تؤيد فكرة التأهيل والتكوين التعليمي الضعيف للناشطين في القطاع غير الرسمي، فحتى تقرير المكتب الدولي للعمل حول كينيا سنة 1972 والذي كان بمثابة شهادة الميلاد الرسمي لموضوع الاقتصاد غير الرسمي ميز القطاع غير الرسمي بهذه الميزة. في الجزائر، وحسب بعض الدراسات الميدانية أكدت هذه الخاصية أيضا، فحسب الدراسة التي أجراها (بوزيدي، 2019) على عينة من الناشطين في القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة فإن 83.34% من المستجوبين من داخل القطاع غير الرسمي لا يحوزون على تأهيل جامعي وأن 50% منهم ذوي مستوى تعليمي أدنى من التعليم المتوسط. وحسب (جغلوف، 2016) فإن 3.8% فقط من المشتغلين في هذا النشاط وشملتهم الدراسة ذوي مستوى جامعي، 13.5% ثانوي، 61.5% متوسط، 21.2% ابتدائي.

**الفرع الثالث: طبيعة النشاطات غير الرسمية**

تتصدر نشاطات التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية أكثر الأنشطة تشغيلا للعمالة غير الرسمية في الجزائر في القطاع غير الرسمي غير الزراعي، فحسب تقرير للمجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي حول القطاع غير الرسمي المنشور سنة 2004 فإن هذه القطاعات شغلت 89.6%، 85.5%، و92.4% من إجمالي العمالة في القطاع غير الرسمي في الجزائر سنوات 1992، 1995

[22] جغلوف ثلجة نوال، أسباب النشاط في قطاع النقل غير الرسمي وسبل التقليل منه في وجهة نظر أصحاب الأنشطة غير الرسمية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 12

[23] بوزيدي سليمان، النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص 100

و1996؛[24] فيما يمثل متمم النسب السابقة إلى المئة مقدار العمالة غير الرسمية في القطاع الصناعي؛ وتبقى هذه الأرقام مبررة اقتصاديا، فكما هو معلوم فإن القطاع الصناعي يحتاج إلى كثافة رأس المال وهو ما لا يمكن توفيره في القطاع غير الرسمي، كما أن تكلفة العالية للاستثمار في قطاع الصناعة يدفع بالراغبين في ذلك إلى اللجوء إلى تمويل استثماراتهم من خلال السوق المالي، وهو ما يعتبر مستحيل الحصول عليه إلا من خلال النشاط في القطاع الرسمي، كما أن صعوبة إخفاء أنشطة القطاع الصناعي عن أعين مصالح الرقابة يدفع بالمشتغلين في هذا القطاع إلى التصريح بالمستخدمين خوفا من التعرض إلى العقوبات في حالة كشف تحايلهم. أما بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في القطاع غير الرسمي فإن قطاعات التجارة، الخدمات، والبناء والأشغال العمومية تمثل 85.5% من إجمالي القطاع غير الرسمي فيما تمثل المؤسسات غير الرسمية التي تنشط ضمن قطاع الصناعة 14.5% فقط.

الملاحظ أن العمالة والمؤسسات الناشطة في القطاع غير الرسمي غير الزراعي تتركز أساسا في قطاعات غير إنتاجية، وهو ما يمثل خسارة مضاعفة للاقتصاد الوطني، فمن جهة تسبب هذه الوضعية خسارة في الإيرادات الجبائية، ومن جهة أخرى فإن احتمالية تطور هذه الأنشطة وتحولها إلى أنشطة إنتاجية ضئيلة.

**الفرع الرابع: ارتباط أنشطة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي وبعض الأنشطة غير الشرعية**

وفق ما بينته النظرية البنيوية في ترابط القطاعين الرسمي وغير الرسمي من حيث المدخلات والمخرجات، وانطلاقا من أن القطاع غير الرسمي ظاهرة تنتشر في محيط اجتماعي واقتصادي فغالبا ما تكون مرتبطة بكل مكونات المحيط هذين المحيطين. فالقطاع غير الرسمي في الجزائر وفي الكثير من الحالات يعتمد على القطاع الرسمي في مدخلاته، كبعض المواد الأولية والسلع الوسيطية، كما أنه أيضا يصرف جزء من مخرجاته في القطاع الرسمي. بالإضافة إلى ارتباط القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي فإنه في أحيان أخرى مرتبط أيضا بنشاطات غير شرعية، كاعتماده على بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطية المهربة، فحسب دراسة ميدانية أجراها (بلعربي، 2010) في منطقة تلمسان الحضرية فإن 52% مؤسسات القطاع غير الرسمي المستجوبة تعتمد في تموينها على المواد المحلية سواء كانت هذه المواد متأتية من القطاع الرسمي أم من غير الرسمي، وأن 16% منها تعتمد على سلع مستوردة في إشارة إلى

[24] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر – أوهام أم حقائق؟، جوان 2004، ص 92

السلع المهربة، والباقي (32%) تعتمد على مواد أولية وسلع وسيطية محلية ومستوردة، "في حين أظهرت نتائج الفرز أن 52% من سلع المؤسسات هي سلع محلية في حين أن 16% منها مستوردة إشارة إلى اللجوء لعمليات التهريب قصد التمون"[25]

**الفرع الخامس: ملكية المؤسسات الناشطة في القطاع غير الرسمي**

بالنظر إلى صغر حجم مؤسسات القطاع غير الرسمي من حيث النشاط، الحجم، العمالة فأغلب الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاقتصاد غير الرسمي تطرقت إلى خاصية الملكية الفردية أو العائلية لمؤسسات القطاع غير الرسمي، في الجزائر أيضا مؤسسات القطاع غير الرسمي هي من قبيل العمل الذاتي أو مؤسسات عائلية بعيدة كل البعد عن علاقات الشراكة أو المساهمة التعاقدية، "نستنتج من خلال دراستنا أن 65% من المؤسسات الناشطة تعمل لحسابها الخاص"[26]

**الفرع السادس: المحيط الحضري للقطاع غير الرسمي في الجزائر**

يتمركز القطاع غير الرسمي غير الزراعي في الجزائر بشكل أساسي في المدن أو في امتداداتها، في حين أنه يقل كثيرا في المناطق الريفية، فحسب (بوخيط، 2015)[27] وفي الدراسة الميدانية التي أجرتها على الباعة المتجولين كعينة عن القطاع غير الرسمي وجدت أنه فقط 15.15% من الباعة المتجولين من قاطني الريف، فيما البقية ينقسمون بين القاطنين في المناطق الحضرية والشبه حضرية.

**المطلب الخامس: نتائج توسع القطاع غير الرسمي في الجزائر**

يخلف القطاع غير الرسمي آثار اقتصادية واجتماعية عادة ما تكون ظاهرة ولا تحتاج إلى قدرة ملاحظة كبيرة من أجل التحقق منها

[25] بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي –دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص 208

[26] بلعربي عبد القادر، عبد اللاوي محمد ابراهيم، القطاع غير الرسمي، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، دفاتر MECAS، المجلد 7، العدد 1، ديسمبر 2012، ص 2018

[27] بوخيط سليمة، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق –الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا–، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2015، ص 220

**الفرع الأول: النتائج الاقتصادية**

يعتبر الاقتصاد من بين أكثر المجالات التي تتأثر بتوسع وانتشار القطاع غير الرسمي، ويعود ذلك أساسا لكون الظاهرة اقتصادية أساسا رغم أبعادها الاجتماعية. عموما، يؤثر القطاع غير الرسمي على جميع المؤشرات الاقتصادية كمعدلات التضخم والبطالة، سرعة دوران النقود، الناتج الداخلي الخام، الإيرادات الضريبية ... والجزائر ليست استثناء ولكن بسبب النزر القليل من الدراسات التي اهتمت بدراسة الآثار التي يخلفها القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

- تأثير القطاع غير الرسمي على الحصيلة الضريبية

ينظر إلى التأثير الذي يخلفه القطاع غير الرسمي على التحصيل الضريبي من بين أكثر الآثار وضوحا، فمن المعلوم أن أي نشاط اقتصادي خاضع للضريبة، ولكن لطبيعة القطاع غير الرسمي والذي نشأ بدرجة كبيرة كردة فعل تحايلية تهدف إلى عدم تسديد المستحقات الضريبي بالإضافة إلى أسباب أخرى.

تتأثر الحصيلة الضريبية في الجزائر بشكل كبير بالقطاع غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى حجم القطاع غير الرسمي المعتبر، والذي تقدر حجمه بعض الدراسات بما يفوق الثلث من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يكون تأثيره على الجباية متناسبا مع حجمه، "رغم ايجابيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلا أن كثرة الأنشطة غير الرسمية في مختلف القطاعات الاقتصادية أثرت سلبا على الخزينة نتيجة للتهرب الضريبي"[28] والجدول (14.2) يوضح مقدار الفقدان في الحصيلة الضريبية المترتبة على انتشار القطاع غير الرسمي حسب (بودلال، 2006).

[28] صالح بزة، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، العدد 19، المجلد 1، 2019، ص 218

**الجدول (14.2):** الفاقد الضريبي جراء القطاع غير الرسمي في الفترة 1994-2004

| السنة | نسبة الفاقد الضريبي للحصيلة الفعلية لضريبة الدخل | الفاقد في حصيلة الضرائب على الدخل |
|---|---|---|
| 1994 | % 29.60 | 81,512.86 دج |
| 1995 | % 24.80 | 96,402.08 دج |
| 1996 | % 24.40 | 122,369.16 دج |
| 1997 | % 29.30 | 155,193.41 دج |
| 9998 | % 28.30 | 144,457.89 دج |
| 1999 | % 24.90 | 139,385.39 دج |
| 2000 | % 22.90 | 169,714.61 دج |
| 2001 | % 28.01 | 209,773.55 دج |
| 2002 | % 23.06 | 180,777.21 دج |
| 2003 | % 27.06 | 224,358.09 دج |
| 2004 | % 22.20 | 203,311.50 دج |

**المصدر**: بودلال على، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006، ص 359

يوضح الجدول السابق مقدار الخسارة في الإيرادات الجبائية للدولة المنجرة عن انتشار القطاع غير الرسمي، وتمثل هذه الخسارة ما بين 22.20 % و29.90 % من إجمالي الحصيلة الضريبية الفعلية، وهي نسبة كبيرة كانت ستساهم في إنعاش الخزينة العمومية لو كان هذا القطاع خاضعا للضريبة.

- مساهمة القطاع غير الرسمي في تأزيم عجز الميزانية

الكثير من الأدبيات التي كرست في دراسة القطاع غير الرسمي خلصت إلى تأثير رهيب يخلفه هذا القطاع على الميزانية العامة للدول بجانبيها (الإيرادات والنفقات)، ففي جانب النفقات كما تم تبيانه أن الإيرادات الجبائية الفعلية للدولة غير عاكسة لإجمالي الأنشطة الاقتصادية الممارسة داخلها، لأنها تجبى فقط من القطاع الرسمي دون أي اخضاع للقطاع غير الرسمي؛ أما من جانب النفقات، فسياسة الدعم عن طريق التحويلات الاجتماعية أو عن طريق الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض النشاطات أو السلع واسعة الانتشار، والتي تعتبر تكاليف إضافية تتحملها الدولة بالإضافة إلى أن بعض من هذه السلع يتم تهريبها

إلى دول أخرى لارتفاع أسعارها هناك، كما أن الدعم العيني المقدم لما يسمى بالفئات الهشة كالسكن الاجتماعي في بعض الحالات يذهب إلى من يمارس أنشطة مربحة دون أداء واجباتهم تجاه الدولة خاصة فيما يخص الضريبة والضمان الاجتماعي ومن جانب آخر يستفيدون من خدمات غير متاحة ويحرم منها من يصرح بمداخيله ويسدد ما يترتب عليها من ضرائب. هذه الوضعية تساهم بما لا شك فيه في زيادة نفقات الدولة والتقليل من إيراداتها مما ينجر عنه عجز في الميزانية "في الجزائر تشير التقارير إلى أن الأثر السلبي لهذه المساهمة يجعل الايرادات العادية غير قادرة على تمويل ثلثي نفقات التسيير"[29]، " يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ... لأنه يحرم خزينة الدولة من إيرادات عامة كبيرة من شأنها مواجهة العجز المتنامي في الميزانية العامة"[30]

- تشويه البيانات وخاصة الاقتصادية منها

يؤدي الانتشار الواسع للقطاع غير الرسمي وغير المتحكم فيه إلى إحداث تشوه كبير في بيانات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وهذا ما بينته العديد من الدراسات (تم تناول هذا بشيء من التفصيل في الفصل الأول)؛ في الجزائر وحسب دراسة (خامرة و خامرة، 2007) والتي درست تأثير الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري وبسبب الحجم المعتبر الذي يمثله القطاع غير الرسمي فإن التشويه الذي يحدثه في البيانات والمؤشرات الكلية للاقتصاد، وبيانات المحاسبة الوطنية تتناسب مع حجمه "من جانب آخر إن الإبقاء على الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة غير صحية للاقتصاد الوطني وأنه يشوه الكثير من مؤشرات الأداء الاقتصادي"[31] "وقد خلصنا إلى أن لاقتصاد غير الرسمي يشكل عائقا أمام عجلة الاقتصاد في عديد من الدول عامة وفي الجزائر خاصة، حيث أن وجود الاقتصاد الخفي يعمل على تشويه معظم المؤشرات الاقتصادية" [32]

[29] بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 204

[30] يوسف بودلة، حمزة كواديك، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي –دراسة تحليلية، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيندوف، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 175

[31] السعيد خامرة، الطاهر خامرة، أثر الاقتصاد غير الرسمي على اداء الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقي العلمي حول، المركز الجامعي مولاي الطاهر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007، ص13

[32] مبعطوش العلجة، بوجنان الخالدية، آثار الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، العدد 4، المجلد 3، 2020، ص 58

- تأثير القطاع غير الرسمي على المنافسة

يعتبر خلق مناخ تنافسي من بين أهم العوامل التي تساعد على بعث الحركية داخل الاقتصاد، كما أن المنافسة محفز هام للابتكار، فالمؤسسات التي تشتغل في اقتصاد متميز بالمنافسة دوما ما تسعى إلى ابتكار منتجات جديدة، طرق انتاج أقل تكلفة أو أكثر جودة أو حتى الابتكار في التسويق؛ لكن انتشار القطاع غير الرسمي داخل الاقتصاد يؤثر سلبا على المنافسة وهذا لعدم خضوع جميع المتعاملين لنفس ظروف العمل، فالناشطون في القطاع الرسمي يخضعون للضريبة وأيضا لاقتطاعات الضمان الاجتماعي فيما يستثنى منها من ينشط في القطاع غير الرسمي، وبالتالي فإن الناشطين في القطاع الرسمي يتحملون تكاليف أكبر " يشكل القطاع غير الرسمي خطورة على القطاعات الرسمية من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة "[33]

- القطاع غير الرسمي والبطالة

يعتبر علاقة القطاع غير الرسمي مع البطالة وسوق الشغل من بين أكثر المواضيع دراسة من طرف الباحثين في موضوع الاقتصاد غير الرسمي، ورغم توفير القطاع غير الرسمي لمصدر دخل للمشتغلين فيه إلا أن عدم وضوح وضعية هؤلاء مع الهيئات التي تنظم وتؤطر الأنشطة الاقتصادية والتجارية كمصالح السجل التجاري، مصالح الضرائب، ومصالح الضمان الاجتماعي يؤدي إلى تصنيفهم ضمن تعداد البطالين، حسب (حولية و بورعدة، 2020) والذي درس تأثير القطاع غير الرسمي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2015، توصل إلى أن القطاع غير الرسمي يتناسب طرديا مع معدلات البطالة، فالارتفاع في حجم القطاع غير الرسمي يصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة والعكس "وقد تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات البطالة"[34]

**الفرع الثاني: النتائج الاجتماعية**

القطاع غير الرسمي كنتاج لعوامل اقتصادية واجتماعية وباعتباره متواجد في محيط اجتماعي بالتالي فإنه يتفاعل مع هذا المحيط؛ وكما تم تناوله في الفصل الأول فإن القطاع غير الرسمي يترك آثارا

[33] دلال بن سمينة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 413

[34] حولية يحيى، بورعدة حورية، أثر الاقتصاد غير الرسمي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة في الفترة 1999-2015، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 5، المجلد 10، أكتوبر 2020، ص 457

في محيطه الاجتماعي، فيؤثر في الظواهر الاجتماعية كالفقر، البطالة، الجريمة ... في الجزائر شحيحة إلى درجة الانعدام هي الدراسات التجريبية التي اهتمت بتأثير القطاع غير الرسمي على المحيط الاجتماعي، مع وجود بعض الدراسات التحليلية أو الوصفية.

تنزع أغلب الدراسات إلى اعتبار القطاع غير الرسمي ملجأ للكثير من الفئات الاجتماعية التي لم تجد فرصة للحصول على دخل من القطاع الرسمي، فذوي المستويات التأهيلية الضعيفة مثلا تتضاءل فرصهم في إيجاد مصادر دخل في القطاع الرسمي، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي يمثل البديل الذي يوفر لهم دخلا على قلته، كما يعتبر القطاع غير الرسمي بمثابة مقاومة لحالة الفقر، فالكثير من الدراسات خلصت إلى أن القطاع غير الرسمي يساهم تقليص دائرة الفقر " على الرغم من الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي فإنه حسب العديد من الاقتصاديين يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة"[35]

## المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية والضريبة

قديما، كان ظهور الضرائب يهدف إلى توفير تمويل للسلطة السياسية القائمة ملكية كانت أو غير ذلك، ومع التطور ظهرت أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الهدف الأصلي الذي ظهرت من أجله الضرائب، بل تتعداه في كثير من الأحيان؛ فالحصيلة الضريبية بالإضافة إلى أنها من أهم الموارد الجبائية وبالتالي الممول الأول للميزانية العامة للدولة فهي أيضا أداة فعالة تستعملها الدولة في التدخل في الميدان الاقتصادي. وينبغي هنا التفريق بين مصطلحي الضريبة والجباية واللذان قد يظهران للكثير أنهما يحملان المعنى ذاته؛ فالجباية تحمل معنى أوسع من الضريبة التي تعتبر إحدى مكونات الجباية.

### المطلب الأول: إحاطة تاريخية حول الضرائب

بما أن الضريبة إحدى تجليات السلطة القائمة في حيز مكاني وزماني ما، فإن الباحثين يعتقدون أن ظهور الضريبة كان بظهور الدولة، ولا يقتصر مفهوم الدولة هنا على مفهومها الحديث فقط، بل يتعداه إلى مفهوم الدولة قديما، بذلك يشمل الدول التي قامت في الحضارات القديمة كالفرعونية والرومانية. وتبدأ

[35] دلال بن سمينة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 413

أغلب المراجع في التأريخ للضريبة بداية من الحضارة الفرعونية، والتي كانت تفرض على الرؤوس. تاريخيا، يمكن مرت الضريبة بالمراحل التالية:

**الفرع الأول: الضريبة في الحضارات القديمة**

كما سبق الإشارة إليه، يبدأ التأريخ للضريبة إلى الحضارة الفرعونية بين 3500 و2200 قبل الميلاد، حيث تشير هذه المصادر التاريخية أن الضريبة في عهد الفراعنة تجبى عينيا بنسب تتراوح بين 10 و20% تختلف حسب الوضعية والطبقة الاجتماعية، ويعتقد البعض أن الضريبة هي ما ساهمت بشكل كبير في تطور الكتابة واختراع الأرقام وتطور الرياضيات لدى الفراعنة لحاجة جباة الضرائب إلى تقييد دافعي الضريبة "يبدوا أن الضرائب كانت دافعا رئيسا لتطور الكتابة، كما يمكن أن تكون قد أثرت أيضا على تطور الأرقام والرياضيات"[36]. الإمبراطورية الرومانية أيضا كونت نظام ضريبي يمكن وصفه بالمحكم مقارنة بتلك الفترة، فتنقسم الضريبة في روما إلى قسمين: ضريبة مباشرة وضريبة غير مباشرة، كما استحدثوا أيضا رسوم جمركية على عمليات الاستيراد، وأهم ما أضافته الإمبراطورية الرومانية إلى الجباية هو استحداثها للضريبة على المؤسسات والتي كانت تفرض بوقع 3% من الأرباح المفترضة "كان الابتكار الأكثر أهمية هو الضريبة على المؤسسات، ربما في فترة قيادة ألكسندر سيفير"[37]

**الفرع الثاني: الضريبة عند المسلمين**

لم يشهد النظام الاقتصادي الإسلامي فرض ضرائب ولم يشرعها أصلا، بل تم تشريع الزكاة والتي يتم فرضها على الأموال التي بلغت النصاب، سواء كانت هذه الأموال عينا أو نقدا. كما أنه تم فرض الجزية على غير المسلمين الذين يعيشون في بلاد الإسلام، إلا أنه في بعض الدول التي قامت بعد الخلافة الإسلامية تم فرض بعض الضرائب.

**الفرع الثالث: الضريبة حديثا**

بعدما كانت الضريبة قديما وسيلة فقط لضمان تمويل النفقات التي تتحملها السلطة الحاكمة آنذاك، تحولت الضريبة إلى أداة تستعملها الدول والحكومات من أجل تنفيذ سياساتها الاقتصادية خاصة ومن بعدها

[36] D. Samson, William. "History of Taxation". the International Taxation System, Andrew Lymer and John Hasseldine, Springer Us, Boston, Ma, 2002, p. 23.

[37] Neurrisse, André. Histoire de L'impôts. Puf, 1978, p. 32.

سياساتها في ميادين أخرى؛ وقد واكب هذا التطور في استعمال الضرائب تطور في النظريات المفسرة والموجهة للضريبة حسب الغاية منها.

فحسب نظرية التبادل السوقي (نظرية التبادل الإرادي) والتي تنظر إلى الدولة على أنها مجموعة من الأفراد الذين يقررون النشاط جماعيا بصيغة تتيح لباقي الأفراد الحصول على منافعهم الخاصة، وبغرض تفرغ الأفراد الذين كرسوا جهدهم للنشاط الجماعي فإن الضريب تصبح أداة تمويلية للأنشطة الجماعية. ومن هنا فإن الضريبة تصبح أداة تمويلية للسلع غير القابلة للتجزئة كالدفاع الوطني والأمن والبنى التحتية، وأن الضريبة أيضا أداة من أجل إعادة توزيع الدخل داخل المجتمع.

مع التطور في الفكر الاقتصادي، ومع ظهور الفكر الكينزي ظهر أن الضريبة لا تهدف فقط إلى تمويل النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل فقط، بل أنها وسيلة فعالة في تحقيق النمو داخل الاقتصاد أو حتى داخل بعض فروع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال السياسات الضريبية التي توجه النشاط الاقتصادي نحو بعض النشاطات التي يرى متخذي القرار بوجوب تطويرها.

## المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الجباية والضريبة

### الفرع الأول: تعريف الجباية والضريبة

بسبب الخلط بين الجباية والضريبة الذي يقع فيه البعض، يجب التنويه إلى أن للضريبة والجباية مفهومان منفصلان، رغم أن الضريبة تمثل جوهر النظام الجبائي إلا أن الجباية تضم داخلها عناصر أخرى غير الضريبة. بالإضافة إلى تعريف كل من الجباية والضريبة سيتم في هذا الفرع تعريف كل من السياسة والنظام الضريبيين.

- تعريف السياسة الضريبية

السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضَّريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضَّريبي قصد تغطية النَّفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامَّة للاقتصاد من جهة ثانية.[38]

[38] مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 139

وعرفها "موريس لوري" على أنها فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة لمبلغ من الضرائب محدد مسبقا.[39]

وتعتمد السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات أهمها:[40]

- التخفيضات الضريبية؛
- القروض الضريبية؛
- التخفيضات المتعلقة بالمعدلات وتأجيل مواعيد الدفع؛
- الإعفاءات الضريبية والامتيازات شبه الجبائية.

تعريف النظام الضريبي

يمكن تعريف النظام الضريبي وفق منظورين، منظور ضيق يهتم بالجانب التقني للضريبة من بداية من تشريعها إلى غاية تحصيلها، ومفهوم واسع ينطلق من الفكر الاقتصادي الذي تم على أساسه فرض الضريبة. فحسب (سعيد و شكري، 2007) فإن " المفهوم الضيق يعني مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، أما المفهوم الواسع ... مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان يمثل الواجهة الضريبية الحسية للنظام"[41]

- تعريف الجباية

إن مصطلح الجباية هو مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم الضريبة، فالجباية تشمل جميع الموارد والاقتطاعات التي تمول ميزانيات الجماعات الإقليمية (الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية المستقلة) بينما الضريبة هي جزء فقط من الجباية.[42]

---

[39] فلاح عبد القادر، السياسة الجبائية، الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص5

[40] العباسي عجلان، حوكمة النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2012، جامعة المسيلة، ص 3

[41] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 322

[42] بلعزوز بن علي، أمحمد الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب، دار الخلدونية – الجزائر، 2008، ص 217

- تعريف الضريبة

يعرف "دافيد ريكاردو" الضريبة في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" كما يلي: "الضريبة هي ذلك النصيب من منتوج الأرض أو العمل الموضوع تحت تصرف الحكومة، وتدفع في النهاية إما من رأس المال أو الدخل"[43]

ويعرفها "بلترام بيار" كما يلي "الضريبة هي أداء نقدي واجب على المكلفين بها، حسب قدراتهم في المساهمة، والتي تعمل عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة نهائيا ودون مقابل محدد، من أجل تحقيق الأهداف المقررة من طرف السلطة العامة"[44]

وتعرف الضريبة أيضا على أنها "أداء مالي مطلوب من الأفراد لحساب السلطة، بشكل نهائي بدون مقابل، من أجل ضمان تغطية الرسوم العامة"[45]

كما تعرف أيضا كما يلي: "الضريبة هي اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية اجبارية من الأفراد، للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والانفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو من هذه النفقات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية، وغيرها، وتقود الدولة بتحصيلها"[46]

من خلال ما سبق من تعريفات يمكن القول أن الضريبة هي واجب مالي اجباري على المكلف بها لحساب السلطات المكلفة بتحصيلها، وتستعمل حصيلة الضريبة في تمويل النفقات العامة، دون أن تعود الضريبة المدفوعة بنفع مباشر على دافعها؛ وأن الضريبة وحدها لا تمثل الجباية رغم أنها تمثل جوهر الجباية، فهي إحدى مكونات الجباية إضافة مكونات أخرى كإيرادات الأملاك العامة.

---

[43] Ricardo, David. the *Principles of Political Economy and Taxation*. Empiricus Books, 2006, p. 104.

[44] Beltrame, Pierre. *La Fiscalité En France*. 20th Ed., Hachette Supérieur, 2014, p. 9.

[45] Mercier, Jean-Yves, and Bernard Plagnet. *Les Impôts En France*. 31st Ed., Lefebvre, 1999, p. 11.

[46] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 239، 240

**الفرع الثاني: خصائص الضريبة**

تتميز الضريبة بمجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها من التعاريف المقدمة لها، وتتمثل أساسا فيما يلي:

- الضريبة اقتطاع نقدي: كانت الضريبة تدفع عينا في بداية ظهورها، فالمكلف بالضريبة آنذاك كان يقوم بدفعها مما ينتجه أو مما يحوزه من موجودات. ومع مرور الزمن تضاءل استعمال العينيات في دفع الضريبة لصالح استعمال النقود؛ وفي العصر الحديث أصبحت الضريبة تفرض على شكل أداء نقدي وذلك لبعض الصعوبات اللوجستية والتكلفة العالية التي قد تتحملها السلطات في حالة فرضها عينا، كما أن فرض الضريبة نقدا يجنب الخسائر المحتملة جراء تلفها في حالة كانت الضريبة عينا خاصة في حالة بعض المنتوجات سريعة التلف كالخضر مثلا.
- الطابع الجبري للضريبة: يتم تحصيل الضريبة بناء على تشريعات وقوانين تجعله دفعها من قبل المكلف بها إجباريا، كما تحدد هذه التشريعات قيمة أو نسبة هذه الضريبة، آجال دفعها والعقوبات المترتبة عن عدم الامتثال لها أو التهرب من دفعها، وبالتالي ليس له الخيار في دفعها من عدمه.
- الضريبة تدفع بصورة نهائية: فالمكلف بدفع الضريبة لا يمكنه استرجاعها، فإن حدث وأن سدد أكثر مما يجب عليه لن يسترد تلك الزيادة بل ستتم عملة المقاصة من الضرائب التي قد يسددها مستقبلا "الضريبة غير قابلة للاسترداد، فهي ليست أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد"[47]
- الضريبة تدفع دون مقابل: من خصائص الضريبة أنها تدفع للسلطات المكلفة بتحصيلها بغرض قيام السلطات العمومية بمهامها، وهي تعود بالنفع العام، لكن المكلف بدفعها لا يعلم مقدرا أو طبيعة النفع الذي قد يحققه من دفعها، فهي لا تمنحه مقابل مادي أو نفع مباشر، كما أن مقدار الضريبة يتحدد بقدرة المكلف على أداءها وليس بمقدار المنفعة التي قد يتحصل عليها "تقدير الضريبة لا يتم بناء على مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة"[48]
- الضريبة تفرض حسب قدرة المكلف: إن تحقيق العدالة في التكليف الضريبي يفرض عدم معاملة المكلفين بدفع الضريبة نفس المعاملة دون مراعاة القدرات المالية لهم.

---

[47] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة–الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 8

[48] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 121

- الضريبة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة: من مبادى الميزانية العامة، مبدأ عدم تخصيص الإيرادات، فالسلطات العمومية تقوم بتحصيل الإيرادات العامة من أجل تمويل الميزانية والتي يتم انفاقها لتحقيق المنفعة العامة، من المهم هنا الإشارة إلى أن هذه المنافع لا يستفيد منها فقط المكلف بدفع الضريبة بل حتى غير المكلفين بدفع الضريبة أيضا يستفيد منها، وقد يحدث أن قد لا يستفيد منها المكلف بها.

**الفرع الثالث: مبادئ الضريبة**

بما أن الضريبة تؤثر تأثيرا مباشرا على الدخل المتاح للأفراد والمؤسسات فإن وجوب وضع مبادئ عامة تحكمها يعتبر مهما من أجل جعلها تلقى قبولا لدى المكلفين بها؛ وتكاد تكون المبادئ العامة التي تحكم وتنظم الجباية عموما والضريبة بشكل خاص محل إجماع لدى الباحثين والمهتمين بدراسة الضريبة، ويعتبر ما قدمه الاقتصادي "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" من مبادئ الأساس الذي ينطلق منه أغلب الدارسين.

المقصود بمبادئ الضريبة القواعد العامة التي يجب أن يلتزم بها المشرع عند التشريع في ميدان الجباية والضريبة، والتي يجب ألا يحيد عنها أي نظام ضريبي؛ وتهدف هذه القواعد والمبادئ إلى حماية طرفي المعادلة الضريبية، المكلف والسلطات الضريبة، وتتمثل مبادئ الضريبة فيما يلي:[49]

- العدالة والمساواة

"كل المكلفين بالضريبة متساوون امام الضريبة"[50]، يمكن اعتبار مبدأ العدالة والمساواة أمام الضريبة على أنه أهم المبادئ دون أي انتقاص من أهمية باقي المبادئ، وتكمن أهمية هذا المبدأ مساهمته في تعزيز امتثال المكلفين بالضريبة، فإقرار نظام ضريبي متحيز أو غير عادل سيدفع بالمتضررين من هذا التحيز إلى التحايل على الضريبة أو حتى التمرد عيلها. وتظهر العدالة أمام الضريبة في مراعاة القدرة المالية للمكلف بدفعها؛ ويتجاذب مبدأ العدالة والمساواة في فرض الضريبة فكرين اقتصاديين رئيسيين: الفكر الكلاسيكي الذي يرى العدالة الضريبية من خلال فرضها من خلال نسبة ثابتة لا تتغير بتغير المادة الخاضعة لها، أي أن المكلف بدفع الضريبي يدفع ضريبة تتناسب وقدرته المالية؛ والفكر الحديث يرى أن العدالة الضريبية يتحقق من خلال نظام ضريبي تصاعدي، أي أن نسبة الضريبية ترتفع بارتفاع الوعاء

[49] Smith, Adam. the *Wealth of Nations*. David Campbell Publishers, 2000, Pp. 639-641.

[50] المادة 82 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، ص 19

الضريبي الخاضع لها، ومثال ذلك كأن يفرض على أصحاب الدخول المرتفعة نسب ضريبة أكبر مما يفرض على أصحاب الدخول المنخفضة.

- اليقين والوضوح

أثبتت الدراسات التجريبية أن وضوح النظام الضريبي لدى المكلفين بدفع الضريبة من بين أهم العوامل التي تساهم في تعزيز الامتثال الضريبي لديهم. والمقصود باليقين والوضوح أن تسمح التشريعات الضريبية بتحديد دقيق وقاطع غير قابل للتأويل للضريبة من حيث اسمها، كيفية حسابها، المكلف بها، مقدارها، وآجال استيفائها لدى السلطات المكلفة بتحصيلها والمكلف بدفعها.

- الملاءمة في الدفع

باعتبار أن المبادئ الضريبية جاءت أساسا لحفظ حقوق المكلف بدفع الضريبية من جهة وأيضا لحفظ حقوق السلطات العمومية من جهة أخرى، فإن قاعدة الملاءمة في الدفع تجبر السلطات المكلفة بتحصيل الضريبة على أن لا يتم تحصيل الضريبة قبل الوقت المناسب لذلك؛ فالضريبة على الدخل مثلا تفرض عند حصول المكلف بدفع الضريبة على الدخل الخاضع لها وليس قبل ذلك "أي أن تتزامن عملية التحصيل الضريبي وتحقيق الدخل"[51]، ففرض الضريبة قبل الحصول على الدخل قد يجعل المكلف بها عاجزا على أدائها، كما أن فرضها بعد تحقيق الدخل بفترات كبيرة قد يؤثر نوعية الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة بسبب التأخر في تحصيل الضريبة، وبالتالي فإن اختيار الوقت المناسب لتحصيل الضريبة عامل مهم جدا في حماية الحقوق سواء كان ذلك للمكلف أو السلطات العمومية.

- الاقتصاد في النفقات

انطلاقا من أن نشأة الضريبة كان بالأساس في سبيل تغطية النفقات العامة وتقديم الخدمات العامة، فإنه من الواجب جعل عملية تحصيل الضريبة غير مكلفة بالقدر الذي قد يؤثر على تمويل الميزانية العامة وبالتالي نوعية الخدمات العامة. فيجب على الإدارة الضريبية اتباع أكثر الطرق سهولة وأقلها تكلفة وأعلاها كفاءة في تحصيل الضريبة، بشكل يجعل تكلفة تحصيل الضريبة ضئيلة جدا أما ما يتم تحصيله

[51] عبد الغفور ابراهيم محمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 239

من ضرائب "فحوى الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي سلوك الإدارة الضرائبية أسهل الطرق وأيسرها في تحصيل الضريبة والتي لا تكلفها نفقات كبيرة قد تفوق الحصيلة الضريبية"[52]

يعتبر ما سبق ذكره من قواعد ضريبية أولى القواعد التي تحكم الضريبة والتي تنظم العلاقة بين المكلف بالضريبية والسلطات الضريبية بما يسمح بحفظ حقوق الطرفين، لكن يجب التنويه إلى أن هذه القواعد والتي وضعها الاقتصادي "آدم سميث" وضعت في سياق زمني تغيرت الكثير من معطياته مع التطور الحاصل في الواجبات الواقعة على الدولة وأيضا لأشكال تدخلها في النشاط الاقتصادي، فآدم سميث يرى بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن القواعد الضريبية التي وضعها ستكرس أيضا مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى القواعد التي وضعها آدم سميث فإن قواعد أخرى أيضا تحكم الضريبة أهمها:

- الاستقرار والثبات[53]

المقصود بالاستقرار والثبات هو بناء نظام ضريبي يضمن استقرار ولو نسبي للحصيلة الضريبية.

- التنوع[54]

يساهم التنوع في توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي ضمان أكبر قدر من الحصيلة الضريبية الممكنة، والتي ستساهم حتما في تقديم خدمة عمومية أحسن.

[52] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 130

[53] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة–الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 10

[54] مادري ناصر، نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، رسالة ماجستير شعبة الحقوق العاملة والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2018، ص 30

- التنسيق[55]

يتكامل المبدأين التنوع والتنسيق في تحقيق نظام ضريبي فعال وعادل، فتنوع الضريبة يساهم في توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي تحقيق حصيلة ضريبة أعلى، أما التنسيق فيساهم عقلة التنوع بحيث عدم تكليف المكلف بالضريبة بنوعين متماثلين من الضريبة مثلا.

- المرونة[56]

والمقصود بالمرونة مواكبة النظام الضريبي للتغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد، وأيضا للحالة المالية للمكلف بدفع الضريبة.

**المطلب الثالث: الضريبة، تصنيفاتها وآثارها**

**الفرع الأول: تصنيفات الضريبة**

إن التطور التاريخي الذي مرت به الضريبة والأهداف المتوقع تحقيقها من خلال الضريبة، ساهم في بروز عدة معايير تصنف من خلالها الضرائب، وفيما يلي أهم التصنيفات:

**أولا: تصنيف الضريبة حسب الوحدة والتعدد**

يعتمد هذا التصنيف على التمييز بين نظامين ضريبيين هما "نظام الضريبة الوحيدة" و"نظام الضريبة المتعدد".

نظام الضريبة الوحيدة: المقصود أن يتكون النظام الضريبي لدولة ما من ضريبة واحدة رئيسية، مع إمكانية وجود ضرائب أخرى لكنها قليلة الأهمية.

نظام الضريبة المتعددة: المقود من نظام الضريبة المتعددة أن يشتمل النظام الضريبي على عدة أنواع من الضرائب، لكل ضريبة وعائها الخاص بها ومعدلها وطريقة تحصيل.

[55] يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامع البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2014-2015، ص 12

[56] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة-الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 11

**ثانيا: تصنيف الضريبة إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال**

يعتمد هذا التصنيف على التمييز بين الضرائب حسب الوعاء الضريبي، فيمكن اعتبار الأشخاص هم الوعاء الضريبي وبالتالي نكون أمام ما يسمى بالضريبة على الأشخاص، كما يمكن اعتبار الأموال هي الوعاء الضريبي وبالتالي تكون الضريبة عبارة عن ضريبة على الأموال

**ثالثا: تصنيف الضريبية إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة**

يعتبر هذا التصنيف أهم تصنيفات الضرائب في الفكر المالي الحديث، والملفت في هذا التصنيف تعدد المعايير التي يتم تصنيف الضريبة بناء عليها إلى ضريبة مباشرة أو غير مباشرة، أهمها:

- المعيار الإداري: بموجب هذا المعيار تعتبر الضرائب التي تحصلها الإدارة الضريبية بناء على جداول المكلفين ضرائب مباشرة، أي أن العلاقة بين المكلف بدفع الضريبة الإدارة المكلفة بتحصيلها علاقة مباشرة؛ في حين تعتبر الضرائب التي يتم تحصيلها دون وجود علاقة مباشرة بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة المكلفة بتحصيلها ضريبة غير مباشرة.
- معيار نقل عبء الضريبة: بموجب هذا المعيار الضريبة التي لا يمكن للمكلف القانوني بدفعها نقل عبؤها إلى أشخاص آخرين هي ضريبة مباشرة؛ فيما تعتبر ضريبة غير مباشرة الضريبة التي يمكن للمكلف القانوني بدفعها نقل عبؤها لغيره.
- معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة: بناء على هذا المعيار تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت الضريبة تفرض على وقائع ومواد، كعمليات البيع والإنتاج؛ وفيما عدا ذلك يعتبر ضريبة مباشرة.

**الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للضريبة**

ساهم التطور الذي شهده مفهوم الضريبة من اعتبارها مجرد ممول للإنفاق العمومي إلى اعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية الموضوعة تحت تصرف الحكومات من أجل التدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي في ابراز مدى التأثير الذي قد تحدثه الضريبة على النشاط الاقتصادي والذي يمكن أن يتعدى إلى إحداث تأثيرات على هيكل الاقتصاد ككل. وحسب الاقتصادي "Richard Abel Musgrave" فإن للضريبة ومن

خلال السياسة المالية ثلاث مهام أساسية تتمثل في: الضبط الظرفي، تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول.[57]

- الضبط الظرفي

يقصد بالضبط الظرفي تبني الحكومات إجراءات جبائية تهدف بالأساس إلى تصحيح ومعالجة بعض الاختلالات الظرفية، وبالتالي فإن أهداف الضبط الظرفي عادة ما تكون لا تتعدى الأجل القصير في انتظار تبني استراتيجيات طويلة المدى. ورغم معقولية هذا الرأي إلا أن بعض الاقتصاديين يرون بمحدودية قدرة الضريبة على الضبط الظرفي، فطول الإجراءات المتبعة من أجل تشريع الإجراءات الجبائية يجعل من الضبط الظرفي غير ممكن خاصة في الحالات المستعجلة؛ ويرى "MILTON FRIEDMAN " أن ردود الأفعال الحقيقية من طرف المتعاملين المعنيين بالإجراءات الجبائية المتبعة من أجل الضبط الظرفي ليست بالضرورة هي ذاتها المتوقعة من طرف واضعي هذه الإجراءات، كما أن الوقت المستغرق بين اتخاذ القرار بتبني الإجراء وتنفيذه مرورا بوجوب وضعه في اطاره التشريعي من خلال تمريره على البرلمان قد يساهم في تبني المتعاملين الاقتصاديين المعنيين بهذه الإجراءات احتياطات تؤدي إلى عدم تحقيق هذا الإجراء لأهدافه. فتبني الحكومة لمنح بعض قطاعات النشاط الاقتصادي امتيازات ضريبية بغرض تشجيع المشتغلين فيها على توسيع استثماراتهم قد يصطدم بميل هؤلاء إلى تخصيص الفارق في قيمة الضريبة المستحقة قبل الحصول على الامتياز الضريبي وبعده في أهداف غير التي أقر من أجلها الامتياز الضريبي، كأن تستغل في الاستهلاك أو الادخار عوض الاستثمار.

- تخصيص الموارد

تعتبر الحصيلة الضريبية أولى الموارد العادية للدولة والممول الأول للميزانية العامة وبالتالي أول مساهم في تغطية النفقات العامة في مختلف المجالات. فإجراءات مثل الاستدانة الداخلية أو الخارجية أو التمويل بالعجز غالبا ما تؤدي إلى تعقد بعض المشكلات كالتضخم مثلا، إلا أن التمويل من خلال الجباية الضريبية يمكن اعتباره آمنا إلى حد كبير. كما أن خبراء المالية العامة يشددون على أن يتم تمويل الميزانية

[57] Heckly, Chistophe. *La Politique Fiscale dans Les Pays Industrialisés*. Paris : Dunod, 2009.

العامة من خلال حصيلة الجباية الضريبية كخيار أول مع إمكانية اللجوء إلى الخيارات المتاحة الأخرى لكن بشكل مدروس وفي حالات محددة فقط.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للضريبة ومن خلال السياسة الضريبية أن تغير تخصيص الموارد سواء كان ذلك جغرافيا أو قطاعيا (حسب الموقع الجغرافي أو حسب النشاط) وذلك من خلال سياسات الامتيازات الجبائية التي قد تقوم بمنحها الحكومة لبعض المناطق الجغرافية أو بعض قطاعات النشاط الاقتصادي من أجل تحفيزها.

- إعادة توزيع الدخل

بالنظر إلى المبادئ التي تحكم الضريبة فإن دورها في إعادة توزيع الدخول في الاقتصاد يمكن اعتباره من صميم مهامها، فالضريبة يجب أن تتصف بالعدالة والمساواة تجبى من المكلفين بدفعها، والذين بالضرورة يملكون القدرة المالية على أدائها؛ وتوجه هذه الحصيلة الضريبية إلى تمويل الميزانية العامة من أجل تغطية النفقات العامة والتي غالبا ما يستفيد منها المجتمع دون تمييز؛ بالإضافة إلى ذلك فتمويل الخطط الاجتماعية أيضا يتم من خلال الحصيلة الضريبية، كبعض المنح الممنوحة لبعض الفئات الهشة في المجتمع كفئة ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا أو المنح الموجه للبطالين ... الخ.

**المبحث الثالث: الجباية الضريبية في الجزائر**

تتميز الجزائر على غرار البلدان البترولية بكون إيراداتها الضريبية تنقسم إلى قسمين رئيسين هما: الجباية العادية، والجباية البترولية؛ هذه الخاصية لا تنفرد بها الجزائر فقط بل هي سمة شائعة لدى البلدان التي تعتمد اقتصاديا على الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن هيكل الاقتصاد الجزائري هو ما كرس هذه الوضعية، هذا دون اغفال لبعض العوامل التاريخية التي ساهمت في هذه الوضعية. خصص هذا المبحث لدراسة النظام الضريبي الجزائري، حيث أنه يتكون من ثلاثة مطالب، خصص الأول لإعطاء نظرة تاريخية للجباية الضريبية في الجزائر، أما المطلب الثاني فيهتم بعرض النظام الضريبي الجزائري، وأخيرا المطلب الثالث فخصص لعرض الإصلاحات الجبائية في الجزائر

## المطلب الأول: التطور التاريخي للجباية الضريبية في الجزائر

مرت الضريبة في الجزائر بالمراحل التاريخية التالية

### الفرع الأول: الجباية الضريبية في الجزائر في المرحلة التي سبقت الاستقلال

بحكم تعدد الأنظمة التي تعاقبت على حكم الجزائر على مر التاريخ ستقتصر دراسة الجباية الضريبية في الجزائر قبل سنة 1962 على فترتي الحكم العثماني والاحتلال الفرنسي.

لو تم النظر إلى الزكاة والعشور على أنهما نوع من أنواع الضرائب، فيمكن القول ان النظام العثماني في الجزائر تبنى نظاما ضريبيا مزدوجا[58]؛ فمن جهة يقوم بجباية الإيرادات المترتبة على زكاة الأموال، عروض التجارة، وزكاة المواشي ... والعشور التي كانت تجبى من محاصيل الزراعة؛ ومن جهة أخرى كانت السلطات في تلك الفترة تفرض نوعين من الضرائب، الأولى ضريبة عقارية والثانية ضريبة على الممتلكات.

خلال فترة المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر تبنى هذا الأخير نظام ضريبي قائم على النظام الإسلامي المبنى على الزكاة، مع إضافته لمصدر آخر للإيرادات سمي بـ "المعونة" كمساعدة من طرف المواطنين للجيش الذي كان يحارب الجيش الفرنسي. وساهم النظام الضريبي الذي فرضه الأمير عبد القادر بتحقيق إيرادات ضريبية وصلت إلى مليون ونصف فرك فرنسي.[59]

أما خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي استمرت من 1830 إلى سنة 1962؛ فقد تبنت السلطات الفرنسية نظام ضريبي مشكل من ضرائب على الدخل وضرائب على الاستهلاك.

وتضم الضريبة على الدخل ما يلي:

- الضرائب على المرتبات والأجور؛
- الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية؛
- الرسم على النشاط المهني والتجاري؛

[58] Bouderbal, Abdelkader. *La Fiscalité A La Portée de Tous : Etude Historique, Les Impôts et Taxes, Contentieux, formulaire*. Maison Des Livres, 1987, Pp. 21-22.

[59] Ibid, p. 27

- الضرائب على الأجور العالية؛
- الضرائب على زيادة القيم.

فيما تضم الضريبة على الاستهلاك الضرائب التالية:

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج؛
- الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات.

**الفرع الثاني: الجباية الضريبية في الجزائر في مرحلة الاستقلال**

مباشرة وبعد مغادرة الاحتلال الفرنسي ورغم صدور نصوص قانونية تلغي العمل بجميع التشريعات السابقة،[60] وبالنظر إلى الوضعية التي كانت تعيشها الإدارة الجزائرية آنذاك، والتي تتميز أساسا بنقص الإطارات القادرة على التشريع والتسيير تقرر مواصلة العمل بالتشريعات والتنظيمات الموروثة على الاحتلال الفرنسي إلى غاية إصدار نصوص بديلة؛ وبالتالي فإن النظام الضريبي الجزائري كان امتدادا للنظام الضريبي المعمول به خلال فترة الاحتلال الفرنسي إلى غاية 1975/12/31. وابتداء من سنة 1976 تم فرض نظام ضريبي جزائري ضم ما يلي:[61]

**أولا: ضرائب مباشرة، وتشمل ما يلي**

- ضرائب مركزية لفائدة الدولة
- ضرائب ورسوم لفائدة الولايات والبلديات

**ثانيا: ضرائب غير مباشرة**

وتشمل ثلاث أنواع رئيسية هي:[62] الرسم على رقم الأعمال والذي يتضمن رسمين هما: الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج؛ والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات؛ الحقوق الداخلية على الاستهلاك؛ الحقوق الجمركية.

---

[60] المرسوم التنفيذي رقم 91-62، المؤرخ في: 1962/12/31، المتعلق بإلغاء التشريعات السابقة

[61] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1987، ص ص 81 84

[62] Mohand Cherif Ainouche, *Contribution A Une Approche Economique de La Réforme Fiscale dans Les Pays En Développement, Reference Au Cas Algérien*, Thèses de Doctorat, Université D'Alger, 1994. Page 181.

**ثالثا: رسم التسجيل والطابع**

تخص حقوق التسجيل بصفة عامة كل العقود المقدمة إلى مكاتب التسجيل سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، وقسم المشرع الجزائري رسوم التسجيل إلى ثلاثة أقسام هي:[63]

- الرسم الثابت: والذي يطبق على العقود التي لا تثبت نقل الملكية أو الحق في الانتفاع مدى الحياة أو لمدة غير محددة للأموال المنقولة أو العقارية أو لحصة في شركة.
- الرسم النسبي
- الرسم التصاعدي

يؤسس الرسم النسبي أو التصاعدي بالنسبة لنقل الملكية أو حق الانتفاع أو التمتع بالأموال المنقولة أو العقارية سواء بين الأحياء أم عن طريق الوفاة وكذا بالنسبة للعقود المتعلقة بحصص الشركات أو قسمة الأموال المنقولة والعقارية.

**المطلب الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر**

كان تبني الجزائر على غرار دول العالم الثالث للإصلاح الضريبي متأخرا نوعا ما، فموجة الإصلاح الضريبي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية لتشمل أغلب الدول الرأسمالية سنوات السبعينات، لتنتبه إلى ذلك دول العالم الثالث بداية من منتصف الثمانيات " ظهرت فكرة الإصلاح الضريبي في أول الأمر في الدول الرأسمالية الصناعية في بداية عقد السبعينيات".[64]

لقد ساهم تدهور عائدات الجزائر من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار البترول في تفكير السلطات في تبني إصلاحات اقتصادية كانت الإصلاحات الضريبية إحدى محاورها؛ وكان ذلك بحثا على ضمان موارد مالية دائمة وثابتة نسبيا بعيدا عن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية؛

[63] المواد 2، 3، و4 من الامر رقم 76-105، المؤرخ في 1976/12/09، والمتضمن قانون التسجيل، جريدة رسمية رقم 81 لسنة 1977

[64] بن براهيم قويدر، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1986-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص 28

وفي هذا الإطار أنشأت لجنة مكلفة بالإصلاح الضريبي سنة 1987،[65] لتقدم تقريرها سنة 1989، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992.[66]

**الفرع الأول: أسباب تبني الإصلاح الجبائي**

كانت الأزمة البترولية منتصف الثمانيات وشح الموارد المالية للدولة جراءها سببا مباشرا في تبني الدولة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية مست هيكل الاقتصاد الجزائري، وبالتالي كانت الجباية إحدى محاور هذا الإصلاح. ورغم ان هذه الإصلاحات جاءت بعد الأزمة البترولية إلا أنه لا يمكن اعتبار هذه الأزمة أكثر من كونها الحدث الذي أظهر هشاشة الاقتصاد الجزائري، وساهم بالإضافة إلى أسباب ودوافع أخرى في تبني إصلاحات جبائية، وتمثلت هذه الدوافع فيما يلي:

**أولا: تعقيد وعدم استقرار النظام الضريبي** [67]

ساهم تعدد الضرائب والتغييرات المتتالية عليها خاصة فيما يخص نسبها في تشكل نظرة سلبية تجاه الإدارة الجبائية خاصة من جانب المكلفين، كما أنها تسببت في ضعف التحكم لدى المكلفين بها وحتى بعض الموظفين في إدارة الضرائب. فمثلا بالنسبة تم الغاء الضريبة الفلاحية سنة 1976 كإحدى نتائج قانون الثورة الزراعية سنة 1971، ليتم الرجوع إليها سنة 1986، كما أن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية عرفت تغييرات أيضا. فمثلا كانت نسبة الاقتطاع 50% سنة 1986 لترتفع إلى 55% سنة 1987؛[68] وأيضا قانون المالية لسنة 1988 الذي حمل تغييرات كبيرة على النظام الضريبي تجاوزت السبعين تعديلا موزعة كما يلي: 04 تعديلات أدخلت على الضرائب المباشرة، 29 تعديل أدخل على الرسم على رقم الأعمال، و38 تعديل أدخل على الضرائب المباشرة.[69]

---

[65] Sadoudi, Ahmed. *La Réforme Fiscale*. ANEP, Alger 1995, p. 90.

[66] ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2009، ص 181

[67] محمود جمجام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري قسنطينة، 2009–2010، ص 107

[68] عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2012) رسالة ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013–2014، ص 108

[69] القانون رقم 87–20، المؤرخ في 1987/12/27، والمتضمن قانون المالية لسنة 1988، جريدة رسمية رقم 65 لسنة 1987

**ثانيا: اختلال التوازن الميزانياتي والمالي**

عرفت الجزائر راحة مالية نسبية تخللتها بعض الاختلالات كانت بالأساس بسبب الصدمات النفطية وانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. لكن هذه الراحة المالية لم تكن بسبب بنية اقتصادية متينة بل كانت فقط نتيجة الاعتماد على عائدات تصدير المحروقات، وكانت هذه الراحة والتوازن الماليين هشان جدا فالاختلال وارد بمجرد هزة في أسعار البترول. هذه الوضعية ساهمت في تفكير السلطات العمومية في البحث عن مورد مالي يتميز ببعض الثبات والديمومة؛ فكان التوجه إلى إصلاح الجباية والنظام الضريبي بحيث يجعل منه المورد الأساسي للإيرادات.

**ثالثا: انخفاض نصيب الضرائب من الناتج الداخلي الخام** [70]

كان انخفاض قيمة الضرائب المحصلة مقارنة بالناتج الداخلي الخام في الجزائر من بين الدوافع التي ساهمت في تبني الجزائر للإصلاح الضريبي، فكان المنحى التنازلي للإيرادات الضريبية أحد أهم الأسباب الكامنة وراء تبني السلطات العمومية للإصلاح الضريبي، فنسبة الإيرادات الضريبية الإجمالية إلى الناتج الداخلي الخام كان في تناقص مستمر، فمن 32.10% سنة 1986، إلى 25% سنة 1987، إلى 23% سنة 1988؛[71] ؛ كما أن ارتفاع الضغط الضريبي يعتبر من بين الدوافع التي ساهمت في تبني الإصلاح الضريبي، حيث أن الضغط الضريبي سنة 1986 بـ 45.6%، و46% سنة 1987؛[72] بالإضافة إلى ذلك يلاحظ سيطرة الضرائب غير المباشرة على الحصيلة الضريبية وبالتالي انخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في الحصيلة الضريبية والجدول (15.2) يوضح مساهمة كل من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، والضريبة على رأس المال في الحصيلة الضريبية

[70] داليا محمد اسماعيل، أحمد الطيب محمد صالح الطيب، عبد العظيم سليمان المهل، أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة السودان 1980-2012)، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، ص 4

[71] Www.Ons.Dz « Retrospective Statistiques » (1962-2011), Date de Consultation 17 Avril 2021.

[72] FMI, *La Réforme Fiscale En Algérie, Contribution de La Réflexion*, Rapport de Fmi, 1988, P 6

**الجدول (15.2):** مساهمة الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الضريبة على رأس المال في الحصيلة الضريبية

| السنوات | أنواع الضرائب | | |
|---|---|---|---|
| | ضرائب مباشرة (%) | ضرائب غير مباشرة (%) | ضرائب على رأس المال (%) |
| 1968 | 25 | 69 | 6 |
| 1969 | 27 | 67 | 6 |
| 1970 | 26 | 69 | 5 |
| 1971 | 26 | 69 | 5 |
| 1972 | 25 | 70 | 5 |
| 1973 | 27 | 68 | 5 |
| 1974 | 26 | 70 | 4 |
| 1975 | 19 | 78 | 3 |
| 1976 | 22 | 74 | 4 |
| 1977 | 24 | 73 | 3 |
| 1978 | 22 | 75 | 3 |
| 1979 | 28 | 69 | 3 |
| 1980 | 23 | 72 | 5 |
| 1981 | 21 | 74 | 5 |
| 1982 | 22 | 73 | 5 |
| 1983 | 28 | 66 | 6 |
| 1984 | 30 | 64 | 6 |
| 1985 | 31 | 61 | 8 |
| 1986 | 33 | 63 | 4 |
| 1987 | 34 | 62 | 4 |
| 1988 | 37 | 58 | 5 |
| 1989 | 33 | 60.5 | 6.5 |

**المصدر**: وزارة المالية –المديرية العامة للضرائب–

**رابعا: نمو القطاع غير الرسمي**[73]

يعتبر أغلب الباحثين الضريبة من بين أهم الأسباب التي تساهم في ظهور ونمو القطاع غير الرسمي، فكلما كانت الضريبة ذات معدلات مرتفعة كلما زاد ميل الأفراد والمؤسسات إلى التهرب والنشاط ضمن القطاع غير الرسمي، كما أن تعقيد وعدم وضوح النظام الضريبي يساهم إيجابا في نمو القطاع غير الرسمي. وانطلاقا من ذلك فقد كان الإصلاح الضريبي كردة فعل لانتشار القطاع غير الرسمي ومحاولة من السلطات العمومية لاحتوائه. وتشير بعض التقديرات إلى أنه حوالي 100.000 نشاط اقتصادي غير خاضع للضريبة، وأن الخسارة في الحصيلة الضريبة تجاوزت 22 مليار دينار بسبب التهرب والغش الضريبيين سنة 1994،[74] وتشير تقديرات أخرى إلى أن نسبة التهرب الضريبي إلى الناتج الداخلي الخام بلغت 9.6%.[75]

**خامسا: عدم التوازن في الحصيلة الضريبية بين الجباية العادية والجباية البترولية**

ساهمت بنية الاقتصاد الجزائري في تكريس وضعية جبائية يمكن وصفها بغير المتوارنة، فالاعتماد المتزايد على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة جعل الجزائر رهينة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، فالجباية البترولية التي كانت تمثل 21.10% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 ارتفعت تدريجيا إلى أن وصلت 61.88% سنة 1974، لتسجل أعلى نسبة سنة 1983 قدرت بـ: 84.50%، لتتراجع بعدها بسبب تهاوي أسعار البترول في الأسواق الدولية. والجدول (16.2) يوضح مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية.

---

[73] Nordine Grim, *L'économie Algérienne Otage de La Politique*, Casbas Editions, Alger 2004, P 103

[74] عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995م، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995، ص191

[75] Youcef Deboub, *Les Nouveaux Mécanismes Economique En Algérie*, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1995, P 103

**الجدول (16.2):** مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية.

| السنوات | نسبة الجباية العادية إلى مجموع الإيرادات الجبائية (%) | نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الإيرادات الجبائية (%) |
|---|---|---|
| 1970 | 78.90 | 21.10 |
| 1971 | 76.20 | 23.80 |
| 1972 | 62.66 | 37.34 |
| 1973 | 60.11 | 39.89 |
| 1974 | 38.12 | 61.88 |
| 1975 | 42.18 | 57.82 |
| 1976 | 41.14 | 58.86 |
| 1977 | 44.48 | 55.52 |
| 1978 | 50.90 | 49.10 |
| 1979 | 40.80 | 59.20 |
| 1980 | 35.10 | 64.90 |
| 1981 | 33.50 | 66.50 |
| 1982 | 40.30 | 59.70 |
| 1983 | 15.50 | 84.50 |
| 1984 | 51.70 | 48.30 |
| 1985 | 50.10 | 49.90 |
| 1986 | 71.00 | 29.00 |
| 1987 | 73.90 | 26.10 |
| 1988 | 70.70 | 29.30 |
| 1989 | 58.60 | 41.40 |
| 1990 | 33.90 | 66.10 |
| 1991 | 33.46 | 66.54 |
| 1992 | 41.30 | 58.70 |

**المصدر**: وزارة المالية –المديرية العامة للضرائب–

**الفرع الثاني: أهم عناصر النظام الضريبي بعد الإصلاحات**

من أجل تصحيح بعض النقائص التي كان يعاني منها النظام الضريبي الموروث على الاستعمار الفرنسي، ومواكبة للمسار الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منتصف الثمانيات، تضمن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 استحداث ضريبتين مباشرتين هما: الضريبة على الدخل الإجمالي؛ والضريبة على أرباح الشركات؛ وضريبة غير مباشرة هي الرسم على القيمة المضافة.

**أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):**

"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى «الضريبة على الدخل الإجمالي» وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"[76]

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية[77]:

- عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- الإيرادات المحققة من ايجار الملكيات المبنية وغير المبنية كما تنص عليها المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقة، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

مما سبق يستنتج ما يلي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي تفرض على الأشخاص الذين لهم مقر جبائي في الجزائر أو الذين يحققون دخلا مصدره الجزائر حتى وإن كانوا غير مقيمين جبائيا في الجزائر؛

[76] المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[77] المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- ضريبة سنوية، أي أنها تفرض مرة واحدة في السنة (غير أن هذه الخاصية يستثنى منها الأجور والمرتبات لطابعها الشهري[78])؛
- تفرض على الدخل الصافي الإجمالي، أي تأخذ بعين الاعتبار الأعباء التي يتحملها المكلف
- تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي وفق جدول ضريبة تصاعدية، وقد تم إجراء عدة تعديلات على هذا الجدول ليوافق التطور الحاصل في المداخيل، كالتعديلات التي حدثت سنوات 1994، 1999، 2004، 2008، وآخرها كان سنة 2020.

**ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات (IBS):**

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة «الضريبة على أرباح الشركات»"[79]

وتخضع للضريبة على أرباح الشركات مهما كان شكلها وغرضها مع استثناء ما يلي:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركات ذات أسهم، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة؛
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

وتحتسب الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:[80]

19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار، و26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

[78] DGI. Direction Générale Des Impôts. *Barème de L'impôt Sur le Revenu Global (Salaries)* 1994. P3.

[79] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[80] المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2019.

**ثالثا: الرسم على القيمة المضافة (TVA):**

بعدما كان يتضمن النظام الضريبي السابق ضريبتين غير مباشرتين هما: الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج؛ والرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات، تم استحداث رسم جديد حل محلهما وهو الرسم على القيمة المضافة، وذلك بناء على قانون المالية لسنة 1991.

ويخضع لهذا الرسم العمليات التالية:

- عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا وتجاريا أو حرفيا التي يتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية. ويطبق هذا الرسم مهما كان الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في انجار الاعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى، ومهما كان شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.
- عمليات الاستيراد.

ويتم فرض هذا الرسم وفق معدلين: معدل عادي هو 19%، ومعدل مخفض هو 9%، وهذا وفق آخر تعديل طرأ على معدلات الرسم على القيمة المضافة.[81]

**الفرع الثالث: محاور الإصلاح الجبائي**

كان العمل على اصلاح النظام الضريبي في الجزائر منصبا على محاور رئيسية هي:[82]

**أولا: توسيع الوعاء الضريبي**

إن توسيع الوعاء الضريبي يساهم حتما في الرفع من الموارد الضريبية بشرط أن يكون هذا التوسيع مدروسا، ويتحقق توسيع الوعاء الضريبي من خلال استحداث ضرائب جديدة تمس شرائح لم تكن خاضعة للضريبة.

[81] المادتين 26، 27 من القانون رقم 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

[82] بوزيدة حميد، النظام الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص63

**ثانيا: ترشيد معدلات الضريبة**

بعد توسيع الوعاء الضريبي تأتي مرحلة أخرى والتي تقتضي ترشيد معدلات الضريبة؛ والمقصود بترشيد معدلات الضريبة بإقرار معدلات منخفضة وغير مبالغ فيها، تجعل من التهرب أو الغش الضريبيين عمليات غير قانونية بمردودية منخفضة.

**ثالثا: الرفع من فعالية الإدارة الضريبية**

إن الوضعية التي كانت عليها إدارة الضرائب قبل الإصلاحات من نقص في تعداد المورد البشري وضعف تأهيله وعدم الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في العمل ساهم بشكل كبير في انخفاض الحصيلة الضريبية. إن إحداث أي إصلاح يحتم القيام بتأهيل للمورد البشري المعني بهذا الإصلاح؛ والمقصود بالرفع من فعالية الإدارة المسؤولة على الجهاز الضريبي هو جعل هذه الإدارة قادرة على مواكبة الإصلاح والتغييرات التي طرأت أو قد تطرأ على النظام الضريبي. ويتم الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية من خلال:

- تنفيذ القانون خاصة فيما يخص تحديد الوعاء الضريبي؛
- حساب مقدرا الضريبة المستحقة وفقا للقوانين المعمول بها؛
- تحصيل الضريبة.

**الفرع الرابع: أهداف الإصلاح الضريبي**

بسبب ما تم ملاحظته من نقائص في النظام الضريبي السابق والموروث على الاستعمار الفرنسي رغم التعديلات المتلاحقة عليه؛ قد التحول إلى نظام ضريبي جديد بداية من سنة 1991. وحسب اللجنة التي أشرفت على هذا الإصلاح فإنه بالإضافة إلى أنه يهدف إلى ضمان الموارد المالية اللازمة من أجل تمويل الميزانية، فإنه أيضا سيساهم في التنمية الاقتصادية وبعث حركية في النشاط الاقتصادي، وتعزيز التنافسية، وفيما يلي أهم أهداف الإصلاح الضريبي:

- إرساء نظام ضريبي يحقق مبدأ العادلة والمساواة أمام الضريبة؛ عدالة ضريبية أفقية[83]، والتي يقصد بها اخضاع جميع المتعاملين ذوي القدرة المالية المتساوية إلى الضريبة؛ وعدالة عمودية[84]، والتي تقتضي التمييز بين المتعاملين غير المتكافئين ماليا في الضريبة، وتفاديا لبعض النقاط التي كانت تتعارض مع هذا المبدأ، خاصة فيما يخص الاعفاء الكلي للشركات العامة من الضريبة، وهو ما يتعارض مع صميم مبدأ العدالة الضريبة، وبالتالي أصبح جميع المتعاملين الاقتصاديين خاضعين للضريبة "إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي التي قامت بها الدولة عام 1991 هو اخضاع الشركات العامة كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات"[85]

- تأمين الموارد الجبائية اللازمة لتمويل الميزانية العامة خاصة بعد تهاوي أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانيات وانعكاسها على موارد الميزانية كان أحد أهم الدوافع التي دفعت الحكومة الجزائرية إلى تبني إصلاحات جبائية.

- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، فوظيفة الضريبة لا تقتصر على تعبة الموارد المالية لتمويل الميزانية فقط بل تتعداها إلى المساهمة في تحقيق معدلات نمو مقبولة ومرتفعة وذلك عن طريق اتباع سياسة ضريبية تشجع الاستثمار وخلق القيمة المضافة والثروة داخل الاقتصاد، وذلك من خلال تخفيض معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي، وأيضا من خلال العمل على منح تحفيزات وامتيازات جبائية في بعض النشاطات الاستراتيجية "فهدف الإصلاح هو تحقيق النمو الاقتصادي"[86]

- المساهمة في الرفع من فعالية الإدارة الضريبية[87]، وذلك من خلال إعادة هيكلة الإدارة المسؤولة عن الجباية، عصرنتها وإدخال الاعلام الآلي، وتحسين مستوى العاملين فيها.

- التحكم في ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين وتحجيم الاقتصاد غير الرسمي. إن الهدف من تخفيض معدلات بعض الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي هو المساهمة في تقليص حجم القطاع غير الرسمي،

---

[83] Rapport du Fmi, *Objectifs et Principes de L'imposition, Développement et Evaluation Des System Fiscaux*, Février 1986, Algérie, P 5

[84] Ibid, p. 6.

[85] محمود جمجام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري قسنطينة، 2009–2010، ص 107

[86] عبد المجيد قدي، النظام الضريبي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002، ص 70

[87] عيسى براق، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش الضريبي "حالة النظام الرقابي الجزائري" رسالة ماجيستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001، ص 46

فكما هو معلوم فالضرائب المرتفعة تساهم في توسع القطاع غير الرسمي وبالتالي انتشار ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين.

**خلاصة الفصل**

كرس هذا الفصل من أجل تقديم عرض حول الاقتصاد الجزائري عموما، دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر، عرض وتقديم الإطار النظري للجباية الضريبية، وأخيرا دراسة النظام الجبائي الجزائري.

فمن خلال عرض حالة الاقتصاد الجزائري تم التطرق إلى المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، التعرف على خصائص الاقتصاد الجزائري، وعرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدلات البطالة والتضخم... وسمحت دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر بالتعرف على أسباب ظهور وانتشار هذا القطاع، حيث اتضح أن عديد العوامل ساهمت في انتشار القطاع غير الرسمي كانت الضريبة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، وثقل الإجراءات الإدارية أهم هذه العوامل. كما تم تحليل القطاع غير الرسمي في الجزائر وذلك بتشريح خصائصه، حيث أنه يتميز بكونه قطاع يتمركز في المناطق الحضرية، جاذب لذوي المستوى التعليمي المتدني، تعتبر نشاطات الخدمات، التجارة، البناء والأشغال العمومية أهم القطاعات المشغلة للعمالة غير الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على نتائج انتشار القطاع غير الرسمي، خاصة فيما يخص تأثيرها على الحصيلة الجبائية من خلال عرض الفارق في الحصيلة الجبائية بين ما هو محصل فعليا وما كان يجب أن يتم تحصيله لو تم اخضاع القطاع غير الرسمي للضريبة. وأخيرا تم التطرق إلى موضوع الجباية عموما، وبشكل أخص النظام الجبائي الجزائري.

# الفصل الثالث:

# متغيرات ونماذج الدراسة القياسية

**تمهيد**

بعد التطرق إلى الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي في الفصل الأول وعرض مختلف التعريفات التي قدمت له، والتطور التاريخي الذي شهدته دراسة هذا الموضوع، ومختلف المقاربات والطرق التي تستعمل في قياس حجمه، والأسباب الكامنة وراء ظهور وتطور هذه الظاهرة والنتائج التي تخلفها. وبعد تقديم عرض حول الضريبة في الفصل الثاني تم تكريس هذا الفصل من أجل إجراء دراسة قياسية سيتم فيها تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر كمهمة أولى تمهيدية، ومن ثم سيتم استكشاف العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر والجباية الضريبية كمهمة ثانية. وقبل القيام بهاتين المهمتين سيتم تقديم عرض حول الدراسات سواء النظرية او التطبيقية التي عالجت موضوع القطاع غير الرسمي من حيث تقدير حجمه أو علاقته بالجباية؛ تقديم متغيرات الدراسة القياسية وعرض تحليل إحصائي لها، ومن ثم المرور إلى عرض النموذجين المعتمدين في هذه الدراسة والاختبارات الإحصائية التشخيصية، وقد تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة حول موضوع القطاع غير الرسمي
- المبحث الثاني: تقديم وعرض النماذج المعتمدة في الدراسة القياسية
- المبحث الثالث: تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر
- المبحث الرابع: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الجباية الضريبية في الجزائر

## المبحث الأول: الدراسات السابقة حول موضوع القطاع غير الرسمي

رغم الحداثة النسبية التي يتميز بها موضوع الاقتصاد غير الرسمي كموضوع بحث أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية مقارنة بمواضيع أخرى (كالبطالة، النمو الاقتصادي ...)، إلا انه تتنوع الدراسات حول هذا الموضوع بين النظرية منها والتطبيقية، وبين التي اعتمدت المنهج المباشر (الجزئي) في تقدير حجم القطاع غير الرسمي والتي اعتمدت المنهج غير المباشر(الكلي) أو حتى التي تحاول استكشاف وتحليل علاقته بباقي المتغيرات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية ... وسيتم عرض بعض الدراسات السابقة حول القطاع غير الرسمي في هذا المبحث.

### المطلب الأول: دراسات اهتمت بتقدير حجم القطاع غير الرسمي

يمكن اعتبار عملية تقدير حجم القطاع غير الرسمي من بين العمليات الأكثر حساسية واثارة للجدل بين الباحثين فمهم من يفضل المقاربة المباشرة ومنهم من يفضل المقاربة غير المباشر، علما أن لكل منهما سلبيات وايجابيات. ويرجع هذا الاختلاف بدرجة أولى إلى طبيعة الظاهرة المدروسة، والتي تنشأ أساسا من أجل الإفلات والتملص من رقابة الدولة وأجهزتها، وبالتالي فإن الباحثين هنا بصدد قياس ظاهرة خفية. وفيما يلي بعض أهم الدراسات التي قدرت حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر وفي العالم.

#### الفرع الأول: تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالطريقة المباشر

كما سبق تناوله في الفصل الأول، تعتمد الطريقة المباشرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي على المسوح، الاستجوابات أو التحقيقات. والملاحظ أن الهيئات الدولية هي من أكثر الجهات استعمالا لهذه المقاربة، وذلك لتوفرها على الإمكانيات المادية والمالية التي تسمح لها بتمويل هذه الدراسات. من بين أكثر الجهات التي تهتم بدراسة القطاع غير الرسمي وتقدير حجمه بالمقاربة المباشر. فيما يلي بعض أهم الدراسات التي استعملت المقاربة المباشرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي:

الدراسة التي أعدها (Hudson, Colin, Marta, & Sara, 2012)[1]، وهي دراسة تعتمد مسح اجراه البنك الدولي سنة 2009 على عينة من 4720 شركة من 14 دولة في جنوب شرق أوربا. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي ينتشر بصورة أقل في كل من سلوفينيا، جمهورية الجبل الأسود وسلوفاكيا (24.2%، 32.7% و37.4% على التوالي)، عكس كل من مقدونيا، كوسوفو، وصربيا التي

[1] Hudson, John et Al. "Evaluating the Impact of the Informal Economy on Businesses in South East Europe: Some Lessons from the 2009 World Bank Enterprise Survey". *South East European Journal of Economics and Business*, Vol 7, No. 1, 2012, Pp. 99-110.

حقق فيها القطع غير الرسمي أرقام قياسية (69.6%، 63.2% و53.6% على التوالي). اللافت في هذه الدراسة أنها حاولت تقدير مدى تورط مؤسسات وشركات القطاع الرسمي في أنشطة غير رسمية مثل الرشوة، مخالفات جبائية، مخالفات للتشريعات المتعلقة بالعمل والنشاط الاقتصادي عموما،

المقال المنشور للباحثين (Tickamyer & Teresa, 1998)[2]، واللذان اعتمدا المقاربة المباشرة عن طريق الاستجواب بالهاتف في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، وأيضا من أجل فهم أوضح لمدى انتشار القطاع غير الرسمي في ولاية كنتاكي (Kentucky) الامريكية. أجري المسح سنتي 1994 و1995، والذي تم على ثلاث مراحل مشكلة عينة من 1987 مستجوب. بالإضافة إلى تقديم هذه الدراسة لتقدير لحجم القطاع غير الرسمي، فهي قدمت مقارنة أيضا عن مدى انتشاره في المنطق الحضرية والريفية وخصائصه في كل منها.

دراسة أخرى ساهمت في فهم أعمق لانتشار القطاع غير الرسمي وحركيته خاصة في وسط الأعمال الصغيرة الناشئة، وهي الدراسة المنشورة من قبل (Williams & Alvaro, 2014)[3]. فمن خلال عينة مكونة من 595 وحدة أعمال مصغرة خضعت لهذه الدراسة سنة 2014، تبين أن 20% من المؤسسات الناشئة في إنجلترا تبدأ أولا في النشاط في الاقتصاد غير الرسمي قبل تحولها إلى القطاع الرسمي. وأن 64% من أصحاب الاعمال الصغيرة الناشئة الذين بدأوا بالنشاط في القطاع غير الرسمي أولا برروا هذا السلوك في حاجتهم إلى اختبار مدى قابلية أعمالهم للنجاح. وتظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تساعد الحكومة في فهم سلوك الأفراد الذين اختاروا بدأ أعمالهم في القطاع غير الرسمي، من أجل تسطير سياسات وخطط تساعد تجعل من القطاع الرسمي الخيار الأول لدى الأفراد الذين ينوون انشاء أعمال أو مؤسسات.

**الفرع الثاني: تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالطريقة غير المباشرة**

تعتمد المقاربة غير المباشرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتتنوع الطرق المستعملة حسب هذه المقاربة، وهذه بعض الدراسات التي قدرت حجم القطاع غير الرسمي وفق المقاربة غير المباشرة.

[2] Tickamyer, Ann R., and Teresa A. Wood. "Identifying Participation in the Informal Economy Using Survey Research Methods1". *Rural Sociology*, Vol 63, No. 2, 1998, Pp. 323-339.

[3] Williams, Colin C., and Alvaro Martinez. "Do Small Business Start-Ups Test-Trade in the Informal Economy? Evidence from A Uk Survey". *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, Vol 22, No. 1, 2014, Pp. 1-16.

يعتبر الاقتصادي الألماني فريدريك شنايدر من أكثر الباحثين عملا ونشرا في موضوع الاقتصاد غير الرسمي، وقد قدم تقديرات حول حجم القطاع في أغلب بلدان العالم مستعملا في ذلك جل الطرق المعروفة في هذا المجال، وتعتبر دراسة (Mai & Friedrich, 2016)[4] من بين الدراسات المهمة في هذا الصدد، والتي قدرت حجم القطاع غير الرسمي للفترة 1999-2013 في 157 دولة حول العالم بما فيها الجزائر مستعملين فيها مقاربة (Multiple Indicators Multiple Causes -MIMIC-). وتظهر أهمية هذه الدراسة في عدد الدول التي شملتها، حيث أن الناتج الداخلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة يتجاوز 90% من الناتج الداخلي الخام العالمي. وبلغ متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة لتلك الدول مجتمعة 33.82%، في حين أن متوسط حجمه في الجزائر قدر بـ: 32.77%.

دراسة أخرى قدرت حجم القطاع غير الرسمي في أربعة من بلدن الاتحاد النقدي الأوربي (اليونان، إيطاليا، اسبانيا والبرتغال)، هي الورقة التي نشرها (Almenar, José Luis, & Juan, 2019)[5]، إضافة إلى تقديم الدراسة لتقديرات حول حجم القطاع غير الرسمي في البلدان التي شملتها الدراسة لسلسلة زمنية كبيرة نسبيا (من 1965 إلى 2015) باستعمال مقاربة ( Multiple Indicators Multiple Causes -MIMIC-)، فهي أيضا بينت الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ومدى مساهمة كل من هذه الأسباب في تطور حجم القطاع غير الرسمي، وخلصت إلى أن كل من مستحقات الضريبة والضمان الاجتماعي، معدل العمالة الذاتية هما أهم عاملين مفسرين للظاهرة بالإضافة إلى معدل البطالة بدرجة أقل.

يمكن أيضا تقدير حجم القطاع غير الرسمي وفق المنهج المباشر بطرق أخرى -كما سبق توضيحه في الفص الأول- ومن بين تلك الطرق طريقة الطلب على النقود، والتي تفرعت عنها عديد الطرق منها التي استعملها (Gamal, Norimah, Norasibah, & Kuperan, 2019)[6] في دراستهم حول القطاع غير الرسمي في باكستان. انطلاقا من معطيات تغطي سلسلة زمنية تمتد من 1972 إلى 2012، وباستعمال طريقة الطلب على النقود المعدلة قدر الباحثون حجم القطاع غير الرسمي في باكستان. والملاحظ

[4] Mai, Hassan, and Friedrich Friedrich. "Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013". *Journal of Global Economics*, Vol 04, No. 03, 2016, Pp. 1-48.

[5] Almenar, Vicent et Al. "Measuring the Shadow Economy and its Drivers: the Case of Peripheral Emu Countries". *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol 33, No. 1, 2019, Pp. 2904-2918.

[6] Gamal, Awadh Ahmed Mohammed et Al. "A Modified Currency Demand Function and the Malaysian Shadow Economy: Evidence from Ardl Bounds Testing Approach". *Economic Analysis and Policy*, Vol 64, 2019, Pp. 266-281.

أن حجم القطاع غير الرسمي في باكستان اخذ منحى تنازلي فمن حجم قدر بـ: 64.63% من الناتج الداخلي الخام سنة 1974 تضاءل إلى 20.79% سنة 2012.

**الفرع الثالث: تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر**

لعل رسالة الدكتوراه التي أعدها الباحث (بودلال، 2006) [7] من بين أولى الدراسات التي اهتمت بتقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر باستعمال المقاربة غير المباشرة. وباعتماده على معطيات تغطي الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2004، وباستعمال المقاربة النقدية في تقدير حجم القطاع غير الرسمي (Vito, 1983). بالإضافة إلى تقديرها لحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر بينت هذه الدراسة مدى تأثير القطاع غير الرسمي على الميزانية العامة للدولة من خلال حساب الفارق في الحصيلة الضريبية المحققة والممكن تحقيقها لو تم اخضاع القطاع غير الرسمي للضريبة، والتي ساهمت حتما في تقليص الإيرادات الضريبية وبالتالي الإيرادات العامة للدولة. قدرت هذه الدراسة متوسط حجم القطاع غير الرسمي خلال فترة الدراسة بما يصل إلى 25% من الناتج الداخلي الخام، حيث تراوح حجم القطاع غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام بين 21% كأدنى قيمة سجلت سنتي 1984 و1985، و31% كأقصى قيمة سجلت سنة 1997، وهو ما تسبب في فاقد ضريبي سنوي تراوح بين 81 مليار دينار جزائري كأدنى قيمة و224 مليار دينار جزائري كأقصاها خلال الفترة 1994-2004.

من بين الدراسات التي اعتمدت المقاربة المباشرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي نجد رسالة الدكتوراه المعدة من قبل الباحث (Bellache, 2010)[8]. فبالإضافة إلى اهتمام الدراسة بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ولاية بجاية، حاولت أيضا هذه الدراسة إعطاء تحليل للقطاع غير الرسمي في الجزائر من حيث الأسباب، الخصائص وحتى حجم علاقة الأفراد والأسر بالقطاع غير الرسمي ليس فقط كناشطين فيه بل حتى كمستهلكين لبعض السلع والخدمات المنتجة من قبل هذا القطاع. بناء على عينة مكونة من 522 عائلة تضم ما يقارب 1000 عامل. خلصت هذه الدراسة إلى أن العمالة في القطاع غير الرسمي تمثل 43.1% من إجمالي العمالة غير الزراعية، وأن هذه الحصة ترتفع إلى 63.5% من إجمالي العمالة الخاصة غير الزراعية (أي إذا استبعدنا القطاع العام). ومن بين النتائج الهامة لهذه الدراسة والتي تتطابق مع أغلب الدراسات التي اهتمت بتحليل القطاع غير الرسمي أن نسبة كبيرة من الناشطين في القطاع غير الرسمي ذوي مستوى تعليمي منخفض، كما ان المرأة تمثل فئة هامة في القطاع غير الرسمي خاصة بالنسبة للعمل المنزلي (خياطة، حضانة ورعاية الأطفال ...). من بين النتائج المهمة الأخرى علاقة العمر

[7] بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي-، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006

[8] Bellache, Youghourta. *L'économie Informelle En Algérie, Une Approche Par Enquête Auprès Des Ménages-le Cas de Bejaia*. Université de Bejaïa, 2010, Pp. 1-251.

بالنشاط في القطاع غير الرسمي، فالموظفون الذي يمارسون نشاط إضافي في القطاع غير الرسمي غالبا ما يكونون من المتقدمين في السن والمتزوجين، كما أن احتمالية أن يكون الشخص الناشط في القطاع الخاص يعمل لحسابه الخاص تتناسب عكسيا مع العمر.

دراسة أخرى للباحثين (Chaib, Fatima, & Zahra, 2014) [9] قدرت حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر باستعمال المقاربة غير المباشرة والتي استعمل فيها الباحثون طريقة (Multiple Indicators Multiple Causes -MIMIC)، والتي تعتبر حجم القطاع غير الرسمي كمتغير كامن يمكن تقديره من خلال أسباب ومؤشرات القابلة للقياس. وقدر الباحثون حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2009 ما بين 41.68% كأدنى قيمة سنة 1991، و47.20% كأقصى قيمة سنة 2008.

**المطلب الثاني: دراسات حللت علاقة القطاع غير الرسمي بالمحيط الاقتصادي**

عديد الدراسات حول العام اهتمت بعلاقة القطاع غير الرسمي بمحيطه، سواء كان هذا المحيط اقتصادي، اجتماعي أو حتى سياسي، وسيقتصر هذا العنصر على الدراسات اهتمت بعلاقة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي وأيضا ببعض المتغيرات الاقتصادية المكونة له، مع التركيز على الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين القطاع غير الرسمي والجباية الضريبية -رغم ندرة هذه الدراسات خاصة في حالة الجزائر-.

**الفرع الأول: دراسات حللت علاقة القطاع غير الرسمي ببعض المتغيرات الاقتصادية**

كثيرة هي البحوث المنشورة والتي حاولت استكشاف العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي والناتج الداخلي الخام، والكثير منها اهتمت باستكشاف هذه العلاقة داخل كل اقتصاد على حدا، لكن الدراسة التي أعدها (Afonso, Pedro, & Tiago, 2020) [10] حيث أنها قدمت تحليل بعدي لمجموعة من الدراسات التي درست العلاقة بين القطاع غير الرسمي والناتج الداخلي الخام. انطلقت هذه الدراسة من الغموض الذي يكتنف علاقة القطاع غير الرسمي بالناتج الداخلي الخام، فبعض الدراسات خلصت إلى علاقة عكسية والبعض خلصت إلى علاقة عكسية بينهما. وخلصت هذه الدراسة إلى أن تأثير القطاع غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام يكون ضئيل في الدراسات ذات العينات الكبيرة، والدراسات التي المتعلقة بالبلدان

[9] Bounoua, Chaib et Al. "L'économie Informelle En Algérie : Analyse de L'évolution du Phénomène et Evaluation Macroéconomique (1990-2009). *Les Cahiers du CREAD*, No. 110, 2014, Pp. 35-52.

[10] Afonso, Oscar et Al. "The Non-Observed Economy and Economic Growth: A Meta-Analysis". *Economic Systems*, Vol 44, No. 1, 2020, Pp. 1-12.

المتقدمة. كما وجدت الدراسة أن تأثير القطاع غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام كان أكبر في الدراسات التي اعتمدت على تقديرات للقطاع غير الرسمي تم التوصل إليها بطريقة MIMIC.

تعتبر دراسة (Mazhar & Pierre-Guillaume, 2017)[11] من بين البحوث الهامة التي تحرت حول العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي من جهة والتضخم والعبء الضريبي من جهة أخرى، حيث أنها تستمد هذه الأهمية من حجم العين التي شملتها الدراسة، فهي شملت 153 دولة، واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على سلسلة زمنية تغطي الفترة 1999-2007، وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled Ordinary Least Squares)، وجد الباحثون أن العلاقة موجبة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي من جهة ومعدل التضخم والعبء الضريبي من جهة اخرى. فالارتفاع بوحدة واحدة في حجم القطاع غير الرسمي (كنسبة من الناتج الداخلي الخام) يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: 0.15%، وإلى ارتفاع في العبء الضريبي بنسبة 0.67%.

بالنظر للأهمية الكبيرة التي يمثلها موضوع البطالة في التحليل الاقتصادي وارتباطه الوثيق بكل قطاعات النشاط الاقتصادي بما في ذلك القطاع غير الرسمي، والذي يعتبره الكثيرون ملجا أو نتيجة لعدم تمكن القطاع الرسمي من استيعاب القوة العاملة المتوفرة. ومن بين الدراسات التي درست علاقة القطع غير الرسمي بالبطالة في الجزائر نجد الورقة المقدمة من قبل (دحماني، هندون ، و بوزكري، 2019)[12]، والتي حللت العلاقة بين معدلات البطالة وحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمات على معدل البطالة تؤدي إلى تأثير موجب على حجم القطاع غير الرسمي، فصدمة بوحدة واحدة على معدل البطالة تؤدي تأثير قدره 0.4% على حجم القطاع غير الرسمي مع نهاية الفترة الثانية، غير أنه ومع بداية السنة الثالثة يتضاءل معدل التأثير ليصبح التأثير شبه معدوم خلال السنة الرابعة.

تعتبر الدراسة التي قدمها (Zeddam, Mohamed Driouche, & Abdelatif, 2021)[13] من بين الدراسات الحديثة التي حللت العلاقة بين القطاع غير الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من البلدان المنتجة للمحروقات (خمس بلدان). اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على بيانات تمتد من

[11] Mazhar, Ummad, and Pierre-Guillaume Méon. "Taxing the Unobservable: The Impact of the Shadow Economy on Inflation and Taxation". *World Development*, Vol 90, 2017, Pp. 89-103.

[12] دحماني رضا. سليماني هندون. بوزكري جمال، تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 3، 2019، ص ص 109-121

[13] Zeddam, Ahmed Amine et Al. "Informal Sector and International Capital Movement: New Evidence from Some Petroleum Countries". *Economics and Business*, Vol 35, No. 1, 2021, Pp. 117-132.

1991 إلى 2018، وباستعمال نموذج NARDL. وخلصت الدراسة القياسية إلى أنه في البلدان التي تتميز بارتفاع نصيب الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي (الجزائر والمملكة العربية السعودية)، يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بشكل إيجابي سواء بالصدمات الإيجابية أو السلبية لحجم الاقتصاد غير الرسمي؛ ولكن في البلدان التي تتميز بانخفاض نصيب الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي (النرويج، جمهورية روسيا الاتحادية والولايات المتحدة)، تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي بالصدمات الإيجابية لحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتتأثر بشكل إيجابي بالصدمات السلبية لحجم الاقتصاد غير الرسمي. في الحالات السابقة، تحركت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الاتجاه مع معدل نمو اقتصادي.

تكاد تجمع الدراسات أن للفقر علاقة وثيقة بالقطاع غير الرسمي من حيث أسبابه ونموه وتطوره، فالدراسات الأولى كتقرير المكتب الدولي للعمل سنة 1972 ودراسات (كيث هارت) كانت ترى في ظهور القطاع غير الرسمي نتيجة حتمية للانتشار الفقر. في الجزائر نجد الورقة التي أعدها (بلقايد و بلعربي، 2016)[14]، والتي اعتمدت على دراسة ميدانية أجرتها الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم. وخلصت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي يساهم في الحد من آثار الفقر، من خلال توفير فرص للحصول على دخول. بل أن الدراسة ذهبت إلى ابعد من ذلك بأنها اعتبرت أن انخفاض حدة الفر في ولاية بشار يرجع إلى انتشار القطاع غير الرسمي في الولاية.

**الفرع الثاني: دراسات حللت علاقة القطاع غير الرسمي بالجباية الضريبية.**

نادرة هي الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين القطاع غير الرسمي في الجزائر وإيرادات الجباية الضريبية في الجزائر، والدراسة التي قام بها (حاقة و لبزة، 2019)[15] هي إحدى هذه الدراسات. بالاعتماد على معطيات سنوية غطت الفترة 1990-2017 وباستعمال نماذج الانحدار الخطي البسيط، النماذج غير الخطية، تأخيرات النموذج توصل الباحثان إلى تأثير موجب يخلفه حجم القطاع غير الرسمي على إيرادات الجباية العادلة في الجزائر (وهو ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية)، إلا ان حجم القطاع غير الرسمي المبطئ بفترة واحدة يؤثر سلبا على حجم الإيرادات الضريبية في الجزائر.

[14] بلقايد، ثورية; بلعربي، عبد القادر؛ الفقر والقطاع غير الرسمي في الجزائر – دراسة قياسية بولاية بشار 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،2016، ص 1-31

[15] حاقة, حنان; لبزة, هشام؛ أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990-2017؛ مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية؛ 2019؛ ص 148-163

## المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة والتحليل الإحصائي لها

كما سبق الإشارة إليه في الفصلين الأول والثاني، عديدة هي العوامل والمتغيرات التي تتدخل في تطور حجم القطاع غير الرسمي كعوامل مؤثرة، أو عوامل ومتغيرات أخرى يكون فيها حجم القطاع غير الرسمي وتطوره عامل مؤثر فيها. فقبل القيام بعملية النمذجة القياسية من الضروري تحديد المتغيرات التي سيبنى عليها النموذج. في هذا المطلب سيتم تقديم المتغيرات التي ستعتمد عليها الدراسة القياسية، علما أنه سيقتصر فقط على تقديم المتغيرات المستقلة فقط وعرض لتحليل احصائي وصفي لها، لأن المتغير التابع (حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر) سيتم تقديره في الجزء الأول من الدراسة القياسية قبل المرور إلى دراسة علاقته بالجباية الضريبية في الجزء الثاني منها.

### المطلب الأول: تقديم المتغيرات

اختيار وتحديد المتغيرات خطوة أساسية تمهد للدراسة القياسية، يتم الاعتماد في اختيار هذه المتغيرات على نتائج بعض الدراسات التي سبق لها أن عالجت هذا الموضوع أو إحدى احدى المواضيع المرتبطة به، وهذا إضافة إلى ما توفره النظرية الاقتصادية. فمثلا تكاد تكون من البديهيات أن الضريبة تعتبر أحد أهم العوامل التي تتدخل بشكل لافت في تطور حجم القطاع غير الرسمي وذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى.

تم الاعتماد في اختيار المتغيرات بشكل كبير على الدراسات التجريبية التي أثبتت تأثير هذه المتغيرات ومساهمتها في نشوء، انتشار أو انحسار حجم القطاع غير الرسمي وفيما يلي المتغيرات التي تبنتها هذه الدراسة من اجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر. وتتنوع مصادر البيانات المتعلقة بالمتغيرات المختارة بين ما هو صادر عن الديوان الوطني للإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي.

كما هو معلوم تعتمد مقاربة (MIMIC) في تقدير حجم القطاع غير الرسمي على المزاوجة بين أسباب الظاهرة المراد قياسها والمؤشرات الدالة على تطور هذه الظاهرة، وكذلك بالنسبة لهذه الدراسة والتي ستعتمد على مجموعة من الأسباب والمؤشرات كما سيأتي تفصيله

#### الفرع الأول: الأسباب

#### نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام

يقصد بنسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام، مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (الاستهلاك الخاص) ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (الاستهلاك الحكومي العام)

مقسوم على الناتج الداخلي الخام. وأدخل هذا المتغير كمتغير مؤثر في حجم القطاع غير الرسمي للتعبير عن حجم الحكومة، أو مدى انتشارها وتحكمها في اقليمها[16].

وقد تم أخذ بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي. وسيستعمل الرمز (F_C_Exp) للدلالة على هذا المتغير فيما هو قادم من هذه الدراسة، ويقاس كنسبة مئوية (%).

**نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام**

تعتبر الضريبة من أهم أسباب ظهور وانتشار القطاع غير الرسمي، هذا إن لم تكن الأهم. وتجمع الدراسات العلمية على أن تأثير الضريبة على حجم القطاع غير الرسمي تأثير إيجابي، أي أن الارتفاع في الضريبة يقابله ارتفاع وتوسع في حجم القطاع غير الرسمي، هذا لأن القطاع غير الرسمي نشأ أصلا كردة فعل لفرض الضريبة. وكما سبق التطرق إليه فيما سبق من هذه الدراسة، فإنه يمكن تصنيف الضريبة إلى عدة تصنيفات، علما أن كل الدراسات أثبتت أن تأثيرها على حجم القطاع غير الرسمي دائما ما يكون في نفس الاتجاه (تأثير طردي). في هذه الدراسة سيتم أخذ نسبة الضريبة غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام كمتغير مسبب لانتشار و/أو انحسار القطاع غير الرسمي. وتم الاعتماد على التقارير الدورية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء كمصدر للبيانات المتعلقة بهذا المتغير. فيما تبقى من هذه الدراسة سيتم الإشارة إلى متغير الجباية البترولية كنسبة من الناتج الداخلي الخام بالرمز (ID_Tax)، ويقاس كنسبة مئوية (%).

**نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام**

يمكن تعريف اقتطاعات الضمان الاجتماعي على أنها مساهمات كل من المستخدم أو رب العمل والأجير لدى صناديق الضمان الاجتماعي من أجل توفير تغطية صحية ومعاش تقاعدي. في حالة الجزائر تعتبر هذه المساهمات إجبارية على من يزاولون نشاطات سواء كانوا إجراء، عمال مستقلين أو أرباب عمل. تم اعتماد اقتطاعات الضمان الاجتماعي كمتغير متدخل في حجم القطاع غير الرسمي باعتبار أنه أحد الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى اختيار النشاط في القطاع غير الرسمي تجنبا من تحمل التكاليف المترتبة عن التصريح لدى هيئات الضمان الاجتماعي. سيرمز إلى نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام بالرمز (S_S) فيما تبقى من هذه الدراسة، وقد تم الاعتماد على التقارير الدورية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء كمصدر للبيانات المتعلقة بهذا المتغير، ويقاس كنسبة مئوية (%).

[16] Schneider, Friedrich, Andreas Buehn, and Claudio Montenegro. *Shadow Economies All Over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007*. No. 5356. the World Bank, 2010, Pp. 1-53.

**نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج الداخلي الخام**

تعتبر التحويلات الاجتماعية أو النفقات التحويلية إحدى الأدوات التي تستعملها الدولة للقيام بدورها الاجتماعي. في الجزائر تمول التحويلات الاجتماعية العمليات التالية:

- المساعدات التضامنية الموجهة للفئات الهشة؛
- تمويل العمليات المرتبطة بالتضامن في مجالي الصحة والتعليم؛
- تمويل العمليات المرتبطة بالسكن؛
- دعم المواد الواسعة الاستهلاك؛
- الإعفاءات الضريبية.

تم اعتماد التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام كمتغير في الدراسة، لأن هذه الأخيرة تساهم في انتشار القطاع غير الرسمي كما سبق التطرق إليه في الفصل الأول. المعطيات المتعلقة بهذا المتغير تم الحصول عليها من التقارير الدورية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء، وسيتم الإشارة إلى متغير التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام بالرمز (S_T) فيما تبقى من هذه الدراسة، ويقاس كنسبة مئوية (%).

**معدل البطالة**

سبق الإشارة في الجزء النظري إلى تأثير البطالة على حجم القطاع غير الرسمي، في هذا الجزء سيتم أخذ معدل البطالة كأحد العوامل المؤثرة في تطور حجم القطاع غير الرسمي. معدل البطالة مأخوذ كنسبة مئوية تم الحصول على المعطيات المتعلقة بهذا المتغير من الديوان الوطني للإحصائيات، والذي سيرمز له بالرمز (Unem).

**الفرع الثاني: المؤشرات**

**نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود (M1/M2)**

بالنظر إلى تفضيل الناشطين في القطاع غير الرسمي القيام بمعاملاتهم باستعمال النقود السائلة، فإن تطور نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود إحدى المؤشرات التي تساهم في أخذ فكرة عن تطور حجم القطاع غير الرسمي. سيتم اخذ هذا المتغير كنسبة مئوية، علما ان البيانات المتعلقة بهذا المتغير تم الحصول عليها من الديوان الوطني لإحصاء، وسيرمز له بالرمز (M1/M2).

**نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام**

كما يمكن اعتبار نطور نصيب الفرد (أو حصة الفرد) من الناتج الداخلي الخام مؤشرا حول الحركية الموجودة، فأيضا يمكن أخذه كمؤشر حول تطور حجم القطاع غير الرسمي، هذا المتغير تم أخذ بياناته من قاعدة بيانات البنك الدولي بوحدة قياس هي الدولار الأمريكي، ويرمز له بالرمز (GDP_P_C).

**معدل المشاركة في القوة العاملة**

يمثل معدل المشاركة في القوة العاملة حاصل قسمة عدد الأفراد البالغين سن العمل العاملين أو الباحثين عن عمل على مجموع الأفراد في سن العمل. ويعتبر هذا المتغير من بين المتغيرات التي تؤشر إلى وجود نشاط اقتصادي غير رسمي. يتم اخذ هذا المتغير كنسبة مئوية، وللعلم أن بيانات هذا المتغير تم اخذها من قاعدة بيانات البنك الدولي، والذي سيرمز له بالرمز (L_F_P).

**الجدول (1.3):** تقديم متغيرات الدراسة

| طبيعة المتغير | المتغير | الرمز المستعمل | مصدر البيانات | وحدة القياس | المراجع |
|---|---|---|---|---|---|
| الأسباب | نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام | ID_Tax | الديوان الوطني للإحصاء | نسبة مئوية (%) | (Dell'Anno, Gómez-Antonio, & Alañon-Pardo, 2007) |
| | معدل البطالة | Unem | الديوان الوطني للإحصاء | نسبة مئوية (%) | (Dallago, 1990) (Mazhar & Pierre-Guillaume, 2017) |
| | نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام | S_T | الديوان الوطني للإحصاء | نسبة مئوية (%) | (Buehn & Schneider, 2011) (Hussain, et al., 2017) |
| | نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج | S_S_C | الديوان الوطني للإحصاء | نسبة مئوية (%) | (Dell'Anno & Schneider, A Complex Approach to Estimate Shadow Economy: The Structural Equation Modelling, 2009) |
| | نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي | F_C_Exp | قاعدة بيانات البنك الدولي | نسبة مئوية (%) | (Schneider, The Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: An Empirical Investigation for OECD Countries, 2010) |
| | معدل المشاركة في القوة العاملة | L_F_P | قاعدة بيانات البنك الدولي | نسبة مئوية (%) | (Minh Huynh & Loi Nguyen, 2020) (Contini, 1981) (Dallago, 1990) (Nezhyvenko, 2019) |
| | نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام | GDP_PC | قاعدة بيانات البنك الدولي | دولار أمريكي ($) | (Colin C & Friedrich, 2016) |
| المؤشرات | نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود | M1/M2 | الديوان الوطني للإحصاء | نسبة مئوية (%) | (Dell'Anno, The Shadow Economy in Portugal: An Analysis with the MIMIC Approach, 2007) (Garcia, 1978) |

**المصدر:** من اعداد الطالب

**المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

بعد تقديم المتغيرات المستخدمة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي في هذه الدراسة، سيكرس هذا الجزء من الدراسة في تقديم تحليل إحصائي وصفي لهذه المتغيرات من خلال الأدوات التي يوفرها الإحصاء الوصفي كمقاييس النزعة المركزية، والعرض البياني.

تكمن أهمية الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات في توفيرها نظرة أشمل عن الطبيعة الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة وحتى حركة ومسار هذه المتغيرات من خلال بعض الأدوات التي يعتمد عليها الإحصاء الوصفي في تقديم البيانات مثل الجداول والرسوم البيانية. وستقسم الدراسة الإحصائية إلى قسمين، حيث سيكرس الجزء الأول لتقديم مقاييس النزعة المركزية، فيما سيتم تقديم العرض البياني للمتغيرات في الجزء الثاني.

الجدول الموالي يتضمن الخصائص الوصفية للسلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال عرض أهم المؤشرات الإحصائية لها.

**الجدول (2.3):** نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

| L_F_P | GDP_PC | M1/M2 | Unem | S_T | S_S | ID_Tax | F_C_Exp | الرمز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 43.06 | 10,687.05 | 62.86 | 17.80 | 8.35 | 5.15 | 0.31 | 57.88 | Mean |
| 42.69 | 11,680.88 | 65.35 | 13.55 | 8.51 | 5.17 | 0.15 | 57.19 | Median |
| 45.03 | 13,500.04 | 71.92 | 29.29 | 12.42 | 7.16 | 0.87 | 73.44 | Maximum |
| 41.49 | 6,812.22 | 48.81 | 9.80 | 5.02 | 3.71 | 0.06 | 42.94 | Minimum |
| 1.0037 | 2,247.98 | 7.824 | 7.79 | 2.23 | 1.04 | 0.27 | 9.07 | Std. Dev. |
| 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | Observations |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يظهر الجدول (2.3)، أعلاه كل من الوسط الحسابي، الوسيط، أعلى قيمة، أقل قيمة وعدد المشاهدات لكل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة، ومع العلم أن السلسلة الزمنية تشمل الفترة الزمنية 1994-2019 فإن عدد المشاهدات هو 26 مشاهدة بالنسبة لكل المتغيرات.

**نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام**

من خلال الجدول (2.3) والشكل (1.3)، يلاحظ أن الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج الداخلي الخام مر بمرحلتين أساسيتين الأولى تبدأ من سنة 1994 إلى غاية 2006 أين أخذ هذا المتغير محى تنازليا، أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 2006 إلى غاية 2019 حيث أخذ الانفاق الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في التزايد تدريجيا. وسجلت السلسلة أقصى قيمة قدرت بـ: 73.44% سنة 1994، وأدنى قيمة سنة 2006، والتي قدرت بـ: 42.94%، في حين بلغ الوسط الحسابي: 57.88%.

يرتبط الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الجزائر ارتباطا وثيقا بالإيرادات العامة والتي تعتمد أساس على الجباية البترولية. فارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية يوفر يساهم في الرفع من قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من خلال الرفع من الإيرادات العامة وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي والذي يساهم بدوره في زيادة نفقات الأسر.

الشكل (1.3): التمثيل البياني لتطور نسبة الانفاق الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2020

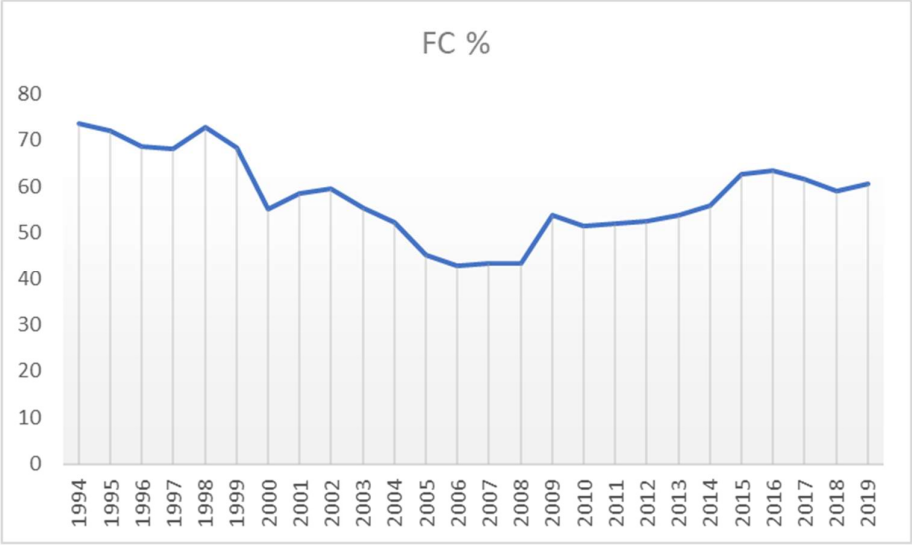


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

**نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام**

من خلال الجدول (2.3) والشكل (2.3)، يلاحظ أن نسبة الضريبة غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام أخذ منحى تنازليا، مع تسجيل بعض المراحل القصيرة التي ارتفعت فيها هذه النسبة كسنتي 1997 و1998. بلغت أقصى قيمة لهذا المتغير 0.87% سنة 1994، وكانت أدنى قيمة سنة 2006 والتي قدرت بـ: 0.06%، في حين بلغ الوسط الحسابي: 0.31%.

الشكل (2.3): التمثيل البياني لتطور نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2020

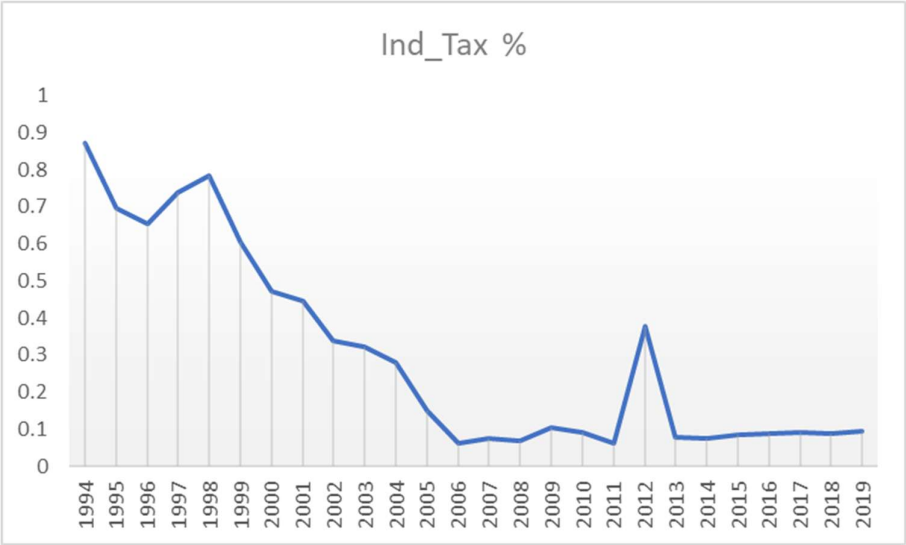


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

**نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام**

بناء على كل من الجدول (2.3) والشكل (3.3)، قد سجلت اقتطاعات الضمان الاجتماعي كنسبة من الناتج الداخلي الخام اقصى قيمة سنة 2015 والتي قدرت بـ: 7.16%، في حين أدنى قيمة سجلت سنة 1996 والمقدرة بـ: 3.71%، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير: 5.15% خلال الفترة 1994-2019.

الشكل (3.3): التمثيل البياني لتطور نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2020

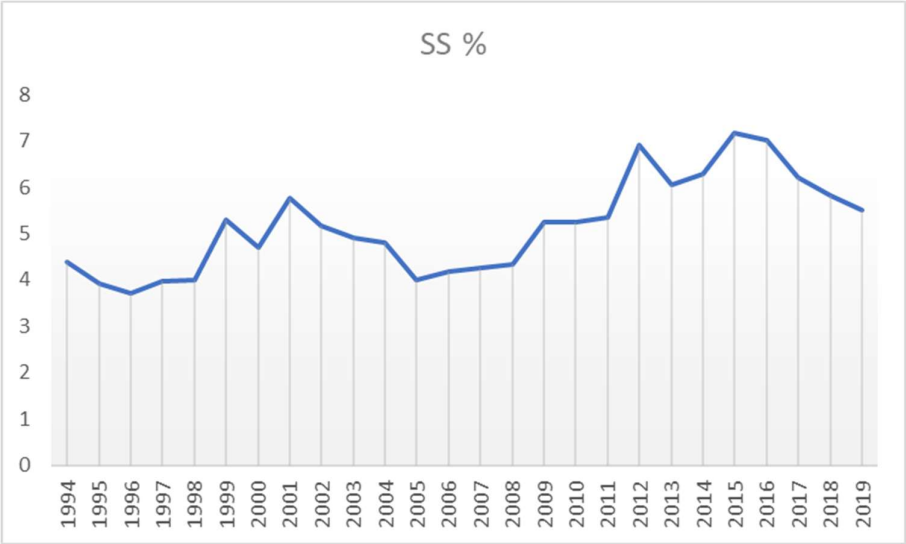


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

**نسبة التحويلات الاجتماعية للناتج الداخلي الخام**

قدر الوسط الحسابي لنسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1994-2019 بـ: 8.35%، أما أكبر قيمة فقد سجلت سنة 2001، والمقدرة بـ: 12.42%، فيما سجلت أدنى قيمة سنة 1994 والتي قدرت بـ: 5.02%. رغم وجود بعض الفترات التي سجل فيها انخفاض في التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، إلا إن نتائج الدراسة الوصفية للمعطيات توضح أن هنالك اتجاه عام واضح نحو التزايد.

كثيرة هي الظروف التي ساهمت في أخذ هذا المتغير منحى متزايد، ويمكن اعتبار تمسك الحكومات المتعاقبة على الجزائر بالدور الاجتماعي الذي تبنته، بالإضافة إلى الزيادة السكانية التي تفرض على الدولة تعبة المزيد من الموارد من أجل القيام بدورها الاجتماعي. كما أن إيرادات خزينة الدولة تؤثر أيضا في هذا المتغير.

الشكل (4.3): التمثيل البياني لتطور نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2020

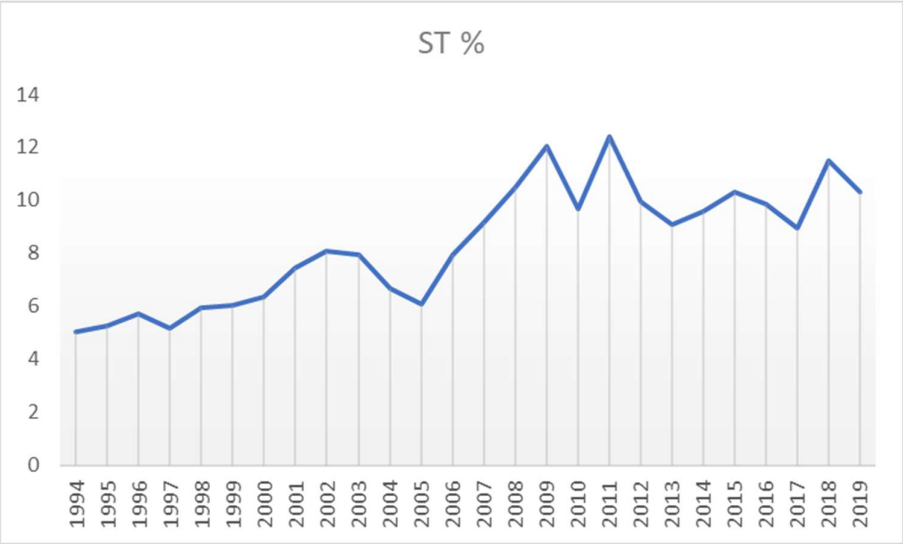


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

**معدل البطالة**

اللافت للانتباه أن نسبة البطالة في الجزائر سجلت تناقص جد معتبر خاصة خلال الفترة 1994-2006، وبعض الثبات فيما يلي هذه الفترة، إلا أنه ابتداء من سنة 2013 أخذ معدل البطالة في الارتفاع لكن بنسب بسيطة. وقد سجل معدل البطالة اقصى قيمة له سنة 1999 والتي قدرت بـ: 29.29%، في حين أدنى قيمة سجلت سنة 2013 والمقدرة بـ: 9.80%، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير: 17.80% خلال الفترة 1994-2019.

الشكل (5.3): التمثيل البياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 1994-2020

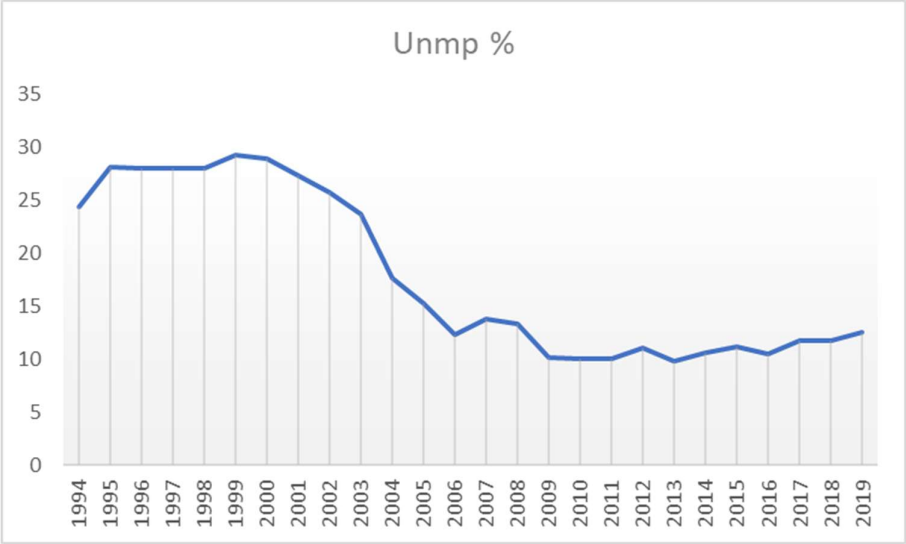


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

### نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود (M1/M2)

يعتبر التغير الحاصل في نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي المعروض النقدي عبر الزمن من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليها الباحثون في معرفة حركة حجم القطاع غير الرسمي. ومن خلال الجدول (2.3) والشكل (4.3) يتضح أن نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي المعروض النقدي خلال الفترة 1994-2019 تراوح بين 71.92% و48.81% كأقصى وأدنى قيمتين أخذهما المتغير، تم تسجيل 62.86% كمتوسط حسابي للمتغير خلال فترة الدراسة.

الشكل (6.3): التمثيل البياني لتطور نسبة السيولة إلى اجمالي المعروض النقدي خلال الفترة 1994-2020

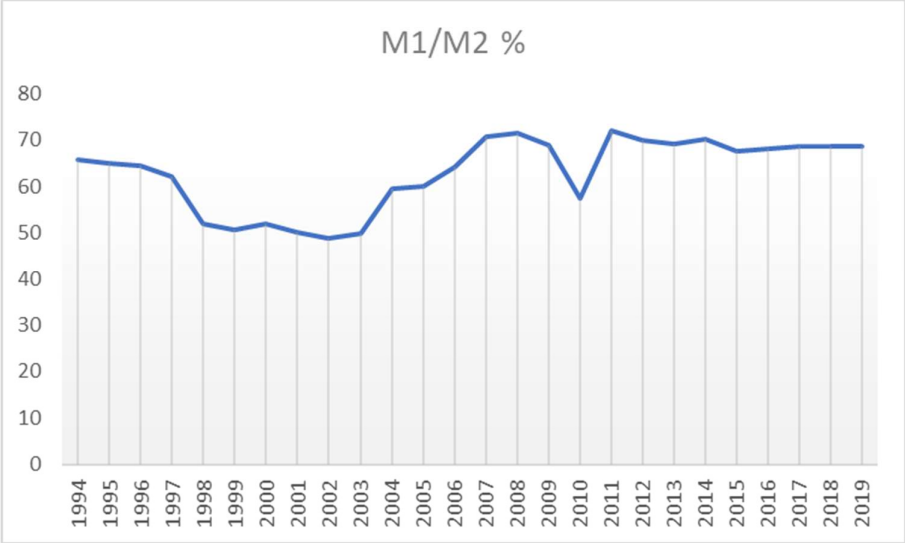


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

**نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام**

من خلال الجدول (2.3) والشكل (7.3) يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر شهد ارتفاع مستمر خلال الفترة 1994 إلى غاية 2011 أين سجل أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والذي قدر بـ: 135,00.04 دولار. ليبدأ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام في الانخفاض إلى غاية 2016 أين تم تسجيل بعض الارتفاع. وقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ: 10,687.05 دولار خلال فترة الدراسة.

الشكل (7.3): التمثيل البياني لتطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2020

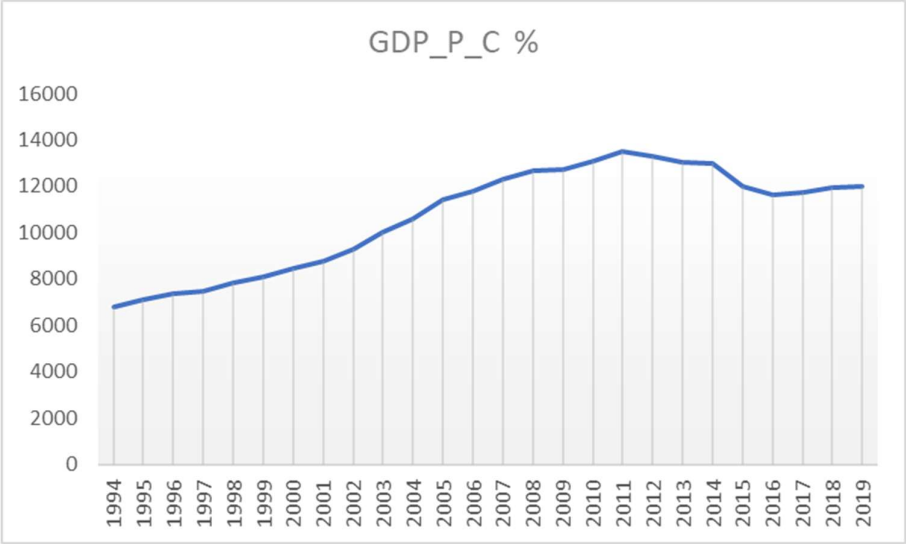


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

**معدل المشاركة في القوة العاملة**

من خلال الجدول (2.3) والشكل (8.3) يلاحظ أن معدل مشاركة القوة العاملة اخذ منحى تنازليا ابتداء من سنة 1994 إلى غاية 2009، وهي السنة التي أخذ فيها معدل مشاركة القوة العاملة في الارتفاع بين سنتي 2009 و2013.

الشكل (8.3): التمثيل البياني لتطور معدل المشاركة في القوة العاملة خلال الفترة 1994-2020

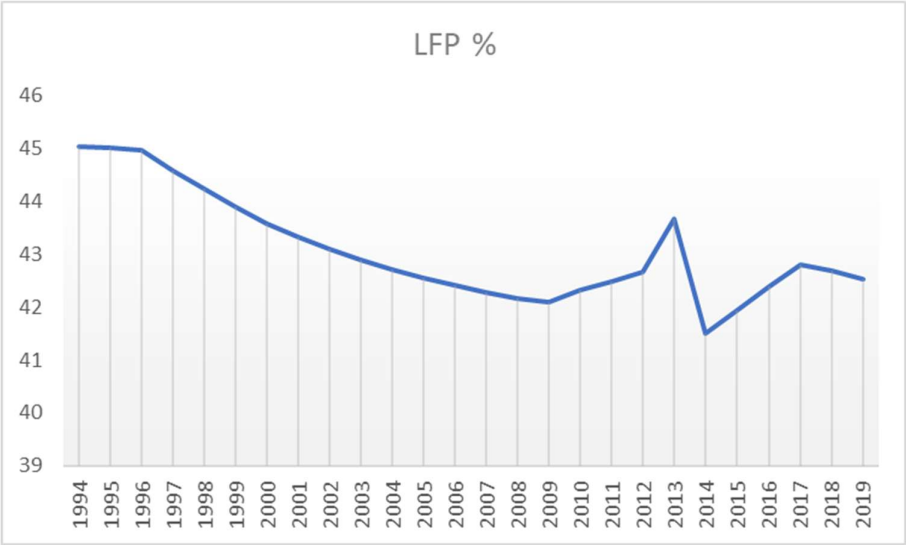


**المصدر**: من إعداد الباحث باستعمال برنامج XL

## المبحث الثالث: تقديم نموذج المتغير الكامن (Multiple Indicator Multiple Causes -MIMIC-)

بعد العرض المقدم في المبحث الأول، والذي تضمن تقديم وعرض لبعض الدراسات السابقة التي ساهمت في تقدير حجم القطاع غير الرسمي أو حتى في تفسير علاقة القطاع غير الرسمي ببعض المتغيرات الأخرى، كذلك عرض المتغيرات التي ستعتمد عليها هذه الدراسة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر، وتقديم تحليل باستعمال تقنيات الإحصاء الوصفي. سيكرس هذا المبحث من أجل عرض النموذج القياسي المستخدم في تقدير حجم القطاع غير الرسمي من خلال هذه الدراسة، والذي يصطلح على تسميته بنموذج المتغير الكامن (Multiple Indicators Multiple Causes -MIMIC-)، الذي سيستخدم في تقدير حجم القطاع غير الرسمي خلال فترة الدراسة (1994-2019)؛ وانتهاء بعرض الاختبارات التشخيصية المستعملة للتعرف على مدى صلاحية النموذج.

### المطلب الأول: نبذة عن نموذج المتغير الكامن (Multiple Indicators Multiple Causes -MIMIC-)

تتنوع المقاربات التي من خلالها يمكن تقدير حجم القطاع غير الرسمي بين المباشرة منها وغير المباشرة. تعتمد المقاربة المباشرة على المسوح أو التدقيق على مستوى بعض المصالح كمصالح الضرائب مثلا؛ فيما تعتمد المقاربة غير المباشرة على معطيات ومؤشرات الاقتصاد الكلي من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي. في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المقاربة غير المباشرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1994-2019 باستعمال مقاربة المتغير الكامن أو ما يصطلح على تسميتها بنموذج (MIMIC)

تندرج مقاربة المتغير الكامن ضمن نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling -SEM-)، حيث ان نماذج المعادلات الهيكلية عادة ما تستعمل لغرضين رئيسين هما التنبؤ والتقدير[17]:

- التنبؤ: حيث تعتبر طريقة المربعات الصغرى الجزئية (Partiel Least Squares -PLS-) من أشهر الطرق المستعملة في التنبؤ.
- تقدير المعلمات: والذي عادة ما يتم باستعمال طريقة تحليل نسبة التباين المشترك (Linear Structural Relationship -Lisrel-) من أجل تقدير قيم الظاهرة المراد دراستها من خلال تقدير معلمات المتغير الممثل لهذه الظاهرة.

[17] Stan, Valentina, and Gilbert Saporta. "Une Comparaison Expérimentale Entre Les Approches Pls et Lisrel." *38èmes Journées de Statistique*. 2006, Pp. 1-6.

وبما أن أحد أهداف هذه الدراسة هو تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فإنه حتما سيتم الاعتماد على طريقة تحليل نسبة التباين المشترك (Lisrel) باستخدام مقاربة المتغير الكامن (MIMIC).

يعود ظهور نموذج المتغير الكامن (MIMIC) إلى بداية السبعينات على يد (Zellner, 1970) والذي طور فيما بعد من طرف السويديين "كارل جورسكورغ" و"داغ شوربوم" ( Karl Joreskog & Dag Sorbom)، حيث استعمل أول مرة في ميدان علم النفس، ومن ثم تم تعميم استعماله في مجالات أخرى من العلوم إلى أن استعمل لأول مرة من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الورقة البحثية المنشورة من قبل (Frey & Weck-Hannemann, 1984)، حيث تم توظيف نموذج المتغير الكامن من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي في 17 بلد من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1960-1980.

**المطلب الثاني: بناء النموذج**

على خلاف مع أغلب الطرق المستعملة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي والتي تعتمد على متغير واحد فقط من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي، تبرز اهمية نموذج المتغير الكامن (MIMIC) في اعتماده على مجموعة من المتغيرات من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين جزئيتين؛ المجموعة الجزئية الأولى تتضمن المتغيرات المسببة للظاهرة؛ ومجموعة جزئية ثانية تتضمن متغيرات تسمح برصد الآثار المترتبة عن وجود وتطور حجم القطاع غير الرسمي والتي يصطلح على تسميتها بـ "المؤشرات" ; ويوضح الشكل (8.3) مبدأ عمل نموذج المتغير الكامن (MIMIC). وبالتالي فإن بناء النموذج القياسي وفقا لطريقة نموذج المتغير الكامن (MIMIC) يعتمد على نوعين من المعادلات؛ معادة تهتم بعلاقة المتغير الكامن ومسبباته، والتي يصطلح على تسميتها "بالمعادلة الهيكلية"؛ ومعادلات تهتم بعلاقة المتغير الكامن والمؤشرات الدالة على وجوه وتطوره، والتي تسمى "معادلات القياس".

الشكل (8.3): التمثيل البياني لنموذج المتغير الكامن MIMIC

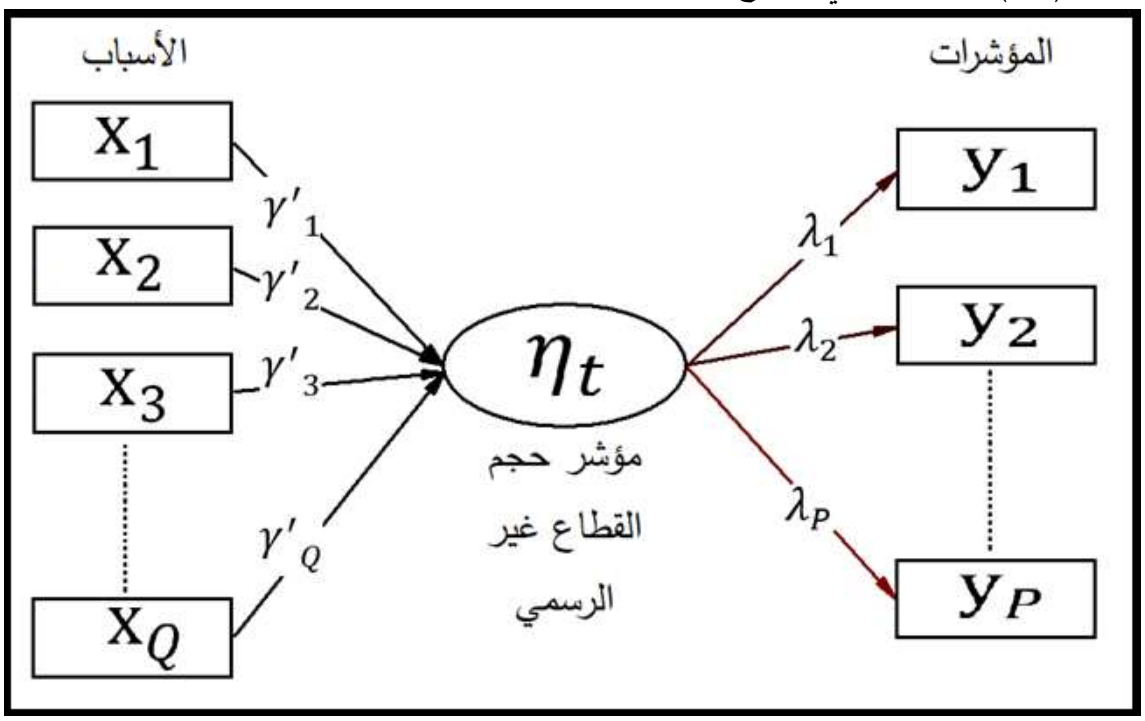


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Schneider و .Dominik H، Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences، 2000)

المعادلة الهيكلية: وهي المعادلة التي تأخذ المتغير الكامن (أي مؤشر حجم القطاع غير الرسمي) والذي يرمز له بالرمز: $(\eta_t)$ كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة $(X_t)$ المسببة للظاهرة أو المؤثرة في تطورها، وتكتب هذه المعادلة على الشكل التالي:

$$\eta_t = \gamma'.X_t + \epsilon_n$$

أو بعبارة أخرى:

$$\begin{bmatrix}\eta_1\\ \eta_2\\ \eta_3\\ \vdots\\ \eta_n\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\gamma'_1\\ \gamma'_2\\ \gamma'_3\\ \vdots\\ \gamma'_Q\end{bmatrix}.\begin{bmatrix}X_{1,1} & X_{2,1} & X_{3,1} & . & . & X_{Q,1}\\ X_{1,2} & X_{2,2} & X_{2,1} & . & . & X_{Q,2}\\ X_{1,3} & X_{2,3} & X_{3,3} & . & . & X_{Q,3}\\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots\\ X_{1,n} & X_{3,n} & X_{3,n} & . & . & X_{Q,n}\end{bmatrix} + \begin{bmatrix}\epsilon_1\\ \epsilon_2\\ \epsilon_3\\ \vdots\\ \epsilon_n\end{bmatrix}$$

حيث:

$\eta_t$ : المتغير الكامن والذي يعبر عن مؤشر حجم القطاع غير الرسمي؛

$\gamma'$: يمثل المعلمات التي تصف العلاقة بين المتغير الكامن والمتغيرات المسببة للظاهرة، والتي تكون شعاع ذو الأبعاد $(Q \times 1)$، حيث أن $Q$ هو عدد المتغيرات المستقلة (المتغيرات المسببة)؛

$X_t$ : أو $(X_1, X_2, X_3 \dots X_Q)$ المتغيرات المسببة للظاهرة، حيث أن هذه المتغيرات تشكل مصفوفة ذات الأبعاد $(N \times Q)$؛

$\epsilon_t$ : شعاع الخطأ العشوائي ذو الأبعاد $(Q \times 1)$؛

$n$ : عدد المشاهدات.

والشكل (8.3) يوضح المعادلة الهيكلية

الشكل (8.3): التمثيل البياني للمعادلة الهيكلية وفق نموذج المتغير الكامن MIMIC

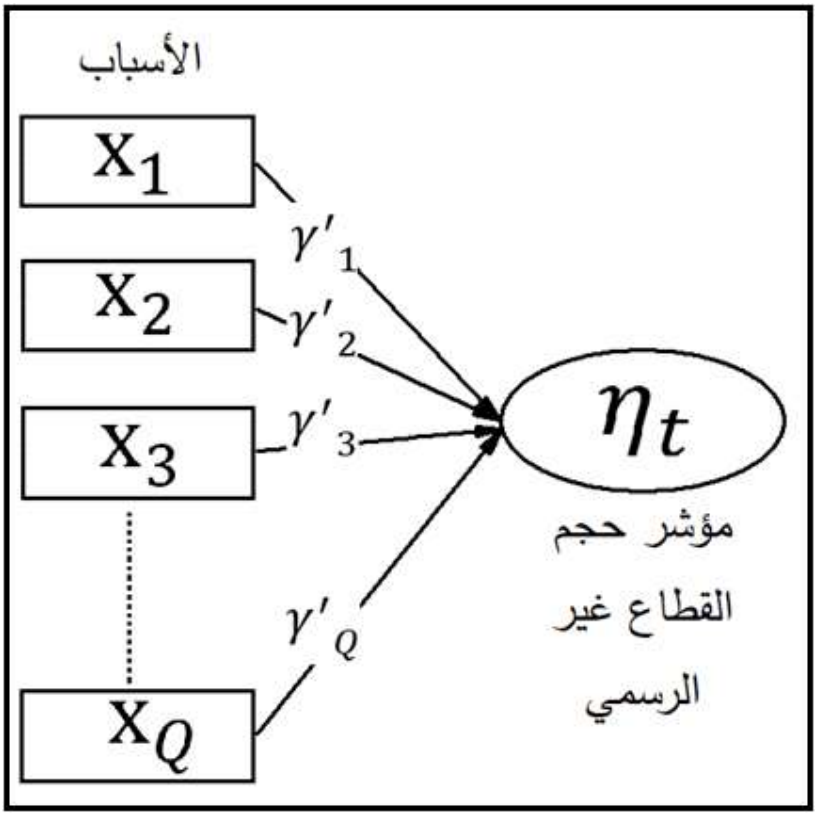


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Schneider و .Dominik H، Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences، 2000)

معادلات القياس: وهي معادلات تصف العلاقة بين المتغير الكامن (مؤشر حجم القطاع غير الرسمي $\eta_t$) من جهة ومن جهة أخرى كل مؤشر $(Y_t)$ على حدة، وتكتب كما يلي:

$$Y_t = \lambda \cdot \eta_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$Y_t$ : يمثل شعاع مؤشرات القطاع غير الرسمي حيث$(Y_t = Y_1 , Y_2 , Y_3 \ \dots \ Y_P)$

$\lambda$ : يمثل المعلمات التي تصف العلاقة بين المتغير الكامن والمؤشرات، والتي تكون شعاع ذو الأبعاد $(P \times 1)$، حيث أن $P$ هو عدد المؤشرات (المتغيرات المسببة)؛

$\varepsilon_t$ : شعاع الخطأ العشوائي ذو الأبعاد $(P \times 1)$.

بتعويض مؤشر حجم القطاع غير الرسمي $(\eta_t)$ الظاهر في معادلة القياس بما يساويه في المعادلة الهيكلية تنتج معادلة انحدار متعدد المتغيرات، والتي تكتب كما يلي:

$$Y_t = \lambda \, . \gamma' . X_{N,t} + \lambda \, . \epsilon_{n,t} + \varepsilon_{n,t}$$

يوضح الشكل (8.3) المعادلات القياسية.

الشكل (8.3): التمثيل البياني لمعادلات القياس وفق نموذج المتغير الكامن MIMIC

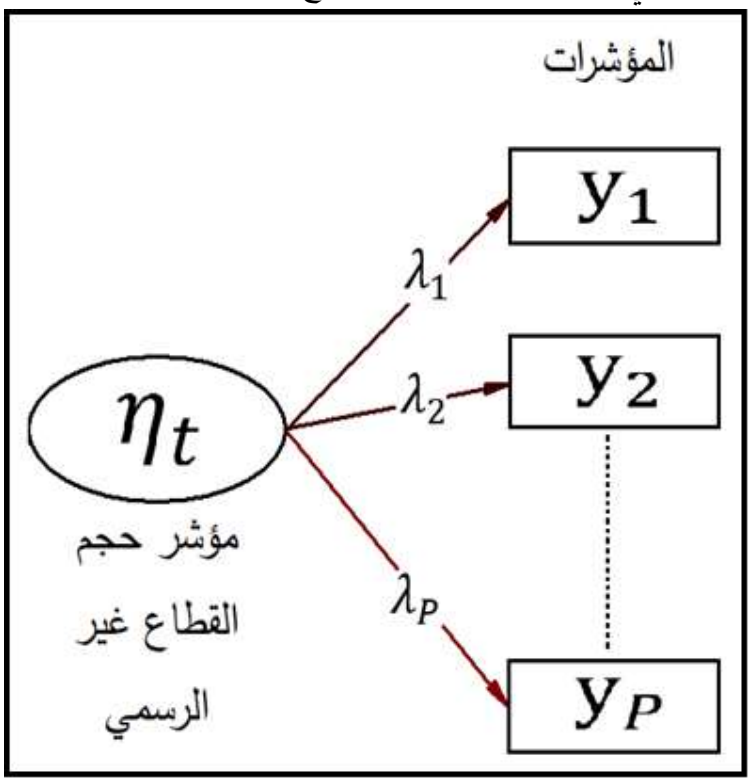


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Schneider و Dominik H.، Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences، 2000)

## المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج

يعتمد قبول أو رفض أي نموذج قياسي على اجتيازه لبعض الاختبارات الإحصائية التي تحدد مدى صلاحيته. في حالة نموذج المتغير الكامن (MIMIC) فإنه يخضع لاختبارات شأنه شأن جميع نماذج المعادلات الهيكلية (SEM)، والتي تخضع لاختبارات تقيس جودة النموذج (Good Fit). وينتج عن هذه الاختبارات مؤشرات تسمى مؤشرات جودة المطابقة. تعتبر هذه المؤشرات مهمة جدا في تحديد مدى مطابقة النموذج المقدر مع البيانات المعتمد عليها في تقديره. ومن ايجابيات النمذجة عن طريق المعادلات الهيكلية أنها توفر كم لا بأس به من الاختبارات الإحصائية التي تسمح بفهم مدى استجابة النموذج للمتطلبات الإحصائية التي ستحدد موقف الباحث من النموذج سواء بالقبول أو بإجراء تعديلات عليه أو حتى بالرفض، وفيما يلي أهم المؤشرات التي تنتج عن هذه الاختبارات:

### معامل التحديد $(r^2)$

يعتبر معامل التحديد من بين المؤشرات الأكثر شيوعا في تحديد جودة النماذج القياسية على العموم. ويقيس هذا المؤشر مدى تكرار النتائج التي تمت ملاحظتها في النموذج، استنادًا إلى نسبة التباين الكلي للنتائج التي أوضحها النموذج.[18] ويأخذ معامل التحديد قيما محورة بين الصفر والواحد $([1,0])$، وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الصفر كلما قلة جوة النموذج، في حين ترتفع جودة النموذج كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد، هذا بصفة عامة. أما في النمذجة بالمعادلات الهيكلية فحسب (Falk & B. Miller, 1992) فإنه من أجل قبول النموذج يجب أن تكون قيمة معامل التحديد مساوية أو أكبر من 0.3.[19]

### كاي مربع $(\chi^2)$ Chi-Square

يعتبر مؤشر مربع كاي أشهر المؤشرات التي تقيس جودة النموذج في حالة نماذج المعادلات الهيكلية، ويستخدم هذا المؤشر من أجل اختبار الدلالة الإحصائية للفرضية الصفرية $(H_0)$ والمتضمنة عدم وجود فرق بين النموذج المفترض والنموذج الحقيقي (أي أن مصفوفة التباين والتغاير للنموذج المفترض تتطابق تماما مع مصفوفة التباين والتغاير لبيانات عينة الدراسة)، مقابل الفرضية البديلة $(H_1)$ والتي تفيد بوجود فرق بين النموذجين المفترض والحقيقي. وكلما اقترب مؤشر كاي مربع من الصفر كلما تضاءل

[18] Draper, Norman R., and Harry Smith. *Applied Regression Analysis*. Vol. 326. John Wiley & Sons, 1998, P. 573.

[19] Falk, R. Frank, and Nancy B Miller. *A Primer for Soft Modeling*. University of Akron Press, 1992, Pp. 75–78.

الفرق بين النموذجين المفترض والحقيقي، وفي حالة تطابق النموذجين المفترض والحقيقي فإن قيمة مؤشر كاي مربع تكون الصفر، وحسب (Daire , Joseph , & Michael , 2008) فإن هذا الاختبار حساس جدا لحجم العينة،[20] وهو ما يسبب بعض الالتباس أثناء قبول ورفض النموذج في حالة عينات كبيرة أو صغيرة جدا، وهو الأمر الذي يتم تجنبه من خلال اعتماد مؤشر نسبة مربع كاي إلى درجة الحرية أو ما يسمى بمؤشر كاي مربع المعياري (المصحح أو النسبي) (Relative/Normed Chi-Square)

### مؤشر حسن المطابقة[21] Goodness-Of-Fit Index (GFI)

ينطلق هذا المؤشر من مبدأ مقارنة مؤشر كاي مربع $(\chi^2)$ بين النموذج قيد الدراسة والنموذج الصفري، هذا الأخير يمثل أسوأ تصور ممكن بحيث تكون كل متغيرات هذا النموذج غير مرتبطة فيما بينها. وبما أن هذا المؤشر يعتمد في حسابه على مؤشر كاي مربع $(\chi^2)$، والذي يتميز بحساسيته لحجم العينة فكذلك الشأن بالنسبة لمؤشر حسن المطابقة. ويأخذ هذا المؤشر قيما محصورة بين الصفر والواحد الصحيح ([1,0])، وتتحسن جودة النموذج كلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد، فيما تتضاءل عند اقترابه من الصفر. وانطلاقا من هذا المؤشر يمكن توليد مؤشرات أخرى مثل مؤشر حسن المطابقة المحسن ومؤشر حسن المطابقة الاقتصادي. ويمكن الحصول على مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) من خلال قسمة مؤشر المطابقة المعياري على درجة الحرية.

### مؤشر المطابقة المعياري[22] Normative Fit Index (NFI)

ظهر هذا المؤشر لأول مرة في الورقة البحثية التي نشرها (Bentler & Bonett, 1980) يتشابه مبدأ عمل هذا المؤشر مع مؤشر حسن المطابقة (GFI) من حيث المقارنة بين النموذج قيد الدراسة والنموذج الصفري، الذي تتميز مكوناته بعدم الارتباط فيما بينها. مثل المؤشرات التي سبق سردها في هذا الجزء يأخذ هذا المؤشر قيما محصورة بين الصفر والواحد الصحيح ([1,0])، وتتحسن جودة النموذج كلما

[20] Hooper, Daire, Joseph Coughlan, and Michael Mullen. "Evaluating Model Fit: A Synthesis of the Structural Equation Modelling Literature." *7th European Conference on Research Methodology for Business and Management Studies*. 2008, Pp. 3-4.

[21] Joreskog, Karl G, and Dag Sorbom. Lisrel V: Analysis of Linear Structural Relationships by Maximum Likelihood, Instrumentals Variables and Least Squares Methods. International Educational Services, 1981, P. 124.

[22] Bentler, P. M., and Douglas G. Bonett. "Significance Tests and Goodness of Fit in the Analysis of Covariance Structures.". *Psychological Bulletin*, Vol 88, No. 3, 1980, Pp. 588-606.

اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد، فيما تتضاءل عند اقترابه من الصفر. ويمكن الحصول على مؤشر المطابقة غير المعياري (NNFI) من خلال قسمة مؤشر المطابقة المعياري على درجة الحرية.

**مؤشر المطابقة المقارن**[23] the Comparative Fit Index (CFI)

تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Bentler P. , 1990)، من أجل معالجة بعض نقائص مؤشر المطابقة المعياري. ويعرف مؤشر المطابقة المقارن على أنه نسبة التحسن في اللامركزية (الانتقال من النموذج الصفري إلى النموذج المقترح) إلى عدم مركزية النموذج الصفري.[24] والذي يعتبر من بين أكثر المؤشرات استعمالا وموثوقية من طرف الباحثين، وتعبر القيم القريبة من الواحد على قوة النموذج فيما اقتراب المؤشر من الصفر يعبر على ضعف النموذج.

**مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب**[25] (RMSEA) Root Mean Square Error of Approximation

يعتبر مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب أكثر مؤشرات جودة المطابقة استعمالا وموثوقية من طرف الباحثين، والذي ظهر لأول مرة سنة 1980 على يد (Steiger & Lind, 1980). إن اعتماد أغلب المؤشرات على المقارنة بين النموذج قيد الدراسة ونموذج صفري تكون فيه المتغيرات غير مترابطة فيما بينها جعلها تعطي صورة جيدة عن النموذج قيد الدراسة لأنه تمت مقارنته بأسوأ حالة ممكنة. وهو الامر الذي تم تفاديه من خلال مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب الذي استبعد مقارنة النموذج قيد الدراسة بأسوأ نموذج (النموذج الصفري)، باعتماده على مقارنة النموذج قيد الدراسة بأحسن حالة ممكنة. وبالتالي فإن النموذج قيد الدراسة سيكون في أحسن حالات جودة المقاربة كلما اقترب مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب من الصفر (أي كلما كان الفرق بين النموذج قيد الدراسة والنموذج الأمثل صغيرا كلما كانت جودة النموذج قيد الدراسة في أحسن حالاته والعكس صحيح عندما يقترب هذا المؤشر من الواحد).

---

[23] Bentler, P. M. "Comparative Fit Indexes in Structural Models.". *Psychological Bulletin*, Vol 107, No. 2, 1990, Pp. 238-246.

[24] Raykov, Tenko, and George A Marcoulides. *A First Course in Structural Equation Modeling*. Mahwah, New Jersey, 2006, P. 47.

[25] Steiger, James H, and John C Lind. "Statistically Based Tests for the Number of Common Factors". Paper Presented at the Meeting of the Psychometric Society, Iowa City, Ia, Pp. 11-19.

الجدول (3.3): يوضح القيم المثلى والقيم المقبولة لاختبارات جودة المطابقة.

| مؤشر جودة المطابقة | القيم المثلى للمؤشر | القيم المقبولة للمؤشر |
|---|---|---|
| $\chi^2$<br>$p$ Value<br>$\chi^2/df$ | $0 \leq \chi^2 \leq 2df$<br>$0.05 < p \leq 1.00$<br>$0 \leq \chi^2/df \leq 2$ | $2df \leq \chi^2 \leq 3df$<br>$0.01 \leq p \leq 0.05$<br>$2 \leq \chi^2/df \leq 3$ |
| GFI | $0.95 \leq GFI \leq 1.00$ | $0.90 \leq GFI \leq 0.95$ |
| AGFI | $0.95 \leq AGFI \leq 1.00$ | $0.90 \leq AGFI \leq 0.95$ |
| NFI | $0.95 \leq NFI \leq 1.00$ | $0.90 \leq NFI \leq 0.95$ |
| NNFI | $0.97 \leq NNFI \leq 1.00$ | $0.95 \leq NNFI \leq 0.97$ |
| CFI | $0.97 \leq CFI \leq 1.00$ | $0.95 \leq CFI \leq 0.97$ |
| RMSEA | $0 \leq \text{RMSEA} \leq 0.05$ | $0.05 \leq \text{RMSEA} \leq 0.1$ |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج.

## المبحث الرابع: تقديم النماذج المختارة لتحليل العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي والجباية الضريبية

بعد تناول الدراسات السابقة التي سواء قدرت حجم القطاع غير الرسمي أو تناولت بالتحليل علاقة القطاع غير الرسمي بباقي المتغيرات الاقتصادية وخاصة الجبائية منها، بعد عرض الجانب النظري من نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، سيتم عرض النموذجين القياسين اللذان سيستعملان من أجل استكشاف تأثير حجم القطاع غير الرسمي على الجباية الضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة. وسيتم ذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) من أجل تقديم تحليل خطي، بالإضافة إلى استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية Non-Linear Autoregressive Distributed Lag (NARDL)، بغرض تقديم تحليل غير خطي. ويتكون هذا المبحث من المطالب التالية:

### المطلب الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)[26] دمجا لكل من نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة،[27] والذي يعتبر من بين المنهجيات الحديثة نسبيا، والتي خضعت لتحسينات مع مرور الوقت. فكان ظهور هذا النموذج في البحث الذي نشره (Shin & Pesaran, An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach To Cointegration

[26] Pesaran, M. Hashem et Al. "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships". *Journal of Applied Econometrics*, Vol 16, No. 3, 2001, Pp. 371-413.

[27] Idem, P. 382.

Analysis, 1998)، ليكتمل هذا النموذج بإدخال (Bounds Testing)[28] في البحث المنشور من قبل (Pesaran, Shin, & Smith, 2001). تسمح منهجية (ARDL) باختبار العلاقة السببية بين متغيرين أو أكثر (متغير تابع من جهة ومتغير أو متغيرات مستقلة من جهة أخرى). ولقد شاع بين الباحثين استخدام منهجية (ARDL) بسبب بعض الميزات التي توفرها هذه المنهجية، فمن جهة هي تسمح بفحص العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، ومن جهة أخرى فهي تأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء مما يساهم في الحصول على نتائج أفضل وأكثر دقة.

**الفرع الأول: متطلبات تطبيق منهجية (ARDL)**

تتميز منهجية (ARDL) بسهولة شروط تطبيقها، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في اعتماداه من طرف الباحثين كأداة قياسية، وفيما يلي المتطلبات التقنية لتطبيق النموذج:

- سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى I (0)، أو عند الفرق الأول I(0) أو مزيج بينهما؛[29]
- وجود علاقة طويلة الأجل؛[30]
- أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنوي؛
- اجتياز النموذج للاختبارات التشخيصية، والتي سيتم التطرق إليها لاحقا.

**الفرع الثاني: مراحل تطبيق منهجية (ARDL)**

**أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**

من مميزات نموذج (ARDL) أنه لا يشترط أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة، بل الشرط الوحيد أن تكون مستقرة في درجة أدنى من الفرق الثاني. أما عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية فيمكن القول أنه أصبح أمرا روتينيا في الدراسات القياسية، بهدف اختبار الخصائص الساكنة للمتغيرات وتحديد درجة تكاملها. ويمكن ذلك بإجراء العديد من الاختبارات مثل: Augmented Dickey-Fuller،[31]

[28] Idem, P. 389.

[29] Idem, 2001, P. 388.

[30] Idem, P. 391.

[31] Dickey, David A., and Wayne A. Fuller. "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with A Unit Root". *Econometrica*, Vol 49, No. 4, 1981, Pp. 1057-1072.

Kwiatkowski–Phillips-DF-,Schmidt– [33]،Zivot and Andrew [32]،Philip-Perron [34].Shin

**ثانيا: اختيار درجة الإبطاء المثلى**

ولاختيار درجة الإبطاء المثلى يتم اللجوء إلى استعمال عدة معايير، حيث يعتبر معيار Akaike (AIC) [35] ومعيار Schwarz (SC) [36] الأكثر استعمالا وشيوعا في تحديد درجة الابطاء المثلى.

**ثالثا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (ARDL)**

يتم اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) أو ما يصطلح على تسميته باختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds Test)، باختبار الفرضية العدمية، والتي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أو بعبارة أخرى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة تكامل مشترك.

**رابعا: تقدير النموذج في الأجل الطويل**

بعد اختبار التكامل المشترك، وفي حالة رفض الفرضية البديلة، والتي تقضي بعدو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يتم المرور إلى المرحلة التالية وهي تقدير معادلة الأجل الطويل، باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{m} \vartheta_j \; Y_{j-1} + \sum_{j=1}^{n} \tau_j \; Y_{j-1} + e_t$$

[32] Phillips, Peter C. B., and Pierre Perron. "Testing for A Unit Root in Time Series Regression". *Biometrika*, Vol 75, No. 2, 1988, Pp. 335-346.

[33] Zivot, Eric, and Donald W. K Andrews. "Further Evidence on the Great Crash, the Oil-Price Shock, and the Unit-Root Hypothesis". *Journal of Business &Amp; Economic Statistics*, Vol 20, No. 1, 2002, Pp. 25-44.

[34] Kwiatkowski, Denis et Al. "Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of A Unit Root". *Journal of Econometrics*, Vol 54, No. 1-3, 1992, Pp. 159-178.

[35] Akaike, H. "A New Look at the Statistical Model Identification". *Ieee Transactions on Automatic Control*, Vol 19, No. 6, 1974, Pp. 716-723.

[36] Schwarz, Gideon. "Estimating the Dimension of A Model". the *Annals of Statistics*, Vol 6, No. 2, 1978, Pp. 461-464.

حيث تمثل كل من:

- $\vartheta_j$ ، $\tau_j$ معاملات المتغيرات؛
- $n$، $m$ فترات الإبطاء المتعلقة بتلك المتغيرات؛
- $e_t$ يمثل حد الخطأ العشوائي.

**خامسا: تقدير صيغة تصحيح الخطأ** ECM

بعد تقدير معادلة النموذج في الأجل الطويل، تأتي مرحلة تقدير صيغة تصحيح الخطأ، والغرض من ذلك استكشاف العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل القصير. وفيما يلي الصيغة الرياضية لنموذج تصحيح الخطأ:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{j=0}^{p} \varphi_j \ \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \omega_j \ \Delta X_{t-j} + \ \psi ECT_{t-1} + \ e_t$$

حيث تمثل كل من:

- $ECT_{t-1}$ حد تصحيح الخطأ، والذي يجب أن يكون سالبا ومعنوي؛
- $\psi$ معامل تصحيح الخطأ والذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوزان في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل؛
- $e_t$ يمثل حد الخطأ العشوائي.

بعد التأكد من معنوية المعلمات، يتم اخضاع النموذج لمجموعة من الاختبارات التشخيصية من أجل التأكد من سلامته وخلوه من المشاكل القياسية.

## المطلب الثاني: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية (NARDL)[37]

باعتبار أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) يقدم تحليل خطي للعلاقة بين المتغيرات، وبالنظر إلى أن العلاقات بين المتغيرات لا تنحصر فقط في العلاقات الخطية، ظهر الحاجة إلى إيجاد نمذجة تغطي هذا الجانب، وبالتالي ظهرت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية (NARDL) كأداة قياسية تأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية لتأثير

[37] Shin, Yongcheol et Al. "Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in A Nonlinear Ardl Framework". *Festschrift in Honor of Peter Schmidt Econometric Methods and Applications*, Sickles Robin C. and C. Horrace William, Springer, New York, 2022, Pp. 281-314.

المتغير المستقل على المتغير التابع وذلك في الأجلين القصير والطويل من خلال البحث المنشور من قبل (Shin, Yu, & Greenwood-N, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, 2014).

**الفرع الأول: متطلبات تطبيق منهجية (NARDL)**

بما أنه يمكن اعتبار نموذج (NARDL) صيغة موسعة لنموذج (ARDL) فمن الطبيعي أن يخضع لنفس المتطلبات التقنية، والتي تتلخص أساسا في وجوب استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول(1) I على الأكثر مع السماح للسلاسل أن تكون مزيجا بين سلاسل مستقلة عند المستوى I (0)، أو عند الفرق الأول I (0). بالإضافة إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل؛ وأن يكون معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنوي؛ وأخيرا ضرورة اجتياز النموذج للاختبارات التشخيصية، والتي سيتم التطرق إليها لاحقا.

**الفرع الثاني: مبدأ عمل منهجية (NARDL)**

تنطلق منهجية (NARDL) من تقسيم المتغير المستقل $X$ إلى قيم موجبة وأخرى سالبة وفق الصيغة التالية:

$$X_t = X_0 + X_t^+ + X_t^-$$

وبالتالي يمكن صياغة العلاقة (دالة التكامل المشترك) بين المتغيرين $Y$ كمتغير تابع والمتغير المستقل $X$ وفق المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta^+ X_t^+ + \beta^- X_t^- + u_t$$

حيث تمثل كل من:

- $\beta^-$ و $\beta^+$ المعلمات غير المتماثلة في الأمد الطويل؛
- أما $X_t^-$ و $X_t^+$ فيتم حسابهما كما يلي:

$$\begin{cases} X_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \text{Max}(\Delta X_j, 0) \\ X_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \sum_{j=1}^{t} \text{Max}(\Delta X_j, 0) \end{cases}$$

بعد تقسيم المتغير المستقل $X$ إلى قيم موجبة $x_t^+$ وأخرى سالبة $x_t^-$، يتم إدخاله على نموذج الـ (ARDL) لينتج عن هذه الخطوة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية (NARDL)، وفيما يلي الصيغة الرياضية لنموذج (NARDL):

$$\Delta y_t = \mu - \rho y_{t-1} + \theta^+ \; ^+_{t-1} + \theta^- \; ^-_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \alpha_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=1}^{q} \left(\pi_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + \pi_j^- \Delta x_{t-j}^-\right) + e_t$$

حيث تمثل كل من:

- $\Delta$ : تشير إلى الفروق الأولى؛
- $\mu$ : الحد الثابت؛
- $\rho$، $\theta^-$ و $\theta^+$: معلمات المدى الطويل؛
- $\alpha_j$، $\pi_j^-$ و $\pi_j^+$: معلمات المدى القصير؛
- $p$، $q$ : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الخاصة بالمتغيرات $y_t$، $x_t$؛

$e_t$ يمثل حد الخطأ العشوائي.

**الفرع الثالث: خطوات منهجية (NARDL)**

لا يوجد اختلاف كبير بين خطوات تطبيق منهجية (ARDL) و(NARDL) والتي تتلخص فيما يلي:

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
- اختيار درجة الإبطاء المثلى.
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (ARDL).
- تقدير النموذج في الأجل الطويل: يتم تقدير النموذج في الأجل الطويل وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{m} \vartheta_j \; Y_{j-1} + \sum_{j=1}^{n} \tau_j^+ \; X_{t-j}^+ + \sum_{j=1}^{s} \tau_j^- \; X_{t-j}^- + e_t$$

حيث تمثل كل من:

- $\tau_j^+$ و $\tau_j^-$: معلمات المدى الطويل غير المتماثلة؛

- $m$، و$n$: فترات الإبطاء؛
- $e_t$ يمثل حد الخطأ العشوائي.

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ ECM: وفيما يلي الصيغة الرياضية لنموذج تصحيح الخطأ:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{j=0}^{p} \varphi_j \ \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q1} \omega_j^+ \ \Delta X_{t-j}^+ + \sum_{j=0}^{q2} \omega_j^- \ \Delta X_{t-j}^- + \psi ECT_{t-1} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

- $ECT_{t-1}$ حد تصحيح الخطأ، والذي يجب أن يكون سالبا ومعنوي؛
- $\psi$ معامل تصحيح الخطأ والذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوزان في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل؛
- $\omega_j^+$ و$\omega_j^-$ المقدرات غير تماثلية في الأمد القصير؛
- $e_t$ يمثل حد الخطأ العشوائي.

بعد التأكد من معنوية المعلمات، يتم اخضاع النموذج لمجموعة من الاختبارات التشخيصية من أجل التأكد من سلامته وخلوه من المشاكل القياسية.

**المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية**

**الفرع الأول: الاختبارات المشتركة بين نموذجي ARDL وNARDL**

إن الهدف من بناء نموذجي ARDL وNARDL هو تقديم تحليل اقتصادي بناء على نتائج هذين النموذجين. لكن قبل المرور إلى هذه المرحلة (مرحلة التحليل والتفسير الاقتصادي) يجب التحقق من جودة أداء هذين النموذجين وخلوهما من العيوب القياسية، وفيما يلي أهم الاختبارات التشخيصية:

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test [38]

الهدف من هذا الاختبار هو الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية من الدرجة أكبر من واحد. والذي يختبر الفرضية الصفرية $H_0$ والتي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي بين

[38] Breusch, T. S. "Testing for Autocorrelation in Dynamic Linear Models*". *Australian Economic Papers*, Vol 17, No. 31, 1978, Pp. 334-355.

الأخطاء، مقابل الفرضية البديلة $H_1$ التي تفترض وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء. ويتم قبول النموذج في حالة قبول الفرضة الصفرية $H_0$.

اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) Heteroskedasticity Test ARCH [39]

يختبر اختبار ثبات التباين الفرضية الصفرية $H_0$ والتي تفترض عدم وجود تباين في حد الخطأ، مقابل الفرضية البديلة $H_1$ التي تفترض وجود اختلاف في تباين حد الخطأ. حيث يتم قبول الفرضية الصفرية $H_0$ ورفض الفرضية البديلة إذا كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية المعروفة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test [40]

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من مدى اتباع سلسلة بواقي الانحدار للتوزيع الطبيعي، ويتم اختبار الفرضية الصفرية $H_0$ التي تفترض اتباع الأخطاء العشوائية للتوزيع الطبيعي، مقابل الفرضية البديلة $H_1$ التي تفترض عدم اتباع الأخطاء العشوائية للتوزيع الطبيعي. حيث يتم قبول الفرضية الصفرية $H_0$ ورفض الفرضية البديلة $H_1$ إذا كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية المعروفة.

اختبار الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test [41]

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إن كان النموذج المقدر يعاني من مشكلة عدم ملاءمة الشكل الدالي. والذي يختبر الفرضية الصفرية $H_0$ التي عدم معاناة الدالة من مشكلة عدم التحديد، مقابل الفرضية البديلة $H_1$ التي تفترض وجود مشكلة عدم التحديد. حيث يتم قبول الفرضية الصفرية $H_0$ ورفض الفرضية البديلة $H_1$ إذا كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية المعروفة.

[39] Engle, Robert F. "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation". *Econometrica*, Vol 50, No. 4, 1982, Pp. 987-1007.

[40] Bera, Anil K., and Carlos M. Jarque. "Efficient Tests for Normality, Homoscedasticity and Serial Independence of Regression Residuals". *Economics Letters*, Vol 7, No. 4, 1981, Pp. 313-318.

[41] Ramsey, J. B. "Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis". *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, Vol 31, No. 2, 1969, Pp. 350-371.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM Test وCUSUMSQ Test [42]

يهدف اختباري CUSUM Test وCUSUMSQ Test إلى الكشف عن مختلف المواصفات الخاطئة في النموذج، بما في ذلك التغير الهيكلي التدريجي، التغيرات الهيكلية المتعددة، التنبؤات المفقودة والخطية المهملة، بالإضافة إلى اظهار مدى استقرار وانسجام معلمات التقدير طويل الأجل مع معلمات التقدير قصير الأجل. وتظهر نتيجة هذين الاختبارين في شكلين بيانيين، علما أن الاستقرار الهيكلي في حالة وقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

**الفرع الثاني: اختبار عدم التماثل الخاص بنموذج NARDL [43]**

المقصود بعدم التماثل هو اختلاف تأثير الصدمات الموجبة للمتغير المستقل عن مثيلاتها السالبة. أي وجود آلية تأثير مختلف على المتغير التابع عند اختلاف سلوك (ارتفاع أو انخفاض) المتغيرات المستقلة عبر الزمن. ويمكن ربط عدم التماثل في التأثير على المتغير التابع والنماذج غير الخطية أي أنها حالة خاصة بالنماذج الخطية فقط.

وحسب (Shin, Yu, & Greenwood-N, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, 2014) فإنه يمكن صياغة اختبار عدم التماثل كما يلي:

- **في الأمد الطويل:**

فرضية العدم $H_0$: الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير $X$ لها تأثير متماثل على المتغير $Y$ في المدى الطويل (توجد علاقة خطية بين المتغيرات في المدى الطويل)؛ $H_0: \theta^+ = \theta^-$

الفرضية البديلة $H_1$: الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير $X$ لها تأثير غير متماثل على المتغير $Y$ في المدى الطويل (توجد علاقة غير خطية بين المتغيرات في المدى الطويل). $H_1: \theta^+ \neq \theta^-$

[42] Brown, R. L. et Al. "Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time". *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, Vol 37, No. 2, 1975, Pp. 149-163.

[43] Shin, Yongcheol et Al. "Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in A Nonlinear Ardl Framework". *Festschrift in Honor of Peter Schmidt Econometric Methods and Applications*, Sickles Robin C. and C. Horrace William, Springer, New York, 2022, Pp. 281-314.

- **في الأمد القصير:**

فرضية العدم $H_0$: الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير $X$ لها تأثير متماثل على المتغير $Y$ في المدى القصير (توجد علاقة خطية بين المتغيرات في المدى الطويل)؛ $H_0: \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^+ = \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^-$

الفرضية البديلة: الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير $X$ لها تأثير غير متماثل على المتغير $Y$ في المدى القصير (توجد علاقة غير خطية بين المتغيرات في المدى الطويل). $H_0: \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^+ \neq \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^-$

**المبحث الخامس: اختبارات السببية الخطية وغير الخطية:**

يفترض (Granger, 1969) في بحثه الأساسي عن السببية، وجود علاقة حدودية وخطية للمتوسط الشرطي؛ لكن هذا الاختبار فشل في اكتشاف العلاقات غير الخطية بمرور الوقت، مثل عدم التناسق، والانقطاعات الهيكلية في السلاسل. لحل هذه المشكلة، اقترح (Baek & Brock, 1992) اختبارا غير معلمي. كما قام (Hiemstra & Jones, 1994) بتعديل هذا الاختبار من خلال تبسيط الفرضية القائلة بأن السلاسل الزمنية مستقلة وموزعة بشكل متماثل. بعد ذلك أظهرت أعمال (Diks & Panchenko, 2005) و (Diks & Panchenko, A new statistic and practical guidelines for nonparametric Granger causality testing, 2006) أن اختبار (Hiemstra & Jones, 1994) يمكن أن يؤدي إلى رفض زائف لفرضية العدم، لذلك اقترحوا اختبارا آخرا للتغلب على الرفض المفرط (Palazzi, Júnior, & Klotzle, 2021). فعلى الرغم من أن طرق السببية الخطية يمكنها التقاط الديناميكيات السببية الخطية بأمان، إلا أنها غير قادرة على تأكيد العلاقات السببية المتوطنة في علاقة الدوال غير الخطية بين المتغيرات. لذلك، قمنا بفحص الروابط السببية غير الخطية بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي باستخدام اختبار السببية غير الخطية أيضا والذي اقترحه (Diks & Panchenko, A new statistic and practical guidelines for nonparametric Granger causality testing, 2006). يتم تطبيق هذا الاختبار على السلسلة المتبقية المقدرة لنموذج VAR.

**خلاصة الفصل**

يمكن اعتبار هذا الفصل بمثابة تقديم وتمهيد للفصل الموالي، حيث أنه تم تكريس هذا الفصل من أجل الإحاطة بكل ما يتعلق المتغيرات المستعملة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، من عرض لها ودراسة إحصائية لها؛ عرض وتقديم النموذج المراد استعماله في تقدير حجم القطاع غير الرسمي؛ وأخيرا عرض النموذجين القياسين اللذان سيستعملان في تحليل وتفسير العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر من جهة، وإيرادات الجباية الضريبية في الجزائر.

وكتمهيد فقد تم التعريف بالمتغيرات الاقتصادية المستعملة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي، والتي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية، موقع البنك الدولي، والمديرية العامة للضرائب. ومن ثم المرور إلى تقديم تحليل إحصائي لسوك هذه المتغيرات عبر الزمن.

أيضا في هذا الفصل تم التعريف بنموذج المتغير الكامن (MIMIC)، والذي يعتبر من أكثر الطرق القياسية المستعملة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي وفق المقاربة غير المباشرة. بالإضافة إلى التعريف بنموذج المتغير الكامن (MIMIC) تم التطرق إلى الاختبارات التشخيصية التي تسمح بمعرفة مدى صلاحية النتائج المحصل عليها، وهذه الاختبارات هي اختبارات إحصائية تستعمل في نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) والذي يعتبر نموذج المتغير الكامن أحد حالاتها.

في الأخير، تم تقديم كل من نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية Non-Linear Autoregressive Distributed Lag (NARDL). فقد تم التعريف بهذين النموذجين؛ توضيح شروط وخطوات تطبيقهما؛ وأخيرا، عرض الاختبارات التشخيصية الواجب اخضاعهما لها من أجل الحصول على نتائج أكثر موثوقية وصلاحية.

# الفصل الرابع:

# تقدير حجم القطاع غير الرسمي ودراسة علاقته بحجم الإيرادات الجبائية

**تمهيد**

إن التأصيل النظري لموضوع القطاع غير الرسمي الوارد في الفصل الأول، من خلال تناول نشأته، أسبابه، نتائجه وحتى النظريات المفسرة له؛ بالإضافة إلى دراسة الجانب النظري من الضريبة والجباية وعلاقتهما بالقطاع غير الرسمي الواردة في الفصل الثاني؛ وانتهاء بما ورد في الفصل الثالث من تقديم للنماذج القياسية التي ستعتمدها هذه الدراسة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي ودراسة علاقته بالجباية الضريبية في الجزائر ؛ يمكن اعتبار كل ذلك بمثابة تمهيد لهذا الفصل. والتي في مجملها ستساهم حتما في الإجابة على الإشكالية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، واختبار الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة.

يهدف هذا الفصل إلى تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام كمرحلة أولى ممهدة للمرحلة الثانية، والمتمثلة في تحليل وتفسير علاقة حجم القطاع غير الرسمي بحجم الإيرادات الضريبية في الجزائر.

بالنسبة لتقدير حجم القطاع غير الرسمي فيستم اعتماد نموذج المتغير الكامن (MIMIC) كوسيلة قياسية لذلك، وقد وقع الاختيار على هذه الطريقة نظرا للميزات التي تتمتع بها بالمقارنة بمثيلاتها ضمن المقاربة غير المباشرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي. فهي تعتمد على أكثر من متغير وحيد، عكس باقي الطرق (سبق التطرق إلى ذلك فيما سبق). أما عن المتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها فهي متغيرات متعلقة بالجباية؛ متغيرات متعلقة بالمهام والمسؤوليات الاجتماعية للدولة؛ متغيرات متعلقة بالتشغيل؛ وأخيرا، متغيرات ومؤشرات تساهم في إعطاء صورة عامة عن الأداء الاقتصادي في الجزائر.

أما بالنسبة لتحليل العلاقة الموجودة بين حجمي القطاع غير الرسمي وإيرادات الجباية الضريبية في الجزائر فسيم الاعتماد على كل من: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، من أجل تقديم تحليل خطي؛ ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية Non-Linear Autoregressive Distributed Lag (NARDL)، من أجل تقديم تحليل غير خطي. علما انه قبل البدء في تحليل العلاقة بين المتغير التابع (حجم إيرادات الجباية الضريبية) والمتغيرات المستقلة، وبسبب الصغر النسبي للسلسلة الزمنية (27 مشاهدة سنوية)، سيتم تحويل هذه السلسلة السنوية إلى سلسلة شهرية باستخدام برمجية Eviews، وبذلك تتوفر سلسلة زمنية مكونة من 301 مشاهدة شهرية (تبدأ من الشهر الأول من سنة 1994، وتنتهي بالشهر الأول من سنة 2020)

وسعيا لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تقدير حجم القطاع غير الرسمي؛
- المبحث الثاني: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الجبائية باستخدام ARDL؛
- المبحث الثالث: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الجبائية باستخدام NARDL؛

## المبحث الأول: تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر

بعد تقديم الإطار النظري لنموذج المتغير الكامن في المبحث الثالث من الفصل السابق، والذي تلاه عرض لأهم الاختبارات التشخيصية التي تقيس جودة التقدير المتحصل عليه. سيتم تكريس هذا المبحث من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر باستعمال مقاربة المتغير الكامن (MIMIC)، والتي تعتبر من بين أكثر الطرق شيوعا في تقدير حجم القطاع غير الرسمي.

وللوصول إلى تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال مقاربة المتغير الكامن (MIMIC) يجب المرور على ثلاث مراحل رئيسية والتي ستكون عناصر (مطالب) هذا المبحث:

- تقدير نموذج المتغير الكامن الذي سيكون خطوة أولى في تقدير مؤشر حجم القطاع غير الرسمي، علما انه سيرمز لمؤشر حجم القطاع غير الرسمي بالرمز $(\eta_t)$؛
- التشخيص الاقتصادي والاحصائي للنماذج؛
- تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، الذي سيرمز له بالرمز $(SE_t)$.

### المطلب الأول: تقدير نموذج المتغير الكامن (MIMIC)

تم التطرق في الأجزاء السابقة من الدراسة إلى العلاقة الوثيقة التي تربط القطاع غير الرسمي بغيره من الظواهر والمتغيرات باختلاف طبيعتها سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو حتى سياسية، وبالنظر إلى الميزة التي تتمتع بها مقاربة المتغير الكامن (MIMIC)، والمتمثلة في قابليتها الاعتماد على أكثر من متغير من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي. فإنه لتقدير مؤشر القطاع غير الرسمي كمرحلة أولى من تقدير حجم القطاع غير الرسمي سيتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات، وبناء أكثر من نموذج واخضاع كل نموذج من النماذج المحصل عليها لمجموعة من الاختبارات التشخيصية بهدف اختيار أحسن نموذج ينجح في اجتياز هذه الاختبارات مع مراعاة النظرية الاقتصادية فيما يخص العلاقات الثنائية بين مؤشر حجم القطاع غير الرسمي وباقي المتغيرات. مبدئيا سيتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات، والتي يمكن تصنيفها ضمن مجموعات جزئية هي:

المجموعة الجزئية الأولى: متغيرات متعلقة بالجباية واقتطاعات الضمان الاجتماعي، وهي كما يلي:

- نسبة إجمالي الجباية إلى الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة الرسم على القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام؛

- نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام.

المجموعة الجزئية الثانية: متغيرات متعلقة بالتشغيل، وهي كما يلي:

- معدل البطالة؛
- نسبة مساهمة القوة النشطة؛
- معدل التشغيل.

المجموعة الجزئية الثالثة: متغيرات بالطابع الاجتماعي، وهي كما يلي:

- نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة من الناتج المحلي الإجمالي؛

المجموعة الجزئية الرابعة: بعض المؤشرات العامة للاقتصاد، وهي كما يلي:

- معدل التضخم؛
- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- نسبة السيولة إلى المعروض النقدي؛
- معدل النمو الاقتصادي.

من غير الممكن استعمال جميع المتغيرات السابق ذكرها في بناء نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، ولكن سيتم اختيار متغير أو متغيرين إثنين على أكثر تقدير من كل مجموعة جزئية. فمثلا جميع متغيرات المجموعة الجزئية الأولى (باستثناء نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام) متعلقة بالضريبة، فيكفي استعمال متغير واحد فقط منها من أجل تضمين تأثير الضريبة على القطاع غير الرسمي في بناء النموذج القياسي، ونفس الشأن بالنسبة للمجموعات الجزئية الأخرى التي تحوي متغيرات متجانسة أي المتغيرات التي تقيس نفس الظاهرة –كما هو موضح في الشكل (1.4) –.

الشكل (1.4): تمثيل بياني لنموذج MIMIC بالاعتماد على جميع المتغيرات مقسمة إلى مجموعات جزئية.

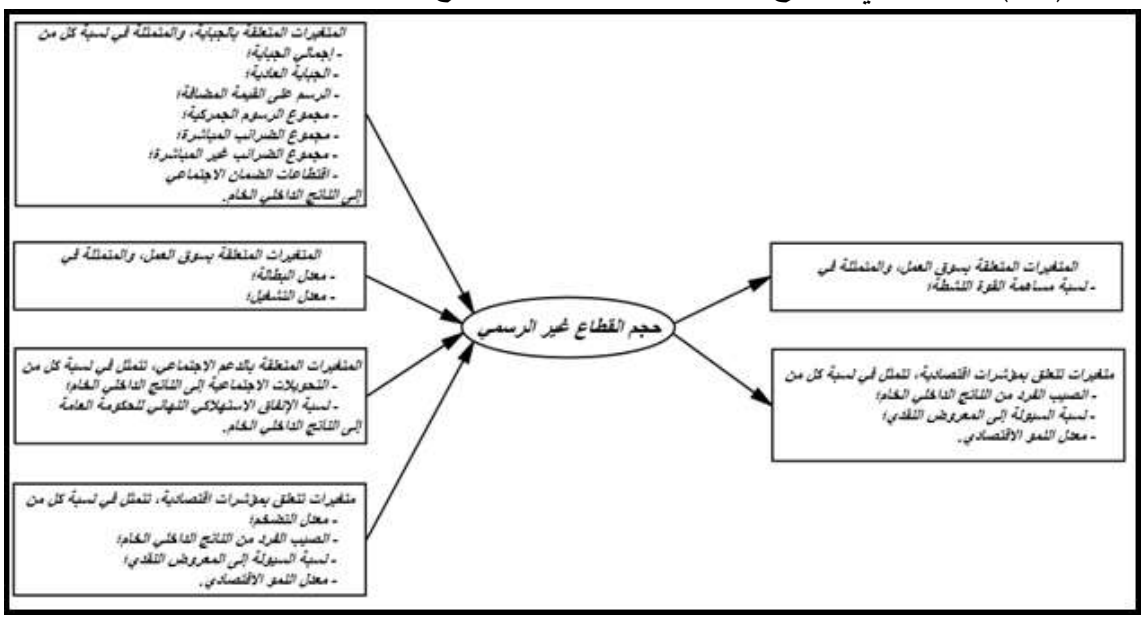


**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على الدراسة النظرية الواردة في الفصل الأول من هذه الدراسة

بعد تقدير عدد معتبر من النماذج، تم استبعاد النماذج التي تتعارض مع النظرية الاقتصادية والمرفوضة احصائيا أي التي لم تنجح في اجتياز الاختبارات التشخيصية. التوصل إلى أربعة نماذج معقولة اقتصاديا، منها نموذج وحيد مقبول احصائيا، هي كما يلي:

**النموذج الأول**

وكما هو معلوم فإن المتغيرات المأخوذة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال مقاربة نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، تنقسم إلى قسمين رئيسين (الأسباب والمؤشرات). فكانت صياغة النموذج الأول كالآتي:

الأسباب: تتمثل في:

- ✓ نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام (F_C_Exp)؛
- ✓ نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام (ID_Tax)؛
- ✓ نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام (S_S)؛
- ✓ نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام (S_T)؛
- ✓ معدل البطالة (Unem).

المؤشرات: والمتمثلة في:

- ✓ نسبة النقود السائلة إلى المعروض النقدي (M1/M2)؛
- ✓ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDP_PC)؛
- ✓ معدل مشاركة القوة العاملة (L_F_P).

وكانت صياغة الرياضية النموذج الأول كالآتي:

المعادلة الهيكلية:

$$\eta_t = \gamma_1'.F_C_Exp_t + \gamma_2'.ID_Tax_t + \gamma_3'.\mathrm{S_S_T} + \gamma_4'.S_T_t + \gamma_1'.\mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

$$\eta_t = -0.35\ F_C_Exp_t + 0.05\ ID_Tax_t + 0.11\ \mathrm{S_S_T} + 0.22\ S_T_t - 0.58\ \mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

معادلات القياس:

$$M1/M2 = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$M1/M2 = 1.0\ \eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{GDP_PC} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{GDP_PC} = 0.64\ \eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{L_F_P} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{L_F_P} = -0.67\ \eta_t + \varepsilon_t$$

الشكل (2.4): التمثيل البياني للنموذج الأول

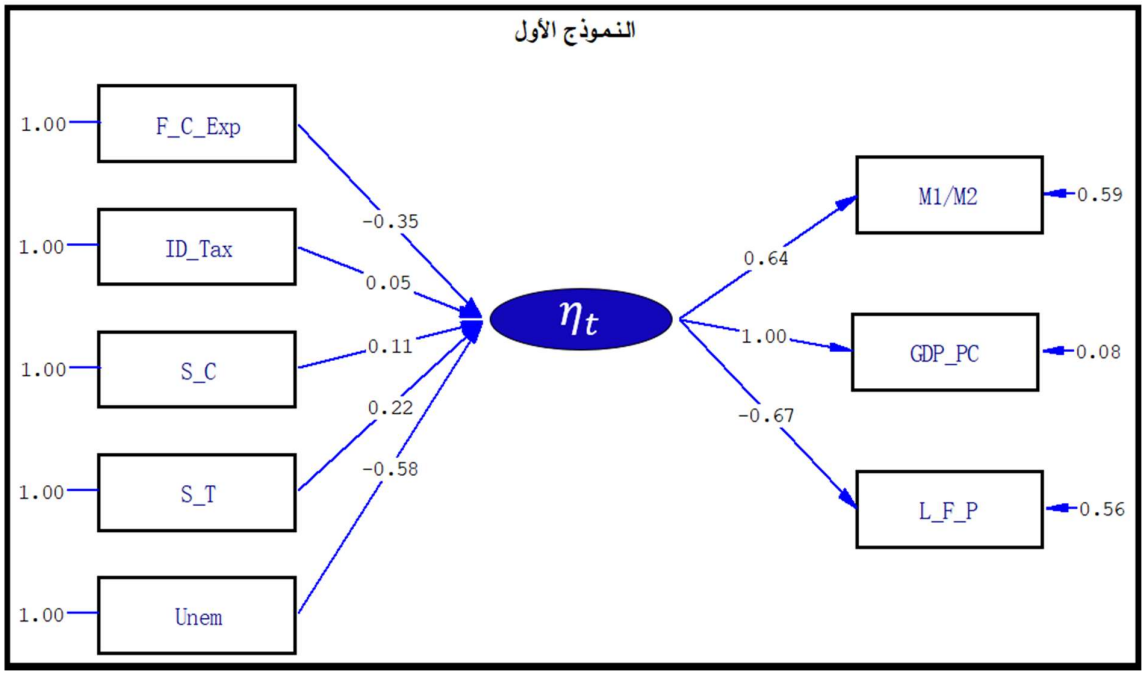


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Lisrel 8.80

**النموذج الثاني**

وكما هو معلوم فإن المتغيرات المأخوذة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال مقاربة نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، تنقسم إلى قسمين رئيسين (الأسباب والمؤشرات). فكانت صياغة النموذج الثاني كالآتي:

الأسباب: تتمثل في:

- ✓ معدل التضخم (Inf)؛
- ✓ نسبة الرسم على القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام (VTA)؛
- ✓ نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام (S_S)؛
- ✓ نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام (S_T)؛
- ✓ معدل البطالة (Unem).

المؤشرات: والمتمثلة في:

- ✓ نسبة النقود السائلة إلى المعروض النقدي (M1/M2)؛
- ✓ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDP_PC)؛

✓ معدل التشغيل (Emp_R).

وكانت صياغة الرياضية النموذج الثاني كالآتي:

المعادلة الهيكلية:

$$\eta_t = \gamma_1'.\mathrm{Inf}_t + \gamma_2'.\mathrm{VTA}_t + \gamma_3'.\mathrm{S_S_C}_t + \gamma_4'.\mathrm{S_T}_t + \gamma_1'.\mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

$$\eta_t = 0.03\ \mathrm{Inf}_t + 0.14\ \mathrm{VTA}_t + 0.49\ \mathrm{S_S_C}_t + 0.22\ \mathrm{S_T}_t - 0.77\ \mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

معادلات القياس:

$$M1/M2 = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$M1/M2 = 1.00\,\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{GDP_PC} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{GDP_PC} = 0.12\,\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Emp_R} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Emp_R} = -0.43\,\eta_t + \varepsilon_t$$

الشكل (3.4): التمثيل البياني للنموذج الثاني.

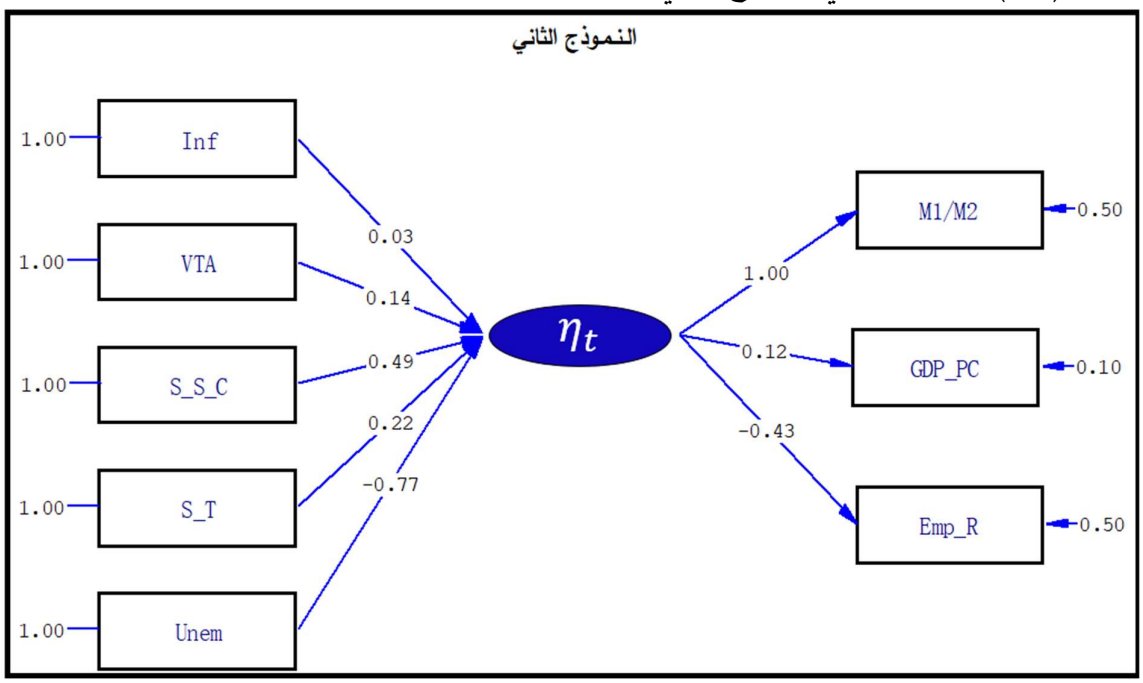


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Lisrel 8.80

**النموذج الثالث**

بالنظر إلى الخاصية التي يتمتع بها نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، والمتمثلة في اعتماده على نوعين من المتغيرات، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسين (الأسباب والمؤشرات). فكانت صياغة النموذج الثالث كالآتي:

الأسباب: تتمثل في:

- ✓ معدل التضخم (Inf)؛
- ✓ نسبة الرسم على القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام (VTA)؛
- ✓ نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام (S_S)؛
- ✓ معدل الفقر (P_R)؛
- ✓ معدل البطالة (Unem).

المؤشرات: والمتمثلة في:

- ✓ نسبة النقود السائلة إلى المعروض النقدي (M1/M2)؛
- ✓ معدل النمو الاقتصادي (Growth_R)؛
- ✓ معدل مشاركة القوة العاملة (L_F_P).

وكانت صياغة الرياضية النموذج الثالث كالآتي:

المعادلة الهيكلية:

$$\eta_t = \gamma_1'.\mathrm{Inf}_t + \gamma_2'.\mathrm{VTA}_t + \gamma_3'.\mathrm{S_S_C}_t + \gamma_4'.P_R_t + \gamma_1'.\mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

$$\eta_t = 0.02\ \mathrm{Inf}_t + 0.14\ \mathrm{VTA}_t + 0.53\ \mathrm{S_S_C}_t + 0.11\ \mathrm{P_R}_t - 0.87\ \mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

معادلات القياس:

$$M1/M2 = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$M1/M2 = 1.0\ \eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Growth_R} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Growth_R} = 0.22\ \eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{L_F_P} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$L_F_P = -0.54\,\eta_t + \varepsilon_t$$

الشكل (4.4): التمثيل البياني للنموذج الثالث.

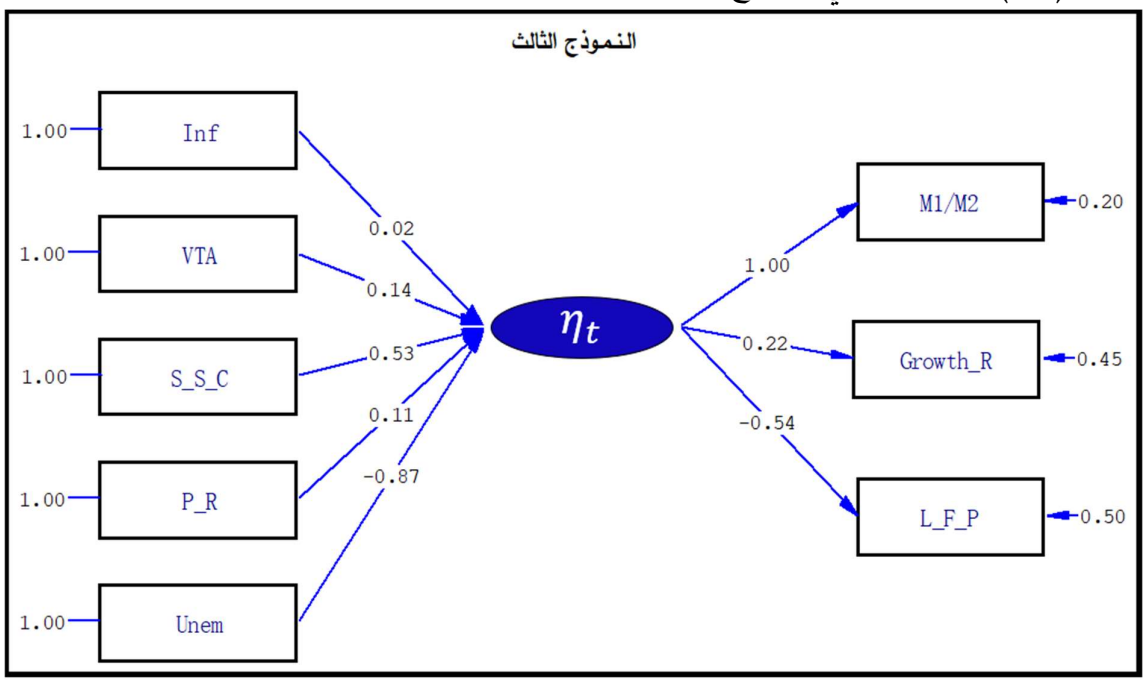


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Lisrel 8.80

**النموذج الرابع**

كما هو معلوم فإن المتغيرات المأخوذة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال مقاربة نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، تنقسم إلى قسمين رئيسين (الأسباب والمؤشرات).

الأسباب: تتمثل في:

- ✓ معدل التضخم (Inf)؛
- ✓ نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام (ID_Tax)؛
- ✓ نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام (S_S)؛
- ✓ معدل الفقر (P_R)؛
- ✓ معدل البطالة (Unem).

المؤشرات: والمتمثلة في:

- ✓ نسبة النقود السائلة إلى المعروض النقدي (M1/M2)؛
- ✓ معدل النمو الاقتصادي (Growth_R)؛

✓ معدل التشغيل (Em_R).

وكانت صياغة الرياضية النموذج الرابع كالآتي:

المعادلة الهيكلية:

$$\eta_t = \gamma_1'.\mathrm{Inf}_t + \gamma_2'.\mathrm{ID_Tax}_t + \gamma_3'.\mathrm{S_S_C}_t + \gamma_4'.\mathrm{P_R}_t + \gamma_1'.\mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

$$\eta_t = -0.11\,\mathrm{Inf}_t + 0.29\,\mathrm{ID_Tax}_t + 0.19\,\mathrm{S_S_C}_t + 0.05\,\mathrm{P_R}_t + 0.02\,\mathrm{Unem}_t + \epsilon_n$$

معادلات القياس:

$$M1/M2 = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$M1/M2 = 1.0\,\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Growth_R} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Growth_R} = 0.12\,\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Unem} = \lambda\,.\eta_t + \varepsilon_t$$

$$\mathrm{Emp_R} = -0.02\,\eta_t + \varepsilon_t$$

يوضح الشكل (5.4) التمثيل البياني للنموذج الرابع

الشكل (5.4): التمثيل البياني للنموذج الرابع.

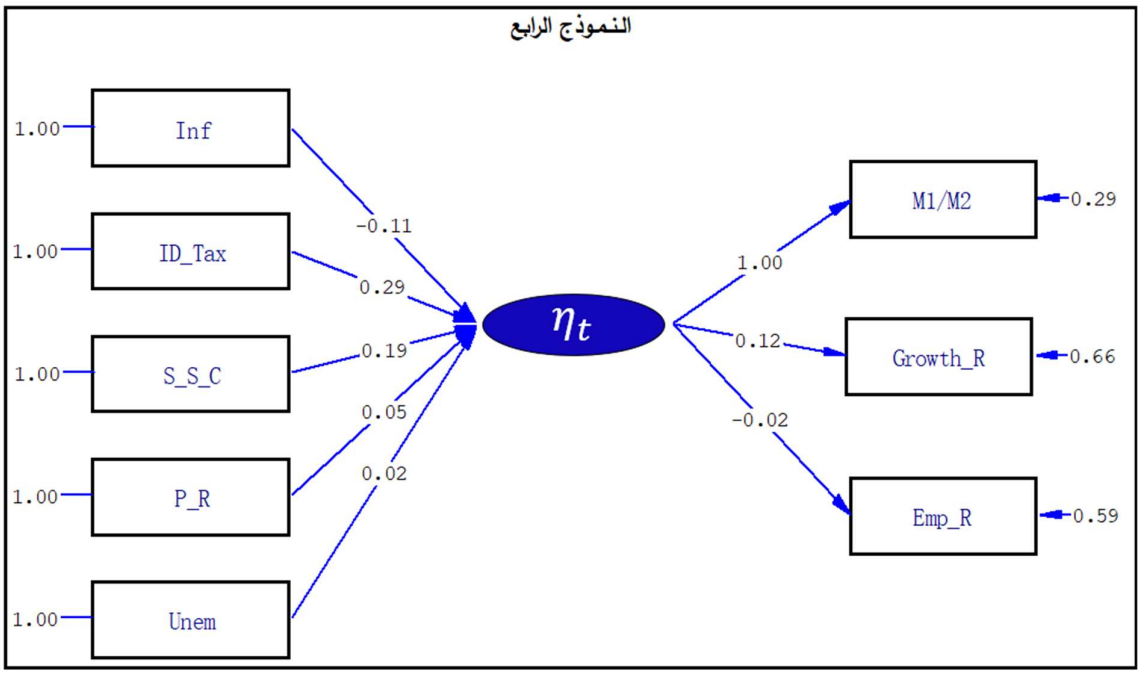


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Lisrel 8.80

## المطلب الثاني: التشخيص الاقتصادي والاحصائي للنماذج

بعد تقدير عدد معتبر من النماذج، تم اختيار أربعة نماذج لاعتبارات تتعلق بمعقوليتها، سيتم اخضاع هذه النماذج إلى اختبارات تشخيصية من أجل الكشف على مدى صلاحيتها لإتمام باقي الخطوات. سيتم هذا التشخيص على مرحلتين: الأولى تهتم بالتشخيص الاقتصادي؛ أما الثانية فستهتم بالتشخيص الاحصائي.

### الفرع الأول: التشخيص الاقتصادي

يعتمد التشخيص الاقتصادي على دراسة معقولية النموذج القياسي قيد الدراسة اقتصاديا، أي مدى توافقه مع النظرية الاقتصادية. فيتم قبول النماذج الموافقة للنظرية الاقتصادية ورفض المتعارضة معها، فمثلا: ليس معقول اقتصاديا أن يكون هنالك تأثير عكسي لحجم الضريبة أو حجم اقتطاعات الضمان الاجتماعي على حجم القطاع غير الرسمي (الرفع من الضريبة أو اقتطاعات الضمان الاجتماعي يؤدي إلى انخفاض حجم القطاع غير الرسمي). وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراسة المعقولية الاقتصادية لن تشمل جميع المتغيرات المتدخلة في بناء نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، بل ستقتصر فقط على المتغيرات التي لم تختلف الدراسات السابقة على كيفية تأثيرها على حجم القطاع غير الرسمي. في حين ان متغيرات

مثل: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة... والتي يختلف تأثيرها على حجم القطاع غير الرسمي من دراسة إلى أخرى، لن يتم أخذها بعين الاعتبار في التشخيص الاقتصادي للنموذج.

**النموذج الأول**

يبين النموذج الأول تأثير سالب نسبة للإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج الداخلي الخام على حجم القطاع غير الرسمي، وهو المبرر اقتصاديا بما أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة يعبر عن حجمها ومدى انتشارها، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم انتشار الحكومة قل حجم القطاع غير الرسمي، والذي لا يتعارض مع الأدبيات الاقتصادية. بينما يتأثر حجم القطاع غير الرسمي إيجابا بكل من نسبة الضريبة غير المباشرة، نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي ونسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام، وقد تم الاستفاضة في الفصل الأول في تفصيل تأثير كل من الضريبة واقتطاعات الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية على حجم القطاع غير الرسمي. رغم أنه في بدايات دراسة موضوع القطاع غير الرسمي أجمعت أغلب الدراسات على العلاقة الطردية بين انتشار البطالة وحجم القطاع غير الرسمي، إلا أن التأثير السالب الذي يمارسه معدل البطالة على حجم القطاع غير الرسمي فهو أيضا مبرر اقتصاديا.

**النموذج الثاني**

يبين النموذج الثاني تأثير سالب للبطالة على حجم القطاع غير الرسمي، والذي لا يتعارض مع الأدبيات الاقتصادية. بينما يتأثر حجم القطاع غير الرسمي إيجابا بكل معدل التضخم، نسبة الرسم على القيمة المضافة، نسبة الضمان الاجتماعي ونسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام. علما أن هناك اختلاف في بين الدراسات في تأثير التضخم على حجم القطاع غير الرسمي.

**النموذج الثالث**

يوضح النموذج الثالث أن معدل الفقر، معدل التضخم، نسبة الرسم على القيمة المضافة ونسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام يمارسون تأثير إيجابي على حجم القطاع غير الرسمي، بينما يتأثر سلبيا بمعدل البطالة.

**النموذج الرابع**

يختلف النموذج لرابع عن بقية النماذج في التأثير الذي يمارسه معدل البطالة على حجم القطاع غير الرسمين، فتأثيره هذه الحالة كان موجبا، على غرار كل من معدل الفقر، نسبة الضرائب غير المباشرة،

نسبة اقتطاعات الضمان الاجتماعي إلى الناتج الداخلي الخام. فيما يؤثر معدل التضخم سلبيا على حجم القطاع غير الرسمي.

**الفرع الثاني: التشخيص الإحصائي**

يعتمد التشخيص الإحصائي على اخضاع النماذج إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية، والتي سبق التطرق إليها في الفصل السابق. وفيما يلي الدراسة الإحصائية للنماذج. ويمثل الجدول (1.4) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج الأربعة بناء على مخرجات برنامج Lisrel.

**النموذج الأول**

توضح نتيجة مؤشرات جودة المطابقة أن المؤشرات: GFI، AGFI، NNFI، وCFI كانت ضمن القيم المقبولة؛ فيما كان المؤشران NFI وRMSEA ضمن القيم المثلى، وبالتالي يمكن اعتبار أن هذا النموذج اجتاز الاختبارات الإحصائية التي تقيس جودة النموذج، ومنه يتم قبول هذا النموذج احصائيا بعد قبوله اقتصاديا في مرحلة سابقة.

**النموذج الثاني**

إن مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بالنموذج الثاني كلها كانت خارج القيم المثلى والقيم المقبولة، وبالتالي رفض هذا النموذج

**النموذج الثالث:**

بالنسبة للنموذج الثالث، فقط المؤشرين $\chi^2$، و$\chi^2/df$ كانا ضمن القيم المقبولة، فيما كانت بافي المؤشرات خارج القيم المثلى والقيم المقبولة، ومنه يتم رفض هذا النموذج.

**النموذج الرابع**

من بين جميع مؤشرات جودة المطابقة المعتمدة في هذه الدراسة، فقط المؤشرين $\chi^2$، و$\chi^2/df$ كانا ضمن القيم المقبولة، أما باقي المؤشرات فقد كانت خارج القيم المثلى والمقبولة. وهذا ما يجعل هذا النموذج مرفوض احصائيا.

الجدول **(1.4)**: نتائج اختبارات مطابقة الجودة

| مؤشر جودة المطابقة | القيم المثلى للمؤشر | القيم المقبولة للمؤشر | قيم النموذج الأول | قيم النموذج الثاني | قيم النموذج الثالث | قيم النموذج الرابع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| $\chi^2$<br>$p$ Value<br>$\chi^2/df$ | $0 \leq \chi^2 \leq 2df$<br>$0.05 < p \leq 1.00$<br>$0 \leq \chi^2/df \leq 2$ | $2df \leq \chi^2 \leq 3df$<br>$0.01 \leq p \leq 0.05$<br>$2 \leq \chi^2/df \leq 3$ | 22.10<br>0.02<br>2.21 | 28.47<br>0.00<br>2.85 | 35.78<br>0.00<br>3.58 | 28.68<br>0.00<br>2.87 |
| GFI | $0.95 \leq GFI \leq 1.00$ | $0.90 \leq GFI \leq 0.95$ | 0.92 | 0.76 | 0.77 | 0.78 |
| AGFI | $0.95 \leq AGFI \leq 1.00$ | $0.90 \leq AGFI \leq 0.95$ | 0.91 | 0.13 | 0.19 | 0.77 |
| NFI | $0.95 \leq NFI \leq 1.00$ | $0.90 \leq NFI \leq 0.95$ | 0.96 | 0.78 | 0.83 | 0.81 |
| NNFI | $0.97 \leq NNFI \leq 1.00$ | $0.95 \leq NNFI \leq 0.97$ | 0.95 | 0.47 | 0.61 | 0.54 |
| CFI | $0.97 \leq CFI \leq 1.00$ | $0.95 \leq CFI \leq 0.97$ | 0.95 | 0.81 | 0.86 | 0.84 |
| RMSEA | $0 \leq \text{RMSEA} \leq 0.05$ | $0.05 \leq \text{RMSEA} \leq 0.1$ | 0.03 | 0.30 | 0.28 | 0.28 |
| النتيجة | / | / | مقبول | مرفوض | مرفوض | مرفوض |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Lisrel 8.80

بناء على ما سبق من تشخيصين اقتصادي واحصائي، فإن تقدير حجم القطاع غير الرسمي سيتم باستعمال **النموذج الأول**، لأنه النموذج الوحيد الذي يتمتع بدلالة اقتصادية، وقوة إحصائية.

**المطلب الثالث: تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام**

كخطوة أخيرة في تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام باستعمال نموذج المتغير الكامن (MIMIC)، يتم إجراء مقارنة معيارية (Benchmarking)[1]، الهدف منها تحويل المؤشرات المحصل عليها من خلال نموذج المتغير الكامن (MIMIC) إلى نسب مئوية تعبر عن حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام. ومن أجل القيام بذلك يتم الاستعانة بتقدير أو تقديرات خارجية لسنة ما تؤخذ على أنها "سنة أساس"،[2] والمقصود بالتقدير أو التقديرات الخارجية هو حجم القطاع غير الرسمي المقدر في دراسة أخرى أو معدل حجم القطاع غير الرسمي المقدر لمجموعة من الدراسات لسنة مرجعية مختارة (لا توجد معايير محددة لاختيار الدراسات أو سنة مرجعية).

وحسب (Dell'Anno, The Shadow Economy in Portugal: An Analysis with the MIMIC Approach, 2007)، فإن المقارنة المعيارية تتم وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{ref}} \cdot \frac{\eta^*_{ref}}{GDP_{ref}} \cdot \frac{GDP_{ref}}{\tilde{\eta}_{ref}} \cdot \frac{GDP_{ref}}{GDP_t} = \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t}$$

حيث:

$\frac{\tilde{\eta}_t}{GDP_{ref}}$ : مؤشر حجم القطاع غير الرسمي المحسوب من خلال المعادلة الهيكلية؛

$\frac{\eta^*_{ref}}{GDP_{ref}}$ : حجم القطاع غير الرسمي حسب التقدير الخارجي للسنة المرجعية المختارة $(ref)$؛

$\frac{GDP_{ref}}{\tilde{\eta}_{ref}}$ : هو مؤشر حجم القطاع غير الرسمي للسنة المرجعية المختارة $(ref)$؛

$\frac{GDP_{ref}}{GDP_t}$ : هو مؤشر التحويل المتعلق بالناتج الداخلي الخام بين السنة المرجعية $(ref)$، وباقي السنوات؛

$\frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t}$ : حجم القطاع غير الرسمي المقدر كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

[1] Dell'anno, Roberto. "The Shadow Economy in Portugal: an Analysis with the MIMIC Approach". *Journal of Applied Economics*, Vol 10, No. 2, 2007, Pp. 266-267.

[2] Breusch, Trevor. *Estimating the Underground Economy Using MIMIC Models*. Working Paper, National University of Australia, Canberra, Australia, 2005, P 28.

ويمكن تبسيط معادلة المقارنة المعيارية السابقة وفق الصيغة الرياضية التالية:[3]

$$\frac{\tilde{\eta}_t}{\tilde{\eta}_{ref}} \cdot \frac{\eta^*_{ref}}{GDP_t} = \frac{\hat{\eta}_t}{GDP_t}$$

بعد القيام بعملية المقارنة المعيارية تم تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة كما هي موضحة في الجدول (2.4) أدناه:

الجدول (2.4): نتيجة تقدير حجم القطاع غير الرسمي

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم القطاع غير الرسمي | 38.88 | 40.54 | 39.2 | 39.09 | 40.65 | 39.68 |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| حجم القطاع غير الرسمي | 34.73 | 34.61 | 33.95 | 31.34 | 27.04 | 23.32 |
| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| حجم القطاع غير الرسمي | 20.3 | 21.04 | 20.46 | 21.86 | 21.51 | 20.99 |
| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| حجم القطاع غير الرسمي | 22.16 | 22.23 | 23.31 | 25.79 | 24.78 | 26.11 |
| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | MAX | MIN | Mean |
| حجم القطاع غير الرسمي | 24.71 | 24.83 | 24.97 | 40.65 | 20.3 | 28.44 |

**المصدر**: من إعداد الباحث

ويمثل الشكل (6.4) التمثيل البياني لتطور حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

[3] Schneider, Friedrich G., and Andreas Buehn. "Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions". *SSRN Electronic Journal*, 2013, P. 27.

الشكل (6.4): تطور حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2020

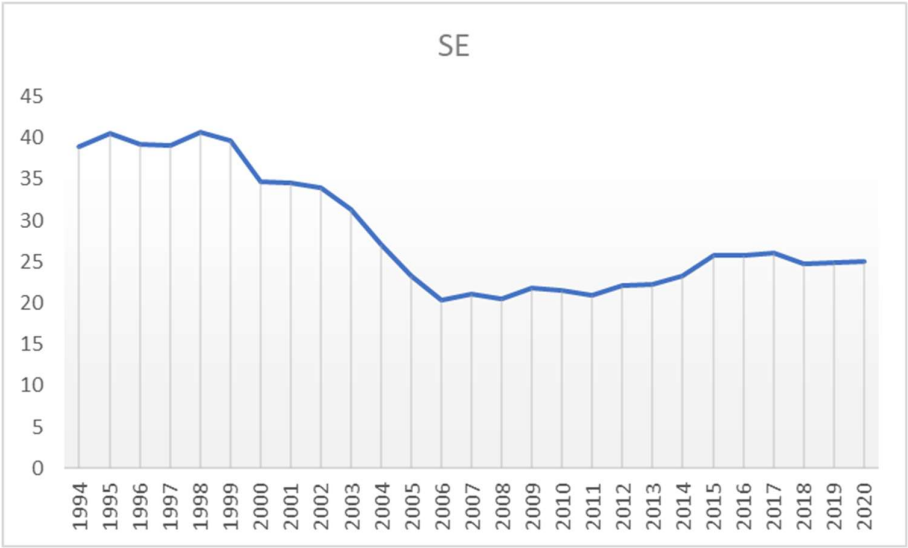


**المصدر**: من إعداد الباحث

انطلاقا من نتائج تقدير حجم القطاع غير الرسمي الموضحة في الجدول (2.4) والشكل (6.4)، يلاحظ أن حجم القطاع غير الرسمي معبر عنه كنسبة من الناتج الداخلي الخام تميز ببعض الثبات في الفترة المحصورة بين 1994-1998 والذي تراوح بين 38.88% كأدنى قيمة و 40.65% كأقصى قيمة، ليبدأ حجم القطاع غير الرسمي في الانخفاض بدء من سنة 1999 إلى غاية سنة 2006 التي شهدت أدنى حجم للقطاع غير الرسمي خلال فترة الدراسة مقدرة بـ: 20.3%، ليستمر حجم القطاع غير الرسمي أخذ قيم متدنية محصورة بين 20 و22%، ليأخذ منحنى القطاع غير الرسمي منحى تصاعديا بدء من سنة 2013 آخذا قيم تتراوح بين 22 و 27%.

باستقراء نتائج تقدير حجم القطاع غير الرسمي معبرا عنه كنسبة من الناتج الداخلي الخام، يلاحظ أن تطوره عبر الزمن يتناسب مع تطور أسعار البترول، والوضعية العامة للاقتصاد الجزائر ممثلة في مؤشرات مثل معدل التضخم، معدل البطالة. كما يلاحظ أيضا أن حجم القطاع غير الرسمي أخذ أدني قيم له في فترة شهدت تبني الجزائر لسياسة مالية توسعية، وذلك من خلال البرامج التي ثم تنفيذها في هذه الفترة خاصة مع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والذي شهد إنفاق أكثر من 4200 مليار دينار جزائري. كما شهدت هذه الفترة مراجعة القوانين الأساسية لقطاع الوظيف العمومي، والذي ترتب عنها ارتفاع أجور الموظفين.

## المبحث الثاني: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الجبائية باستخدام ARDL

اعتمادا على حجم القطاع غير الرسمي المقدر في المبحث السابق، سيتم تخصيص هذا المبحث من أجل دراسة أثر حجم القطاع غير الرسمي على إيرادات الجباية الضريبية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) في الأجلين الطويل والقصير. وهذا بأخذ حجم إيرادات الجباية الضريبية كمتغير تابع، هذا من جهة؛ وحجم القطاع غير الرسمي ومعدل النمو كمتغيرين مستقلين، من جهة أخرى.

وقبل بدء دراسة الاستقرارية والكشف عن التعدد الخطي لمتغيرات الدراسة وتطبيق نموذج ARDL، تجدر الإشارة إلى أن معطيات الدراسة تم تحويلها من معطيات سنوية إلى معطيات شهرية باستعمال برمجية EViews؛ كما أنه وبسبب طبيعة معطيات الدراسة والمكونة أساسا من معدلات معبر عنها بنسب مئوية، فإنه لا حاجة لإدخال اللوغاريتم كون وحدات القياس متجانسة.

### المطلب الأول: دراسة الاستقرارية والكشف عن التعدد الخطي لمتغيرات الدراسة

كما سبق الإشارة في الفصل السابق، فإن أول شرط من شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، هو وجوب كون المتغيرات مستقرة عند المستوى، أو عند الفرق الأول، أو أن تكون مزيج منهما؛ والتالي فإن دراسة الاستقرارية ستكون أول خطوة يتم القيام بها.

#### الفرع الأول: دراسة الاستقرارية

بهدف دراسة استقرارية المتغيرات سيتم تطبيق مجموعة من الاختبارات، منها ما هو تقليدي مثل Augmented Dickey-Fuller،[4] Philip-Perron؛[5] ومنها ما يفترض وجود فاصل هيكلي ويكشف عنه مثل اختبار Zivot and Andrew.[6]

ويمثل الجدول (3.4) دراسة الاستقرارية باستعمال اختباري Augmented Dickey-Fuller (ADF)، Philip-Perron (PP):

[4] Dickey, David A., and Wayne A. Fuller. "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with A Unit Root". *Econometrica*, Vol 49, No. 4, 1981, Pp. 1057-1072.

[5] Phillips, Peter C. B., and Pierre Perron. "Testing for A Unit Root in Time Series Regression". *Biometrika*, Vol 75, No. 2, 1988, Pp. 335-346.

[6] Zivot, Eric, and Donald W. K. Andrews. "Further Evidence on the Great Crash, the Oil-Price Shock, and the Unit-Root Hypothesis". *Journal of Business &Amp; Economic Statistics*, Vol 10, No. 3, 1992, Pp. 25-44.

الجدول (3.4): نتائج دراسة الاستقرارية باستعمال اختباري ADF وPP

| المتغيرات | ADF | | | PP | | | مستوى التكامل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | I | II | III | I | II | III | |
| $SE$ | -1.55 | -1.79 | -1.73 | *-1.87 | -1.28 | -0.41 | $I(1)$ |
| $D(SE)$ | -2.62*** | -2.84* | -2.99 | -2.73*** | -2.95** | -3.106 | |
| $Tax_R$ | -0.53 | -1.73 | -2.27 | -0.40 | -1.51 | -2.09 | $I(1)$ |
| $D(TAX_R)$ | -3.36*** | -3.362** | -3.35* | -4.33*** | -4.33*** | -4.34*** | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

حيث:

*، ** و*** تشير إلى مستويات المعنوية 1 %، 5 %، و10 % على التوالي؛ $D(\ldots)$: في الفرق؛ I: النموذج الأول بدون قاطع ولا اتجاه؛ II: النموذج الثاني بالقاطع؛ III: النموذج الثالث بالقاطع والاتجاه

بينت النتائج أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين $Tax_R$ و$SE$ تحتوي على جذر وحدة، وأن هذه المتغيّرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها أي متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$. هذا بالنسبة لدراسة الاستقرارية باستعمال الطرق التقليدية (أي بدون افتراض وجود فواصل هيكلية)، أما الجدول (4.4) فيظهر نتائج دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار Zivot and Andrew، الذي يفترض أن السلسلة بها جذر وحدة مع انكسار هيكلي، ويمكن رفض الفرضية العدم فقط عندما تكون القيمة الإحصائية لاختبار Zivot-Andrew بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة للمستويات (1%، 5%، و10%).

الجدول (4.4): نتائج دراسة الاستقرارية باستعمال اختبار Zivot and Andrew

| | | $SE$ | | $Tax_R$ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | $t_{stat}$ | $TB$ | $t_{stat}$ | $TB$ |
| في المستوى | I | -3.63 (1) | 2002m02 | -4.79*** (13) | 2007m02 |
| | II | -3.69 (1) | 2006m06 | -3.76 (1) | 2004m03 |
| | III | -4.56 (13) | 2003m02 | -4.73 (13) | 2007m02 |
| الفرق الأول | I | -5.01** (0) | 2007m02 | -4.96** (0) | 2006m02 |
| | II | -4.52** (0) | 2004m03 | -4.55**(0) | 2007m03 |
| | III | -4.92*** (0) | 2007m02 | -4.95*** (0) | 2006m02 |
| مستوى التكامل | | $I(1)$ | | $I(1)$ | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

حيث:

TB: تاريخ الفاصل الهيكلي؛ I: النموذج الأول يوجد فاصل هيكلي في القاطع؛ II: النموذج الثاني يوجد فاصل هيكلي في الاتجاه؛ III: النموذج الثالث يوجد فاصل هيكلي في القاطع والاتجاه معا؛ (K): هي فترة التأخير المثلى المستخدمة في اختبارات الجذر لوحدة Z-A (1992) (محدد وفق معيار Schwartz) لإزالة الارتباط التسلسلي في سلسلة البواقي؛ *، ** و*** تدل رفض فرضية العدم لجذر الوحدة (أي السلسلة مستقرة) عند مستويات 1%، 5 %، و10%، على التوالي.

من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة القياسية، وبناء على نتائج اختبارات كل من Augmented Dickey-Fuller، Philip-Perron؛ و Zivot and Andrew يتضح أن متغيرات السلسلة غير مستقرة في المستوى، ولكنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، وهذا يعني إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات لبناء نموذجي ARDL وNARDL.

**المطلب الثاني: الصياغة الرياضية والشكل القياسي لنموذج ARDL**

بعد دراسة الاستقرارية والكشف عن التعدد الخطي لمتغيرات الدراسة، اتضح إمكانية تطبيق نموذج ARDL بهدف تحليل العلاقة التوازنية بين حجم القطاع غير الرسمي وإيرادات الجباية الضريبية في الأجلين القصير والطويل. ومنه يمكن كتابة الصيغة الرياضية لنموذج ARDL كما يلي:

$$Tax_R_t = f(SE_t)$$

أي كتابة حجم الإيرادات الضريبية بدلالة حجم القطاع غير الرسمي، والتي أيضا يمكن كتابتها كما يلي:

$$\Delta Tax_R_t = c + \alpha_1 SE_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \omega_i \Delta SE_{t-1}$$

علما أن:

$\Delta$ : تمثل الفروق الأولى؛ $c$ : تمثل الحد الثابت؛ $\alpha_1$ : تمثل معلمة المدى الطويل؛ $\omega_i$ : تمثل معلمة المدى القصير؛ $q_1$ : تمثل الحد الأعلى لفترات الإبطاء الخاصة بالمتغير $SE_t$؛ $\epsilon_t$ : يمثل الخطأ العشوائي؛ و$t$ : يمثل اتجاه الزمن.

قبل الشروع في تقدير النموذج وإجراء الاختبارات التشخيصية، سيتم تحديد فترات الإبطاء المثلى، وذلك بالاعتماد على معياري Akaike (AIC) ومعيار Schwarz (SC) باعتبارهما أحسن المعايير وفق العديد من الباحثين، وباستعمال برمجية Eviews يتضح أن فترات الإبطاء ستكون كما يلي: بالنسبة للمتغير $Tax_R_t$ هي: 2؛ وبالنسبة للمتغير $SE_t$ هي: 1. ومنه سيتم اعتماد نموذج ARDL(2,1) .

## المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL

قبل تقدير نموذج ARDL الخاص بهذه الدراسة، يجب أولا إجراء اختبار الحدود Bounds Test

### الفرع الأول: اختبار الحدود Bounds Test وتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

**الجدول (5.4):** نتائج اختبار الحدود Bounds Test

| الاختبار الإحصائي | القيمة | مستويات المعنوية | القيم الجدولية للحدود | | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الحد الأدنى $I(0)$ | الحد الأعلى $I(1)$ | |
| إحصائية $F_{stat}$ المحسوبة | 4.666 | %10 | 3.02 | 3.51 | بما أن $I(0) < F_{stat} < I(1)$ عند مستوى معنوية 2.5% فإنه لا يمكن قبول أو رفض أي من الفرضيتين $H_0$ و $H_1$ |
| | | %5 | 3.62 | 4.16 | |
| عدد المتغيرات المستقلة | 1 | %2.5 | 4.18 | 4.79 | |
| | | %1 | 4.94 | 5.58 | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

بالنظر إلى قيمة إحصائية $F_{stat}$ المحسوبة، والواقعة بين الحد الأدنى $I(0)$ والحد الأعلى $I(1)$ للقيم الجدولية عند مستوى معنوية 2.5%، فإنه لا يمكن قبول أو رفض أي من الفرضيتين $H_0$ و $H_1$، أي أنه لا يمكن الجزم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع $Tax_R$ والمتغير المستقل $SE$ من عدمها. إن هذه الحالة تجعل من تقدير النموذج في الأجل الطويل غير مجد. خاصة وأن معلمات المتغير المستقل كانت غير معنوية –حسب الجدول (6.4) – عند تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل.

الجدول (6.4): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل

| مقدرات المدى الطويل لنموذج ARDL | | | |
|---|---|---|---|
| المتغير | المعاملات | $t_{stat}$ | $Prob$ |
| $SE$ | 0.233855 | 1.44574 | 0.1494 |
| $C$ | 20.28801 | 4.232122 | 0.00 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

**الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ وتقدير النموذج في الأجل القصير**

الجدول (7.4): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM:

| نموذج تصحيح الخطأ ECM | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات | المعاملات | $t_{stat}$ | $Prob$ |
| Coint Eq $(-1)$ | 0.007677 | 3.754537 | 0.0002 |
| | $N = 287$ | $DW = 1.935483$ | $R^2 = 0.8821466$ |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

إن نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الواضحة في الجدول أعلاه تبين أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ هي: 0.007677، والتي كانت بإشارة موجبة وهو ما يفرض عدم قبول النموذج المقدر في المدى القصير، أي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل القصير.

**المطلب الرابع: تحليل النتائج**

لقد اصطدم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بحثا عن علاقة توازنية بين حجم إيرادات الجباية الضريبية $Tax_R$ كمتغير تابع، وحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر $SE$ كمتغير مستقل بجملة من المشاكل القياسية جعلت من غير الممكن مواصلة العمل عليه. فنتائج اختبار الحدود لم توضح إن كانت توجد علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمها، كما أن معلمات المتغير المستقل كانت غير معنوية، وبالتالي فإن تأثير حجم القطاع غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية غير محقق فعليا؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الإشارة الموجبة لمعلمة تصحيح الخطأ، والتي يجب أن تكون سالبة من أجل كي يتسنى تصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير مع التقدم في الزمن (أي في الأجل الطويل) كانت موجبة وبالتالي عدم إمكانية تصحيح الاختلال الحاصل في الفترة $(t-1)$ خلال الفترة $(t)$.

وبناء على ما سبق من نتائج قياسية تبين قصور نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة على الأقل بالنسبة لحالة الدراسة هذه، علما أن نموذج ARDL كان مجديا في دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية في دراسات أجنبية أخرى مثل: (John & Babonyire , 2019)،[7] و (Ishak & Farzanegan,

[7] Amoh, John Kwaku, and Babonyire Adafula. "An Estimation of the Underground Economy and Tax Evasion". *Journal of Money Laundering Control*, Vol 22, No. 4, 2019, Pp. 626-645.

(حاقة و لبزة، 2019)، التي حاولت تحليل العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية في الجزائر باستعمال نموذج ARDL، والتي رغم تمكنها من بناء نموذج قياسي مقبول احصائيا إلا أنها لم تتوصل إلى نتيجة قابلة للتفسير اقتصاديا.[8] 2020.

وبسبب عدم إمكانية تحليل العلاقة بين حجم إيرادات الجباية الضريبية وحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر باستعمال نموذج ARDL باعتباره نموذج خطي سيتم اللجوء إلى نموذج NARDL لعل هذا النموذج غير الخطي يتمكن من تفسير العلاقة السابق ذكرها.

## المبحث الثاني: دراسة أثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الجبائية باستخدام NARDL

سعيا لتحليل العلاقة بين حجم إيرادات الجباية الضريبية وحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر، وبسبب عدم قدرة التحليل الخطي باستعمال نموذج ARDL على تقديم نتائج تساهم في فهم هذه العلاقة، كان اللجوء إلى التحليل غير الخطي باستعمال نموذج NARDL. والهدف من تطبيق منهجية NARDL هو البحث عن العلاقة التوازنية بين المتغيرين السابق ذكرهما في الأجلين الطويل والقصير، وبما أن نموذج NARDL يقسم المتغير المستقل إلى صدمات موجبة وأخرى سالبة، فهذا الجزء من الدراسة سيدرس كيفية استجابة الإيرادات الضريبية للصدمات الموجبة والسالبة في حجم القطاع غير الرسمي.

يبدأ هذا المبحث بعرض الصياغة الرياضية والشكل القياسي لنموذج NARDL، ومن ثم سيتم إجراء اختبار الحدود Bounds Test والاختبارات التشخيصية، وثم عرض العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير بين حجم الإيرادات الجبائية وحجم القطاع غير الرسمي، وأخيرا مناقشة النتائج. علما أنه تم تقديم الاختبارات التشخيصية وتأخير عرض العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير بين متغيرات الدراسة لأنه لا جدوى من عرض نتائج العلاقة التوازنية للنموذج إن لم يستطع هذا النموذج اجتياز الاختبارات التشخيصية.

### المطلب الأول: الصياغة الرياضية والشكل القياسي لنموذج NARDL

بناء على دراسة (Shin, Yu, & Greenwood-N, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, 2014) يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$Tax_R_t = f(SE_t^+, SE_t^-, \epsilon_t)$$

[8] Ishak, Phoebe W., and Mohammad Reza Farzanegan. "The Impact of Declining Oil Rents on Tax Revenues: Does the Shadow Economy Matter?". *Energy Economics*, Vol 92, 2020, Pp. 1-14.

أي كتابة حجم الإيرادات الضريبية بدلالة الصدمات الموجبة والسالبة لحجم القطاع غير الرسمي، والتي يمكن كتابتها كما يلي:

$$\Delta Tax_R_t = c + \alpha_1 SE_{t-1}^{+} + \alpha_2 SE_{t-1}^{-} + \sum_{i=0}^{q_1} \omega_i^{+} \Delta SE_{t-i}^{+} + \sum_{i=0}^{q_2} \omega_i^{-} \Delta SE_{t-i}^{-} + \epsilon_t$$

مع العلم أن الصدمات الموجبة السالبة لحجم القطاع غير الرسمي تحسب كما يلي:

$$\begin{cases} SE_t^{+} = \sum_{j=1}^{t} \Delta SE_j^{+} = \sum_{j=1}^{t} \text{Max}\,(\Delta SE_J, 0) \\ SE_t^{-} = \sum_{j=1}^{t} \Delta SE_j^{-} = \sum_{j=1}^{t} \text{Min}\,(\Delta SE_J, 0) \end{cases}$$

علما أن:

$\Delta$ : تمثل الفروق الأولى؛ $c$ : تمثل الحد الثابت؛ $\alpha_1$ و$\alpha_2$ : تمثل معلمات المدى الطويل؛ $\omega_i^{+}$ و$\omega_i^{-}$ : تمثل معلمات المدى القصير؛ $q_1$ و$q_2$ : تمثل الحد الأعلى لفترات الإبطاء الخاصة بالمتغيرين $SE_t^{-}$و$SE_t^{+}$؛ $\epsilon_t$ : يمثل الخطأ العشوائي؛ $t$ : يمثل اتجاه الزمن.

قبل الشروع في تقدير النموذج وإجراء الاختبارات التشخيصية، وذلك بالاعتماد على معياري Akaike (AIC) ومعيار Schwarz (SC) باعتبارهما أحسن المعايير وفق العديد من الباحثين، وباستعمال برمجية Eviews يتضح أن فترات الإبطاء ستكون كما يلي: بالنسبة للمتغير $Tax_R_t$ هي: 2؛ بالنسبة للمتغير $SE_t^{+}$ هي: 1؛ وبالنسبة للمتغير $SE_t^{+}$ هي: 1. ومنه سيتم اعتماد نموذج NARDL(2,1,1) .

## المطلب الثاني: اختبار الحدود Bounds Test والاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL

### الفرع الأول: اختبار الحدود Bounds Test

يظهر الجدول أدناه نتائج اختبار الحدود:

الجدول (8.4): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

| الاختبار الإحصائي | القيمة | مستويات المعنوية | القيم الجدولية للحدود | | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الحد الأدنى $I(0)$ | الحد الأعلى $I(1)$ | |
| إحصائية $F_{stat}$ المحسوبة | 9.054 | %10 | 3.35 | 3.63 | بما أن $I(1) < F_{stat}$ عند مستوى معنوية 1% فإنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 1% |
| | | %5 | 3.10 | 3. 87 | |
| عدد المتغيرات المستقلة | 2 | %2.5 | 3.55 | 4.38 | |
| | | %1 | 4.13 | 5.00 | |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

اعتمادا على نتائج اختبار التكامل المتزامن اختبار الحدود الواضح أعلاه، واعتمادا على قيمة إحصائية فيشر $(F_{statistic})$ المقدرة بـ: 9.054، والتي تتجاوز بوضوح القيم الحرجة للحد الأعلى $I(1)$ عند كل مستويات المعنوية المختلفة 1%، 2.5%، 5%، و10%، ومنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الإيرادات الجبائية من جهة؛ والصدمات الموجبة والسالبة لحجم القطاع غير الرسمي، من جهة أخرى.

**الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية**

**أولا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي** Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول (9.4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM test

| $F_{stat}$ | $Prob.F(2,278)$ | $Obs.R^2$ | $Prob\ \chi^2$ |
|---|---|---|---|
| 1.931 | 0.1468 | 3.934 | 0.1399 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

بالنظر إلى أنه عند الإبطاء بفترتين فإن قيمة احتمال كاي مربع $(\chi^2)$ المقدر بـ: (0.1399)، والأكبر من مستوى المعنوية 10%؛ وبالنظر أيضا إلى احتمالية إحصائية فيشر $(F_{statistic})$ المقدرة بـ: 0.1468، والتي تفوق مستوى المعنوية 10%؛ فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن الأخطاء العشوائية غير مرتبطة ذاتيا، ورفض الفرضية البديلة.

**ثانيا: اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ)** Heteroskesdacity Test ARCH

يوضح الجدول (10.4) أدناه أن قيمة احتمال كاي مربع ($\chi^2$) أكبر من مستوى المعنوية 10% (0.10<0.989)، ومنه قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ، ورفض الفرضية البديلة. كما أن قيمة احتمالية إحصائية فيشر ($F_{statistic}$) المقدرة بـ: 0.9892، والتي تفوق مستوى المعنوية 10% تؤيد قول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

الجدول (10.4): نتائج اختبار ثبات التباين ARCH test

| $F_{stat}$ | $Obs.R^2$ | $Prob.F(2,282)$ | $\chi^2$ |
|---|---|---|---|
| 0.010827 | 0.021883 | 0.9892 | 0.9891 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

**ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي** Jarque-Bera Test

اعتمادا على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JB) الواضحة في الجدول (11.4) والشكل (7.4) أدناه، تقبل الفرضية الصفرية، والتي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا، أي ان النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي للأخطاء. فقيمة (JB) المساوية لـ 12.861: يقابلها احتمال قيمته 0.012: والذي يفوق مستوى المعنوية 1% (0.1<0.012).

الجدول (11.4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test

| JB | 12.861 | $Prob$ | 0.012 |
|---|---|---|---|

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

الشكل (7.4): التمثيل البياني نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test

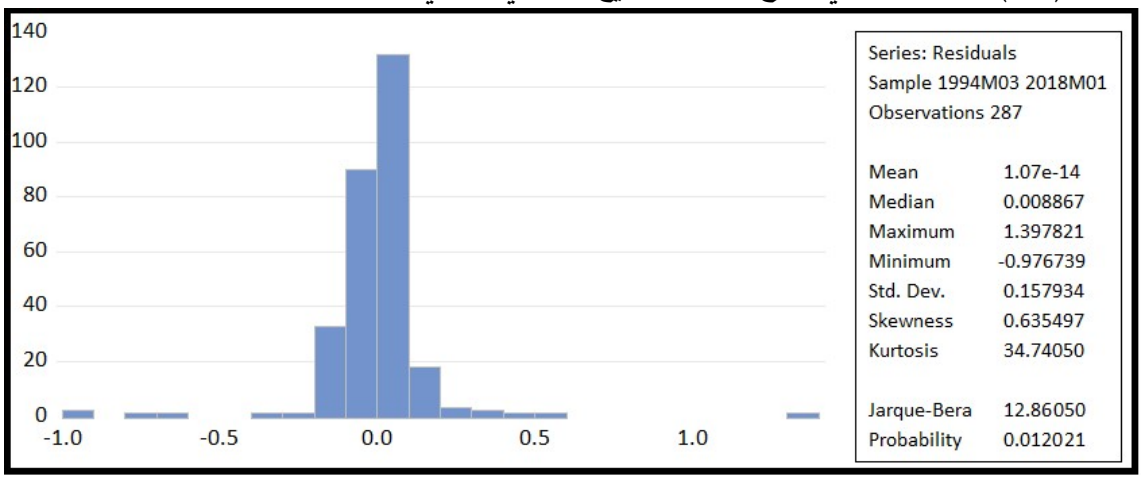


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

**رابعا: اختبار الشكل الدالي للنموذج** Ramsey RESET Test

الجدول (12.4): نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET Test)

| Test Statistic | Value | $DF$ | $Prob$ |
|---|---|---|---|
| $F_{stat}$ | 1.802101 | (2, 278) | 0.1669 |
| Likelihood Ratio | 3.696971 | 2 | 0.1575 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول (12.4)، الظاهر أعلاه، يظهر أن القيم الاحتمالية لكل من $F_{statistic}$، و Likelihood Ratio أكبر من مستويات المعنوية 10%. حيث أن القيمة الاحتمالية لـ $F_{statistic}$ هي: (0.10<0.125)؛ القيمة الاحتمالية لـ $t_{statistic}$ هي: (0.10<0.167)؛ والقيمة الاحتمالية لـ Likelihood Ratio هي: (0.10<0.158)؛ ومنه تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد، أي ان الشكل الدالي للنموذج مقبول.

**خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج** CUSUM

يمثل الشكل (8.4) أدناه نتيجة اختباري CUSUM، الذي يختبر الاستقرار الهيكلي للنموذج:

الشكل (8.4): التمثيل البياني لنتيجة اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM

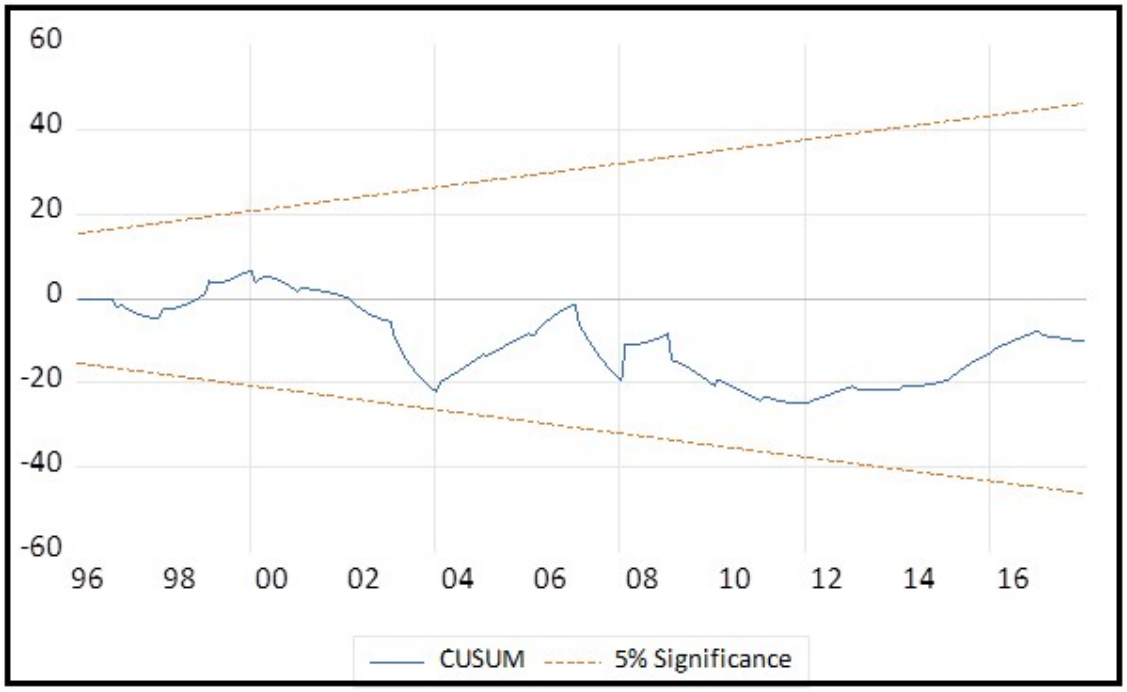


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

بالنسبة لاختبار CUSUM يلاحظ جليا أن التمثيل البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة خط وسطي يقع داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكن القول أن هنالك استقرار هيكلي بين نتائج الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي غياب مظهر لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

**الفرع الثالث: اختبار عدم التماثل في الأجلين الطويل والقصير**

يعتبر هذين الاختبارين خاصين بنموذج NARDL، فهو يقارن حساسية المتغير التابع للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل في حالتي الارتفاع والانخفاض، أي يقارن استجابة المتغير التابع للصدمات الموجبة والسالبة الحاصلة في المتغير المستقل. ويوجد نوعين من اختبارات عدم التماثل كما يلي:

**أولا: اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل**

يعتمد اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل على مقارنة المعلمتين $\alpha_2$ و$\alpha_1$ ببعضهما، كما تبينه الفرضيتين: الفرضية الصفرية $H_0$، والتي تنص على تماثل تأثير الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية؛ والفرضية البديلة $H_1$، تنص على عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل.

$$\begin{cases} H_0: \theta^+ = \theta^- \\ H_1: \theta^+ \neq \theta^- \end{cases}$$

من خلال الجدول (13.4)، الذي يلخص نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل، وبالنظر إلى القيم الاحتمالية لكل من $F_{statistic}$ (0.0130)، $t_{statistic}$ (0.0130)، و$\chi^2$ (0.0124)، التي تصغر مستوى المعنوية 5%، ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل.

الجدول (13.4): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل

| Test Statistic | Value | $DF$ | $Prob$ |
|---|---|---|---|
| $t_{stat}$ | -2.499942 | 280 | 0.0130 |
| $F_{stat}$ | 6.249712 | (280,1) | 0.0130 |
| $\chi^2$ | 6.249712 | 1 | 0.0124 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

**ثانيا: اختبار عدم التماثل في الأجل القصير**

يعتمد اختبار عدم التماثل في الأجل القصير على مقارنة المعلمتين $\omega_i^-$ و $\omega_i^+$ ببعضهما، كما تبينه الفرضيتين: الفرضية الصفرية $H_0$، والتي تنص على تماثل تأثير الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل القصير على حجم الإيرادات الضريبية؛ والفرضية البديلة $H_1$، تنص على عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي على حجم الإيرادات الضريبية.

$$\begin{cases} H_0: \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^+ = \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^- \\ H_1: \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^+ \neq \sum_{i=0}^{q1} \omega_i^- \end{cases}$$

الجدول (14.4): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل القصير

| Test Statistic | Value | $DF$ | $Prob$ |
|---|---|---|---|
| $t_{stat}$ | 4.228512 | 280 | 0.00 |
| $F_{stat}$ | 17.88031 | (1, 280) | 0.00 |
| $\chi^2$ | 17.88031 | 1 | 0.00 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول (14.4)، الذي يلخص نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل، وبالنظر إلى القيم الاحتمالية لكل من $F_{statistic}$ (0.00)، $t_{statistic}$ (0.00)، و$\chi^2$ (0.00)، التي تصغر مستوى المعنوية 1%، ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل القصير على حجم الإيرادات الضريبية.

**المطلب الثالث: تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير**

بعد التأكد من خلو نموذج NARDL من العيوب القياسية وصلاحيته لتقدير العلاقة التوازنية بين الصدمات الموجبة والسالبة لحجم القطاع غير الرسمي كمتغيرين مستقلين وحجم إيرادات الجباية الضريبية كمتغير مستقل سيخصص هذا الجزء من الدراسة لعرض العلاقتين التوازنيتين في الاجلين الطوي والقصير.

**الفرع الأول: تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل**

أكدت نتائج اختبار الحدود Bounds Test وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصدمات الموجبة والسالبة لحجم القطاع غير الرسمي كمتغيرين مستقلين وحجم إيرادات الجباية الضريبية، والتي يمكن كتابتها وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Tax_R_t = 25.783 - 0.233SE_t^+ + 0.139SE_t^-$$

ويمثل الجدول (15.4) تقدير هذه العلاقة التوازنية:

الجدول (15.4): نتائج تقدير معاملات المدى الطويل باستعمال منهجية NARD

| مقدرات المدى الطويل | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات | المعاملات | $t_{stat}$ | $Prob$ |
| $SE^+$ | -0.233485 | -0.408126 | 0.0835 |
| $SE^-$ | 0.139019 | 0.849133 | 0.0465 |
| $C$ | 25.35278 | 8.782026 | 0.00 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول (15.4) أعلاه، يلاحظ ان القيمة الاحتمالية لكل من الصدمات الموجبة $(SE^+)$، والصدمات السالبة $(SE^-)$ لحجم القطاع غير الرسمي لم تتجاوز مستويي المعنوية 10%، و5% على التوالي؛ وبالتالي يمكن القول أن الصدمات الموجبة $(SE^+)$، والصدمات السالبة $(SE^-)$ لحجم القطاع غير الرسمي تمارس تأثير معنوي على حجم إيرادات الجباية الضريبية. إن القيمة السالبة للمعلمة $(\alpha_1)$ تعني أن الصدمات الموجبة في حجم القطاع غير الرسمي تمارس تأثير سلبي على حجم إيرادات الجباية الضريبية، حيث أن الارتفاع في حجم القطاع غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم إيرادات الجباية الضريبية بـ: 0.23 وحدة؛ كما أن القيمة الموجبة للمعلمة $(\alpha_2)$ تعني أن الصدمات السالبة في حجم القطاع غير الرسمي تمارس تأثير إيجابي على حجم إيرادات الجباية الضريبية، أي أن الانخفاض في حجم القطاع غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم إيرادات الجباية الضريبية بـ: 0.14 وحدة.

**الفرع الثاني: تقدير العلاقة التوازنية في الأجل القصير**

من أجل تقدير العلاقة التوازنية في الأجل القصير بين كل من الصدمات الموجبة $(SE^+)$، والصدمات السالبة $(SE^-)$ لحجم القطاع غير الرسمي، من جهة؛ وحجم ايرادات الجباية الضريبية من جهة اخرى سيتم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM. الجدول (16.4) أدناه، يظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية NARDL:

الجدول (16.4): نتائج تقدير معاملات المدى القصير باستعمال منهجية NARDL

| مقدرات المدى القصير | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات | المعاملات | $t_{stat}$ | $Prob$ |
| $\Delta Tax_R\ (-1)$ | 0.814965 | 29.26714 | 0.000 |
| $\Delta SE^{+}$ | 0.469642 | 3.193059 | 0.000 |
| $\Delta SE^{-}$ | -0.598996 | -6.015299 | 0.016 |
| Coint Eq $(-1)$ | -0.010733 | -6.050419 | 0.000 |
| | $N\ = 287$ | $DW\ = 1.862572$ | $R^2\ = 0.830848$ |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

إن القيمة السالبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) المقدرة بـ: −0.010733=-) Coint Eq (1)، والتي يقابلها احتمال أقل من مستوى المعنوية 1% (حيث أن: 0.01>0.00)، وهذا يعني قبول هذه العلاقة التوازنية قصيرة الأجل. كما أن قيمة (-1) Coint Eq المساوية لـ: 0.010733- تشير إلى سرعة التعديل، أي أن 1.07% من الخلل في التوازن في الفترة $(t-1)$ سيتم تصحيحه في الفترة $(t)$، أي في حالة وجود خلل في التوازن في الأجل القصير فالنموذج عامة يتجه إلى التوازن في الأجل الطويل.

تعتبر علاقة التأثير والتأثر التي تربط حجم القطاع غير الرسمي بحجم إيرادات الجباية الضريبية من بين أكثر علاقات التأثير وضوحا، لكن في حالة الاقتصاد الجزائري ورغم ندرة الدراسات التي حاولت تحليل هذه العلاقة بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي، لم توفق في الوصول إلى علاقة قابلة للتفسير. وفي محاولة من أجل رفع اللبس على هذه العلاقة تم الاستعانة بنموذجي ARDL وNARDL، حيث اصطدم هذا المسعى بعدم القدرة على تطبيق نموذج ARDL، وذلك بسبب بعض الموانع التي حالت دون إتمام تطبيق هذا النموذج؛ فيما تمكن نموذج NARDL للوصول إلى نتيجة منطقية وقابلة للتفسير اقتصاديا.

سمح تطبيق نموذج NARDL باستكشاف كيفية تأثر حجم إيرادات الجباية الضريبية بالتغير (ارتفاعا وانخفاضا) الحاصل في حجم القطاع غير الرسمي. فبعد اجتياز النموذج للاختبارات التشخيصية التي تثبت صلاحيته من أجل تقدير العلاقة محل الدراسة، اتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين السابق ذكرهما، حيث أن حجم إيرادات الجباية الضريبية تتأثر سلبا بالارتفاع (الصدمات الموجبة) الحاصل في حجم القطاع غير الرسمي، تتأثر إيجابا بالانخفاض (الصدمات السالبة) الحاصل في حجم القطاع غير الرسمي، حيث أن صدمة موجبة مقدرة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم إيرادات الجباية الضريبية بـ: 0.23 وحدة، أما صدمة سالبة مقدرة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع حجم إيرادات الجباية الضريبية بـ: 0.14 وحدة.

**المطلب الرابع: اختبارات السببية**

بما أن نتائج دراسة الانحدار لا تعني دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات قيد الدراسة، فمن الضروري محاولة استكشاف العلاقة السببية بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية، والتي ستؤدي إلى إما إلى تأكيد نتائج الخطوات السابقة (دراسة الانحدار) أو إلى ضرورة مراجعتها. وأجل دراسة العلاقة السببية بين كل من حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية في الجزائر سيتم الاعتماد على: اختبار السببية الخطي Granger Causality، واختبار السببية غير الخطي Diks and Panchenko.

**الفرع الأول: اختبار السببية الخطي**

يوضح الجدول (17.4) أدناه نتائج اختبار السببية غير متماثلة Granger Causality

الجدول (17.4): نتائج اختبار السببية الخطي Granger Causality

| الفرض العدم | الفترة القصيرة المدى | | **النتيجة** |
|---|---|---|---|
| | إحصائية F | الاحتمال المقابل بها | |
| $dSe \nLeftarrow dTax_r$ | 0.249 (1) | 0.61 | قبول $H_0$ |
| $dTax_r \nLeftarrow dSe$ | 0.296 (1) | 0.58 | قبول $H_0$ |

بناء على نتائج اختبار السببية الخطي الظاهرة في الجدول أعلاه، والذي تشير إلى قبول الفرضية الصفرية $H_0$ في كلا الاتجاهين، والتي تنص على أن التغير في حجم القطاع غير الرسمي لا يسبب تغير في حجم إيرادات الجباية الضريبية، هذا بالنسبة للاتجاه الأول؛ وأن التغير في حجم إيرادات الجباية الضريبية لا يسبب تغيرا في حجم القطاع، بالنسبة للاتجاه الثاني.

بما أن اختبار السببية الخطي لم يؤكد وجود علاقة سببية بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية، مع العلم أن نموذج ARDL الخطي أيضا لم يتمكن من تفسير علاقة التأثير التي يمارسها حجم القطاع غير الرسمي على حجم إيرادات الجباية الضريبية، عكس نموذج NARDL غير الخطي الذي فسر هذه العلاقة. وبالتالي سيتم اللجوء اختبار Diks and Panchenko غير الخطي من أجل التحقق من وجود علاقة سببية بين المتغيرين السابق ذكرهما.

**الفرع الثاني: اختبار السببية غير الخطي**

يوضح الجدول (18.4) أدناه نتائج اختبار السببية الخطي وغير الخطي

الجدول (18.4): نتائج اختبار السببية غير الخطي Diks and Panchenko

| المتغير المستقل | عرض النطاق الترددي | 0.5 | 1 | 1.5 | الفرضية الصفرية |
|---|---|---|---|---|---|
| | التابع | الإحصائية t | | | |
| $Se$ <≠ $Tax_R$ | | 3.195 * (2) (0.0007) | 2.120 ** (2) (0.0169) | 1.855 ** (2) (0.0317) | رفض $H_0$ (عند أبعاد التضمين) |
| $Tax_R$ <≠ $Se$ | | 1.675 ** (2) (0.0469) | -0.668 (2) (0.7479) | -1.645 (2) (0.9499) | قبول $H_0$ |

**ملاحظة**: إحصاء t وقيمة p (بين قوسين) من الاختبار. *، ** معنوية عند بنسبة 1%، 5% على التوالي.

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج تطبيق خاص بـ Diks and Panchenko

بالنظر إلى أن الانحدار لا يصور بالضرورة السببية، فإن الحاجة إلى إجراء اختبار السببية الخطية وغير الخطية كانت ضرورية. يبين الجدول (18.4) علاقة سببية غير خطية أحادية الاتجاه من حجم الاقتصاد غير الرسمي نحو حجم ايرادات الجباية الضريبية عند مستوى معنوية 1% و5%. وهي نتيجة تجريبية تتفق مع نتائج انحدار التكامل المشترك بطريقة غير متماثلة.

انطلاقا من نتائج اختبار السببية غير الخطية Diks and Panchenko يظهر بشكل جلي أن العلاقة السببية بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية موجودة في اتجاه واحد، والمتمثلة في أن التغير في حجم القطاع غير الرسمي يسبب تغيرا في حجم إيرادات الجباية الضريبية، في حين أن التغير في حجم إيرادات الجباية الضريبية لا يسبب تغيرا في حجم القطاع غير الرسمي.

بما أن اقتصاد في أي بلد متكون من قطاعين (القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي)، فإن التغير في حجم القطاع غير الرسمي مثلا سيؤدي إلى تغير في حجم القطاع الرسمي (والعكس صحيح)، وبالنظر إلى كون الضريبة تفرض فقط على الوحدات الاقتصادية المصرح بها (تنشط ضمن القطاع الرسمي)، فإن التغير في حجم القطاع غير الرسمي سيسبب حتما تغيرا في حجم القطع الرسمي وبالتالي التغير في إيرادات الجباية الضريبية.

**خلاصة الفصل**

تم تكريس هذا الفصل من أجل تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2020، وذلك بالاعتماد على نموذج المتغير الكامن MIMIC كتقنية قياسية تندرج ضمن المقاربة الكلية في تقدير حجم القطاع غير الرسمي. بعد تقدير عدد معتبر من النماذج بالاعتماد على حوالي 19 متغير، منها 15 متغير معبر عن أسباب الظاهرة المدروسة، و 4 مؤشرات تساهم في رصد حرجة القطاع غير الرسمي، تم التوصل إلى نموذج يأخذ كل من: الإنفاق الاستهلاكي النهائي، الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية، ومعدل البطالة كمتغيرات مؤثرة في حجم القطاع غير الرسمي، علما أنه تم التوصل إلى أن حجم القطاع غير الرسمي تأثر إيجابا بالضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية، فيما يتأثر سلبا بالإنفاق الاستهلاكي النهائي، ومعدل البطالة.

خلصت دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين محل الدراسة إلى أنهما مستقران في الفرق الأول وهو ما يسمح بتطبيق نموذجي ARDL وNARDL. بعد تقدير حجم القطاع غير الرسمي معبرا كنسبة من الناتج الداخلي الخام، تم استخدام هذا التقدير من أجل دراسة كيفية تأثر حجم إيرادات الجباية الضريبة بالتغير الحاصل في حجم القطاع غير الرسمي، وذلك بالاعتماد على نموذجي ARDL وNARDL. بسبب موانع قياسية لم يتم إتمام العمل على نموذج ARDL، فيما قدم نموذج NARDL نتائج مقبولة قياسيا ومعقولة اقتصاديا، حيث أنه توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين محل الدراسة، في حين أن تقدير العلاقة في الأجل القصير بين أن الاختلال الحاصل في الأجل القصير يتجه يتم تصحيحه في الأجل الطويل. فإيرادات الجباية الضريبية تتأثر سلبا بالصدمات الموجبة في حجم القطاع غير الرسمي، فيما تتأثر إيجابا بالصدمات السالبة في حجم القطاع غير الرسمي.

# الخاتمة العامة

يمكن اعتبار وجود القطاع غير الرسمي احدى الصفات المشتركة بين جميع اقتصاديات العالم، حيث تؤكد بعض الدراسات التي اهتمت بتقدير حجم القطاع غير الرسمي أن كل دول العالم تعاني من هذه الظاهرة، ويبقى الفارق الوحيد هو خصائص هذا القطاع وحجمه الذي قد يختف من اقتصاد إلى آخر.

رغم التشتت الكبير في آراء الباحثين حول جزئية تعريف القطاع غير الرسمي، إلا أنها عادة ما تجتمع على أنه يتشكل من الوحدات الإنتاجية والأفراد الذين ينشطون كليا أو جزئيا خارج الأطر المنظمة للنشاط الاقتصادي، هذا بغض النظر عن الأسباب التي تدفع الأفراد إلى النشاط بشكل غير رسمي. وبالنسبة للأسباب التي دفعت وساهمت في ظهور وانتشار القطاع غير الرسمي فهي كثيرة ومتعددة وتختلف من حيث طبيعتها ودرجة مساهمتها في الظهور والانتشار من اقتصاد إلى آخر. فيما تعتبر الضريبة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي وتعقيدات الإجراءات الإدارية أهم العوامل التي تدفع بهذه الظاهرة إلى الانتشار والتوسع، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، انتشار الفقر والبطالة وعدم قدرة الوحدات الاقتصادية الرسمية على استيعاب عرض العمل الموجود في سوق العمل. أما بالنسبة للآثار المترتبة على انتشار القطاع غير الرسمي، ورغم أنه يقدم فرص لتحقيق دخل لمن لم يتمكن من الحصول على عمل أو انشاء مشروعه الخاص ضمن القطاع الرسمي، وهو ما ينظر إليه على أنه أمر إيجابي، إلا أن له آثار جد سلبية على أصعدة أخرى، ويمكن تصوير سيرورة القطاع غير الرسمي ككرة الثلج، التي تزداد حجما كلما طالت المسافة والزمن، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي حالة عدم وجود سياسات وقائية ورادعة، وبالنسبة لتأثيره على الإيرادات الجبائية، والتي تعتبر إحدى أهم هذه النتائج، فانتشار القطاع غير الرسمي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجبائية ما يترتب عليه خلل في الموازنة العامة، وهو ما ينعكس سلبا على نوعية المؤسسات والخدمات العامة المقدمة للأفراد والمؤسسات، فانتشار الفساد (والتي تعتبر الرشوة إحدى صوره)، فارتفاع حجم القطاع غير الرسمي... رغم مرونة وسرعة الاقتصاد غير الرسمي في الاستجابة لمتطلبات السوق (والتي ينظر إليها على أنها ميزة)، وتوفيره لبديل أرخص من حيث الثمن وقد يكون أيضا أحسن من حيث الجودة، إلا أن هذه الوضعية تؤثر سلبا على تنافسية منتوجات الوحدات الاقتصادية الرسمية. كما أن نجاح الوحدات الاقتصادية الناشطة في القطاع غير الرسمي إن لم يتوج باندماجها (اختيارا) أو إدماجها (اجبارا) في القطاع الرسمي يهدد بتسرب بعض من الوحدات الاقتصادية الناشطة في القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي، أو بتشكل نظرة عامة لدى المجتمع بأن النشاط غير الرسمي يوفر فرص نجاح أكبر من نظيره الرسمي، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عزوف الأفراد عن انشاء مشاريعهم الخاصة في الأطر الرسمية للنشاط الاقتصادي.

لقد ساهم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة في تشكل إرادة سياسية من أجل الرفع من إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، وخاصة الجبائية منها، والسعي

من أجل خفض اعتماد الميزانية العامة على إيرادات الجباية البترولية. إن هذا المسعى متاح وممكن فقط إن أولت السلطات والباحثون –على حد سواء– دراسة القطاع غير الرسمي الاهتمام اللازم، بغية تقدير حجمه، تشريح خصائصه، فهم حركيته، تحديد مستوى مرونته وقدرته على التكيف مع المستجدات (اقتصادية، اجتماعية، قانونية، سياسية...)، كمرحلة أولى في طريق دمج مكوناته سواء اليد العاملة أو الوحدات اقتصادية في النشاط الاقتصادي النظامي.

إن تقدير حجم القطاع غير الرسمي يعتبر من بين أصعب المهام، وهذا يرجع أساسا إلى الطبيعة الخفية هذه الظاهرة. ويمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن تقديرات صحيحة وأخرى خاطئة، ولكن يمكن فقط دراسة معقولية هذه التقديرات، وهذا وفقا للسياق الاقتصادي، الاجتماعي وحتى القانوني والسياسي، والتحقق من مدى تقيدها بالطريقة أو المنهجية المطبقة في أي بحث علمي أكاديمي. إن الدراسة التاريخية لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى بعض الدراسات التجريبية تؤكد أن القطاع غير الرسمي غالبا ما يتوسع في فترات الأزمات، ومنه يمكن أخذ الأزمات مثلا كمؤشر لدراسة مدى معقولية نتائج التقدير، فمثلا لو تم تقدير حجم القطاع غير الرسمي في أحد الاقتصاديات، ولوحظ أنه أخذ أدنى قيمة له في فترة أزمة اقتصادية فهذا الأمر يفرض أخذ هذا التقدير بشيء من الحذر ما لم يتم تفسير هذه الجزئية تفسيرا معقولا.

إلى جانب تقديم دراسة نظرية للقطاع غير الرسمي بشكل عام وللحالة الجزائرية بالخصوص، وهذا بالاعتماد على دراسات تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تطبيقية بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة نسبيا، وقد تم هذا الأمر على مرحلتين: الأولى، وتتمثل في استعمال منهجية MIMIC في تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1994–2020؛ أما المرحلة الثانية، فتمثلت في دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي على حجم إيرادات الجباية الضريبية في نفس فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على نتائج المرحلة الأولى من الدراسة التطبيقية. وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

### ❖ نتائج الدراسة

تنقسم نتائج هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين: نتائج الدراسة النظرية؛ ونتائج الدراسة التطبيقية.

#### نتائج الدراسة النظرية

في الجانب النظري، والذي تناول بالدراسة والتحليل القطاع غير الرسمي على ضوء الأدبيات والدراسات السابقة، وبالنسبة لنتائج الدراسة النظرية للقطاع غير الرسمي بشكل عام تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ صحيح أن تقرير المكتب الدولي حول غانا سنة 1972 يعتبر أول دراسة تناولت موضوع القطاع غير الرسمي كموضوع مستقل، والتي أيضا فتحت باب البحث والاستكشاف لمعرفة أكثر حول هذا الجزء الغامض من الاقتصاد، إلا أن هذه الدراسة سبقتها دراسات أخرى تناولت جوانب من هذا الموضوع كدراسات كل من: "Kieth Hart"، "Philip Cagan "، و "Charl Nisbet".
- ✓ كما سبق الإشارة إليه فيما سبق من هذه الدراسة، تعتبر جزئية تعريف القطاع غير الرسمي من بين الجزئيات التي أسالت الكثير من الحبر، والتي أحدثت نقاشات حادة بين الباحثين باختلاف مدارسهم وتياراتهم، ومع ذلك يمكن تعريف القطاع غير الرسمي على أنه "**مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تدر دخول غير معلنة كليا أو جزئيا، والتي تختار النشاط كليا أو جزئيا خارج الأطر الرسمية التي تنظم النشاط الاقتصادي، أو حتى تكون مجبرة على ذلك لعدم استيفائها للشروط التي تحددها السلطات المختصة**"، والمقصود بالأنشطة الاقتصادية في مفهوم هذا التعريف هو كل نشاط ينتج خدمات أو سلع بهدف تحقيق إيراد ودخل؛
- ✓ يتميز القطاع غير الرسمي عادة بـ: صغر الحجم سواء من حيث القدرة على الإنتاج أو القدرة على التشغيل؛ الملكية الفردية أو العائلية للوحدات الاقتصادية غير الرسمية؛ الاعتماد على الموارد المحلية؛ تدنى مستوى التكوين للمنتسبين إليه؛ عدم الانضباط بإجراءات الصحة والسلامة، وانعدام طب العمل؛
- ✓ متنوعة هي الأسباب التي ساهمت في ظهور القطاع غير الرسمي أو حتى التي تحفز توسعه وانتشاره. فالدراسات الأولى كدراسات "Kieth Hart"، وتقرير المكتب الدولي للعمل سنة 1972، تعتبر أن القطاع غير الرسمي كان ردة فعل لانتشار الفقر والبطالة، وذلك لأنها درست القطاع غير الرسمي في بيئة ينتشر فيها الفقر والبطالة، ومع توالي الدراسات اتضح أن الضرائب، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، كثافة وتعقيد التنظيم هي من أهم العوامل التي تدفع إلى النشاط ضمن القطاع غير الرسمي، هذا دون إغفال الدور الذي تلعبه التحويلات والاجتماعية في تفضيل فئات للنشاط غير الرسمي، ويضاف إلى ذلك انتشار الفساد، حجم الثقة في الحكومة، تكاليف التسجيل للشركات الناشئة وتعقيد إجراءات التسجيل، وارتفاع معدلات التضخم، وتقييد الحرية الاقتصادية...
- ✓ كما تنوعت وتعددت أسباب ظهور وانتشار القطاع غير الرسمي، تتعدد الآثار التي يخلفها انتشار هذه الظاهرة. فعلى الصعيد الاقتصادي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يؤثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات الضريبية، فتوسعه يؤدي الى انخفاض حجم الإيرادات الضريبية؛ إن تأثير انتشار القطاع غير الرسمي يتعدى جانب الايرادات في الميزانية إلى جانب النفقات، فانتشاره وتوسعه يؤدي إلى زيادة النفقات العمومية، فمثلا عدم تصريح الناشطين في هذا القطاع بأعمالهم ومداخيلهم يجعلهم في نظر القانون والسلطات عاطلين عن العمل، فيستفيدون من المساعدات الاجتماعية، كالحق في السكن الاجتماعي، ومنحة البطالة... وبالتالي ارتفاع النفقات العمومية؛ كما أنه يؤثر على المنافسة داخل السوق، فالوحدات

الاقتصادية التي تنشط في القطاع غير الرسمي لا تتحمل ضريبة ولا أعباء اجتماعية مما يضعف تنافسية منتجات الوحدات الاقتصادية الناشطة في القطاع الرسمي؛ هذا بالإضافة إلى نتائج أخرى على معدلات التشغيل والتضخم، الناتج الداخلي الخام وغير ذلك. وتتعدى آثار انتشار القطاع غير الرسمي الميدان الاقتصادي إلى ميادين أخرى؛ فعلى الصعيد الاجتماعي مثلا فهو يؤثر على العدالة الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، فبعض الأفراد يجنون دخول غير مصرح بها ويستفيدون من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها السلطات، في حين أن الناشطين في القطاع غير الرسمي يفقدون الحق في الحصول على أغلب هذه المساعدات؛ كما أن الانتشار الواسع للقطاع غير الرسمي يؤدي إلى تشكل نظرة بعدم قدرة الدولة على بسط السلطة وممارسة الرقابة مما قد يؤدي إلى تطور بعض الأنشطة لتتحول إلى طابع إجرامي. أما سياسيا فلا يخفى على أحد العلاقة الوثيقة التي تربط انتشار القطاع غير الرسمي مع الفساد، وغياب الحوكمة والحكم الراشد.

وفيما يخص حالة القطاع غير الرسمي في الجزائر، توصلت هذه الراسة إلى ما يلي:

- ✓ لقد ساهمت بعض الدراسات التي قامت بدراسة القطاع غير الرسمي من منظور جزئي في إبراز خصائص هذا القطاع، والذي يتميز بما يلي: أكثر من 50% (وفي دراسات أخرى أكثر من 70%) من الناشطين في القطاع غير الرسمي ينتمون إلى الفئة العمرية 20–40 سنة، وهذا لأن الاندماج في القطاع غير الرسمي لا يشترط فيه الحصول على تأهيل أو خبرة كبيرين، بل وفي حالات كثير يحل القطاع غير الرسمي محل مؤسسات وهيئات التكوين وخاصة بالنسبة للحرف التقليدية؛ أكثر من 80% من الناشطين في القطاع غير الرسمي لا يحوزون تكوين جامعي، وأكثر من 50% منهم لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية؛ أما عن طبيعة الأنشطة المنتشرة في القطاع غير الرسمي، فالصدارة كانت للتجارة والخدمات، البناء والأشغال العمومية، حيث أنها تشغل ما يقارب 90% من اليد العاملة المندمجة في هذا القطاع؛ ارتباط القطاع غير الرسمي في الجزائر بالقطاع الرسمي، فهو يعتمد في جزء كبير من مدخلاته على سلع وخدمات منتجة في القطاع الرسمي، كما أنه يقوم بتصريف على الأقل بعضا من منتجاته في السوق الرسمي، وفي بعض الحالات يرتبط القطاع غير الرسمي سواء بالنسبة لمدخلاته أو مخرجاته بالأسواق الخارجية مباشرة، أي الاعتماد على التهريب كوسيلة للحصول على المواد الأولية أو تصريف المنتجات؛ الملكية الفردية أو العائلة للوحدات الاقتصادية غير الرسمية؛ وأخيرا، تمركز أغلب أنشطة القطاع غير الرسمي في المحيط الحضري؛
- ✓ لا تختلف العوامل المسببة لظهور وانتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر عن غيرها في العالم، فالضريبة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، ثقل وتعقيد الإجراءات الإدارية وكثرة التراخيص الواجبة من أجل مزاولة عديد الأنشطة، انتشار البطالة، الفقر، سياسة الدعم الحكومي الموجه سواء للمنتجين أو الأفراد،

التحديد الإداري لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، سياسة التدخل الحكومي في أسواق العمل والسلع والخدمات. كل هذه العوامل ساهمت في دفع الأفراد للنشاط ضمن القطاع غير الرسمي؛

✓ تكيف القطاع غير الرسمي في الجزائر مع الوضع الاقتصادي العام للبلاد، فتميز القطاع غير الرسمي بالمرونة وسرعة الاستجابة جعله يتكيف مع المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي في الجزائر مر بنفس المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري (مرحلة الاقتصاد الموجه؛ مرحلة الإصلاحات الهيكلية؛ وأخيرا، مرحلة اقتصاد السوق).

**نتائج الدراسة التطبيقية**

كان الهدف في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة هو تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن ثم دراسة تأثير حجم هذا القطاع على إيرادات الجباية الضريبية، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

✓ بتطبيق منهجية المتغير الكامن MIMIC، وبعد تقدير عدد معتبر من النماذج، وذلك بالاعتماد على مجموعة مكونة من 19 متغير (15 متغير مؤثر – الأسباب –، و04 متغيرات متأثرة –المؤشرات–)، تم تصنيف هذه المتغيرات في أربع مجموعات جزئية هي: متغيرات متعلقة بالجباية واقتطاعات الضمان الاجتماعي؛ متغيرات متعلقة بالتشغيل؛ متغيرات بالطابع الاجتماعي؛ ومؤشرات عامة للاقتصاد. وبعد ودراسة هذه النماذج احصائيا واقتصاديا، تم التوصل إلى أن أحسن نموذج احصائيا واقتصاديا هو النموذج الذي يأخذ كل من: الإنفاق الاستهلاكي النهائي، الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية، ومعدل البطالة كعوامل مسببة ومؤثرة في حجم القطاع غير الرسمي؛ في حين كانت كل من: نسبة النقود السائلة إلى المعروض النقدي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ومعدل مشاركة القوة العاملة تعبر عن المؤشرات؛

✓ يرتبط الإنفاق الاستهلاكي النهائي عكسيا بحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن تحرك الإنفاق الاستهلاكي معبرا عنه بنسبة من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة يقابله حركة في الاتجاه المعاكس لحجم القطاع غير الرسمي بـ: 0.35 وحدة؛

✓ ترتبط الضريبة غير المباشرة طرديا بحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن تحرك الضريبة غير المباشرة معبرا عنه كنسبة من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة يقابله حركة في نفس الاتجاه لحجم القطاع غير الرسمي بـ: 0.05 وحدة؛

✓ ترتبط اقتطاعات الضمان الاجتماعي طرديا بحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن حركة اقتطاعات الضمان الاجتماعي معبرا عنها كنسبة من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة يقابله حركة نفس الاتجاه لحجم القطاع غير الرسمي بـ: 0.11 وحدة؛

- ✓ ترتبط التحويلات الاجتماعية عكسيا بحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن تحرك التحويلات الاجتماعية معبرا عنه كنسبة من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة يقابله حركة في نفس الاتجاه لحجم القطاع غير الرسمي بـ: 0.22 وحدة؛
- ✓ يرتبط معدل البطالة عكسيا بحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن تحرك معدل البطالة معبرا عنه بنسبة من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة يقابله حركة في الاتجاه المعاكس لحجم القطاع غير الرسمي بـ: 0.58 وحدة؛
- ✓ سمح تطبيق منهجية المتغير الكامن MIMIC، بفحص علاقة التأثير التي يمارسها حجم القطاع غير الرسمي على المؤشرات المستعملة في بناء هذا النموذج، حيث أن: حركة حجم القطاع غير الرسمي بوحدة واحدة يقابلها حركة من كل من نسبة السيولة النقدية إلى اجمالي المعروض النقدي، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في نفس الاتجاه بـ: 0.64 و1 وحدة على التوالي؛ ونفس السلوك (أي حركة حجم القطاع غير الرسمي بوحدة واحدة) يؤدي إلى حركة معدل مشاركة القوة العاملة بـ: 0.67 وحدة في الاتجاه المعاكس؛
- ✓ تظهر نتائج منهجية المتغير الكامن MIMIC توافقا مع النظرية الاقتصادية، خاصة وأن مخرجات النموذج المعتمد خضع لتشخيصين احصائي واقتصادي. فبتحليل علاقة حجم القطاع غير الرسمي يتضح أن كل من: الإنفاق الاستهلاكي النهائي، الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية تمارس تأثير موجب على حجم القطاع غير الرسمي.

فبالنسبة لنمط تأثر القطاع غير الرسمي بالمتغيرات المسببة فهو كما يلي:

- فالزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي يدفع حجم القطاع غير الرسمي إلى التراجع والانخفاض، والعكس صحيح. ويرجع هذا التأثير السالب الذي يمارسه الإنفاق الاستهلاكي النهائي على حجم القطاع غير الرسمي إلى أن جزء مهم جدا من هذا الإنفاق هو انفاق حكومي في شكل صفقات ومناقصات تعقد حصرا مع المؤسسات الاقتصادية الرسمية، وهو ما يجبر الوحدات الاقتصادية والأفراد الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي الراغبين في الحصول على حصة من هذه الصفقات على نقل نشاطهم إلى القطاع الرسمي، اذن فارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي يغري المنخرطين ضمن القطاع غير الرسمي للالتحاق بالقطاع الرسمي أملا في الاستفادة والظفر ببعض من الأموال التي تضخها الدولة في الاقتصاد، أما انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي فيفقد القطاع غير الرسمي الجاذبية وبالتالي قد يتسرب بعض من الناشطين في القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي.

- لا يخفى تأثير الضريبة بمختلف أنواعها على حجم القطاع غير الرسمي، فالزيادة في حجم الضريبة مع ثبات باقي العوامل يؤدي وجوبا إلى ارتفاع في حجم القطاع غير الرسمي، وهو ما أثبتته نتائج تطبيق منهجية المتغير الكامن MIMIC، التي كشفت عن علاقة طردية بين الضريبة غير المباشر وحجم القطاع غير الرسمي، أي أن الارتفاع في الضريبة غير المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي والعكس صحيح.
- إن تأثر حجم القطاع غير الرسمي باقتطاعات الضمان الاجتماعي مشابه لتأثره بالضريبة، فالإثنين (الضريبة واقتطاعات الضمان الاجتماعي) يعتبران أعباء بالنسبة لممارسي النشاط الاقتصادي، فيختار البعض منهم النشاط ضمن القطاع غير الرسمي تجنبا لتحمل هذه التكاليف؛
- أما بالنسبة لتأثير التحويلات الاجتماعية على حجم القطاع غير الرسمي، فهما يتحركان في نفس الاتجاه، وذلك لأن التحويلات الاجتماعية تعتبر مزايا يستفيد منها قطاع من المجتمع وفق شروط محددة. تتعلق هذه الشروط غالبا بمستوى الدخل ومزاولة نشاط أو عمل ما، ما يدفع البعض إلى النشاط ضمن القطاع غير الرسمي بغرض إخفاء مداخيلهم وأعمالهم عن أجهزة الدولة، بهدف الحصول على هذه المزايا. وبالتالي فإنه كلما زادت جاذبية هذه المزايا كلما انحاز الأفراد للنشاط ضمن القطاع غير الرسمي، وبالتالي زيادة حجمه (والعكس صحيح)؛
- يتأثر حجم القطاع غير الرسمي سلبيا بمعدل البطالة، حيث أن حركة معدل البطالة بوحدة واحدة يقابلها حركة في حجم القطاع غير الرسمي في الاتجاه المعاكس مقدرة بـ: 0.58 وحدة. وهو ما يناقض ما هو متداول في الأوساط الأكاديمية، والتي تعتبر البطالة دافعا للانخراط في القطاع غير الرسمي. ويرجع ذلك لكون معدل البطالة في الجزائر لا يعكس الحالة الحقيقية لوضعية التشغيل في الجزائر، فبرامج التشغيل المعتمدة في الجزائر، تحصي كل من استفاد من هذه البرامج ضمن تعداد العاملين، أي أنهم لا يعتبرون بطالين حتى و إن كان الأجر الذي يتقاضونه في حالات كثيرة محصور بين 5400 و15000 دج، علما أنه كلما ارتفع عدد المستفيدين من هذه البرامج ارتفع معه معدل التشغيل وبالتالي انخفاض معدل البطالة، علما أن العمل بأجور شهرية زهيدة جدا (محصورة بين 37 و 100 دولار امريكي) سيدفع حتما هؤلاء للبحث عن مصادر دخل اضافية، وبالنظر إلى كون الازدواجية الوظيفية ممنوعة في الجزائر فلا بديل لهؤلاء عن الانخراط في القطاع غير الرسمي.

أما بالنسبة لتأثير القطاع غير الرسمي في المؤشرات التي ترصد تواجده وتطوره فهو كما يلي:

- تعتبر نسبة السيولة إلى اجمالي المعروض النقدي من بين أكثر المؤشرات التي تساهم في إعطاء صورة حول تطور القطاع غير الرسمي، فكلما زاد الميل إلى استعمال السيولة كلما زاد

احتمال توسع رقعته، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن حجم القطاع غير الرسمي يمارس تأثير موجب على السيولة النقدية، فهما يتحركان في نفس الاتجاه، والسبب في ذلك أن الناشطين في القطاع غير الرسمي يفضلون التعامل بالسيولة من أجل تجنب فرض ضرائب على مداخيلهم.

- يؤثر حجم القطاع غير الرسمي تأثيرا موجبا على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ويعد ذلك لارتباط القطاعين الرسمي وغير الرسمي فيما بينهما، وأي دخل تم تحقيقه في أحد القطاعين بالتأكيد سيتم إنفاق ولو جزء منه في القطاع الآخر، فالناشطون في القطاع غير الرسمي مثلا ينفقون جزءا من مداخيلهم في القطاع الرسمي وهو ما يساعد على انتعاش النشاط الاقتصادي في القطاع الرسمي وبالتالي التأثير على الناتج الداخلي الخام ومنه التأثير على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- يتأثر معدل مشاركة القوة العاملة سلبيا بحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن حركة بوحدة واحدة في حجم القطاع غير الرسمي يؤدي إلى حركة بـ: 0.67 في الاتجاه المعاكس؛

✓ أظهرت دراسة استقرارية السلاسل الزمنة لمتغيرات الدراسة أنها مستقرة في الفرق الأول، وهو ما يسمح بتطبيق منهجيتي ARDL وNARDL. علما أن دراسة الاستقرارية في وجود فاصل هيكلي سمحت باكتشاف فاصل هيكلي في كل من السلسلتين.

✓ لم يتمكن النموذج الخطي ARDL من تحليل العلاقة الموجودة بين حجم القطاع غير الرسمي من جهة، وحجم إيرادات الجباية الضريبية من جهة أخرى. فنتيجة اختبار الحدود Bounds test لم تؤكد أو تنفي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين السابق ذكرهما، كما أن نتيجة تقدير العلاقة توازنية قصيرة الأجل أظهرت أن معلمة المتغير المستقل غير معنوية. كما أن نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM تفرض رفض النموذج المقدر في المدى القصير، مما أدى إلى عدم إتمام الدراسة باستعمال نموذج ARDL؛

✓ خلصت دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي على حجم إيرادات الجباية الضريبية باستعمال نموذج NARDL إلى الكشف عن علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين السابق ذكرهما، فحجم إيرادات الجباية الضريبية في الأجل الطويل تتأثر سلبيا بالصدمات الموجبة لحجم القطاع غير الرسمي، حيث أن الارتفاع في حجم القطاع غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الإيرادات الجبائية بـ: 0.23 وحدة؛ والكشف عن تأثير موجب تمارسه الصدمات السالبة لحجم القطاع غير الرسمي على إيرادات الجباية الضريبية، حيث أن الانخفاض في حجم القطاع غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم إيرادات الجباية بـ: 0.14 وحدة. علما أن دراسة العلاقة التوازنية في الأجل القصير بينت أن الاختلال الموجود في الأجل القصير يتجه إلى التوازن في الأجل الطويل.

✓ عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والسالبة في المديين الطويل والقصير، حيث أن اختبار عدم التماثل الذي يتميز به نموذج NARDL عن ARDL أظهر أن تأثير الصدمات الموجبة يختلف عن تأثير الصدمات السالبة. وهذا ما يفسر عدم قدرة نموذج ARDL على تفسير العلاقة بين حجم إيرادات الجباية الضريبية وحجم القطاع غير الرسمي. حيث هنا يمكن تفسير عدم قدرة نموذج ARDL عن تحليل العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية إلى كون هذه العلاقة علاقة غير خطية.

✓ أظهرت دراسة السببية اختلافا في النتائج بين الاختبارين الخطي وغير الخطي، فالاختبار الخطي خلص إلى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية، فيما أن اختبار السببية غير الخطي أكد وجود علاقة سببين في اتجاه واحد فقط، والمتمثل في أن التغير في حجم القطاع غير الرسمي يسبب تغيرا في حجم إيرادات الجباية الضريبية، وهو ما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج NARDL غير الخطي.

✓ بالربط بين نتائج كل من نموذجي ARDL وNARDL، من جهة؛ ونتائج اختباري السببية الخطي (Granger Causality) واختبار السببية غير الخطي (Diks and Panchenko)؛ يلاحظ أن نموذج ARDL الخطي، واختبار السببية الخطي لم يوفقا في تحليل علاقة الانحدار أو العلاقة السببية بين المتغيرين موضوع الدراسة؛ فيما أن نموذج NARDL غير الخطي واختبار السببية غير الخطي خلصا إلى نتائج مقبولة ومعقولة، وهو ما يقود إلى افتراض أن العلاقة بين المتغيرين السابقين ليست بالعلاقة الخطية.

❖ **اختبار الفرضيات.**

بعد عرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراستين النظرية والتطبيقية سيتم الانتقال إلى اختبار فرضيات الدراسة.

✓ **الفرضية الأولى:** تتعدد أسباب ظهور وانتشار القطاع غير الرسمي وتختلف من حيث درجة تأثير هذه الأسباب على حجم الظاهرة. ولقد أيدت الدراسة النظرية للأدبيات السابقة المكرسة لدراسة القطاع غير الرسمي هذا الطرح، حيث أن جميع الدراسات عددت أسباب كثيرة لظهور وتطور القطاع غير الرسمي؛ فيما أكدت نتائج الدراسة القياسية أن أسباب ظهور، تطور، وانتشار القطاع غير الرسمي متعددة؛ حيث أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي، الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية، والبطالة كلها متغيرات مؤثرة في تطور القطاع غير الرسمي. علما أن تأثير هذه المتغيرات على حجم القطاع غير الرسمي لم يكن متماثلا سواء من حيث كيفية التأثر أو درجته، فالإنفاق الاستهلاكي النهائي ومعدل البطالة يؤثران سلبيا في حجم القطاع غير الرسمي، في حين أن الضريبة غير المباشرة،

اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية تمارس تأثير موجب على حجم القطاع غير الرسمي.

- ✓ **الفرضية الثانية:** حجم القطاع غير الرسمي يتغير ويساير المستجدات والمحيط الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى السياسي؛ بعد تقدير حجم القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وعند تحليل تطور حجمه مع الزمن خلال فترة الدراسة، اتضح أن حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر يتغير ويتكيف مع الحالة العامة للاقتصاد في الجزائر، فحجم القطاع غير الرسمي وصل إلى أعلى قيم خلال فترة الدراسة خلال الفترة التي تميزت بمعدلات تضخم مرتفعة، أي في فترة الإصلاحات الهيكلية (بين 1994 و1998)؛ كما أن حجم القطاع غير الرسمي كان في أدنى قيمه سنوات 2006، 2007، و2008 وهي السنوات التي شهدت طفرة في أسعار البترول، مما جعل السلطات تتبع سياسة اقتصادية توسعية. كما أن الحكومة بدأت في مراجعة القوانين الأساسية لقطاع الوظيف العمومي مما ساهم في تحسن الأجور فئة الموظفين مما دفع فئة منهم إلى التخلي عن ممارسة الأنشطة الإضافية التي كانوا يزاولونها وبالتالي انخفاض حجم القطاع غير الرسمي.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** من الطبيعي أن يتأثر حجم الإيرادات الضريبية بانتشار وتوسع حجم القطاع غير الرسمي، ومن المعقول أن يكون هذا التأثير سلبيا. تتأثر إيرادات الجباية الضريبية بحجم القطاع غير الرسمي، وتختلف استجابة حجم إيرادات الجباية الضريبية للصدمات الموجبة في حجم القطاع غير الرسمي عنها للصدمات السالبة. حيث أن الدراسة القياسية باستعمال نموذج NARDL، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل. كما أن الدراسة القياسية أكدت وجود تأثير سالب يمارسه حجم القطاع غير الرسمي على حجم إيرادات الجباية الضريبية، فالارتفاع في حجم القطاع غير الرسمي (صدمة موجبة) يؤدي إلى انخفاض حجم إيرادات الجباية الضريبية، والانخفاض في حجم القطاع غير الرسمي (صدمة سالبة) يؤدي إلى ارتفاع حجم إيرادات الجباية الضريبية، حيث أن صدمة موجبة في حجم القطاع غير الرسمي مقدرة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم إيرادات الجباية الضريبية بـ: 0.23 وحدة، في حين أن صدمة سالبة بنفس المقدار تساهم في ارتفاع حجم إيرادات الجباية الضريبية بـ: 0.14 وحدة.

- ❖ **الاقتراحات**

بناء على نتائج هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، ففي الحالة العامة أظهرت الدراسة النظرية أن مجموعة كبيرة من العوامل تمارس تأثيرا على حجم القطاع غير الرسمي، أما بالنسبة للحالة الجزائرية فقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن حجم القطاع غير الرسمي يتأثر بكل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي، الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية، ومعدل البطالة، ومنه فإن

التأثير على مسببات الظاهرة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على الظاهرة بحد ذاتها. وعليه، وفي سبيل التحكم في حجم القطاع غير الرسمي، وجعله في أدني مستوياته تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ تخفيف العبء الضريبي على المكلفين ضريبيا، وذلك من خلال مراجعة واجراء تعديلات على النظام الضريبي تبسط النظام الضريبي وتجعله مفهوم من قبل الجميع، مع التوجه نحو التوسع افقيا (توسيع الوعاء الضريبي).
- ✓ تحسين نظام الضمان الاجتماعي والترويج لصورة حسنة عنه من خلال إظهار المزايا المترتبة عن الانخراط فيه مقابل الاقتطاعات التي يسددها المكلف؛
- ✓ إن مساهمة التحويلات الاجتماعية في تطور حجم القطاع غير الرسمي لن يكون مبررا للدعوة إلى الاستغناء عنها أو خفض قيمتها لأن ذلك سيؤثر سلبا على الفئات المحتاجة حقا للمزايا المقدمة من خلال هذه التحويلات الاجتماعية، بل يجب مراجعة شروط الاستفادة من هذه الامتيازات، وتشديد الرقابة على صرف ومنح الاستفادات من هذه المزايا، وإقرار عقوبات مشددة على التصريحات الكاذبة من أجل الاستفادة من هذه المزايا، وعدم جعل الاستفادة منها أبديا. فلا يكفي تصريح المترشح للاستفادة من منحة بطالة أو سكن اجتماعي بعدم تحصيله لأي دخل أو تصريحه بدخل متدني جدا، أو عدم ادراج اسمه في قواعد بيانات هيئات الضمان الاجتماعي والسجل التجاري من أجل حصوله على هذه المزايا، بل من الأفضل أن يتم ذلك بعد اجراء تحقيق اجتماعي جاد موضوعي وصارم، يفضي إلى إحدى النتيجتين: إما الاستفادة من المزية؛ أو المتابعة الجزائية بسبب التصريح الكاذب؛
- ✓ المعالجة الجادة لظاهرة البطالة، فرغم التأثير السالب الذي أظهره نموذج المتغير الكامن MIMIC لمعدل البطالة على حجم القطاع غير الرسمي، إلا أن سياسة التشغيل المتبعة عن طريق برامج التشغيل في الجزائر، والتي في أحيان كثيرة تمنح أجور شهرية ضئيلة جدا (لا تتجاوز في أحيان كثيرة 40 دولار أمريكي شهريا) تجعل بيانات التشغيل والبطالة لا تعكس حقيقة واقع التشغيل في البلاد. فأجر مقدر بـ: 40 دولار أمريكي شهريا، وبالنظر إلى عدم قدرة هذا الأجر على تلبية الاحتياجات الضرورية، فإن المستفيد منه سيكون مضطرا للبحث عن مصدر دخل آخر لن يجده إلا في القطاع غير الرسمي؛
- ✓ السماح للموظفين والمستفيدين من برامج التشغيل أو بعض الفئات منهم على الأقل بممارسة أنشطة إضافية مصرح بها. فمنع الازدواجية الوظيفية قد تكون حلا للحد من للبطالة، إلا أن الاستمرار في تقديم أجور زهيدة مع منع ممارسة أنشطة إضافية لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانخراط في القطاع غير الرسمي؛
- ✓ إقرار عقوبات رادعة في حق المنخرطين في القطاع غير الرسمي عموما، وعقوبات أكثر تشديد وصرامة في حق المستفيدين من الامتيازات الاجتماعية التي تمنحها الدولة وفي حق المستفيدين من برامج التشغيل المنخرطين في القطاع غير الرسمي. فالمستفيدون من التحويلات الاجتماعية المنخرطون في

القطاع غير الرسمي إلى جانب عدم مساهمتهم في تمويل الميزانية العمومية، فهم أيضا يساهمون في زيادة النفقات العمومية، وبالتالي تعميق العجز في الميزانية. أما في حالة المستفيدين من برامج التشغيل فالسلطات تقدم له امتيازات جبائية (تخفيضات وإعفاءات ضريبية)، شبه جبائية (تخفيضات في قيمة اقتطاعات الضمان الاجتماعي) وحتى امتيازات في مجال الصفقات العمومية (منح الأفضلية للمستفيدين من برامج دعم تشغيل الشباب في الحصول على عقود مع الجهات العمومية) بهدف تقديم المساعدة لهذه المؤسسات الناشئة على أخذ حصة سوقية فمن غير المقبول أن تتنازل الدولة عن مداخيل تمول بها الميزانية العامة وفي المقابل يساهم من يستفيد من هذه الامتيازات في خلق صعوبات للسلطات العمومية.

❖ **آفاق البحث**

بالنظر إلى أن دراسة القطاع غير الرسمي تتم وفق مقاربتين مختلفتين من حيث مبدأ العمل لكنهما متكاملتين من حيث النتائج، فلا يمكن الاعتماد على نتائج مقاربة واحدة فقط في بناء سياسات تهدف إلى السيطرة على نمو وانتشار القطاع غير الرسمي، ولذلك فيمكن وضع هذه الدراسة في سياق بحثي يهدف إلى جعل حجم القطاع فير الرسمي في أدنى المستويات الممكنة، ومنه يمكن تلخيص آفاق هذه الدراسة فيما يلي:

على الصعيد الكلي

✓ بعد تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر لوحظ وجود حركة متناسبة بين حجم القطاع غير الرسمي معبرا عنه كنسبة من الناتج الداخلي الخام وأسعار البترول، وهو ما قد يثير شغف الباحثين لدراسة وتفسير العلاقة بين هذين المتغيرين.

✓ إن بيان التأثير الموجب الذي تمارسه الضريبة على حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر يدفع إلى البحث عن معدل الضريبة الذي يسمح بالسيطرة على نمو هذا القطاع، وجعله في أدنى مستوى ممكن.

✓ إن ثبوت تأثر حجم إيرادات الجباية الضريبية سلبا بحجم القطاع غير الرسمي، وتأثر هذا الأخير سلبا بالضريبة يعد حافزا من أجل إيجاد نقطة توازنية بين المتغيرات الثلاث: معدل الضريبة، حجم القطاع غير الرسمي، وحجم إيرادات الجباية الضريبية؛ أي البحث عن معدل الضريبة الذي يحقق أعلى ايراد للجباية الضريبية ويجعل حجم القطاع غير الرسمي في أدنى مستوياته الممكنة.

✓ البحث عن صيغ من أجل عزل حجم القطاع غير الرسمي عن تأثير التحويلات الاجتماعية. أي صيغ لا تجعل من الارتفاع في التحويلات الاجتماعية حافزا لنمو القطاع غير الرسمي.

على الصعيد الجزئي:

- ✓ إجراء دراسات ميدانية من أجل تشريح دقيق للقطاع غير الرسمي، خاصة فيما يخص دراسة خصائصه، وسلوك المنتمين إليه والفاعلين فيه
- ✓ أجراء مسوح ودراسات ميدانية من أجل دراسة وتحليل سلوك الأفراد، مدراء الوحدات الاقتصادية، والفاعلين في الحياة الاقتصادية تجاه الضريبة، فلا يمكن الاكتفاء بالدراسات الأجنبية في هذا المجال، وذلك لأنها قد لا تتلاءم مع خصائص المناخ الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي الجزائري.
- ✓ اجراء دراسات ميدانية تهتم بتحليل سلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية وجميع الفاعلين في الحياة الاقتصادية تجاه التكاليف الاجتماعية، وهذا من أجل اصلاح نظام الضمان الاجتماعي وجعله جذاب

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- الكتب


- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009
- بلعزوز بن علي، أمحمد الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب، دار الخلدونية، الجزائر، 2008
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة–الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2010
- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009
- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- عبد الغفور ابراهيم محمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987
- نبيه نسربن عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008


- الرسائل والأطروحات


- بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي –دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– ، 2010–2009
- بن براهيم قويدر، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1986–2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019–2020

- بوخيط سليمة، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق –الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2014–2015
- بوزيدة حميد، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980–2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005–2006
- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988–1995م، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1994–1995
- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013–2014
- على بودلال، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–، 2006–2007
- عيسى براق، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش الضريبي "حالة النظام الرقابي الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، المدرسة العليا للتجارة –الجزائر–، 2001–2002
- فلاح عبد القادر، السياسة الجبائية، الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005–2006
- مادري ناصر، نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد بوقرة –بومرداس–، 2018–2019
- محمود جمجام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد منتوري قسنطينة، 2009–2010
- نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980–2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2018–2019

المقالات والأوراق العلمية

- برو هشام، نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 3، 2018

## قائمة المراجع


- بلعربي عبد القادر، عبد اللاوي محمد ابراهيم، القطاع غير الرسمي، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، دفاتر MECAS ، المجلد 7، العدد 1، 2012
- بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013
- بوزيدي سليمان، النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 9، العدد 1، 2019
- بوعافية رشيد، يدو محمد، تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، العدد 1، 2017
- جغلوف ثلجة نوال، أسباب النشاط في قطاع النقل غير الرسمي وسبل التقليل منه في وجهة نظر أصحاب الأنشطة غير الرسمية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، 2016
- حولية يحيى، بورعدة حورية، أثر الاقتصاد غير الرسمي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة في الفترة 1999–2015، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 5، 2020
- داليا محمد اسماعيل، أحمد الطيب محمد صالح الطيب، عبد العظيم سليمان المهل، أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة السودان 1980–2012)، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، المجلد، العدد 15، 2011
- درويش محمد، ظاهرة الفقر والسوق غير الرسمي، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 3، العدد 3، 2011
- دلال بن سمينة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 3، 2014
- دلال بن سمينة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 3، 2014
- صالح بزة، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 19، 2019
- قارة ملاك، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 32، 2009
- قارة ملاك، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 32، 2009
- مبعطوش العلجة، بوجنان الخالدية، آثار الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 4، 2020

- مغنية موسوس، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2018
- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2009
- نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم، الأسباب والنتائج)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد، العدد 6، 2016
- يوسف بودلة، حمزة كواديد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المجلد، العدد 3، 2018
- يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامع البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2014-2015، ص 12، المجلد، العدد، 2015

الملتقيات والتقارير

- السعيد خامرة، الطاهر خامرة، أثر الاقتصاد غير الرسمي على اداء الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض المداخل القياسية 2007، المركز الجامعي مولاي الطاهر، 12-13 مارس 2007
- العباسي عجلان، حوكمة النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، نوفمبر 2012
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر – أوهام أم حقائق؟، جوان 2004، ص 92
- بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقل النفط في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008
- عبد المجيد قدي، النظام الضريبي وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، ماي 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب


- Bajada, C. (2011). the Shadow Economy in the Residential Construction Sector. dans F. Schneider, Handbook on the Shadow Economy (Pp. 293-323). Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
- Beltrame, P. (1993). La Fiscalité En France. Vol. 9. No. 3. Hachette, 1993. Hachette Supérieur.
- Benachenhou, A. (1982). L'expérience Algérienne De Planification Et De Développement (1962-1982). Alger : Office Des Publications Universitaires.
- Beneria, L. (1989). Subcontracting and Employment Dynamics in Mexico City. dans F. Alejandro, C. Manuel, & A. B. Lauren, in the Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries (Pp. 173-188). Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Bernard, F., Guy, L., Thomas, L., & Claude, M. (1996). L'économie Souterraine Au Québec : Mythes Et Réalités. Sainte-Foy : Les Presses De L'université Laval.
- Bouderbal, A. (1987). La Fiscalité A La Portée De Tous : Etude Historique, Les Impôts Et Taxes, Contentieux, Formulaire. Maison Des Livres.
- Bruno, L. (2004). L'économie Informelle dans le Tiers Monde. Paris : La Découverte.
- Christoph, K., & Kirchler, E. (2020). Taxpayers' Subjective Concepts of Taxes, Tax Evasion, and Tax Avoidance. dans R. F. Brederode, Ethics and Taxation (Pp. 191-205). Singapore: Springer.
- Colin C, W., & Schneider, F. (2016). Measuring the Global Shadow Economy: the Prevalence of Informal Work and Labour. Edward Elgar Publishing.
- D. Samson, W. (2002). History of Taxation", dans L. Andrew, & H. John, the International Taxation System (Pp. 21-41). Boston: Springer.
- Dallago, B. (1990). the Underground Economy and the Black Labour Market. Aldershot: Dartmouth.
- Deboub, Y. (1995). Les Nouveaux Mécanismes Economique En Algérie. OPU : Alger.
- Dell'Anno, R., & Schneider, F. (2009). A Complex Approach to Estimate Shadow Economy: the Structural Equation Modelling. in M. Faggini, Coping with the Complexity of Economics (Pp. 111-130). Milano: Springer.

- Diego, C. (2010). the Informal Economy and Employment in Brazil Latin America, Modernization, and Social Changes. New York: PALGRAVE MACMILLAN.
- Dobovšek, B., & Boštjan, S. (2019). the Informal Economy and Organized Crime. dans E. Maximilian, K. Peter C., & D. Bojan, Corruption, Fraud, Organized Crime, and the Shadow Economy (Pp. 30-41). Florida: CRC Press.
- Draper, N. R., & Harry, S. (1998). Applied Regression Analysis. New York: John Wiley & Sons.
- Enste, D. H. (2003). Shadow Economy and Institutional Change in Transition Countries. dans B. Boyan, the Informal Economy in the EU Accession Countries: Size, Scope, Trends and Challenges to the Process of EU Enlargement (Pp. 81-113). Sofia: Centre for the Study of Democracy.
- Enste, D., & Schneider, F. (2009). the Shadow Economy. Cambridge: Cambridge University Press.
- Falk, R., & B. Miller, N. (1992). A Primer for Soft Modeling. Akron: University of Akron Press.
- Farrell, D. (2004). the HIDDEN DANGERS of the INFORMAL ECONOMY. San Francisco: Mckinsey Global Institute.
- Feige, E. L. (1989). the Underground Economies. Tax Evasion and Information Distortion. Cambridge: Cambridge University Press.
- Grim, N. (2004). L'économie Algérienne Otage De La Politique. Alger : Casbas Editions.
- Heckly, C. (2009). La Politique Fiscale dans Les Pays Industrialisés. Paris : Dunod.
- Kaufmann, D., & Kaliberda, A. (1996). Integrating the Unofficial Economy into the Dynamics of Post Socialist Economies: A Framework of Analyses and Evidence. dans B. Kaminski, Economic Transition in Russia and the New States of Eurasia (Pp. 81-120). London: M.E. Sharpe.
- Lars, P. F., & Friedrich, S. (2011). Survey on the Shadow Economy and Undeclared Work in OECD Countries. dans F. Schneider, Handbook on the Shadow Economy (Pp. 78-130). Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
- Mcbarnet, D. (2003). When Compliance Is Not the Solution but the Problem: from Changes in Law to Changes in Attitude. dans B. Valerie, Taxing Democracy (Pp. 229-234). Aldershot: Ashgate Publishing Ltd.

- Mercier, J.-Y., & Bernard, P. (1999). Les Impôts En France. Paris : Lefebvre.
- Neurrisse, A. (1978). Histoire De L'impôt. Paris : Puf.
- Putnins, T., Sauka, A., & Davidescu, A. (2019). Shadow Economy Index for Moldova and Romania 2015-2016. in R. Vanessa, J. Paul, B. Vitor, & S. Carla, Subsistence Entrepreneurship (Pp. 89–130). Springer Cham.
- Raykov, T., & George A., M. (2006). A First Course in Structural Equation Modeling. New Jersey: Mahwah.
- Sadoudi, A. (1995). La Réforme Fiscale. Alger : ANEP.
- Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-N, M. (2014). Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in A Nonlinear ARDL Framework. in S. Robin C., & H. William C., Festschrift in Honor of Peter Schmidt (Pp. 281–314). New York: Springer.
- Smith, A. (2000). the Wealth of Nations. David Campbell Publishers.
- Soto, H. D. (1989). the Other Path. New York: Harper and Row.
- Williams, C. C., & Friedrich, S. (2016). Measuring the Global Shadow Economy. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

الرسائل والأطروحات

- Bellache, Y. (2010). L'économie Informelle En Algérie, Une Approche Par Enquête Auprès Des Ménages : le Cas De Bejaia. Faculté Des Sciences Economiques, Des Sciences De Gestion Et Des Sciences Commerciales : Université De Béjaïa.

المقالات والأوراق العلمية

- ABRIKA, B. (2002). Caractéristiques De L'économie Informelle dans le Secteur Du Bâtiment : Cas De Tizi Ouzou. Revue D'économies Et De Management, 153.
- Afonso, O., Pedro, C. N., & Tiago, P. (2020). the Non-Observed Economy and Economic Growth: A Meta-Analysis. Economic Systems, 1-12.
- Akaike, H. (1974). A New Look at the Statistical Model Identification. IEEE Transactions on Automatic Control, 716-723.
- Alejandro, P., Silvia, B., & John, C. (1986). the Urban Informal Sector in Uruguay: its Internal Structure, Characteristics, and Effects. World Development, 727-741.
- Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis. Journal of Public Economics, 323-338.

- Almenar, V., José Luis, S., & Juan, S. (2019). Measuring the Shadow Economy and its Drivers: The Case of Peripheral EMU Countries. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 2904-2918.
- AMIN, A. T. (1986). the Role of the Informal Sector in Economic Development - Some Evidence from Dhaka, Bangladesh. International Labour Review, 611-625.
- Arthur S, G., & Jöreskog, K. (1975). Estimation of A Model with Multiple Indicators and Multiple Causes of a Single Latent Variable. Journal of the American Statistical Association, 631-639.
- Bajada, C. (1999). Estimates of the Underground Economy in Australia. the Economic Record, 369-384.
- Bajada, C., & Schneider, F. (2005). the Shadow Economies of the Asia-Pacific. Pacific Economic Review, 379-401.
- Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2020). Shadow Economy, Corruption, and Economic Growth: An Empirical Analysis. the Review of Black Political Economy, 276-294.
- Bayar, Y., & Ozturk, O. (2016). Financial Development and Shadow Economy in European Union Transition Economies. International Research Journal, 157-173.
- Bentler, P. (1990). Comparative Fit Indexes in Structural Models. Psychological Bulletin, 238-246.
- Bentler, P., & Bonett, D. (1980). Significance Tests and Goodness of Fit in the Analysis of Covariance Structures. Psychological Bulletin, 588-606.
- Bera, A. K., & Jarque, C. M. (1981). Efficient Tests for Normality, Homoscedasticity and Serial Independence of Regression Residuals: Monte Carlo Evidence. Economics Letters, 313-318.
- Berdiev, A. N., James W., S., & Schneider, F. (2018). Give Me Liberty, Or I Will Produce Underground: Effects of Economic Freedom on the Shadow Economy. Southern Economic Journal, 537-562.
- Bhattacharya, P. C. (2011). Informal Sector, Income Inequality and Economic Development. Economic Modelling, 820-830.
- Bhattacharyya, D. K. (1999). on the Economic Rationale of Estimating the Hidden Economy. the Economic Journal, 348-359.
- Bounoua, C. (2014). Une Analyse Empirique Du Marche Du Travail : le Cas De L'emploi Informel En Algérie. Revue Du LAREIID, 1-28.
- Breman, J. (1976). A Dualistic Labour System? A Critique of the 'Informal Sector' Concept: I: the Informal Sector. Economic and Political Weekly, 1870-1876.

- BREUSCH, T. S. (1978). TESTING for AUTOCORRELATION in DYNAMIC LINEAR MODELS*. Australian Economic Papers, 334-355.
- Bromley, R. (1978). Introduction - the Urban Informal Sector: Why Is It Worth Discussing? World Development, 1033-1039.
- Brown, R. L., & James, M. E. (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time. Journal of the Royal Statistical Society, 149-163.
- Buehn, A., & Schneider, F. (2011). Corruption and the Shadow Economy: Like Oil and Vinegar, Like Water and Fire? International Tax and Public Finance, 172-194.
- Cagan, P. (1958). the Demand for Currency Relative to the Total Money Supply. Journal of Political Economy, 303-328.
- Chaib, B., Fatima, S., & Zahra, B. (2014). L'ECONOMIE INFORMELLE EN Algérie : Analyse De L'évolution Du Phénomène Et Evaluation Macroéconomique. Les Cahiers Du CREAD, 35-52.
- Cherfi-Feroukhi, K., & Souam, S. (2020). Informal Economy, Government Intervention and Labor Market in Algeria: An Analysis by Structural Models. Economics Bulletin, 1191.
- Christine, F.-A., Pierre, K., & Patricia, V. (2003). Comment Évalue-T-On L'économie Criminelle. Les Cahiers De La Sécurité Intérieure, 1-28.
- Contini, B. (1981). LABOR MARKET SEGMENTATATION and the DEVELOPMENT of the PARALLEL ECONOMY - the ITALIAN EXPERIENCE. Oxford Economic Papers, 401-412.
- Davis, L. S. (2007). Explaining the Evidence on Inequality and Growth: Informality and Redistribution. the B.E. Journal of Macroeconomics, 1-35.
- Dell'Anno, R. (2007). the Shadow Economy in Portugal: An Analysis with the MIMIC Approach. Journal of Applied Economics, 253-277.
- Dell'Anno, R., & Davidescu, A. A. (2019). Estimating Shadow Economy and Tax Evasion in Romania. A Comparison by Different Estimation Approaches. Economic Analysis and Policy, 130-149.
- Dell'anno, R., & Offiong, H. S. (2016). Impacts of Tax and Firing Costs on Size of the Informal Sector and Unemployment. the Journal of Developing Areas, 423-442.
- Dell'Anno, R., Gómez-Antonio, M., & Alañon-Pardo, A. (2007). the Shadow Economy in Three Mediterranean Countries: France, Spain and Greece. A MIMIC Approach. Empirical Economics, 51-84.

- Denis, K., Kipeter C.B., P., Peter, S., & Yongcheol, S. (1992). Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root. Journal of Econometrics, 159-178.
- Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with A Unit Root. Econometrica, 1057-1072.
- Djankov, S., Rafael, L. P., Florencio, L.-D.-S., & Andrei, S. (2002). the Regulation of Entry. the Quarterly Journal of Economics, 1-37.
- Engle, R. F. (1982). Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econometrica, 987-1007.
- Enste, D. H. (2009). Regulation and Shadow Economy: Empirical Evidence for 25 OECD-Countries. Constitutional Political Economy, 231-248.
- Enste, D. H. (2010). Shadow Economy – the Impact of Regulation in OECD Countries. International Economic Journal, 555-571.
- Feige, E. L. (1979). How Big Is the Irregular Economy? Challenge, 5-13.
- Feige, E. L. (1990). Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institutional Economics Approach. World Development, 989-1002.
- Ferman, P. R., & Louis, A. F. (1973). the Structural Underpinnings of the Irregular Economy. Asia Pacific Journal of Human Resources, 1-17.
- Ferry, H., & Jane, G. (1987). Conference on the Comparative Study of the Informal Sector. International Journal of Urban and Regional Research, 421-423.
- Frey, B. S., & Weck-Hannemann, H. (1984). the Hidden Economy As an 'Unobserved' Variable. European Economic Review, 33-53.
- Friedrich, S. (2016). Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions. Turkish Economic Review, 256-280.
- Gamal, A. A., Norimah, R., Norasibah, A. J., & Kuperan, V. (2019). A Modified Currency Demand Function and the Malaysian Shadow Economy: Evidence from ARDL Bounds Testing Approach. Economic Analysis and Policy, 266-281.
- Garcia, G. (1978). the Currency Ratio and the Subterranean. Financial Analysts Journal, 64-69.
- Gërxhani, K. (2004). the Informal Sector in Developed and Less Developed Countries: A Literature Survey. Public Choice, 267-300.

- Goel, R., & Nelson, M. (2016). Shining A Light on the Shadows: Identifying Robust Determinants of the Shadow Economy. Economic Modelling, 351-364.
- Guerino, A., Carmelo, P., Massimiliano, P., & Gilberto, T. (2014). Measuring the Underground Economy with the Currency Demand Approach: A Reinterpretation of the Methodology, with an Application to Italy. Review of Income and Wealth, Vol. 60, Issue 4, Pp. 747-772, 2014.
- Gutmann, P. M. (1977). the Subterranean Economy. Financial Analysts Journal, 26-27+34.
- Hildegart, A., Facundo, A., & Alfredo, C. (2007). the Monetary Method and the Size of the Shadow Economy: A Critical Assessment. Review of Income and Wealth, 363-371.
- Hudson, J., Colin, W., Marta, O., & Sara, N. (2012). Evaluating the Impact of the Informal Economy on Businesses in South East Europe: Some Lessons from the 2009 World Bank Enterprise Survey. South East European Journal of Economics and Business, 99-110.
- Ishak, P., & Farzanegan, M. (2020). the Impact of Declining Oil Rents on Tax Revenues: Does the Shadow Economy Matter? Energy Economics, 1-14.
- James, A., & Abel, E. (2006). Using Dynamic Panel Methods to Estimate Shadow Economies Around the World 1984–2006. Public Finance Review, 510-543.
- James, S., & Alley, C. (2002). Tax Compliance, Self-Assessment and Tax Administration. Journal of Finance and Management in Public Services, 27-42.
- Jean, H., Michael, K., & Abhinay, M. (1999). Corruption, Extortion and Evasion. Journal of Public Economics, 395–430.
- John, K., & Babonyire, A. (2019). an Estimation of the Underground Economy and Tax Evasion. Journal of Money Laundering Control, 626-645.
- John T., S., & Mark, L. (1998). Trust and Taxpaying: Testing the Heuristic Approach to Collective Action. American Journal of Political Science, 398-417.
- John, W. ". (1975). Policies for Expanding Employment in the Informal Sector of Developing Economies. International Labor Review, 1-13.
- Johnson, S., Kaufmann, D., & Zoido-Lobaton, P. (1998). Regulatory Discretion and the Unofficial Economy," American Economic Review. American Economic Association, 387-392.

- Joreskog, K. G., & Dag, S. (1981). Lisrel V: Analysis of Linear Structural Relationships by Maximum Likelihood, Instrumentals Variables and Least Squares Methods. International Educational Services.
- Kahyalar, N., Ouattara, B., & Fethi, S. (2020). the Impact of Financial Crises on the Informal Economy. Athens Journal of Business & Economics, 145-172.
- Kazemier, B. (2014). Hidden Workers and the Hidden Worker Potential in the Netherlands. Economic Analysis and Policy, 39-50.
- Laporta, R., & Shleifer, A. (2008). the Unofficial Economy and Economic Development. Brookings Papers on Economic Activity, 123-135.
- LEWIS, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. Manchester School of Economic and Social Studies, 139-191.
- Lisi, G. (2016). Unemployment, Underground Economy and Economic Growth in A Matching Model of Behavioural Economics. International Review of Economics, 159-170.
- Loayza, N. (1996). the Economics of the Informal Sector: A Simple Model and Some Empirical Evidence from Latin America. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 129-162.
- Loayza, N. V. (2019). Informality in the Process of Development and Growth. the World Economy, 1856-1916.
- Luttmer, E. F., & Monica, S. (2014). Tax Morale. Journal of Economic Perspectives, 149–168.
- Mahmoud, S. N., & Imed, D. (2009). External Debt, Informal Economy and Growth. Economics Bulletin, 1695-1707.
- Mai, H., & Friedrich, S. (2016). Size and Development of the Shadow Economies of 157 Worldwide Countries: Updated and New Measures from 1999 to 2013. Journal of Global Economics, 1-48.
- Marien, S., & Marc, H. (2011). "Does Political Trust Matter? an Empirical Investigation into the Relation Between Political Trust and Support for Law Compliance. European Journal of Political Research, 267-291.
- Mazhar, U., & Pierre-Guillaume, M. (2017). Taxing the Unobservable: The Impact of the Shadow Economy on Inflation and Taxation. World Development, 89-103.
- Minh Huynh, C., & Loi Nguyen, T. (2020). Shadow Economy and Income Inequality: New Empirical Evidence from Asian Developing Countries. Journal of the Asia Pacific Economy, 1-18.

- Mróz, B. (2016). Online Piracy: An Emergent Segment of the Shadow Economy. Empirical Insight from Poland. Journal of Financial Crime, 637-654.
- Nezhyvenko, O. (2019). Indirect Or Macroeconomic Methods in Measuring the Informal Economy. Journal of Applied Management and Investments, 201-21.
- Nikopour, H., & Habibullah, M. (2011). Shadow Economy in Different Stages of Development. Actual Problems of Economics, 409-418.
- Nisbet, C. (1967). Interest Rates and Imperfect Competition in the Informal Credit Market of Rural Chile. Economic Development and Cultural Change, 73-90.
- OECD Publishing. (2002). Measuring the Non-Observed Economy. Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.
- Paolo, M., & Claudio, Q. (2010). Some Alternative Estimates of Underground Economies in 12 New EU Member States. International Economic Journal, 611-628.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 289-326.
- Pickhardt, M., & Jordi, S. (2013). Size and Causes of the Underground Economy in Spain: A Correction of the Record and New Evidence from the MCDR Approach. European Journal of Law and Economics, 403-429.
- Pickhardt, M., & Sarda, J. (2011). the Size of the Underground Economy in Germany: A Correction of the Record and New Evidence from the Modified-Cash-Deposit-Ratio Approach. European Journal of Law and Economics, 143–163.
- Piotr, D., Michał, K., Bartosz, O., Andrzej, T., & Marek, R. (2018). Currency Demand and Mimic Models: Towards A Structured Hybrid Method of Measuring the Shadow Economy. International Tax and Public Finance, 4-40.
- Portes, A., & Saskia, S.-K. (1987). Making It Underground: Comparative Material on the Informal Sector in Western Market Economies. American Journal of Sociology, 30-61.
- Ramsey, J. B. (1969). Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis. Journal of the Royal Statistical Society, 350-371.
- Salim, E. (2015). Growth, Inflation, Interest Rate and Informality: Panel VAR Evidence from OECD Economies. Economics Bulletin, 750-763.

- Schneider, F. (2010). the Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: an Empirical Investigation for OECD Countries. Review of Law & Economics, 441-468.
- Schneider, F. (2012). the Shadow Economy and Work in the Shadow: What Do We (Not) Know? SSRN Electronic Journal, 1-73.
- Schneider, F. G., & Andreas, B. (2012). Shadow Economies in Highly Developed OECD Countries: What Are the Driving Forces? SSRN Electronic Journal, 1-34.
- Schneider, F., & Dominik H., E. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. JOURNAL of ECONOMIC LITERATURE, 77-114.
- Schneider, F., Andreas, B., & Claudio, M. (2010). Shadow Economies All Over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007. International Economic Journal, 443-461.
- Schneider, F., Goel, R. K., Ram, R., & Potempa, A. (2019). International Movements of Money and Men: Impact on the Informal Economy. Journal of Economics and Finance, 194.
- Schwarz, G. (1978). Estimating the Dimension of a Model. the Annals of Statistics, 461-464.
- Sethuraman, S. (1976). the Urban Informal Sector: Concept, Measurement and Policy. International Labour Review, 69-89.
- Shin, Y., & Pesaran, H. (1998). an Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. Econometrics Society Monographs, 371-413.
- Tanzi, V. (1983). the Underground Economy in the United States: Annual Estimates. Staff Papers - International Monetary Fund, 283-305.
- Tanzi, V. (1983). the Underground Economy. Finance and Development, 10-23.
- Tickamyer, A. R., & Teresa, A. W. (1998). Identifying Participation in the Informal Economy Using Survey Research Methods. Rural Sociology, 323-339.
- Ulrich, T. (2010). the Shadow Economy in International Comparison: Options for Economic Policy Derived from an OECD Panel Analysis. International Economic Journal, 481-509.
- Vito, T. (1983). the Underground Economy: Causes and Consequences of This Global Phenomenon. Finance & Development, 1-56.

- Williams, C. C., & Alvaro, M. (2014). Do Small Business Start-Ups Test-Trade in the Informal Economy? Evidence from A UK Survey. International Journal of Entrepreneurship and Small Busines, 1-16.
- Yilmaz, B. (2016). Public Governance and Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union. Transylvanian Review of Administrative Sciences, 6-18.
- Zeddam, A. A., Mohamed Driouche, D., & Abdelatif, H. (2021). Informal Sector and International Capital Movement: New Evidence from Some Petroleum Countries. Economics and Business, 117-132.
- Zellner, A. (1970). Estimation of Regression Relationships Containing Unobservable Independent Variables. International Economic Review, 441-454.
- Zivot, E., & Donald, W. K. (2002). Further Evidence on the Great Crash, the Oil-Price Shock, and the Unit-Root Hypothesis. Journal of Business & Economic Statistics, 25-44.

الملتقيات والتقارير

- CNES, (2013). Secteur Informel : Enjeux Et Défis. Alger.
- Anderson, J. H. (1998). the Size, Origins, and Character of Mongolia's Informal Sector During the Transition. the World Bank.
- Breusch, T. (2005). Estimating the Underground Economy Using MIMIC Models. Germany: University Library of Munich.
- Carmelo, P., Massimiliano, G. A., Piacenza, & Turati, G. (2012). Measuring the Underground Economy with the Currency Demand Approach: A Re-Interpretation of the Methodology, with an Application to Italy. Rome: Bank of Italy.
- Daire, H., Joseph, C., & Michael, R. (2008). Evaluating Model Fit: A Synthesis of the Structural Equation Modelling Literature. Presented at the 7th European Conference on Research Methodology for Business and Management Studies.
- Direction Générale Des Impôts. (1994). Barème De L'impôt Sur le Revenu Global (Salaries). DGI.
- Friedrich, S., & Andreas, B. (2013). Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions. Munich: CESIFO Working Paper Series 4448.
- FMI. (1986). Objectifs Et Principes De L'imposition, Développement Et Evaluation Des System Fiscaux. FMI.
- FMI. (1988). La Réforme Fiscale en Algérie, Contribution de la Réflexion.

- Hussain, M., Barrios, S., Greve, B., Paulus, A., Picos, F., & Riscado, S. (2017). Measuring the Fiscal and Equity Impact of Tax Evasion: Evidence from Denmark and Estonia. JRC Working Papers on Taxation & Structural Reforms, 1-27.
- Joann, V., Martha, A. C., Françoise, Carré, James, H., & Ralf, H. (2014). Statistics on the Informal Economy: Definitions, Regional Estimates and Challenges. Cambridge: WIEGO Working Paper (Statistics)No 2.
- Kopylenko, O., Gryshova, I., & Diachenko, O. (2018). Leading Institutional Mechanism of the State Regulation and the Shadow Economy. Proceedings of the 2nd International Conference on Social, Economic and Academic Leadership (ICSEAL 2018), 1-9.
- Loayza, N. (2007). the Causes and Consequences of Informality in Peru. Lima: Central Reserve Bank of Peru.
- Mughal, K., Schneider, F., & Hayat, Z. (2018). Shadow Economy in Pakistan: its Size and Interaction with Official Economy. University Library of Munich: MPRA Paper 87812.
- Norman, L. (2007). the Causes and Consequences of Informality in Peru. Lima: Central Reserve Bank of Peru.
- Organisation for Economic Co-Operation and Development. (2002). What Drives Tax Morale? Paris: OECOD.
- Report of the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians. International Labour Office, G. (1993).
- Report of the Seventeenth International Conference of Labour Statisticians. International Labour Office, G. (2003).
- Sandra, D., & Damijan, J. P. (2017). Impact of Corruption and Shadow Economy on Macroeconomic Efficiency Losses in Central and Eastern European and Former Soviet Union Economies. Leuven: VIVES DISCUSSION PAPER.
- Sangheon, L., Philippe, M., & Rafael, D. D. (2018). Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. Geneva: International Labour Office.
- Schneider, F., & Feld, L. P. (2010). Survey on the Shadow Economy and Undeclared Earnings in OECD Countries. German Economic Review, 109-149.
- Schneider, F., & Medina, L. (2018). Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years. Washington: International Monetary Fund (IMF).

- Stan, V., & Gilbert, S. (2006). Une Comparaison Expérimentale Entre Les Approches PLS Et LISREL. 38èmes Journées de Statistique, (Pp. 1-6). 1-6.
- Steiger, J., & Lind, J. (1980). Statistically Based Tests for the Number of Common Factors, 1980. Iowa City, IA: Paper Presented at the Psychometric Society Annual Meeting.
- Swaminathan, M. (1991). Understanding the informal Sector, a Survey. Massachusetts: World Institute for Development Economics Research United Nations University.
- Tanzi, V. (2002). the Shadow Economy, its Causes and its Consequences. International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil. Rio De Janeiro: Brazilian Institute of Ethics in Competition.
- Trebilcock, A. (2002). Decent Work and the Informal Economy. WIDER Discussion Paper No. 2005/04.

# الملاحق

DATE: 01/13/2022
TIME: 13:09

L I S R E L 8.80

BY

Karl G. Jöreskog & Dag Sörbom

This program is published exclusively by
Scientific Software International, Inc.
7383 N. Lincoln Avenue, Suite 100
Lincolnwood, IL 60712, U.S.A.
Phone: (800)247-6113, (847)675-0720, Fax: (847)675-2140
Copyright by Scientific Software International, Inc., 1981-2006
Use of this program is subject to the terms specified in the
Universal Copyright Convention.
Website: www.ssicentral.com

The following lines were read from file C:\Users\Ahm Ami Zed\Desktop\Desktop**Lisrel output Model 1**.spj:

```
MIMIC Model
Observed Variables F_C_EXP ID_TAX S_S S_T Unem M1/M2 GDP_PC L_F_P
Sample Size 27
Correlation Matrix
1
0.763 1
-0.031 -0.481 1
-0.502 -0.809 0.603 1
0.603 0.873 -0.548 -0.821 1
-0.241 -0.457 0.262 0.548 -0.716 1
-0.74 -0.918 0.542 0.866 -0.949 0.573 1
0.778 0.748 -0.263 -0.586 0.581 -0.111 -0.707 1
Latent Variable SE
Relationships
M1/M2 = 1*SE
GDP_PC = SE
L_F_P = SE
SE = F_C_EXP ID_TAX S_S S_T Unem
Path Diagram
End of Problem

Sample Size =    27

MIMIC Model
```

Correlation Matrix

| | M1/M2 | GDP_PC | L_F_P | F_C_EXP | ID_TAX | S_S | S_T | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| M1/M2 | 1.00 | | | | | | | |
| GDP_PC | 0.57 | 1.00 | | | | | | |
| L_F_P | -0.11 | -0.71 | 1.00 | | | | | |
| F_C_EXP | -0.24 | -0.74 | 0.78 | 1.00 | | | | |
| ID_TAX | -0.46 | -0.92 | 0.75 | 0.76 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.26 | 0.54 | -0.26 | -0.03 | -0.48 | 1.00 | | |
| S_T | 0.55 | 0.87 | -0.59 | -0.50 | -0.81 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | -0.72 | -0.95 | 0.58 | 0.60 | 0.87 | -0.55 | -0.82 | 1.00 |

MIMIC Model
Number of Iterations = 31
LISREL Estimates (Maximum Likelihood)

Measurement Equations

M1/M2 = 0.64*SE, Errorvar.= 0.59 , $R^2$ = 0.41
(0.16)
3.78

GDP_PC = 1.00*SE, Errorvar.= 0.080 , $R^2$ = 0.92
(0.22) (0.030)
4.34 2.62

L_F_P = - 0.67*SE, Errorvar.= 0.56 , $R^2$ = 0.44
(0.20) (0.15)
-3.34 3.78

Structural Equations

SE = - 0.35*F_C_EXP + 0.051*ID_TAX + 0.11*S_S + 0.22*S_T - 0.58*Unem, Errorvar.= -0.055 , $R^2$ = 1.05
(0.094) (0.087) (0.049) (0.075) (0.14) (0.033)
-3.69 0.59 2.14 2.98 -4.09 -1.67

Correlation Matrix of Independent Variables

| | F_C_EXP | ID_TAX | S_S | S_T | Unem |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| F_C_EXP | 1.00 | | | | |
| | (0.28) | | | | |
| | 3.61 | | | | |
| ID_TAX | 0.76 | 1.00 | | | |
| | (0.25) | (0.28) | | | |
| | 3.09 | 3.61 | | | |
| S_S | -0.03 | -0.48 | 1.00 | | |
| | (0.20) | (0.22) | (0.28) | | |
| | -0.16 | -2.21 | 3.61 | | |
| S_T | -0.50 | -0.81 | 0.60 | 1.00 | |
| | (0.22) | (0.25) | (0.23) | (0.28) | |
| | -2.29 | -3.21 | 2.63 | 3.61 | |
| Unem | 0.60 | 0.87 | -0.55 | -0.82 | 1.00 |
| | (0.23) | (0.26) | (0.22) | (0.25) | (0.28) |
| | 2.63 | 3.35 | -2.45 | -3.24 | 3.61 |

Covariance Matrix of Latent Variables

| | SE | F_C_EXP | ID_TAX | S_S | S_T | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|
| SE | 1.00 | | | | | |
| F_C_EXP | -0.77 | 1.00 | | | | |
| ID_TAX | -0.95 | 0.76 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.55 | -0.03 | -0.48 | 1.00 | | |
| S_T | 0.90 | -0.50 | -0.81 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | -0.99 | 0.60 | 0.87 | -0.55 | -0.82 | 1.00 |

Goodness of Fit Statistics

Degrees of Freedom = 10
Minimum Fit Function Chi-Square = 34.10 (P = 0.00018)
Normal Theory Weighted Least Squares Chi-Square = 32.03 (P = 0.00040)
Estimated Non-centrality Parameter (NCP) = 22.03
90 Percent Confidence Interval for NCP = (8.59 ; 43.08)

Minimum Fit Function Value = 1.31
Population Discrepancy Function Value (F0) = 0.85
90 Percent Confidence Interval for F0 = (0.33 ; 1.66)

Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA) = 0.29
90 Percent Confidence Interval for RMSEA = (0.18 ; 0.41)
P-Value for Test of Close Fit (RMSEA < 0.05) = 0.00081

Expected Cross-Validation Index (ECVI) = 3.23
90 Percent Confidence Interval for ECVI = (2.71 ; 4.04)
ECVI for Saturated Model = 2.77
ECVI for Independence Model = 12.04

Chi-Square for Independence Model with 28 Degrees of Freedom = 297.00
Independence AIC = 313.00
Model AIC = 84.03
Saturated AIC = 72.00
Independence CAIC = 331.37
Model CAIC = 143.73
Saturated CAIC = 154.65

Normed Fit Index (NFI) = 0.89
Non-Normed Fit Index (NNFI) = 0.75
Parsimony Normed Fit Index (PNFI) = 0.32
Comparative Fit Index (CFI) = 0.91
Incremental Fit Index (IFI) = 0.92
Relative Fit Index (RFI) = 0.68

Critical N (CN) = 18.70

Root Mean Square Residual (RMR) = 0.093
Standardized RMR = 0.093
Goodness of Fit Index (GFI) = 0.76
Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI) = 0.15
Parsimony Goodness of Fit Index (PGFI) = 0.21

The Modification Indices Suggest to Add an Error Covariance

| Between | and | Decrease in Chi-Square | New Estimate |
|---|---|---|---|
| L_F_P | M1/M2 | 8.1 | 0.32 |
| Unem | M1/M2 | 10.6 | -0.16 |

Time used: 0.031 Seconds

DATE: 1/15/2022
TIME: 8:58

L I S R E L 8.80

BY

Karl G. Jöreskog & Dag Sörbom

This program is published exclusively by
Scientific Software International, Inc.
7383 N. Lincoln Avenue, Suite 100
Lincolnwood, IL 60712, U.S.A.
Phone: (800)247-6113, (847)675-0720, Fax: (847)675-2140

Copyright by Scientific Software International, Inc., 1981-2006
Use of this program is subject to the terms specified in the
Universal Copyright Convention.
Website: www.ssicentral.com

The following lines were read from file C:\Users\Ahm Ami Zed\Desktop\Desktop\ **Lisrel output Model 2**.spj:

```
MIMIC Model
Observed Variables Inf VTA S_S S_T Unem M1/M2 GDP_PC Emp_R
Sample Size 27
Correlation Matrix
1
0.562 1
-0.031 0.601 1
-0.502 0.238 0.603 1
0.578 0.283 -0.287 -0.398 1
-0.241 0.359 0.262 0.548 0.217 1
-0.74 0.071 0.542 0.866 -0.508 0.573 1
0.778 0.34 -0.263 -0.586 0.639 -0.111 -0.707 1

Latent Variable SE
Relationships
M1/M2 = 1*SE
GDP_PC = SE
Emp_R = SE
SE = Inf VTA S_S S_T Unem
Path Diagram
End of Problem

Sample Size =    27

MIMIC Model
```

Correlation Matrix

| | M1/M2 | GDP_PC | Emp_R | Inf | VTA | S_S | S_T | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| M1/M2 | 1.00 | | | | | | | |
| GDP_PC | 0.57 | 1.00 | | | | | | |
| Emp_R | -0.11 | -0.71 | 1.00 | | | | | |
| Inf | -0.24 | -0.74 | 0.78 | 1.00 | | | | |
| VTA | 0.36 | 0.07 | 0.34 | 0.56 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.26 | 0.54 | -0.26 | -0.03 | 0.60 | 1.00 | | |
| S_T | 0.55 | 0.87 | -0.59 | -0.50 | 0.24 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | 0.22 | -0.51 | 0.64 | 0.58 | 0.28 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |

MIMIC Model

Number of Iterations = 58

LISREL Estimates (Maximum Likelihood)

Measurement Equations

M1/M2 = 1.00*SE, Errorvar.= 0.69 , $R^2$ = 0.31
(0.19)
3.58

GDP_PC = 0.12*SE, Errorvar.= 0.028 , $R^2$ = 0.97
(0.52) (0.039)
3.39 0.72

Emp_R = - 0.43*SE, Errorvar.= 0.48 , $R^2$ = 0.52
(0.45) (0.14)
-2.87 3.55

Structural Equations

SE = 0.03*Inf + 0.14*VTA + 0.49*S_S + 0.22*S_T - 0.77*Unem, Errorvar.= 0.0096, $R^2$ = 0.97
(0.14) (0.084) (0.048) (0.071) (0.036) (0.013)
3.17 2.55 1.04 2.59 -0.054 0.71

Correlation Matrix of Independent Variables

| | Inf | VTA | S_S | S_T | Unem |
|---|---|---|---|---|---|
| Inf | 1.00 | | | | |
| | (0.28) | | | | |
| | 3.61 | | | | |
| VTA | 0.56 | 1.00 | | | |
| | (0.22) | (0.28) | | | |
| | 2.50 | 3.61 | | | |
| S_S | -0.03 | 0.60 | 1.00 | | |
| | (0.20) | (0.23) | (0.28) | | |
| | -0.16 | 2.63 | 3.61 | | |
| S_T | -0.50 | 0.24 | 0.60 | 1.00 | |
| | (0.22) | (0.20) | (0.23) | (0.28) | |
| | -2.29 | 1.18 | 2.63 | 3.61 | |
| Unem | 0.58 | 0.28 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |
| | (0.23) | (0.20) | (0.20) | (0.21) | (0.28) |
| | 2.55 | 1.39 | -1.41 | -1.89 | 3.61 |

Covariance Matrix of Latent Variables

| | SE | Inf | VTA | S_S | S_T | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|
| SE | 0.31 | | | | | |
| Inf | -0.42 | 1.00 | | | | |
| VTA | 0.04 | 0.56 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.30 | -0.03 | 0.60 | 1.00 | | |
| S_T | 0.49 | -0.50 | 0.24 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | -0.29 | 0.58 | 0.28 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |

Goodness of Fit Statistics

Degrees of Freedom = 10
Minimum Fit Function Chi-Square = 28.47 (P = 0.00)
Normal Theory Weighted Least Squares Chi-Square = 33.00 (P = 0.00027)
Estimated Non-centrality Parameter (NCP) = 23.00
90 Percent Confidence Interval for NCP = (9.25 ; 44.34)

Minimum Fit Function Value = 1.48
Population Discrepancy Function Value (F0) = 0.88
90 Percent Confidence Interval for F0 = (0.36 ; 1.71)

Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA) = 0.30
90 Percent Confidence Interval for RMSEA = (0.19 ; 0.41)
P-Value for Test of Close Fit (RMSEA < 0.05) = 0.00057

Expected Cross-Validation Index (ECVI) = 3.27
90 Percent Confidence Interval for ECVI = (2.74 ; 4.09)
ECVI for Saturated Model = 2.77
ECVI for Independence Model = 7.46

Chi-Square for Independence Model with 28 Degrees of Freedom = 177.97
Independence AIC = 193.97
Model AIC = 85.00
Saturated AIC = 72.00
Independence CAIC = 212.33
Model CAIC = 144.69
Saturated CAIC = 154.65

Normed Fit Index (NFI) = 0.78
Non-Normed Fit Index (NNFI) = 0.47
Parsimony Normed Fit Index (PNFI) = 0.28
Comparative Fit Index (CFI) = 0.81
Incremental Fit Index (IFI) = 0.83
Relative Fit Index (RFI) = 0.39

Critical N (CN) = 16.69

Root Mean Square Residual (RMR) = 0.15
Standardized RMR = 0.15
Goodness of Fit Index (GFI) = 0.76
Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI) = 0.13
Parsimony Goodness of Fit Index (PGFI) = 0.21

Time used: 0.031 Seconds

DATE: 1/14/2022
TIME: 9:15

L I S R E L 8.80

BY

Karl G. Jöreskog & Dag Sörbom

This program is published exclusively by
Scientific Software International, Inc.
7383 N. Lincoln Avenue, Suite 100
Lincolnwood, IL 60712, U.S.A.
Phone: (800)247-6113, (847)675-0720, Fax: (847)675-2140

Copyright by Scientific Software International, Inc., 1981-2006
Use of this program is subject to the terms specified in the
Universal Copyright Convention.
Website: www.ssicentral.com

The following lines were read from file C:\Users\Ahm Ami Zed\Desktop\Desktop**Lisrel output Model 3**.spj:

```
MIMIC Model
Observed Variables Inf VTA S_S P_R Unem M1/M2 Growth_R L_F_P
Sample Size 27
Correlation Matrix
1
0.894 1
-0.031 -0.039 1
-0.502 -0.533 0.603 1
0.578 0.561 -0.287 -0.398 1
-0.241 -0.283 0.262 0.548 0.217 1
-0.74 -0.711 0.542 0.866 -0.508 0.573 1
0.778 0.708 -0.263 -0.586 0.639 -0.111 -0.707 1
Latent Variable SE
Relationships
M1/M2 = 1*SE
Growth_R = SE
L_F_P = SE
SE = Inf VTA S_S P_R Unem
Path Diagram
End of Problem

Sample Size =    27
```

MIMIC Model

Correlation Matrix

| | M1/M2 | Growth_R | L_F_P | Inf | VTA | S_S | P_R | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| M1/M2 | 1.00 | | | | | | | |
| Growth_R | 0.57 | 1.00 | | | | | | |
| L_F_P | -0.11 | -0.71 | 1.00 | | | | | |
| Inf | -0.24 | -0.74 | 0.78 | 1.00 | | | | |
| VTA | -0.28 | -0.71 | 0.71 | 0.89 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.26 | 0.54 | -0.26 | -0.03 | -0.04 | 1.00 | | |
| P_R | 0.55 | 0.87 | -0.59 | -0.50 | -0.53 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | 0.22 | -0.51 | 0.64 | 0.58 | 0.56 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |

MIMIC Model

Number of Iterations = 24

LISREL Estimates (Maximum Likelihood)

Measurement Equations

M1/M2 = 1.00*SE, Errorvar.= 0.76 , $R^2$ = 0.24
(0.21)
3.59

Growth_R = 0.22*SE, Errorvar.= 0.084 , $R^2$ = 0.92
(0.69) (0.049)
2.82 1.71

L_F_P = - 0.54*SE, Errorvar.= 0.42 , $R^2$ = 0.58
(0.60) (0.12)
-2.58 3.50

Structural Equations

SE = 0.02*Inf + 0.14*VTA + 0.53*S_S + 0.11*P_R - 0.87*Unem, Errorvar.= 0.0019, $R^2$ = 0.99

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | (0.11) | (0.067) | (0.061) | (0.091) | (0.039) |
| (0.011) | | | | | |
| | 2.35 | 0.39 | 2.10 | 2.48 | - 0.77 |
| -0.17 | | | | | |

Correlation Matrix of Independent Variables

| | Inf | VTA | S_S | P_R | Unem |
|---|---|---|---|---|---|
| Inf | 1.00 | | | | |
| | (0.28) | | | | |
| | 3.61 | | | | |
| VTA | 0.89 | 1.00 | | | |
| | (0.26) | (0.28) | | | |
| | 3.40 | 3.61 | | | |
| S_S | -0.03 | -0.04 | 1.00 | | |
| | (0.20) | (0.20) | (0.28) | | |
| | -0.16 | -0.20 | 3.61 | | |
| P_R | -0.50 | -0.53 | 0.60 | 1.00 | |
| | (0.22) | (0.22) | (0.23) | (0.28) | |
| | -2.29 | -2.40 | 2.63 | 3.61 | |
| Unem | 0.58 | 0.56 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |
| | (0.23) | (0.22) | (0.20) | (0.21) | (0.28) |
| | 2.55 | 2.49 | -1.41 | -1.89 | 3.61 |

Covariance Matrix of Latent Variables

| | SE | Inf | VTA | S_S | P_R | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|
| SE | 0.24 | | | | | |
| Inf | -0.39 | 1.00 | | | | |
| VTA | -0.37 | 0.89 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.27 | -0.03 | -0.04 | 1.00 | | |
| P_R | 0.44 | -0.50 | -0.53 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | -0.26 | 0.58 | 0.56 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |

Goodness of Fit Statistics

Degrees of Freedom = 10
Minimum Fit Function Chi-Square = 35.78 (P = 0.00)
Normal Theory Weighted Least Squares Chi-Square = 30.35 (P = 0.00075)
Estimated Non-centrality Parameter (NCP) = 20.35
90 Percent Confidence Interval for NCP = (7.45 ; 40.87)
Minimum Fit Function Value = 1.38
Population Discrepancy Function Value (F0) = 0.78
90 Percent Confidence Interval for F0 = (0.29 ; 1.57)
Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA) = 0.28
90 Percent Confidence Interval for RMSEA = (0.17 ; 0.40)
P-Value for Test of Close Fit (RMSEA < 0.05) = 0.0015
Expected Cross-Validation Index (ECVI) = 3.17
90 Percent Confidence Interval for ECVI = (2.67 ; 3.96)
ECVI for Saturated Model = 2.77
ECVI for Independence Model = 8.88
Chi-Square for Independence Model with 28 Degrees of Freedom = 214.97
Independence AIC = 230.97
Model AIC = 82.35
Saturated AIC = 72.00
Independence CAIC = 249.34
Model CAIC = 142.04
Saturated CAIC = 154.65
Normed Fit Index (NFI) = 0.83
Non-Normed Fit Index (NNFI) = 0.61
Parsimony Normed Fit Index (PNFI) = 0.30
Comparative Fit Index (CFI) = 0.86
Incremental Fit Index (IFI) = 0.87
Relative Fit Index (RFI) = 0.53
Critical N (CN) = 17.87
Root Mean Square Residual (RMR) = 0.12
Standardized RMR = 0.12
Goodness of Fit Index (GFI) = 0.77
Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI) = 0.19
Parsimony Goodness of Fit Index (PGFI) = 0.22

Time used: 0.016 Seconds

DATE: 1/15/2022
TIME: 9:30

L I S R E L 8.80

BY

Karl G. Jöreskog & Dag Sörbom

This program is published exclusively by
Scientific Software International, Inc.
7383 N. Lincoln Avenue, Suite 100
Lincolnwood, IL 60712, U.S.A.
Phone: (800)247-6113, (847)675-0720, Fax: (847)675-2140

Copyright by Scientific Software International, Inc., 1981-2006
Use of this program is subject to the terms specified in the
Universal Copyright Convention.
Website: www.ssicentral.com

The following lines were read from file C:\Users\Ahm Ami Zed\Desktop\Desktop**Lisrel output Model 4**.spj:

```
MIMIC Model
Observed Variables Inf ID_Tax S_S P_R Unem M1/M2 Growth_R Em_R
Sample Size 27
Correlation Matrix
1
-0.84 1
-0.031 -0.39 1
-0.502 0.107 0.603 1
0.578 -0.307 -0.287 -0.398 1
-0.241 0.053 0.262 0.548 0.217 1
-0.74 0.345 0.542 0.866 -0.508 0.573 1
0.778 -0.495 -0.263 -0.586 0.639 -0.111 -0.707 1
Latent Variable SE
Relationships
M1/M2 = 1*SE
Growth_R = SE
Em_R = SE
SE = Inf ID_Tax S_S P_R Unem
Path Diagram
End of Problem
```

Sample Size = 27

MIMIC Model

Correlation Matrix

| | M1/M2 | Growth_R | Em_R | Inf | ID_Tax | S_S | P_R | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| M1/M2 | 1.00 | | | | | | | |
| Growth_R | 0.57 | 1.00 | | | | | | |
| Em_R | -0.11 | -0.71 | 1.00 | | | | | |
| Inf | -0.24 | -0.74 | 0.78 | 1.00 | | | | |
| ID_Tax | 0.05 | 0.34 | -0.49 | -0.84 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.26 | 0.54 | -0.26 | -0.03 | -0.39 | 1.00 | | |
| P_R | 0.55 | 0.87 | -0.59 | -0.50 | 0.11 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | 0.22 | -0.51 | 0.64 | 0.58 | -0.31 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |

MIMIC Model

Number of Iterations = 42

LISREL Estimates (Maximum Likelihood)

Measurement Equations

M1/M2 = 1.00*SE, Errorvar.= 0.78 , $R^2$ = 0.22
(0.22)
3.63

Growth_R = 2.03*SE, Errorvar.= 0.11 , $R^2$ = 0.89
(0.76) (0.048)
2.68 2.19

Em_R = - 1.66*SE, Errorvar.= 0.40 , $R^2$ = 0.60
(0.66) (0.11)
-2.50 3.54

Structural Equations

SE = - 0.11*Inf + 0.29*ID_Tax + 0.19*S_S + 0.05*P_R + 0.02*Unem, Errorvar.= -0.0052, $R^2$ = 1.02
(0.19) (0.10) (0.049) (0.080) (0.038) (0.010)
-2.43 1.72 1.44 2.34 1.20 -0.52

Correlation Matrix of Independent Variables

| | Inf | ID_Tax | S_S | P_R | Unem |
|---|---|---|---|---|---|
| Inf | 1.00 | | | | |
| | (0.28) | | | | |
| | 3.61 | | | | |
| ID_Tax | -0.84 | 1.00 | | | |
| | (0.26) | (0.28) | | | |
| | -3.28 | 3.61 | | | |
| S_S | -0.03 | -0.39 | 1.00 | | |
| | (0.20) | (0.21) | (0.28) | | |
| | -0.16 | -1.85 | 3.61 | | |
| P_R | -0.50 | 0.11 | 0.60 | 1.00 | |
| | (0.22) | (0.20) | (0.23) | (0.28) | |
| | -2.29 | 0.54 | 2.63 | 3.61 | |
| Unem | 0.58 | -0.31 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |
| | (0.23) | (0.21) | (0.20) | (0.21) | (0.28) |
| | 2.55 | -1.50 | -1.41 | -1.89 | 3.61 |

Covariance Matrix of Latent Variables

| | SE | Inf | ID_Tax | S_S | P_R | Unem |
|---|---|---|---|---|---|---|
| SE | 0.22 | | | | | |
| Inf | -0.38 | 1.00 | | | | |
| ID_Tax | 0.19 | -0.84 | 1.00 | | | |
| S_S | 0.25 | -0.03 | -0.39 | 1.00 | | |
| P_R | 0.42 | -0.50 | 0.11 | 0.60 | 1.00 | |
| Unem | -0.26 | 0.58 | -0.31 | -0.29 | -0.40 | 1.00 |

Goodness of Fit Statistics
Degrees of Freedom = 10
Minimum Fit Function Chi-Square = 25.68 (P = 0.00)
Normal Theory Weighted Least Squares Chi-Square = 29.88 (P = 0.00090)
Estimated Non-centrality Parameter (NCP) = 19.88
90 Percent Confidence Interval for NCP = (7.13 ; 40.24)

Minimum Fit Function Value = 1.37
Population Discrepancy Function Value (F0) = 0.76
90 Percent Confidence Interval for F0 = (0.27 ; 1.55)
Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA) = 0.28
90 Percent Confidence Interval for RMSEA = (0.17 ; 0.39)
P-Value for Test of Close Fit (RMSEA < 0.05) = 0.0017

Expected Cross-Validation Index (ECVI) = 3.15
90 Percent Confidence Interval for ECVI = (2.66 ; 3.93)
ECVI for Saturated Model = 2.77
ECVI for Independence Model = 7.73
Chi-Square for Independence Model with 28 Degrees of Freedom = 184.91
Independence AIC = 200.91
Model AIC = 81.88
Saturated AIC = 72.00
Independence CAIC = 219.28
Model CAIC = 141.57
Saturated CAIC = 154.65
Normed Fit Index (NFI) = 0.81
Non-Normed Fit Index (NNFI) = 0.54
Parsimony Normed Fit Index (PNFI) = 0.29
Comparative Fit Index (CFI) = 0.84
Incremental Fit Index (IFI) = 0.85
Relative Fit Index (RFI) = 0.46
Critical N (CN) = 17.91
Root Mean Square Residual (RMR) = 0.12
Standardized RMR = 0.12
Goodness of Fit Index (GFI) = 0.78
Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI) = 0.20
Parsimony Goodness of Fit Index (PGFI) = 0.22

Time used: 0.031 Seconds

# نموذج ARDL

## النموذج المقدر

Dependent Variable: TAX_R
Method: ARDL
Date: 05/12/22 Time: 17:04
Sample (adjusted): 1994M03 2020M01
Included observations: 287 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): SE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| TAX_R(-1) | 1.861612 | 0.027748 | 67.09031 | 0.0000 |
| TAX_R(-2) | -0.869290 | 0.027297 | -31.84508 | 0.0000 |
| SE | -0.640451 | 0.194742 | -3.288710 | 0.0011 |
| SE(-1) | 1.059507 | 0.385376 | 2.749283 | 0.0064 |
| SE(-2) | -0.417353 | 0.198491 | -2.102626 | 0.0364 |
| C | 0.158482 | 0.065616 | 2.415277 | 0.0164 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.999158 | Mean dependent var | 28.69843 |
| Adjusted R-squared | 0.999143 | S.D. dependent var | 5.592132 |
| S.E. of regression | 0.163692 | Akaike info criterion | -0.760977 |
| Sum squared resid | 7.529409 | Schwarz criterion | -0.684472 |
| Log likelihood | 115.2002 | Hannan-Quinn criter. | -0.730315 |
| F-statistic | 66700.72 | Durbin-Watson stat | 1.935483 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

# اختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TAX_R)
Selected Model: ARDL(2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/22 Time: 17:05
Sample: 1994M01 2020M01
Included observations: 287

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.158482 | 0.065616 | 2.415277 | 0.0164 |
| TAX_R(-1)* | -0.007677 | 0.002109 | -3.640272 | 0.0003 |
| SE(-1) | 0.001703 | 0.001372 | 1.241308 | 0.2155 |
| D(TAX_R(-1)) | 0.869290 | 0.027297 | 31.84508 | 0.0000 |
| D(SE) | -0.640451 | 0.194742 | -3.288710 | 0.0011 |
| D(SE(-1)) | 0.417353 | 0.198491 | 2.102626 | 0.0364 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SE | 0.221864 | 0.179335 | 1.237146 | 0.2171 |
| C | 20.64281 | 5.311279 | 3.886599 | 0.0001 |

EC = TAX_R - (0.2219*SE + 20.6428)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 4.665643 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| | | | Finite Sample: n=80 | |
| Actual Sample Size | 287 | 10% | 3.113 | 3.61 |
| | | 5% | 3.74 | 4.303 |
| | | 1% | 5.157 | 5.917 |

# نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TAX_R)
Selected Model: ARDL(2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/22 Time: 17:05
Sample: 1994M01 2020M01
Included observations: 287

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(TAX_R(-1)) | 0.869290 | 0.026853 | 32.37202 | 0.0000 |
| D(SE) | -0.640451 | 0.192559 | -3.326001 | 0.0010 |
| D(SE(-1)) | 0.417353 | 0.197662 | 2.111453 | 0.0356 |
| CointEq(-1)* | 0.007677 | 0.002045 | 3.754537 | 0.0002 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.821466 | Mean dependent var | -0.007682 |
| Adjusted R-squared | 0.819573 | S.D. dependent var | 0.384005 |
| S.E. of regression | 0.163112 | Akaike info criterion | -0.774914 |
| Sum squared resid | 7.529409 | Schwarz criterion | -0.723911 |
| Log likelihood | 115.2002 | Hannan-Quinn criter. | -0.754473 |
| Durbin-Watson stat | 1.935483 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 4.665643 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

# نموذج NARDL

## اختبار الحدود Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D( TAX_R )
Selected Model: ARDL(2, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/22 Time: 18:16
Sample: 1994M01 2020M01
Included observations: 287

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.272114 | 0.083308 | 3.266376 | 0.0012 |
| TAX_R (-1)* | -0.010733 | 0.002456 | -4.369645 | 0.0000 |
| SE_POS(-1) | -0.002506 | 0.006423 | -0.390156 | 0.0967 |
| SE_NEG(-1) | 0.001492 | 0.001646 | 0.906704 | 0.0653 |
| D( TAX_R (-1)) | 0.814965 | 0.029576 | 27.55533 | 0.0000 |
| D(SE_POS) | 0.469642 | 0.189996 | 2.471853 | 0.0140 |
| D(SE_NEG) | -0.598996 | 0.106925 | -5.601991 | 0.0000 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SE_POS | -0.233485 | 0.572091 | -0.408126 | 0.0835 |
| SE_NEG | 0.139019 | 0.163719 | 0.849133 | 0.0465 |
| C | 25.35278 | 2.886894 | 8.782026 | 0.0000 |

EC = Tax_R - (-0.2335*SE_POS + 0.1390*SE_NEG + 25.3528)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 9.054876 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| | | | Finite Sample: | |
| Actual Sample Size | 287 | | n=80 | |
| | | 10% | 2.713 | 3.453 |
| | | 5% | 3.235 | 4.053 |
| | | 1% | 4.358 | 5.393 |

## الاختبارات التشخيصية

## اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.931799 | Prob. F(2,278) | 0.1468 |
| Obs*R-squared | 3.934004 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1399 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/07/22 Time: 18:17
Sample: 1994M03 2020M01
Included observations: 287
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| TAX_R (-1) | -0.049405 | 0.038890 | -1.270396 | 0.2050 |
| TAX_R (-2) | 0.048755 | 0.038526 | 1.265517 | 0.2067 |
| SE_POS | 0.088621 | 0.194662 | 0.455257 | 0.6493 |
| SE_POS(-1) | -0.086793 | 0.193349 | -0.448892 | 0.6539 |
| SE_NEG | -0.095034 | 0.117028 | -0.812061 | 0.4175 |
| SE_NEG(-1) | 0.095683 | 0.117270 | 0.815919 | 0.4152 |
| C | 0.007974 | 0.083165 | 0.095886 | 0.9237 |
| RESID(-1) | 0.111544 | 0.070158 | 1.589896 | 0.1130 |
| RESID(-2) | 0.098066 | 0.067816 | 1.446065 | 0.1493 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.013707 | Mean dependent var | 1.07E-14 |
| Adjusted R-squared | -0.014675 | S.D. dependent var | 0.157934 |
| S.E. of regression | 0.159089 | Akaike info criterion | -0.807854 |
| Sum squared resid | 7.035957 | Schwarz criterion | -0.693096 |
| Log likelihood | 124.9270 | Hannan-Quinn criter. | -0.761861 |
| F-statistic | 0.482950 | Durbin-Watson stat | 1.992857 |
| Prob(F-statistic) | 0.867939 | | |

# اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) Heteroskesdacity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.010827 | Prob. F(2,282) | 0.9892 |
| Obs*R-squared | 0.021883 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9891 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/07/22 Time: 18:17
Sample (adjusted): 1994M05 2020M01
Included observations: 285 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.025338 | 0.008882 | 2.852808 | 0.0047 |
| RESID^2(-1) | -0.005451 | 0.059548 | -0.091536 | 0.9271 |
| RESID^2(-2) | -0.006891 | 0.059548 | -0.115715 | 0.9080 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.000077 | Mean dependent var | 0.025029 |
| Adjusted R-squared | -0.007015 | S.D. dependent var | 0.145127 |
| S.E. of regression | 0.145635 | Akaike info criterion | -1.004952 |
| Sum squared resid | 5.981117 | Schwarz criterion | -0.966505 |
| Log likelihood | 146.2057 | Hannan-Quinn criter. | -0.989540 |
| F-statistic | 0.010827 | Durbin-Watson stat | 2.000114 |
| Prob(F-statistic) | 0.989231 | | |

## اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test

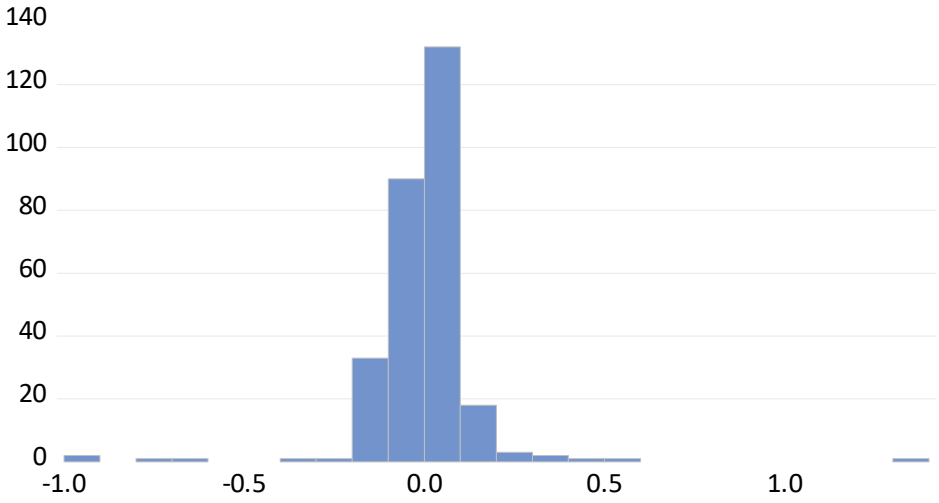


| | |
|---|---|
| Series: Residuals | |
| Sample 1994M03 2018M01 | |
| Observations 287 | |
| Mean | 1.07e-14 |
| Median | 0.008867 |
| Maximum | 1.397821 |
| Minimum | -0.976739 |
| Std. Dev. | 0.157934 |
| Skewness | 0.635497 |
| Kurtosis | 34.74050 |
| Jarque-Bera | 12066.86 |
| Probability | 0.000000 |

## اختبار الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL_SE
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: TAX_R TAX_R (-1) TAX_R (-2) SE_POS SE_POS(-1) SE_NEG SE_NEG(-1) C

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.802101 | (2, 278) | 0.1669 |
| Likelihood ratio | 3.696971 | 2 | 0.1575 |

F-test summary:

| | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|---|---|---|---|
| Test SSR | 0.091303 | 2 | 0.045652 |
| Restricted SSR | 7.133742 | 280 | 0.025478 |
| Unrestricted SSR | 7.042438 | 278 | 0.025333 |

LR test summary:

| | Value |
|---|---|
| Restricted LogL | 122.9464 |
| Unrestricted LogL | 124.7949 |

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: TAX_R
Method: Least Squares
Date: 05/07/22 Time: 18:18
Sample: 1994M03 2020M01
Included observations: 287

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| TAX_R (-1) | 2.332541 | 0.328806 | 7.093979 | 0.0000 |
| TAX_R (-2) | -1.051723 | 0.151865 | -6.925385 | 0.0000 |
| SE_POS | 0.574915 | 0.203986 | 2.818406 | 0.0052 |
| SE_POS(-1) | -0.580097 | 0.204006 | -2.843536 | 0.0048 |
| SE_NEG | -0.811628 | 0.165440 | -4.905887 | 0.0000 |
| SE_NEG(-1) | 0.814116 | 0.165456 | 4.920439 | 0.0000 |
| C | -2.333429 | 1.685337 | -1.384547 | 0.1673 |
| FITTED^2 | -0.010407 | 0.006123 | -1.699460 | 0.0904 |
| FITTED^3 | 0.000119 | 6.78E-05 | 1.755539 | 0.0803 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.999213 | Mean dependent var | 28.69843 |
| Adjusted R-squared | 0.999190 | S.D. dependent var | 5.592132 |
| S.E. of regression | 0.159162 | Akaike info criterion | -0.806933 |
| Sum squared resid | 7.042438 | Schwarz criterion | -0.692176 |
| Log likelihood | 124.7949 | Hannan-Quinn criter. | -0.760940 |
| F-statistic | 44097.15 | Durbin-Watson stat | 1.883038 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

## اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM وCUSUMSQ

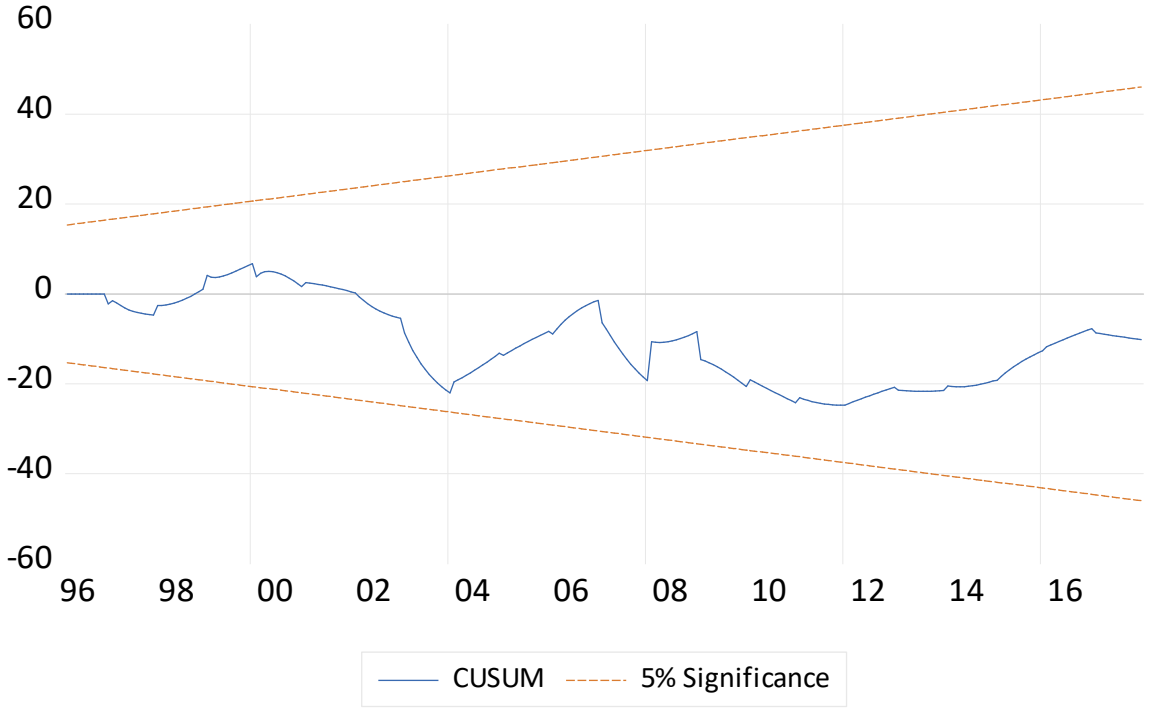

## اختبار عدم التماثل في الأجلين الطويل والقصير

## اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل

Wald Test:
Equation: LRFORM

| Test Statistic | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | -2.499942 | 280 | 0.0130 |
| F-statistic | 6.249712 | (1, 280) | 0.0130 |
| Chi-square | 6.249712 | 1 | 0.0124 |

Null Hypothesis: C(3) = C(4)
Null Hypothesis Summary:

| Normalized Restriction (= 0) | Value | Std. Err. |
|---|---|---|
| C(3) - C(4) | -0.472148 | 0.188864 |

Restrictions are linear in coefficients.

## اختبار عدم التماثل في الأجل القصير

Wald Test:
Equation: LRFORM

| Test Statistic | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 4.228512 | 280 | 0.0000 |
| F-statistic | 17.88031 | (1, 280) | 0.0000 |
| Chi-square | 17.88031 | 1 | 0.0000 |

Null Hypothesis: C(6) = C(7)
Null Hypothesis Summary:

| Normalized Restriction (= 0) | Value | Std. Err. |
|---|---|---|
| C(6) - C(7) | 1.068638 | 0.252722 |

Restrictions are linear in coefficients.

# تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D( TAX_R )
Selected Model: ARDL(2, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/22 Time: 18:19
Sample: 1994M01 2020M01
Included observations: 287

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.272114 | 0.083308 | 3.266376 | 0.0012 |
| TAX_R (-1)* | -0.010733 | 0.002456 | -4.369645 | 0.0000 |
| SE_POS(-1) | -0.002506 | 0.006423 | -0.390156 | 0.6967 |
| SE_NEG(-1) | 0.001492 | 0.001646 | 0.906704 | 0.3653 |
| D( TAX_R (-1)) | 0.814965 | 0.029576 | 27.55533 | 0.0000 |
| D(SE_POS) | 0.469642 | 0.189996 | 2.471853 | 0.0140 |
| D(SE_NEG) | -0.598996 | 0.106925 | -5.601991 | 0.0000 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SE_POS | -0.233485 | 0.572091 | -0.408126 | 0.6835 |
| SE_NEG | 0.139019 | 0.163719 | 0.849133 | 0.3965 |
| C | 25.35278 | 2.886894 | 8.782026 | 0.0000 |

EC = TAX_R - (-0.2335*SE_POS + 0.1390*SE_NEG + 25.3528)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 9.054876 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| | | | Finite Sample: | |
| Actual Sample Size | 287 | | n=80 | |
| | | 10% | 2.713 | 3.453 |
| | | 5% | 3.235 | 4.053 |
| | | 1% | 4.358 | 5.393 |

## تقدير العلاقة التوازنية في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D( TAX_R )
Selected Model: ARDL(2, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/22 Time: 18:20
Sample: 1994M01 2020M01
Included observations: 287

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D( TAX_R (-1)) | 0.814965 | 0.027846 | 29.26714 | 0.0000 |
| D(SE_POS) | 0.469642 | 0.147082 | 3.193059 | 0.0016 |
| D(SE_NEG) | -0.598996 | 0.099579 | -6.015299 | 0.0000 |
| CointEq(-1)* | -0.010733 | 0.001774 | -6.050419 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.830848 | Mean dependent var | -0.007682 |
| Adjusted R-squared | 0.829055 | S.D. dependent var | 0.384005 |
| S.E. of regression | 0.158769 | Akaike info criterion | -0.828895 |
| Sum squared resid | 7.133742 | Schwarz criterion | -0.777891 |
| Log likelihood | 122.9464 | Hannan-Quinn criter. | -0.808453 |
| Durbin-Watson stat | 1.862572 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 9.054876 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**الملخص:**

الهدف من هذه الدارسة مزدوج، أولا: تقدير حجم القطاع غير الرسمي باستعمال مقاربة MIMIC؛ ثانيا: دراسة تأثير حجم القطاع غير الرسمي الذي تم تقديره في المرحلة الأولى على حجم الايرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2020، وذلك باستخدام نموذجي ARDL وNARDL. بالإضافة إلى تقدير حجم القطاع غير الرسمي خلال فترة الدراسة، توصلت إلى أن كل من الضريبة غير المباشرة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية تمارس تأثير موجب على حجم القطاع غير الرسمي، فيما يمارس حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي ومعدل البطالة تأثيرا سالبا؛ أما من جانب آخر فالقطاع غير الرسمي يؤثر إيجابا على كل من نسبة السيولة إلى إجمالي المعروض النقدي، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فيما يؤثر سلبا على نسبة مشاركة القوة العاملة. لم يتمكن نموذج ARDL من تفسير العلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي وحجم إيرادات الجباية الضريبية، في حين كشف نموذج NARDL على تأثير سالب تمارسه الصدمات الموجبة لحجم القطاع غير الرسمي على إيرادات الجباية الضريبية، وتأثير موجب تمارسه الصدمات السالبة على نفس المتغير.

**Abstract**:

The focus of this study is twofold. The first objective is to estimate the volume of the Algerian informal economy using MIMIC approach, and the second objective seeks to discover the impact of the informal economy estimated in the first stage on the tax revenues, during from 1994 to 2020 using ARDL and NARDL models. In addition to the estimation of the informal economy size, the present dissertation is concluded to a positive impact performed by indirect tax, social security contribution and social transfers on the informal sector's size. Yet, a negative impact is performed by final consumption expenditure and unemployment rate; meanwhile, the informal sector negatively affects the labour force participation rate, and it positively affects GDP per capita and M1/M2. Moreover, ARDL model could not explain the relationship between the size of the informal sector and tax revenues, while the NARDL model shows a negative reaction of tax revenues toward the positive shocks of the informal sector, and a positive reaction by the negative ones on the same variable.

**Résumé**:

Cette étude a un double objectif, le premier est d'estimer la taille de l'économie informelle en Algérie en utilisant l'approche MIMIC, le second, est de découvrir l'impact de l'économie informelle estimé sur les recettes fiscales, au cours de la période 1994-2020 en utilisant des modèles ARDL et NARDL. Après l'estimation de la taille de l'économie informelle, cette étude a montré un impact positif effectué par les impôts indirects, les cotisations de sécurité sociale et les transferts sociaux sur la taille du secteur informel, cependant un impact négatif est effectué par les dépenses de consommation finale et le chômage. D'autre part, le secteur informel affecte négativement le taux d'activité et positivement le PIB par habitant et M1/M2. Le modèle ARDL n'a pas pu expliquer la relation entre la taille du secteur informel et les recettes fiscales, tandis que le modèle NARDL a montré un effet négatif des recettes fiscales aux chocs positifs du secteur informel et une réaction positive aux chocs négatifs.